التعليم المحور الاساسى للتنمية و النهوض الحضارى



أ. لواء أمين منصور



التعليم المحور الأساسي للتنمية والنهوض الحضاري

أ . لواء أمين

2015



رقم الإيداع

1761
977-440-008-9

ISBN

2015م

أمين ، لواء .

التعليم المحور الأساسي للتنمية والنهوض الحضاري / لواء أمين- الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2015

315ص، 24سم .

تدمك : 9-008-440 -977

الدار العالمية للنشر والتوزيع

111 شارع الملك فيصل – الهرم

ص. ب : 262 الهرم – ج.م.ع

ت : 37446438 – 37446324

ف : 37719899- 202

daralamiya@hotmail.com

daralaalmiya@hotmail.com

إهداء

إلى ... روح أمي أسأل الله لها الرحمة والمغفرة .

إلى ... والدي أطال الله عمره .

إلى ... زوجتي التي سهرت معي الليالي وشـجعتني علـى ألا أبالي بما كنت أعاني من البعض .

إلى ... أعز ما أملك

أولادي ... أحمد – لارا – وبوبة وتوتة .

وأخيراً ....

إلى ... كل طالب وباحث علم ومعرفة .

المقدمة

إن الغرض من هذا البحث هو إلقاء الضوء على الأبعاد السياسية والثقافية والإعلامية والإجتماعية والمنهجية التى تشكل أبعاد أساسية فى إشكالية التعليم فى العالم العربي والإسلامى التى سادت ومازالت تسود فى عالمنا.

وذلك بغرض الفحص والتمحيص من أجل العمل على تلافى السلبيات ومحاولة خلق الإيجابيات فى ظل عصر أهم سماته التغيير المستمر مما يستدعى ضرورة القيام بحركة إصلاح تعليمى تربوى جذرى فى نظم تعليمنا تصل إلى حد الثورة الشاملة وهو ما نسعى إليه فى بحثنا هذا من أجل إعداد الفرد من الصغر للحياة العلمية والتكنولوجية حتى يستطيع مواجهة التطورات المتلاحقة والتى يستخدمها أعداء الأمة كسلاح ضاغط حتى نظل ندور وندور فى فلكهم مبهورين ومشدودين لتفوقهم العلمى فى كافة المجالات وهو ما يعد استنزاف لموارد الأمة وهذا ليس من منطلق الند بالند ولكن من منطلق نظرة التعالى والاستخفاف بعالمنا العربي والإسلامى .

ولهذا نحاول عرض وإلقاء الضوء فى هذا البحث ونوضح بأننا فى عالمنا العربي الإسلامى فى حاجة ملحة إلى فلسفة تعليمية تربوية تقوم على أسس جديدة تتماشى ومطالب التغيير المجتمعى وتحويل هذه الفلسفة إلى سياسات تعليمية واقعية وخطط عاجلة وآجلة تعمل على استغلال إمكانات العقل الإسلامى الإبداعى وذلك بتوفير الأجواء السياسية والمالية والتنظيمية من أجل علاج الناتج الضعيف السلبى الذى أفرزته مؤسساتنا التعليمية طيلة السنوات الماضية وإعادة بناء المنظومة التعليمية لتعزيز مساهمة التربية والتعليم فى التنمية من خلال الإطار العام للعلاقة بين التربية والتنمية الشاملة التى لا تقتصر على النمو الاقتصادى فقط بل التى تركز على عملية التغيير المجتمعية الواعية ذات الأبعاد الإقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية ، الإعلامية والهادفة إلى رفع مستوى معيشة الفرد وشعوره

بقيمته ومكانته فى مجتمعه بعدما كان الاعتماد التلقائى على كل هذه الأبعاد ولكن من المنظور الغربى الذى جعل مجتمعاتنا مجرد سوق لترويج بضاعتهم الفاسدة فقط وجعل مؤسساتنا التربوية مزارع للتجارب الغربية . فضلاً عن تعرض أمتنا لغزو تغريبى صهيونى خبيث الهدف فاسد الجوهر والذى أخذ صور متعددة وأشكال وأساليب منطلقة من هدف ثابت ومحدد وهو القضاء على الهوية بكل أبعادها ومضامينها الدينية والفكرية والتعليمية وأحاطوا توجههم الماكر بالكلمات المعسولة المؤثرة فى المشاعر والأحاسيس من ديمقراطية وحرية ومن عدالة ومساواة ومن توجه علمى وتعليمى حضارى . وهى مؤثرات ثقافية تعمل على تخريب جهود التنمية والنهوض الحضارى المأمول فى عالمنا وليدرك الجميع أننا إذا لم نقف جميعاً بحماس وراء ما نصبوا إليه من نهوض حضارى وتنموى فإن الجهود المبذولة للخروج من التخلف ستصطدم بالفشل الذريع وخاصة أن الانعزال والانفصال شبه التام بين دور المؤسسات التعليمية العامة والجامعة وبين تنمية المجتمع تعتبر من الأخطاء المعوقة للخروج من هذا التخلف . مع أن المفروض أن تكون هناك قدرة على الإستبصار التربوى والاعتبار التعليمى بالتاريخ العام وبعبر التخلف الموجود فى الواقع العربي الإسلامي .

لواء أمين منصور

الفصل الأول

التعليم المحور الأساسي للتنمية والنهوض الحضاري

الفصل الأول

التعليم المحور الأساسي للتنمية والنهوض الحضاري

لا يستطيع أى مجتمع تحقيق أهداف التنمية الجامعة الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة وامتلاك جهاز إعلامى ومنهجى سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل العربي الإسلامي المنشود فى ظل التطورات العلمية وامتلاك التكنولوجيا المتغيرة بصفة مستمرة بأحدث ما يمكن فى هذا ولن يتم كل ذلك إلا عن طريق العلم والتعليم . ومما لا شك فيه أن الجامعة من أهم منظمات صناعة العلم والتعليم فى العالم على وجهة العموم وفى العالم الإسلامي على وجه الخصوص وفى ظل التناسق مع المؤسسات المختلفة من بحث علمى إلى مراكز الدراسات إلى شمول الأبعاد المكملة لهذه العملية من بُعد ثقافى وبُعد إجتماعى وبُعد إعلامى وبُعد منهجى نستطيع أن نصل إلى نشر وتوصيل هذا الهدف إلى المواطنين فى العالم العربي والإسلامي كل حسب طاقاته وإمكاناته ووفق ظروفه واحتياجاته . وعندما نتناول الحديث عن التعليم فى العالم الإسلامي إنما نبغى استشراف المستقبل لملاحقة تغيراته ومسايرة تطوراته بل ونسعى بقدر ما نستطيع إلى التحكم فيه بما لنا نحن المسلمون من نهوض حضارى قديم فى وقت كانت الدنيا حولنا تعيش فى الظلام[1] لذلك يصبح ضروريا العمل دائما على تطوير التعليم الجامعى وما قبل الجامعى لإعداد الأفراد وتهيئتهم لتحمل مسئولياتهم المستقبلية تجاه عالمهم الإسلامي الكبير بتزويدهم بالمعارف الأساسية والمهارات الضرورية التى تعمل على النهوض الحضارى وتهيئة مناخ الخلق والإبتكار والإبداع وتعزيز القيم والتقاليد الإسلامية واستيعاب آليات التغير وربط الأبحاث العلمية فى المجتمع الإسلامي بالإنتاج. إن النظرة القديمة إلى التعليم بمختلف أنواعه

---

(١) د. عطية حسين أفندي : التطوير بالجودة الشاملة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

ومستوياته قد تغيرت على أنه من قبيل الخدمات وقد رأينا المؤسسات التعليمية فى عالم اليوم في الواقع والحقيقة مؤسسات إنتاجية تعمل على تنمية المجتمع والمنتج والذى يقصد به الفرد نفسه ثم المجتمع ثم سوق العمل ولكى نستطيع ربط هذه العناصر بكل جوانب التنمية لابد من العمل على تطوير الإدارة "إدارة الجودة الشاملة" والتى تعتمد على فلسفة معينة للوصول إلى أفضل أداء ممكن وتعتمد أيضا على استخدام عدد من الأدوات الكمية والنوعية لقياس مدى التحسن فى الجودة التعليمية بما يحقق الأهداف المرجوة فى التعليم لأسباب عديدة منها على سبيل المثال [عدم الرضا المتزايد عن أداء نظام التعليم فى العالم العربي والإسلامي ، التغير الحادث الذى لحق بالبيئة التى تعمل فيها مؤسسات التعليم ، قوى السوق المتزايدة والتنافس المعرفي فى مجال التعليم ، تطلع الأفراد إلى تزويدهم بتعليم ومهارات ذات جودة حديثة ، التنافس الحاد بين المؤسسات التعليمية فى العالم بفضل التطورات التكنولوجية ، الحاجة إلى التحسين المستمر لعناصر منظومة التعليم فى العالم العربي والإسلامي من موارد بشرية وموارد مادية ، للتفاعل الحقيقى بين منظومة التعليم بمواردها البشرية والبحثية وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية والتوازن بين مقتضيات التنمية] .

الطاقة الإنتاجية الشاملة فى التعليم

إن الطاقة الإنتاجية الشاملة للتعليم فى العالم العربي والإسلامي ليست بالمفهوم الإقتصادى فقط وإنما الطاقة الإنتاجية على مستوى التنمية كلها . فالفاعلية الإجتماعية هى قدرة الإنسان المسلم على العطاء من حيث التأهيل والتدريب والذكاء الإنتاجى وهذا هو محور الإرتكاز فالمعادلة مكونة من عاملين مضروبين ببعضهما عدد الأفراد فى المجتمع العربي والإسلامي مضروبا بالفاعلية الإنتاجية الإجتماعية فإذا كانت الفاعلية الإجتماعية منخفضة فإن الأفراد مهما كان عددهم كبيراً لن يرتقوا بالطاقة الإنتاجية إلى المستوى المطلوب ولن يأتى ذلك إلا بالتعليم المتطور .

والشاهد من ذلك كله أننا نحن المسلمين لم نتعامل إلى الآن مع قضية الأفراد من منطلق حضارى واقعى صحيح . أن هناك معاناة شديدة فى بعض بلدان العالم العربي والإسلامي ولكن سبب هذه المعاناة ليس فى عدد الأفراد بقدر ما هو فى نظام التعليم الغير متطور وفى الإدارة الفاسدة السيئة التى تشرف على إدارة الموارد البشرية والمادية . ولكن كيف يمكن شحذ هذه الفاعلية الإجتماعية للتنمية التى هى قدرة الإنسان على العطاء وإثارة كوامن الإبداع التى خلقها الله تعالى فيه كى تنتج ؟ إن ذلك يمكن من خلال الإرتقاء بالتعليم الصحيح فى العالم العربي والإسلامي بحيث يكون مفيد لرفع معدلات التنمية والإنتاج من منطلق شمولى .

التنمية المستدامة

يخطئ البعض عندما يعتقد أن قضايا التعليم فى العالم العربي والإسلامي يقتصر على رجال التربية والتعليم باعتبارهم الأكثر خبرة ودراية وقدرة على تفكيك خيوط هذه العملية المعقدة التى تحتاج إلى نوع من المتابعة المستمرة والمواكبة الدائبة لكل تطور فى هذا المجال ولكل تجربة فى هذا الميدان قد تكون ذات نتائج نافعة ويمكن الإستفادة منها بصورة ما ولكن الأساس فى هذا الوضع هو بحث إشكالية التعليم فى العالم العربي والإسلامي بحيث يتكامل بأسلوب تكاملى التنمية المستدامة والنهوض الحضارى الذى بات يؤرق مجتمعاتنا العربية والإسلامية بصورة لم يعد فيها الحديث وحده مجدياً ما لم ترافقه خطط وإستراتيجيات واضحة ومفهومة تحدد أهداف العملية التعليمية برمتها ومراحلها المختلفة وضرورة تلازمية الإرتباط المطلوب بين التعليم وباقى العناصر والأبعاد المطروحة فى هذا البحث حتى لا يصبح هناك مجال لانفصال أى من تلك العناصر والإبعاد عن الآخر وعلاقة ذلك كله بالتنمية كواحد من العناصر الإنسانية الرئيسية ذات الصلة المباشرة بالدينامية والفعل اللذين تتحرك بهما ومن خلالهما المجتمعات البشرية فى العالم العربي والإسلامي وإذا كان للتعليم دور هام فى صياغة الشخصية الإنسانية عبر

تشكيلها فى قالب معين فإن له دوره من بُعد فى بلورة أوصاف الشخصية العربية الإسلامية للفرد فى هذا العصر ودفعها إلى إنجاز مهام وواجبات عملية تصب فى مصلحة المجتمعات الإسلامية تنموياً ويؤثر إتمامها على الصورة الكاملة للمجتمع العربي الإسلامي إما سلباً أو إيجاباً وهذه هى إحدى وأخطر نتائج التعليم الذى يكشف بجلاء عن أهميته ودوره فى صناعة التنمية والنهوض الحضارى فى المستقبل [١] . وحتى نكون بمأمن عن مخاطر سلبيات التعليم والمخاطر هنا نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص والآلية المعتمدة فى التعليم لابد من الإشارة إلى ضرورة إبراز أهمية تعليم الفرد المسلم تعليماً يتفق مع مجريات العصر وإبراز العنصر البشرى فى المجتمع بصورته الحقيقية التى تتماشى مع مكوناته العقلية والروحية دون تحميله بضغوط مع الأخذ بضرورة مواكبة التطور التكنولوجى الذى يدفع بالتنمية إلى مصاف الدول المتقدمة . لذلك نجد أن التعليم هو الوعاء الأكثر رحابة ومرونة للعطاء التنموى وهو المنطلق الحقيقى للإبداع والإبتكار والنهوض الحضارى . ناهيك عن الدور الكبير الذى يلعبه التعليم فى تغيير حركة المجتمعات وتطوير حياتها المعيشية فى إطار القاعدة الأخلاقية التي تؤلف بين أبنائها وتحافظ على هويتها ووجودها العربي والإسلامي .

لذلك نجد أن مصير مستقبل أى أمة من الأمم مرهون بمدى ومقدار احتواء التعليم بدرجاته للتطور المذهل فى شتى مجالات الحياة ولا تستطيع أى أمة أن تحقق التقدم التكاملى المنشود فى شئونها المختلفة ما لم يكن أبناؤها قادرين على إعمال فكرهم بتعليم متطور وجيد التركيز لصناعة مستقبلهم بما يتضمن العبقرية والإبداع والخروج من دائرة التقليد والإتباع فى أمور الحياة العملية والعلمية [٢] لأن التعليم فى البلدان العربية والإسلامية أرتبط أرتباطاً وثيقاً بالمكانة الإجتماعية التى

---

(١) المسلمون من التكديس إلى الإبداع الحضارى - حوار أ/ عمر عبيد حسنة - مجلة الأمة - العدد ٧١ فى يوليو ١٩٨٦ .

(٢) موسى الصبيحى - كاتب أردنى وسكرتير تحرير مجلة (أدوماتو) فى الرياضه العربى - العدد ٤٩٣ ديسمبر ١٩٩٩ .

يتطلع إليها الأفراد والجماعات وقد أثرت هذه النظرة على بنيان التعليم ذاته بمناهجه وأساليبه وعناصره المختلفة وليس أدل على ذلك من جيوش المتعلمين الذين تقذفهم مؤسسات التعليم العالي كل عام وتضخهم فى شرايين المجتمعات العربية والإسلامية وبدلاً من أن تساهم هذه الدماء الجديدة الطازجة فى تحريك الجسم التنموى بصورة أكثر حيوية ونشاطاً ودفعه إلى ممارسة دور أكثر ريادة تنافسية بين مجتمعات الدنيا نجد أنه فى الغالب بات يشكل ضغط جديد على هذا الجسم التنموى فبدل تسريع دورته الدموية وقفت هذه الأمور كلها عائقاً فى طريق جريان الدم فى شرايينه وأدت فى كثير من الأحيان إلى إحداث تجلطات واختناقات كادت تكون قاتله . ولعل السبب الحقيقى الكامن وراء هذه الحالة يعود إلى نظرة المجتمعات والأفراد إلى التعليم على أنه سبيل لتحقيق المكانة الإجتماعية المرموقة والوضع الإقتصادى المريح وليس على أنه طريق للتقدم المجتمعى بصورة عامة ورفع مكانة المجتمع والأمة العربية والإسلامية تنموياً بين غيرها من الأمم والمجتمعات من خلال الإبداع والإنتاج المطلوب والقدرة على صناعة المستقبل المزدهر والنهوض الحضارى المطلوب عبر التوأمة الأكثر أهلية للإستمرار والنجاح وهى ثنائية التعليم المصاحب للإيمان وما يمكن أن ينتجه هذا الثنائى فى الإبداع التنموى . فالمكانة الحقيقية التى يجب أن تتطلع إليها الأجيال هى مكانة التعليم من آجل العلم ومنافعه مجتمعة لا من أجل ما يحققه التعليم من منافع إقتصادية وإجتماعية فردية بل إمتلاك كل أسباب القوة والقدرة على تحقيق التنمية العامة فى كافة المجالات ويجب أن يتم ذلك فى مؤسساتنا التربوية والتعليمية فى إطار التعليم والحفاظ على ممارسة هذا الدور فى البلدان الإسلامية . لأنه لا يجب أن تظل مؤسساتنا التعليمية والتربوية تقذف بأفواج من الموظفين ممن تعلموا فقط من أجل أن يحظوا بوظيفة كل ما تقدمه لهم من إمتيازات لا يتجاوز كرسى دائرى ومكتب فخم ومرتباً شهرياً ثابتاً معقول وما يحقق لهم المكانة اللائقة فى المجتمع.

التنمية والنهوض الحضارى الشامل

إسناد قضايا التنمية للتعليم فى العالم العربي والإسلامي كمحور رئيسى هى فى حقيقة الأمر قضايا تغير حضارى شامل يتناول كل أبنية المجتمع العربي والإسلامي وأدواره ويشمل الجوانب المادية والإنسانية فيه ويترتب على ذلك نظريات التنمية الإقتصادية والسياسية وترتبط بنظرية التعليم العام المتطور والذى يعمل على تطور المجتمع العربي والإسلامي على أن تأخذ هذه النظريات فى اعتبارها جوانب المجتمع المختلفة التى تتعرض لعملية التنمية بأسلوب علمى يتماشى مع متطلبات العصر من أجل النهوض الحضارى الشامل والمنشود فى كل الإتجاهات لذلك لابد من الأخذ بمنهج ينظر إلى الظاهرة التنموية فى تكاملها ويسمح بالنظرة الشاملة للبناء الإجتماعى الإسلامي ككل . فالتنمية كقضية حضارية جوهرها تحقيق الغايات الجماعية للأفراد فى إطار سياسة تعليمية راقية لأن التنمية ليست مجرد زيادة مستوى الدخل ولا مجرد تحقيق أهداف إقتصادية وليست مجرد إستعارة الأنماط التقنية المتقدمة من الدول الأكثر تقدماً بل أن السياسة التنموية هى تلك التى تسمح للأفراد وتنظيماتهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بمواجهة العقبات التى تحول دون ذلك وتمكنهم من إطلاق قواهم الكامنة لتحقيق هذه الأهداف بحيث يملك المجتمع العربي والإسلامي قواه الدافعة من داخله ويصبح مجتمعا قادراً على تحقيق استقراره وتوازنه عن طريق الغايات المطلوبة والمبنية على سياسة تعليمية قوية . لأن المجتمع العربي والإسلامي لابد أن يمثل وحدة عضوية كلية مترابطة يتأثر كل جزء منها بالتغيير الذى يطرأ على باقى الأجزاء[(١)] وخاصة أن البعض أخرج استخدامات التنمية عن معناه ومقصده فبعضهم يستخدم مفهوم التنمية بمعنى التقدم وبعضهم الآخر يستخدمه بمعنى التحديث والاتجاه إلى أشكال

---

(١) د. ناول عبد الهادى – الفكر الاجتماعى وقضية التنمية – المنتدى العربى – العدد ٣٧١ – أكتوبر ١٩٨٩ – ص.ص ١٢٠ - ١١٧ .

عصرية من التنظيم الإجتماعى والبعض منهم يستخدمه كمرادف لتعبير التغير وهذه الإستخدامات على الرغم من أنها غير دقيقة فإنها تشير إلى معان ودلالات ارتبطت فى فترة تاريخية أو أخرى بمفهوم التنمية ومع شمول ظاهرة التنمية ومتغيرات هذه الظاهرة التى تشمل المتغيرات الإجتماعية والسياسية مثل طبيعة البناء الإجتماعى والتكوين الفكرى وبناء القيم فى المجتمع كل ذلك أدى إلى العلاقة الوطيدة بين مختلف جوانب عملية التنمية والذى يؤدى فى النهاية إلى ضرورة وجود مؤسسات إجتماعية معينة وقيم ونظام تعليمى كمحور رئيسى الذى يمتلك الخبرات الفنية والتقنية على إعتبار أن التعليم وما يتصل به كالتدريب المهنى والبحث نوعاً من الإستثمار فى توجيه سياسته وفقاً لإحتياجات التنمية من حيث إقامة بناء إجتماعى يضمن إستثمار إمكانات المجتمع العربي والإسلامي البشرية والمادية أفضل إستثمار ممكن لإحداث التغيرات الإجتماعية فى أبنية المجتمع كما يتطلب جهازاً إدارياً على درجة عالية من الكفاءة العلمية مع التنسيق بالمتخصص الأكاديمي كلاً فى مجاله . ولكل ما تقدم نجد أن التنمية العربية والإسلامية غير مقصورة على الرفاهية المادية فقد تضمنت النواحي المادية والروحية والخلقية الأمر الذى جعل هذه التنمية تمتد إلى الحياة الأخرى ومن هذا المنطلق فإن التنمية فى الإسلام فريضة شرعية على كل مسلم إنطلاقاً من مبدأ إستخلاف الإنسان لعمارة الأرض مع إعتبار التنمية مسؤولية تضامنية لكل أفراد المجتمع تؤدى فى النهاية إلى إيجاد شخصية جماعية تتضافر جهود أفرادها لتحقيق الإنجازات الحضارية وضمان التنمية المستمرة . وحاصل القول أن التنمية فى الإسلام غايتها الإنسان لا تنفرد بها طائفة دون أخرى فهى تكفل عدالة التوزيع لكل أفراد الأمة مع ضمان حد الكفاية للحياة الآمنة وبذلك يتجه المجتمع بكل أفراده إلى العمل وزيادة الإنتاج وهو ما نطالب به فى مناهجنا الدراسية ومطلب من متطلبات تطوير التعليم الحافز دائما على إتجاه المجتمع العربي والإسلامي كله نحو التنمية والنهوض الحضارى من

المنطلق الإسلامي لأن المقصود فى التنمية هو الفرد المسلم نفسه الذى تربى على قيم الإسلام وأخلاقياته وهو الذى لا تستعبده المادة إنما الإنسان المكرم الذى يعمل ويطور مجتمعة ويعمر الدنيا بالعمل الصالح ليكون أهلاً لخلافة الله فى أرضه . والتعليم القوى الذى يؤهل الفرد تأهيلاً صحيحاً هو التعليم المتفق مع المنهج الإسلامي حيث أنة يختلف عن كل المذاهب الوضعية فى التنمية فى أنه يقوم على الإيمان والتقوى وتكريم الإنسان واليقين الراسخ بأن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه وأن عليهم أن يتقيدوا بالشروط التى وضعها المالك الحقيقى للمال سبحانه وتعالى من حيث الإسهام التنموى والمنهج الإيجابى من حيث التكافل والإيثار والتعاون والسعى الدؤوب على الرزق والعمل الجاد من أجل رفعة المجتمع وعدم الحاجة إلى إستيراد ما يحتاجونه من البلاد الغربية [١] ومنهج يضبط السلوك الإنسانى بمعانى الطاعة والعبادة والإجادة التامة لهذا فهو من أقوم المناهج وهو وحده دون سواه سبيل العلاج والدواء لكل المشكلات التى تعوق حركة التقدم والتطور والازدهار والنهوض الحضارى وعلينا أن نأخذ فى الاعتبار عند بحث إشكالية التعليم فى العالم العربي والإسلامي أن ما نحن فيه سنه مطردة يمكن أن نفهم منها واقعنا اليوم والسبب المباشر فى كونه كذلك وإذا كان التغير النفسى فى جانبه السلبى يشكل العقبة الرئيسية فى وجه قيام حضارة ما إن لم تكن قائمة أو السبب الحقيقى لزوالها إن كانت موجودة فإن العقبات والأسباب الأخرى ليست إلا وليدة هذا السبب المهم كالنظرة غير الصحيحة إلى الإسلام كمصدر تعليمى متطور فى حد ذاته وضرورة الأخذ به والإعتماد عليه كمنهج تعليمى وهناك التفسيرات الخاطئة المترتبة على تلك النظرة والسبب الرئيسى الذى ألمحنا إليه وما تولد عنه يعد من غير شك العامل الأساسي فى صنع هذا الواقع ومن ثم صح لنا أن نقول : إنه واقع من صنع أيدينا قبل أن نتلمس له عللاً خارجية نجد أن الجهل والفقر

---

(١) أ.د. محمد الدسوقى – مفهوم التنمية بين الإسلام والفكر الوضعى – الوعى الإسلامي – العدد ٣٧٩ ربيع الأول ١٤١٨ – أغسطس ١٩٩٧ – ص٧٣

والمرض وإنعدام التنظيم وسوء الإدارة وفساد الإقتصاد فضلا عن الاعوجاج الحادث فى مناهج التربية والتعليم فى عالمنا العربي والإسلامي واضطراب الرأي العام وأختلال العلاقة وفقدان الثقة بين الحكام والمحكومين كل هذه ليست أمراضا حقيقية بل هى أمراض لمرض عضال فتاك هو الذى أشرنا إليه من قبل (١) وهو الخلل النفسى الناتج عن إعتماد المناهج التعليمية على مناهج مستوردة خارجية لا تتفق مع واقعنا الإسلامي وأيضاً الابتعاد عن الإسلام والعقيدة الإسلامية الثابتة التى تحتوى على المنهج السليم والتربية المتطورة ذات القوة الدافعة ذاتياً لأن العقيدة الإسلامية فى ذاتها لها من المقومات الصحيحة ما يجعل سلطانها على النفوس أعمق وأدوم لأنها تقوم على جناحى الفطرة والعقل وهذا يعنى أنها أسقطت كل الخرافات التى شكلت العقبات المصطنعة كما إنها فى نفس الوقت تمثل الرابط الحقيقى المتين بين قلوب الأفراد فى العالم الإسلامي وهنا بدوره يدفعهم إلى العمل والحركة لترقية الحياة وتطويرها واستغلال الطاقات المعنوية . والمادية إلى آخر مدى يمكن أن تصل إليه ولهذا فإن العقيدة إذا تمسكنا بها واعتمدنا عليها فى مراحل التعليم والتربية فإنها سوف تحدث إنقلاباً فى التصورات والمفاهيم والعلاقات وسينتج عنها حياة مستقرة منضبطة لأنها قامت على أحكام الشريعة مقام القوانين الضابطة والحركة فى نفس الوقت للحياة فى شمولها وعمومها بتوازن واتساق وتمد الفرد المسلم بالطاقة والتفكير السليم لاستغلال ما لديه من قوة مادية تشكل قدراً هائلاً من الطاقة الموجودة الآن على المستوى العالمي تزيد عن ثلثى الطاقة العالمية ثم القوة البشرية التى تجاوزت المليار والربع مليار نسمة فإن ذلك كله كفيل بأن يعطينا المبررات والدوافع لتطوير المنظومة التعليمية كلها ومحاولة إيجاد العلاج الشافى لكل السلبيات والمعوقات التى جعلتنا نغرق فى بحر من التخلف وفقد

(١) أ. د. محمد عبد الستار نصار – الإسلام رؤية حضارية – الوعى الإسلامي-العدد ٣٧٩ ربيع الأول ١٤١٨-يوليو ١٩٩٧ – صـ٢١.

الإتزان فى مجالات الحياة التنموية المختلفة وكفيل أيضاً بأن يجعل حضارتنا التى سطع نجمها يوم كنا ممتثلين إمتثالاً حقيقياً للإسلام والتى أفل نجمها بزوال هذه الحقيقة عن حياتنا تثب إلى الوجود من جديد لأن الإسلام الذى صنعها فى الماضى هو كما هو دين الله الذى يهدى به من اتبع رضوانه سُبل السلام ويخُرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ولنا أن نسعى جاهدين فى تطوير مؤسساتنا التعليمية وبرامجنا ومناهجنا التربوية لما لنا من فضل على العالم حضارياً حيث قال الله تعالى عز وجل :

"كنتم خير أمة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله" (آل عمران/١١٠)

وقال تعالى :

"وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا" (البقرة/٤٣)

فى هذا الإطار يمكن أن نستخلص من القرآن الكريم أن قانون قيام الحضارات وانهيارها لدليل على أن أمتنا العربية والإسلامية هي صانعة حاضرها ومستقبلها فإذا نسجت حياتها الآنية والمستقبلية بجعل التعليم المحور الرئيسى للنهوض الحضارى مسترشدة بهدى من كتاب رب العزة وسنة محمد صلى الله عليه وسلم آخذة بأسباب نهوضها من كبوتها ، وشعورياً وإجتماعياً وتنموياً ضاربة صفحاً عن هذا الواقع الأليم الذى جعلها مصنفة فى أدنى درجات السلم التنموي العالمي فإن ذلك كله سيكون إيذانا بانبثاق فجر جديد تشرق بعده عليها حياة أفضل وأحسن وتعود لها قيادتها العلمية وسيادتها التربوية التى كانت لها من قبل يوم كانت تتعامل مع السنن الإلهية تعامل أولى الألباب أولى العقول الناضجة الواعية لظروف مجتمعاتها ومتطلباتها الحضارية . كما أن للتمكين فى الأرض معنى جميلاً تتطلع إليه كل النفوس المتشوقة إلى هذه الدرجة فى التكوين الدولي ولن يكون هذا التمكين

إلا بجعل التعليم المركز الرئيسى والحيوى لكل ما نقوم به من أنشطة تنموية فى كل المجالات الحياتية حتى يستطيع الناشئ المسلم أن يخرج إلى الحياة العملية وهو مسلح بأحسن الأسلحة العلمية والتكنولوجيا وأن يكون قادر أولاً على صنع هذه الأسلحة بنفسه وبذاته وبقدرة كبيرة على كيفية الاستخدام والإصلاح والتغير . أما التمكين بالقوة الغشوم والاستكبار والاستعلاء اللذين تتعامل بهما دول الغرب وأمريكا على وجه أخص مع غيرها من الشعوب فإنه تمكين لن يؤدى إلى شئ طويل الأجل إنما هو تمكين إلى حين وسوف يزول ويذوب وينتهى لأنه لم يقم على أسُس نفسية روحانية كما هو موجود بالإسلام الذى يجمع بين المادة والروح وهو التمكين الحقيقى كما أشار إليه القرآن الكريم حين قال الله تعالى:

"وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما أستخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى إرتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدوننى لا يشركون بى شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون"

(النور/٥٥)

إذن للنهوض الحضارى وللنهوض التنموى والإستخلاف فى الأرض والتمكين للدين أمراً مشروطاً بأسبابه الإيمان الذى يملأ الصدور[1] والقلوب و الذى يثمر عملاً صالحاً ترقى به الحياة وتزدهر كل مجالات التنمية وهل الحياة السعيدة والمعيشة الهانئة والحضارة الوارفة بمعناها الحقيقي إلا إنبثاق من روح مؤمنة وعمل صالح مثمر من أجل نهوض تنموي للمجتمع الإسلامي ؟ أنه من الأجدر والأنفع أن نربي ونعلم الأجيال المسلمة بجميع المراحل التعليمية علي حقيقة التمكين لهم سيادة العالم مرة أخري إذا غيرنا وطورنا تعليمنا العقيم حتي يتغير واقعنا ومستقبلنا إلى ما هو أحسن وأفضل ويوم يتم لنا ذلك سنكون قد وضعنا عالمنا

(١) محمد عبد الستار نصار – الإسلام رؤية حضارية – الوعي الإسلامي-العدد ٣٧٩ ربيع الأول ١٤١٨-يوليو ١٩٩٧ – صـ٢١،صـ٢٢ .

الإسلامي علي الطريق الصحيح الذي يربط الحاضر بالماضي من أجل مستقبل مشرق وعندها نستطيع أن نتحدث عن الأمة العربية الإسلامية بأنها خير الأمم التى أخرجت للناس لهذا لابد من الاهتمام بتطوير التعليم في جميع المراحل السنية لأن ذلك سيكون مدخلاً للتنمية الشاملة والتغير الحضاري في عالمنا العربي الإسلامي .

تشجيع سياسة التعليم على استيعاب إتقان المهن التكنولوجية

التعليم فى البلدان العربية والإسلامية لم يكن أبداً جانباً فى الاقتصاد فقط بل كان الوسيلة لإنشاء الفرد المسلم المستوعب للقيم الدينية المتشبع بها . فأعتبر المسلمون التكوين المهنى جزءاً من عمل المؤسسة التعليمية الإسلامية التى من أهدافها تربية الناشئة تربية شاملة تحقق الكمال الإنسانى الدينى والعقلى والبدنى . لذلك حرص المربون المسلمون على تربية هذه الأجيال على أساس دينى قائم على العقيدة والأخلاق الإسلامية تم تزويدها بالعلم النافع الذى يثمر العمل الصالح فنشأت مفتحة الذهن لاستيعاب العلوم وإتقان المهن وحريصة علىَ الإستزادة من المعرفة متطلعة دوماً إلى الأمور والتقدم نحو الأفضل والأكمل لذلك نحن أحوج ما يكون إلى تعليم يسير على هدى ديننا الحنيف والذى لا يقف عند حد معين من تلقى العلم أو الإقتصار على معرفة واحدة بل يشجعنا ديننا العظيم على تناول كل المعارف من كافة الإتجاهات كما قال رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم "تعلموا العلم حتى ولو بالصين" وهذا ما يشجعنا على المطالبة بضرورة إيجاد سياسة تعليمية متطورة مع تطور العصر وتعمل على استيعاب المهن التكنولوجية التى هى أساس التنمية الحديثة فى كل بلدان الدنيا(١)حيث أن الحكمة من خلق الإنسان وإستخلافه في الأرض وتسخير الكون له أدركها المسلمون وفسرها العلماء لكى يتعامل المسلم مع بيئته بطرق متطورة وحرص على إستغلال المحيط الذى سخره الله بالعلم والإنتاج فكان التغير الذى عرفه المجتمع الإسلامي السابق تم بوتيرة سريعة أذهلت العالم

(١) الزبير مهداد – تربية وتنمية – الوعى الإسلامي – العدد ٣٤٢ – يوليو ١٩٩٤ – ص ٧٣ .

وكان ذلك نهوض حضارى عظيم لابد أن نقتدى به . حيث أن الذى أذهل العالم هو كيف أن الأمة الإسلامية التى انطلقت من صحراء قاحلة جرداء استطاعت فى ظرف وجيز أن تسيطر على بيئتها وتتحكم فيها بتقنيات وطرق ووسائل مبتكرة واستغلت الموارد الطبيعية والبشرية لخدمة التنمية الشاملة . ولذلك لابد أن يساهم التعليم المهنى فى إعداد الناشئة الإسلامية للنشاط الإقتصادى والإنتاجى التنموى والإهتمام بتخريج طبقات من الصناع والحرفيين المهرة المتعلمين والذين يعملون لدينهم ودنياهم ويحافظون على الشرع فيأتمرون بأوامره وينتهون بنواهيه فيزيدون الإنتاجية [1] بدلاً من إستيراد التكنولوجيا التى تأتى فى هيئة أجهزة ومعدات وتقام لهم المصانع لتستقدم فيما بعد جيوشاً جرارة لكى تديرها وتعمل على صيانتها والبديل لذلك أيضا هو إستنبات التكنولوجيا بمعنى أن ندرب الطفل منذ البدء فى مراحله المدرسية وتنشئته على القضايا العلمية الأساسية الحيوية التى تحبب إليه العمل اليدوى وتنمى فيه القدرات من خلال الأنشطة المدرسية . لأن الطفل والناشئ المدرسى الصغير لا يختلف عن نظيره الغربى الذى يتعلم من الصغر كيف يبدع ويصنع الأشياء وكلاهما يمتلك مقومات البشر الذى خلقه الله تعالى من ذكاء وعقل وقدرات وما علينا إلا أن ننميها ونوجهها التوجيه الصحيح من خلال برامج تعليمية هادفة . لذلك علينا أن ننظر إلى التكنولوجيا على أنها غرس أو شجيرة تعتمد على التربة التى نريد أن نزرعها فيها وإن كانت التربة صالحة فستأتى بغرسة صالحة وخاصة أن التربة الإسلامية توجد بها جميع المقومات المؤدية إلى الإصلاح من سلوك روحى منضبط بالفطرة منبثق من العقيدة الإسلامية وعلينا ألا نسقطه وأن نهتم به لأن التربة فى بلاد الغرب والتى تعتمد على المادة فقط والتى تقود الطفرة التكنولوجية فىالعالم والإنفجار المعرفى الرهيب الذى حدث فى أجواء الفضاء

(١) الزبير مهداد – تربية وتنمية – الوعى الإسلامي – العدد ٣٤٢ – يوليو ١٩٩٤ – صـ٧٤ .

وأعماق البحار وعلى وجه الأرض بما لديها من القدرات الرهيبة التى تسيطر بواسطتها على العالم سوف تصل إلى مرحلة الإفلاس وسقوط حضارتهم لأنهم يعوزهم النمط السلوكي والروحى الضابط لتطورهم والتكنولوجي وقد بدأو بالفعل فى تدارك أن حضارتهم بدأت تتآكل من الداخل ولإنهم تركوا هذا المارد الكبير الذى بنوه ويسمونه "تكنولوجيا" بدأ يسيطر على سلوكهم وقيمهم ومبادئهم وحياتهم عموماً وأصبح العقل البشرى سجين وأسير هذا المارد الذى يجب ن يقوده الإنسان وبناءاً على ذلك فعلينا أن نعيد بناء التعليم ونعيد حساباتنا وترتيب أولياتنا بصورة تجعلنا قادرين على المزاحمة المواكبة إذا إستطعنا أن نعيد القدرات التى حبانا الله تعالى بها إلى مكانها الطبيعي واستخدمناها الأستخدام الصحيح وتضيق الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة على أن تكون البداية إصلاح حقيقى للتعليم فى عالمنا الإسلامي لأن مناخ التعليم الحالى لا يسمح بنمو البذور والأجنة العلمية والتكنولوجية الحقيقية وفى الوقت نفسه تتيح الفرص للدول الكبرى لإمتصاص العقول المهاجرة بمعنى أن الدول المتقدمة المتحكمة تمتص الطاقات من[١] الدول المتخلفة وتقيم أو تساعد على إقامة مناخات لا تسمح لهذه العقول المهاجرة بالعودة كما لا تتيح الفرصة لنمو عقول جديدة بل تضع ما يجعل العقول المفكرة محاصرة مطاردة فى موطنها لتكسبها هى فتكون سواعد دافعة لعجلة الحضارة الغربية كل هذا الإستغلال الحادث لنا يجعلنا نفكر بجدية وبإصرار شديد على ضرورة البحث بعمق فى إشكالية التعليم بالعالم الإسلامي من منطلق أنه نقطة البداية للإنطلاق الحضارى والفكرى والتنموى لكى نستطيع أن نعتمد على أنفسنا وسواعدنا وأن نكون منتجين لا مستهلكين وأن نكون فاعلين فى حركة التطور والتغير العالمى لإننا إذا إنتظرنا الإذن من الغرب أو أمريكا فلن نحصل عليه وسيظل هؤلاء حريصين على أن يزودونا بالقشور التى لا تسمن ولا تغنى من جوع ونبقى

---

(١) حوار أجراه أ. عمر عبيد حسنه مع د. محمود محمد سفر – مجلة الأمة – العدد ٧٠ شوال ١٤٠٦ – يونية ١٩٨٦ – المسلمون من التكديس إلى الإبداع الحضارى.

مرتبكين فى أولياتنا غير قادرين على تبصر طريقنا لنظل فى أسر التبعية وقد آن الآوان لكى نكسر طوق هذه التبعية ونتمرد عليها ولا يكون ذلك إلا بأن نواجه أنفسنا مواجهة صحيحة وتوجيه أبناءنا إلى تعليم متطور صحيح يتفاعل مع واقعنا وبيئتنا الإسلامية لما لنا من قيم ومبادئ وأسس أخلاقية بعيدة كل البعد عن المجتمع الغربى فضلاً عن ضرورة قيامنا بتصحيح تلك المفاهيم والقيم والنظم فى نفوس شبابنا وأن نرسى قواعدها عبر المنظومة التعليمية على أسس ومنطلقات إسلامية صحيحة ولهذا يجب علينا عندما نبحث الإشكالية لا يفوتنا كل جوانب نظم الحياة التى ترتبط ببعضها البعض مثل الأبعاد السياسية مع الفكرية الثقافية والإعلامية والإجتماعية والإقتصادية لأننا لا يمكن أن نعالج نظاماً واحداً منها بعزلة عن الأنظمة الأخرى وهذا من أهم أولويات التعليم لإننا لو وفرنا للفرد المسلم المتعلم الذى يتلقى التعليم فى المؤسسات التعليمية ووفق مناهج تعليمية متطورة الجو التعليمى الفعال المناسب من حرية فى التعبير والإبداع مع الإمكانات المادية ووضعناه على المحك فى هذه اللحظة سوف يكون قادراً على العطاء والمساهمة الفعلية بإنتاجية غزيرة فى جهود التنمية ورقى المجتمع الإسلامي .[1]

التعليم والمبادئ الأخلاقية ومسئولية الفرد تنموياً

لما كان الإسلام يمتلك نظرية متكاملة فى التعليم والتربية الأخلاقية تستهدف بناء الفرد والمجتمع [2] من أجل النهوض الحضارى والحضارة الإنسانية فإن من الأهمية بمكان إدخال هذه التربية فى المناهج التربوية والتعليمية ثم تعميمها لكل الأفراد فى المجتمع الإسلامي مع ضرورة الإستعانة بالوسائل العلمية الحديثة فى نشر التربية الأخلاقية وتبنى التعليم لذلك يمكن القول بلا أدنى مبالغة أن خصائص

---

(١) حوار أجراه أ. عمر عبيد حسنه مع د. محمود محمد سفر – مجلة الأمة – العدد ٧٠ شوال ١٤٠٦ – يونية ١٩٨٦ – المسلمون من التكديس إلى الإبداع الحضارى .
(٢) راغب محمد السعيد – الوعى الإسلامى – العدد ٣٤٢ – يوليو ١٩٩٤ – التربية الأخلاقية فى الإسلام – صـ٧٠ .

المجتمع الخير الذى تستهدفه التربية الأخلاقية الإسلامية هى ذات الخصائص التى يتمتع بها ذلك الفرد الخير الذى أراد الإسلام بناءه أخلاقياً والذى يتكون من أمثاله المجتمع كله وبالتالى نصل إلى تنمية المجتمع تنمية شاملة وعلى أساس متين لأن الفرد يمثل المجتمع فى خصائصه كما أن المجتمع يمثل أفراده فى أخلاقهم ومن ثم فإنه إذا تم بناء الأفراد وتعليمهم التعليم الصحيح فى ضوء التربية الأخلاقية الإسلامية فإن ذلك يشكل بلا ريب أساساً صالحاً لبناء المجتمع الصالح والمتماسك والقوى ولكى يقود أمجاد المسلمين مرة أخرى الأمجاد التى كانت تسودها روح الأخوة الإنسانية كما كانت تسودها الوحدة والقوة والوعى الكامل بوحدته من حيث ترابط المصالح المادية والمعنوية والإجتماعية والإنسانية وروح الخضوع للنظام التعليمي المعمول به الذى يعمل على بث روح التعلق بالمجتمع الإسلامي بالإضافة إلى الروح التقدمية والتمييز بين الأمم فى المجالات المختلفة للنهوض الحضارى وبناء الحضارة الإنسانية وخاصة أن الحضارة الإسلامية تتميز بكونها حضارة أخلاقية أساساً وذلك بالمفهوم الأخلاقى الذى جاء به الإسلام وبالغاية الأخلاقية التى جاء الإسلام من أجل تحقيقها كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" . وإذا كانت الحضارة الإسلامية تتكون من عناصر معنوية تشمل العناصر الروحية والأخلاقية والعلمية وعناصر مادية تشمل التقدم الزراعى والصناعى والعمرانى وعناصر تربط بين الجانبين السابقين وهى النظم الإسلامية والتشريعات الربانية التى تنظم حياة المجتمع مرتبطاً بجميع جوانب الحضارة إلا إننا نلاحظ سيادة العناصر المعنوية والروح الأخلاقية والمسئولية الفردية لدى كل فرد وخضوع الحضارة كلها للروح الأخلاقية من حيث الأساس والغاية . ومن المؤكد أن تكوين الفرد الخير والمجتمع الخير معاً يقودان إلى بناء تنموى سليم ونهوض حضارى إسلامى وإنسانى خير لأن الحضارة إنما تقوم على

أكتاف الأفراد أو المجتمع بصفة عامة وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بسيادة التعليم على جميع أفراد المجتمع[1] كمحور رئيسي ذات سيادة أخلاقية تنموية . وهذا يقتضى تكوين مربين متخصصين فى التعليم وبما يتفق مع التطلعات التقدمية التكنولوجية والأخذ بالأبحاث العلمية والأطلاع المستمر على كل ما هو جديد وعلى كل المستويات التعليمية . مع أن بناء الفرد المسلم أخلاقيا ليس ضرورياً لنجاحه فى حياته الخاصة فقط ولكنه ضرورى أيضاً لبناء المجتمع الإسلامي ولبناء الحضارة الإسلامية والنهوض بها والوصول بها إلى مرحلة الرقى ذلك أن الأفراد بمثابة لبنات يتكون منها البناء الإجتماعى ولكى نكون متقدمين تنموياً فلابد من إعتماد سياسة تعليمية تعمل على تكوين أفراد أخيار الذين هم أساس المجتمع المنشود وتعليم يعمل على تكوين الوعى بوحدة الحياة الاجتماعية بحيث يتعلم الأفراد كيفية الإرتباط بعضهم البعض من حيث التأثير والتأثر فى شتى المجالات الدافعة لتطلع أفضل ووضع أحسن . ولقد ضرب الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم مثلاً رائعاً ليعى الناس مدى إرتباط حياة أفراد المجتمع إرتباطاً وثيقاً عندما شبه حياة المجتمع بحياة جماعة فى سفينة فى بحر فقال [مثل القائم فى حدود الله والواقع فيها كمثل قوم إستهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها وكان الذين فى أسفلها إذا إستقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعاً] رواه البخارى .

وهو ما يدل على ضرورة الوحدة والوعى بالحياة الإجتماعية والعمل على التعاون فيما بين الأفراد لكى نستطيع النهوض التنموى الحضارى الذى يهم فى كل الأحوال كل الأفراد . لكل ما تقدم نجد أن التعليم الذى يهتم بالتربية الأخلاقية الإسلامية من كافة الجوانب وكل العناصر التى أدخلها الإسلام فى طبيعة التربية

---

(١) نفس المصدر السابق – صـ٦٩ .

الأخلاقية ضروري لاغني عنها. وإذا نقص أي عنصر فيها أدي الأمر إلي النقص في إعتماد التعليم كمحور اساسي تنموي . لأن التربية الأخلاقية الإسلامية تستخدم كل الطرق والوسائل والأساليب التعليمية علي حسب تأثيرها ومقدارها اللازم في كل مرحله من مراحل التعليم وليس بخاف عن أحد أن الإكتفاء بطريقه واحدة أو وسيله واحدة أو أسلوب واحد علي امتداد مراحل التعليم أو التركيز علي بعضها دون البعض أقل مما ينبغي أو أكثر مما ينبغي يكون له أثر سلبي في التعليم وينتفي أي مردود تنموي أو نهوض حضاري إيجابي علي شخصيه المتعلم والمتلقي أخلاقيا . لأن القيم والقواعد التي ترتكز عليها التربية الأخلاقية في التعليم تستهدف تنشئه الأفراد وحثهم علي البذل والعطاء والعمل وعدم الخمول أو الكسل من أجل بناء المجتمع والحضارة كما قال الله تعالي "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون" (الزمر /٩ .)

أذن لكى تنهض حضاريا علينا أن نعيد الصياغة التعليمية لإعادة بناء الفرد المتلقى للعلم فى مراحل سلم التعليم بحيث نجعله يقبل على تعلم العلم بمفهوم جديد مع بيان أهمية العلم والتعليم والتى دفعت بالمسلمين إلى الجد والاجتهاد فى هذا الأمر فحققوا حضارة لا تجد لها مثيلاً بين حضارات الأمم نقاءً وطهارة وروعة مع ضرورة بيان أن طلب العلم والعمل به من أجل رفعة المجتمع الإسلامي أنما هو من الثوابت الإسلامية الذى جاء بها الإسلام حيث قال الله تعالى فى كتابه العزيز :

"شهد الله أنه لا اله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم" (آل عمران/١٨)

وقال الله تعالى "إنما يخشى الله من عباده العلماء" (فاطر/٢٨).

وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول [من سلك طريقا يلتمس علماً سهل الله له طريقا إلى الجنة وأن الملائكة

لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع وأن العالم ليستغفر له من فى السموات ومن فى الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم علي العابد كفضل القمر علي سائر الكواكب وأن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر] ٠٠٠رواه أبو داود والترمذى .

وقيل أن من فى السموات والأرض المستغفرين للعالم أو طالب العلم حتى الحيوانات ناطقها وبهيمها طيرها وغيره .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [خير ما يخلف الرجل من بعده ثلاث ولد صالح يدعو له وصدقة تجرى يبلغه أجرها وعلم يُعمل به من بعده] رواه ابن ماجة.(١)

لهذا نجد أن طلب العلم والعمل به من أجل رفعه المجتمع الإسلامي وإستخدام العلم فى تطور الأمة الإسلامية يُعد من الأمور الهامة والضرورية لكى يتم وضعها فى أولويات ومسلمات المنظومة التعليمية فى العالم الإسلامي من أجل محاربة الجهل والتخلف العائق اللدود لتنمية المجتمعات العربية الإسلامية وهو مطلب يحض على الأخذ بكل أساليب العلم الحديث مع الإرتكاز على العلم الإيمانى لما له من أثر عظيم فى رقى الأفراد لأنه ناتج عن الإخلاص فى العمل والإنتاج ودافع رئيسى من دوافع العودة إلى ريادة الحضارة العالمية كما كان أسلافنا الذين جابوا مشارق الأرض ومغاربها مسلحين بالعلم والعمل المغلف بالإيمان والذين تربوا تربية أخلاقية تعمل على التقدم والإستمرارية . وكل هذه العوامل تضافرت ودفعت المسلمين للعلم بشكل لم يسبق له مثيل فضربوا أروع الأمثلة فى تحصيل

---

(١) د. خالد سعد النجار – الوعى الإسلامي – العدد ٣٨٤ شعبان ١٤١٨ هـ ديسمبر ١٩٩٧ – أثر الإيمان فى العلم والتعليم – صـ٤٦ ، ٤٧ .

العلوم وجمعها فكان نتاج ذلك ثروة علمية ضخمة قامت على أكتافها حضارة الغرب التى يتشدقون بها الآن . هذا الغرب الذى كان يعيش الظلام التام والجهل وقت ما كان أسلافنا يتبعون العلم ويعملون به ويحاربون الجهل ويبتعدون عنه لما تلقوه من تعليم صحيح وتربية أخلاقية مبنية على العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التى نفرت من الجهل وصورته فى أبشع صورة فهناك العديد من الآيات أشارت إلى جوهر ضلال الأمم السابقة عن جادة الصواب ألا وهو داء الجهل وقد قال الله تعالى :

"وجاوزنا ببنى إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم قالوا يا موسى إجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة قال إنكم قوم تجهلون . إن هؤلاء متبر ما هم فيه وباطل ما كانوا يعملون" (الأعراف / ١٣٨ - ١٣٩) ، وقال تعالى : "وياقوم لا أسألكم عليه مالا إن أجرى إلا على الله وما أنا بطارد الذين آمنوا إنهم ملاقوا ربهم ولكنى أراكم قوما تجهلون" (هود/٢٩) - ومن الآيات من شبهت حال الجاهلين بأسوأ التشبيهات وأنكرها كالقتلة والأنعام والدواب التى لا تسمع ولا تعقل .

قال تعالى :

"ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون" (الأعراف/١٧٩) .

ولضرورة تعلم العلم ومحاربة الجهل بين الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم أن الضلال من تحكيم الجاهل هو الذى يقود إلى ما فيه العطب والهلاك . فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول [إن الله لا يقبض العلم إنتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً إتخذ الناس رؤساءً جهالاً فسئلوا فأفتوا

بغير علم فضلوا وأضلوا] رواه البخارى . وعن أبى وائل رضى الله عنه قال كنت جالساً مع عبد الله وأبى موسى فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [إن بين يدى الساعة أياماً يرفع فيها العلم وينزل فيها الجهل ويكثر فيها الهرج] والهرج القتل - رواه مسلم وصدق الإمام على رضى الله عنه إذ قال "كفى بالعلم مشرقاً إن يدعيه من لا يحسنه ويفرح به إذا نسب إليه وكفى بالجهل ذماً أن يتبرأ منه من هو فيه .

من كل ما تقدم يدفعنا إلى الحرص الشديد على ضرورة تناول ما كان علية أجدادنا من علم وخطوات تعليمية تصلح لكل زمان ومكان إذا أحسنا استغلال ذلك فى تحصيل العلوم والمعارف والتقنيات الحديثة حتى نستطيع الهروب من دوامة التخلف والجهل الذى أصاب الكثير من مجتمعاتنا الإسلامية لأسباب كثيرة بعضها من صنع أيدينا والبعض الأخر من صنع مكائد الإستعمار الغربى والذى أعتمد سياسة محاولة التفريق بشتى الطرق بين المسلم وبين عقيدته مستغلاً ضعف الوعى الدينى عند البعض الذين تغنوا بكل ما هو غربى فأصابتنا لعنة الكسل والبعد عن الإبداعات العلمية مع أننا كنا فى يوم من الأيام أصحاب الريادة فى هذا المجال وأصحاب حضارة لها شأنها وتفوقها الكبير وقتما كان أجدادنا عرفوا قيمة العلم وعملوا بما تعلموه فدانت لهم كل الحضارات على مر العصور بالفضل ذلك أنها ما قامت إلا عليه فلا سبيل لأى رقى ولا تقدم إلا بالعلم وعلى مر العصور وجدت حضارات بما خلت من تقدم صناعى أو زراعى أو معمارى ولكنها لم تخل قط من علم ينهض بها وعليه تقوم ومما زاد الطين بله فى تخلفنا أن كثير من البلدان الإسلامية أنبهروا بالمغنين الذين تغنوا بكل ما هو غربى عندما تعالت هذه الأصوات بضرورة الألتفات إلى تلك الثورة الغربية الهائلة التى عمت مجالات الحياة المختلفة وأخذت تلك الطليعة من العملاء فى اللمز والتعريض بكل النظم

التعليمية المرتبطة بالإسلام قاصدين الربط بينها وبين الجمود والتخلف على غرار الحال الغربية متجاهلين عن خبث وسوء نية رصداً ضخماً من التراث الحضارى العربي والإسلامي والذى يعد وفقاً للحقيقة التاريخية من أقوى الأسس والمقومات العلمية التى أرتكزت عليها النهضة الغربية الحديثة . وواقع الأمر أن ظاهرة العمالة الحضارية أعيت أمما كثيرة عن النهوض والاستواء وإثبات ذاتها وبالنسبة إلينا فى العالم العربي والإسلامي فقد عانينا كثيراً من أثارها السرطانية أيما عناء فيوم أن إجتاحت أفكار الحداثة التغريبية مناهجنا التعليمية ومؤسساتنا التربوية فى مجتمعنا المسلم وآلية نقص ثوابتنا تعمل بإمعان ومن خلفها آلية المسخ الفكرى التعليمى والسياسى والعقدى لنظام حياتنا من يومها تعطلت الإرادة ودانت الهمم وإشتاك الطريق بالعوائق والمطبات وأوشك الرصيد الروحى على النفاد فابتلينا بداء الشلل والتوقف الحضارى التام[1] ولهذا فعلينا بإعادة التربية الأخلاقية إلى مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية فى عالمنا العربي والإسلامي مع ضرورة التنبيه على الوعى الأخلاقى لما له من نفع فى النهوض الحضارى حتى نعود فى مصاف الحضارات الراقية المتقدمة كما كان لنا سالفاً ولن يأتى ذلك إلا عن طريق إصلاح الهيكل العام للتعليم طبقاً للموروث الثقافى والحضارى والإعتماد على العلم المتطور مع مقتضيات العصر مثلما كان العلم أهم أداة لنشر الإسلام فهو وسيلة لبلوغ الأمانى المنشودة فى العصر الحديث مع وضع المختصين كلاً فى مكانه الصحيح حيث قال الله تعالى "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" (النحل/٤٣) . وهذا يدل على أن المسلمين قد أولوا عنايتهم للتعليم والتعلم منذ بداية حياتهم وذلك لما للعلم من قيمة كبرى فى الإسلام حيث جعل طلبه فريضة على كل مسلم . وهذا على بن أبى طالب رضى الله عنه يقدم العلم على المال فيقول فى وصيته لكحيل "يا كحيل : إن هذه القلوب أوعية فأحفظ عني ما أقول : الناس ثلاثة عالم ربانى ومتعلم عنده سبيل

---

(١) عطيه فتحى الويشى–العلمانية وجذور الإعاقة الحضارية–الوعى الإسلامي–العدد ٣٨٤ شعبان ١٤١٨ هـ–ديسمبر ١٩٩٧ ص٤١ .

نجاة وهمج رعاع أتباع كل ناعق مع كل ريح يميلون لم يستضيئوا بالعلم ولم يركنوا إلى ركن وثيق يا كحيل العلم خير من المال : العلم يحرسك وأنت تحرس المال والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالإنفاق يا كحيل : محبة العلم دين يدان به تكسب المرء الطاعة فى حياته وجميل الأحدوثة بعد وفاته ومنفعة المال تزول بزواله والعلم حاكم والمال محكوم عليه ياكحيل مات خُزان المال وهم أحياء والعلماء باقون ما بقى الدهر . ولهذا فقد برزت أهمية التعليم والتربية بعد ظهور الإسلام" الذى جاء تحولاً حضارياً كبيراً بما قدم من تربية تقنع العقل وتقوم على التوحيد وتقديم نظام إجتماعى متكامل لحياة الإنسان وحياة المجتمع وقد إستظلت الشعوب العربية والإسلامية بالإسلام الذى أنزله الله تعالى لتربية البشر على مسلماته ومناهجه . وقد نبه النبى صلى الله عليه وسلم منذ أول ظهور الإسلام إلى أهمية الأسس التربوية فوجه النظر إليها وأمر بتعليم القراءة والكتابة ولم يكد القرن الثانى الهجرى يحل حتى كان ثمة جهاز تربوى متغلغل فى كل ناحية من نواحى المجتمع الإسلامي . وفى أحضان الإسلام وفى ظل نظرته الاجتماعية أجتهد المفكرون المسلمون وأبدع الممارسون التربويون فى الوصول إلى أراء تربوية كانت تتبلور وتطبق على هدى توجيهات الإسلام وتواجه قضايا العصر . وللنظام التعليميى التربوى موقع خاص فى الإسلام فهو النظام المسؤول أكثر من غيره من الأنظمة عن تشكيل حياة الإنسان من المهد إلى اللحد وهو أثر لجميع الأنظمة الأخرى فهو المسؤول عن نموه فى العلم والمعرفة وعن توظيفهما لسعادته ورفاهيته وهو المسؤول عن تشكيل شخصيته وتنميتها وبالتالى عن تشكيل قيمه واتجاهاته نحو نفسه ونحو غيره ونحو الوجود كله وبذلك يعكس النظام التربوى الإسلامي نظام الإسلام بشكل متكامل فى حياة الإنسان وبذلك احتلت التربية فى مجال تعليم الإنسان وتربيته مكانة رفيعة لعلها لم تبلغ هذا الشأن لدى أى مجتمع من

المجتمعات [١] وقد بقيت التجربة التربوية حية حتى وقعت البلاد العربية والإسلامية فى عملية تراجع حضارى بعد الغزوات والحروب الصليبية التى إستمرت فئات السنين ثم تلاه الغزو التتارى الذى كان همجيا بشكل واضح وصريح حيث إستهدف ثقافة الأمة ونتاجها العلمى فدمر ما استطاع تدميره وألقيت المؤلفات والمراجع فى نهر دجلة مما أثر على جسم الأمة وعلى حضارتها وعلى مؤسساتها التربوية والعلمية ثم جاء العهد العثمانى الذى أولى الشؤون العسكرية جل إهتمامه ولم تلق الناحية الثقافية والتربوية نفس الإهتمام فأدى ذلك إلى مزيد من التراجع الحضارى وتهيؤ البلاد الإسلامية على التوالى منذ ذلك الحين للإحتلال العسكرى المباشر فخضعت البلاد الإسلامية للنفوذ الغربى وملك زمام الأمور فى معظم البلدان الإسلامية فوجهها إلى سياسة تربوية تؤمن مصالحه وتساعده على الإستمرار فى إحتلال البلاد الإسلامية ونهب خيراتها وثرواتها . ووقعت التربية والتعليم فى البلدان الإسلامية فى هذه المرحلة فى غربة مكانية حيث أصبحت التربية مجرد نقل وإقتباس عن الآخرين دونما نظر إلى مدى ملاءمتها للبيئة الأصلية الذاتية كما وقعت فى غربة زمانية لا تقل عن الغربة المكانية خطرا حيث أنكر إتصال الأمة بتجربتها الثقافية والتربوية إنكاراً جازماً ورفض القائمون على التربية الربط بين الحاضر والماضى رفضاً مبدئياً وبذلك ساد النظام الغربى البلاد الإسلامية وظل يركز على الفصل بين الدين والعلم وتجزئة المعرفة وذلك لأنه نشأ فى حضارة لا يقتضى الدين فيها معرفة عالم الطبيعة أو معرفة النفس على حقيقتها كأساس لمعرفة التربية ولا يقتضى الدين فيها توظيف هذه المعرفة كأساس للإيمان أو لترويض النفس . وقد أشعر هذا النظام طالب العلم الذى يتخرج فى ظلاله بأن الإسلام ليس سوى واحد من عدة مواضيع مدروسة فى العلم والمعرفة يتساوى معها وتساويه فى الأهمية وأشعره بأن ليس للدين سوى مجال واحد ومستقل من مجالات العلم

---

(١) أ. محمد هاشم ريان – أخطار التقليد التربوى للغرب على البلاد الإسلامية- مجلة الأمة – العدد ٦٠ ذو الحجة ١٤٠٥ هـ- اغسطس ١٩٨٥ – صـ٣٢ ، ٣٤ .

والمعرفة وبأن غير الدين من المواضيع الأخرى له أيضاً مجالاته المستقلة والخاصة به فتعود هذا الطالب ألا يتوقع من هذه العلوم والمعارف أجوبة يجيب عنها الدين وهكذا وبفضل تجزئة المعرفة فى هذا النظام إلى كيانات منفصلة لا تجمع بينهما فكرة توجدها فى غاية تعليمية واحدة (١) وإتسمت العلاقة مع الغرب فى هذه المرحلة بسمة العلاقة التقليدية بين المعلم المتفوق والنموذج وبين المتعلم المبتدئ المقلد لصورة معلمه . وهكذا أصبح المتعلم فى البلاد الإسلامية يخضع إخضاعاً كاملاً ومقلداً لتربية إستعمارية عنيفة إتُخذت لنفسها هدفين فهى تسعى من جهة إلى هدم النظام التقليدى المعقد للإعداد الحر وإقتلاع الثقافة والوعى كما تقوم من جهة أخرى بإعداد صفوة من الخدام التابعين أى إنتاج أفراد يتفقون مع المحتوى الذى يتزودون به عن طيب خاطر وبحماس شديد وإستعداد تام منهم. لهذا نجد أن الأهداف فى ظل هذه التربية الإستعمارية كانت ضيقة وغير سليمة فى بواعثها ولا فى مقاصدها فقد قصدت فى كثير من البلدان الإسلامية لمحو الثقافة والقضاء على العقيدة وأصبغ الناشئين بصبغة الثقافة الأجنبية وبذلك أصبحت الأمة الإسلامية فى غربة عن ثقافتها ودينها حيث دخلت الأفكار الأجنبية فى المناهج التعليمية بصور متعددة بحجة أنها سبيل نهضة الأمة الإسلامية وتقدمها لتتمكن من اللحاق بأمم الغرب التى بنت تقدمها على أساس إبعاد الدين عن حياتها . وفى ظل الإحتلال الغربى لبلاد المسلمين نشأت أنظمة التربية منقولة عن الأنظمة التربوية فى البلاد الغربية ونقلت عنها الكثير من خصائص بنيتها ورافق هذا النقل نزعة المحافظة التى رانت عليها وما يترتب على ذلك من قصورها فى الملائمة لمطالب الحاجات المتجددة فى مجتمعها فتميزت بخط من الصلابة والتحجر متمثلة فى التقسيم الحاد إلى مراحل وإقامة الحواجز والفواصل الرأسية التى تقتضى إجتياز إمتحانات عامة شكلية والفواصل الأفقية وبخاصة بين التعليم العام والتعليم الفنى وبين التعليم المدنى

(١) نفس المصدر السابق – صـ٣٤ .

المستحدث . وهكذا أمسى الغرب متفشياً فى جسد أمتنا العربية والإسلامية حتى العظم وخضعنا جميعاً متعلمين وأميين من مختلف المذاهب والنحل لعملية الإخضاع نفسها وعملية التغريب المتواصلة فى جميع أنظمتنا التعليمية عن طريق إستيراد قشور المعارف العلمية . وقد أدى الخضوع لأنظمة الغرب فى جميع مجالات الحياة عامة وفى المجال التربوى التعليمى بشكل خاص إلى فقدان هوية الأمة الإسلامية إذا لم يعد لها هوية خاصة تميزها عن غيرها من الأمم بل لم تبق أمة واحدة كما كانت فى ظل الإسلام بل أصبحت أمماً وشعوباً متناحرة ومتحاربة ومختلفة المنهج.[١] ولكل هذا علينا عند بحث إشكالية التعليم فى عالمنا الإسلامي أن نعيد خطوات المراجعة التاريخية للإستفادة من سلبياتنا ومحاولة كسر طوق التخلف الثقافىوالإجتماعى والتنموى الذى كان ميراثنا من الإستعمار الأحنبى قديماً ومن ميراث التبعية لبلاد الغرب حديثاً على أن نبدأ أولى خطوات المراجعة والتطوير والتحديث المرغوب فية بضبط مفهوم التنمية الذاتية المكتسبة عن طريق مناهج تعليمية وضعت خصيصاً طبقاً لظروف مجتمعاتنا الإسلامية وعن طريق خطوات تعليمية تحدد معايير تكون قابلة للقياس وشاملة للجوانب المادية والمعنوية للفرد المتعلم فى أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية لتكون مرشداً لجهود التنمية أولاً لتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة فى تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير المنظم على أن نأخذ بالإعتبار الحركة الداخلية لعملية التنمية وقدراتها الذاتية على الإستمرار . هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق فى ظل التبعية الإستعمارية الأوربية الغربية ولن تتحقق إلا بتضافر جهود عدد من المؤسسات الإجتماعية من بينها التربية لكى تقود الجهود التنموية والنهوض الحضارى لضمان تناغم الأداء وتوازن المساعى العلمية التربوية وضبط المسارات المؤدية للكفاية الداخلية ومعايير الجودة الأكاديمية المختلفة فى مستوى التعليم والتحصيل الناتج من معارف

---

(١) نفس المصدر السابق – صـ٣٤ الفقرة الثالثة .

ومهارات واتجاهات وقيم مقرونة بفعالية الأداء وقلة الإهدار مع بحث العوامل الفاعلة فى تحقيق الكفاية الإنتاجية والكفاية الداخلية للسياسات التربوية والأهداف والمناهج والكتب والإدارة التربوية والمعلم من أجل تحسين التعليم وتجويد نوعيته كماً وكيفاً من منطلق دور التربية فى التنمية الشاملة التى لا تقتصر على النمو الإقتصادى فقط بل التى تركز على عملية التغيير المجتمعية الواعية ذات الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة الفرد وشعوره بقيمته ومكانته فى مجتمعه بعد ما كان الأعتماد التلقائى على كل هذه الأبعاد ولكن من المنظور الأوروبى الغربى الذى جعل مجتمعاتنا ومؤسساتنا التربوية مزارع للتجارب الغربية فقط . لذلك فعلينا أن تحدد الأهداف الإستراتيجية لإعادة بناء المنظومة التعليمية لتعزيز مساهمة التربية فى التنمية فى عالمنا الإسلامي من خلال الإطار العام للعلاقة بين التربية والتنمية وتحديد أهم الأدوار وأولويات العمل المطلوبة من التربية لضمان فعالية مساهمتها فى التنمية .
لأن مباشرة أى عمل إنتاجى فى المجتمع لن يؤتى بثماره بمعزل عن النظام التعليمى التربوى والعكس صحيح فلن تؤتى التربية أكلها إذا أجريت بمعزل عن القضايا التنموية فى المجتمع لأن الإجراءات التربوية نفسها لن تكون فعالة إذا إستمرت بعض العوامل الفعالة فى المجتمع فى أدائها ونمط سلوكها المناقض لما يمكن أن تحققه المؤسسة التعليمية التربوية فالنظام الإقتصادي والمحيط الإجتماعى والنظام السياسى بممارسات كل منها وإفرازاته تشكل سلوك الأفراد وتوجه مسارات العمل وتحدد أنماط السلوك هذا مع ضرورة المشاركة من كافة المؤسسات لأن ذلك لا يقتصر مسئوليتة على النظام التعليمى والتربوى وحدة [1] وهو ما يضمن الحصول على العلم والعمل معاً والإخلاص فيه والتجرد له . لأن ذلك من شيم العلماء العاملين وسمة المؤمنين الذين يطبقون العلم على العمل ويربطون الحق

---

(١) د. عبد العزيز عبد الله الجلال – تربية اليسر وتخلف التنمية – عالم المعرفة – صـ٨ ، ٩ .

بالواقع فينقلون المجتمع الإسلامي إلى نور العلم وآفاق التقدم وقويم الحضارة مع ضرورة تقويم الإفراد المتعلمين وحثهم على طلب العلم والعمل من أجل تنمية المجتمع لأن العلم لا قيمة له فى حياة البشر وتقدمهم إلا حين يصبح فى دنيا الناس واقعاً عملياً وتجسيداً حياً للنهوض الحضارى وقد روى مسلم والترمذى والنسائى عن زيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول [اللهم إنى أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها] إذن نجد أن ، مسؤولية العالم والأفراد فى المجتمع الإسلامي توجب عليهم العمل بما علموا انطلاقاً من شعور الإنسان بواجبه نحو ذاته وسوف يحاسب عن مدى إنتفاعه بعلمه وتطبيقه له وعن أبى الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة . وجدير بنا وأمتنا الإسلامية أن تخطو إلى مجد مشرق وأن نضاعف من جهودنا التنموية والعلمية لنسهم إسهاماً فعالاً فى كل ما من شأنه أن يأخذ بالأمة إلى طريق التقدم والرقى . ويجدر الإشارة إلى أنه عندما نتحدث عن العلم فليس المقصود بالعلم الذى عناه الإسلام قاصراً على ما وقر فى نفوس البعض من العلم الدينى فحسب وإن كان فى القمة كلاً فإن العلم الذى عناه الإسلام إنما هو العلم بمفهومه العام ومدلوله الشامل الذى تضم مسائله جميع الأصول والفروع الذى يتلقاه الفرد داخل المؤسسة التعليمية فى شتى العلوم والمعارف سواء منها الإلهية والإنسانية أو المادية بكل مشتقاتها وألوانها مع الأخذ على ضرورة التغير والتطوير الملائم لهذه الأصول والفروع الخاصة ونقول لمن يتهم الإسلام بالجمود وأنه هو سبب تخلف العالم الإسلامي أن ذلك الزعم غير صحيح ومردود عليهم لأن الإسلام الحنيف لا يقيد الإنسان فى طلب العلوم بأى قيد اللهم إلا قيد الإلتزام العلمى والموضوعية المحايدة تم من قبل ذلك ومن بعده قيود الحق والخير والعدل والفضيلة على أن تكون الغاية منه معرفة الله والقرب منه بمعرفة أسراره فى كونه وعظيم قدرته وبديع صنعه

وأن يكون من وراء ذلك هدف عام يعود على الإنسانية كلها بالخير والرفاهية والتقدم وهى أشياء ضرورية وجوانب هامة من جوانب التنمية الصحيحة وتحطيم كل أغلال القصور وقيود التخلف من منطلق إعلان خلافة الإنسان فى الأرض وتسخير ما فيها وما فوقها وما يحيط بها للإنسان ولجنسه البشرى كما قال الله تعالى "ولقد كرمنا بنى آدم" وقال تعالى "وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون" (سورة إبراهيم الآية /٣٣) وهو ما أوجب الفرد المسلم بطلب العلم والمعرفة لا ليدرك ربه فحسب فيؤمن به ويعبده وإنما أيضاً لينتفع بما سخر الله له فى كونه [1] وآيات القرآن التى تدفع الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تحصيل العلم فى صوره المختلفة سواء فى صورته النظرية العقلية أو صورته الواقعية أو صورته التجريبية آيات كثيرة ومتنوعة وكلها تدعوا إلى الإرتقاء والتقدم واستغلال جميع الموارد المادية والبشرية تنموياً استغلال حسن بما أنعم الله علينا من نعم كثيرة فى الطبيعة فقال الله تعالى "وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس" وقال تعالى "وفى السماء رزقكم وما توعدون" وقال تعالى "وفى أنفسكم أفلا تبصرون" فيستحيل علينا أن نقف على أنفسنا وخواص هذه النفوس وطبائعها وأن نقف على ما يعلو هذه الأرض وما يحيط بها مما فيه فائدة ورزق لنا وأن نقف على الحديد مثلا وما فيه من بأس شديد ومنافع للناس وما فيه من قوة ترهب وتخيف يستحيل علينا أن نقف على هذه الخواص الكونية وما وراءها من قدرة خالقة مصورة هى قدرة الله جل شأنه إلا إذا تصورنا ما يتصور منها على وجهه الصحيح وأحسسنا بما يحس ويشاهد منها عن قرب وتلك هى ضروب العلم وصنوفه تبعاً لمجالات ما يعلم وموضوعات ما يدرك . لهذا نجد أن كرامة الفرد ذات صله وثيقة باحتفاظه بسيادته وريادته التنموية ذاتياً ولاشك أن

(١) د. أحمد عبدالرحيم السايح- الوعى الإسلامي- العدد ٣٩٨ شوال ١٤١٩- يناير ١٩٩٩ – مسؤولية الإنسان عن عمله – صـ٤٦.

احتفاظ الفرد بسيادته مرتبط بمدى استطاعته وقدرته على أن يتمكن مما جعل ذا سيادة عليه مما هو دونه فى الكون وقد قال الله تعالى "وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار" (سورة إبراهيم/٣٣) هذه هى معايير تحصيل العلم الناتج عن المعارف والاتجاهات والقيم المقرونة بقوة الإيمان لإستغلال الجوانب المادية التى وهبها الله لنا فى الكون لتحقيق الذات والسيادة كل ما هنالك أن الله يحثنا على البحث عن هذه الماديات ذات النفع الكبير للإنسان ولكن لن يأتى هذا البحث والسعى إلا عن طريق العلم وكيفية تعليم هذا العلم على النحو الإيمانى السليم وهو ما أشد الاحتياج إليه فى مناهجنا وكتبنا الدراسية حيث يتخرج الأفراد من المؤسسات التعليمية مؤهلين بالمعارف والمهارات الصحيحة بما يتفق مع الآيات القرآنية .

تطوير التعليم لكشف الاستعدادات الفطرية للفرد تنموياً

يجب أن تيم تطوير التعليم فى العالم الإسلامي لملائمة الاستعدادات الفطرية للعمل لان العمل غاية إنسانية وواجب إجتماعى ووسيلة لتحقيق الرخاء البشرى وتلبية حاجات الناس تنموياً وهو فى الإسلام من القيم الدينية التى ترقى إلى مستوى العبادة . ولابد أن يكون للتعليم دور أساسى فى إعداد الإنسان ورعايته وإصلاح شأنه وتعهده ليكون فرداً إسلامياً قادر على القيام بمسؤولية الإستخلاف في الأرض ولابد أن يجتهد القائمون على التعليم فى العالم الإسلامي على إعداد الخطط التربوية والتعليمية التى تهدف إلى تشجيع الفرد وتأهيله عملياً وتربية الفرد المسلم المؤمن بالعمل وإستثمار الطبيعة التى سخرها الله له حتى يحقق اليسر التنموى بزيادة الإنتاج ولابد من تنشئة الفرد على تحقيق التوازن فى علاقته بنفسه وبمحيطة فى عمله لدينة وتعميره لمجتمعه مصداقاً لقوله تعالى "وإبتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك" (سورة القصص/٧٧) . وعندما ننادى بتطوير التعليم لملائمة الإستعداد الفطرى للعمل التنموي لدى الفرد

لأن المربون المسلمون شجعوا الدراسات التعليمية الدينية والأدبية والتخصص فى الوظائف الفكرية ونفروا من الحرف اليدوية هذه الظاهرة القديمة عرفها المجتمع الإسلامي كغيره من المجتمعات وهى ناتجة عن نظام تربوى خاطئ يؤدى إلى نشأة نخبة مسيطرة تقدم النوع الخاطئ من القيادة الرافضة للعمل اليدوى فتزيد من البطالة وهذه الأخيرة أولى العقبات المعرقلة للتنمية وتقلل الإنتاج وكان الآباء يرغبون أبنائهم فى هذه الدراسات وتوجيههم نحوها وعدم تشجيعهم على العمل الحرفى دون مراعاة قدرات الأفراد المتلقين للعلم فلابد من إيجاد تعليم يساهم فى التخطيط لاستخدام الثروة البشرية والتصدى للنظام التربوى السيئ ببيان مساوئه الاجتماعية والاقتصادية من إرغام الصبى على متابعة تعليم يتعارض مع رغباته وقدراته من آثار سيئة على توافقه النفسى وعلى المجتمع قاطبة . ومن النهوض الحضارى أن نجد تعليم يعمل على تهيئة الأفراد للحياة الاجتماعية تنموياً بحيث يجعل فيهم إستعداداً للعمل المنتج الذى يثرى واقع الحياة الدنيا فبعض الناس مهيأون للعمل الفكرى وآخرون للعمل العسكرى وغيرهم للتجارة والحرف الأخرى ومن هنا يأتى دور التعليم فى الكشف عن هذه الإستعدادات الفطرية وتنميتها .[1] فالمطلوب إذن هو إستراتيجية شاملة للتغيير الحضارى والتنمية الشاملة بكافة جوانبها الإقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية والتطوير التعليمى سبيلنا فى هذا التغيير والتطوير الواقعى بحيث يعمل على تربية الفرد المسلم تربية إيمانية حقيقية تتفق مع فطرته السليمة مستمدين ذلك من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . إن الفرد فى حاجة للتعليم المصاحب للإيمان من أجل أن يعرف معنى لحياته كى يتخذ مواقفه فى ضوء هذا المعنى كما أن حاجته للتعليم المقصود فى معرفة مجموعة من القيم والمعايير التى تنظم علاقاته مع نفسه ومع الآخرين ومع الكون ومسؤولياته تجاه مجتمعه . لان هناك أمور يواجهها الأفراد فى البلاد العربية

---

(١) الزبير مهداد – تربية وتنمية – وعى إسلامى – العدد ٣٤٢ يوليو ١٩٩٤ – صـ٧٣ .

والإسلامية وهى أنساق القيم التى وردت إلينا من الحضارات المعاصرة وهى غريبة عنا ولكنها تشكل مصدراً مهماً من مصادر الضغوط على الأفراد . ونجد منجزات التكنولوجيا المتجددة جعلت الأفراد لا إرادي يلهثون وراء اقتناء هذه المنجزات لما تحمل من جاذبية من جهة ونظراً للضغوط الاجتماعية فى ضرورة إقتنائها حيث أصبح إقتناؤها من المؤشرات المهمة على المكانة الاجتماعية دون تعلم كيف نتعامل معها وكيف نقوم بتعلم تصنيعها أو إصلاح الأعطال بها . إذن تطوير التعليم أصبح أمراً ضرورياً فى البلدان العربية والإسلامية لأن حالة الدهشة والإنبهار التى نعيشها من التقدم التكنولوجى والعلمى الذى حققه الغربيون جعلتنا فى حالة نفسية خطيرة حيث أصبح لدينا ميل طوعى إلى تقليدهم فى كل شئ وإعتبارهم المثل الأعلى الذى ينبغى أن نترسم خطواته فى كل ما يقوم به فى مجالات العلم والتكنولوجيا والثقافة والأخلاق والعادات والتقاليد وهذه الحالة تستتبع إفتقاد الهوية الفكرية وإفتقاد الإبداع والإبتكار .[١] من هنا يجب علينا نحن المسلمين والمهتمين بشئون التعليم كمحور أساسى للتنمية ألا نقبل أن يكون ثمن التحديث هو التخلى عن شخصيتنا الإسلامية وهويتنا الذاتية . إن أمة لها مثل حضارتنا ذات المقومات البارزة لا يمكن أن تلقى خلفها ظهرياً بكل ما لدينا من مقومات تعليمية سواء بشرية أو مادية ولا أن تتنكر لماضيها وتاريخها العريق . إن طرق التقدم متعددة والأمم ذات الحضارات العريقة يجب أن تستمد فى مناهجها من قيمها عوامل التقدم وتأكيد الشخصية الحضارية والنهوض الحضارى لذلك هناك ضرورة فى تطوير نظم التعليم لكى نصنع ما صنعه بناة ومؤسسوا الحضارة الإسلامية ننفتح على العالم وعلى العلم ولكن بحذر ونأخذ كل ما يفيد متطلبات التنمية فى بلادنا مع القدرة على استيعاب ما نأخذ لنعمل على تطويعه لاحتياجاتنا ثم نجاوز كل ذلك بإسهام جديد فى تقدم أمتنا من خلال نظام تعليمى يعمل على القدرة على هضم التقنيات المتطورة

---

(١) مجلة الأمة – العدد ٧٠ يونية ٨٦ – مشكلات الشباب النفسية ومطالب تكيفهم – صـ١٥ .

وكيفية الإسهام فى هذا التطور ولكى يكون التعليم هو المحور الأساسى للتنمية علينا أن نشجع المؤسسات التعليمية فى تطويرها بما يتلائم مع متطلبات التنمية كعملية حضارية ترتكز على القدرات الذاتية الراسخة ومن ثم فنجاحها فى العالم الإسلامي لا يتأتى إذا لم يعبر هذا التعليم عن الإختيار التنموى وتبلور إرادة الفرد المسلم حتى تنطلق جهوده وتتفجر طاقاته . فالعملية التنموية معقدة بحكم التعقيدات والرواسب التى تكتنف التخلف وهنا يأتى دور التعليم لمواجهة التخلف الذى لا يعد مرضاً واحداً ولكنه أمراض متعددة إنه حصيلة من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية المعوقة لتطوير البلدان الإسلامية ومن الوسائل الهدامة إلى أى تنمية أو تطوير أو تحديث وما التنمية إلا تشخيص وعلاج لتلك الأمراض كلها وكيف لا تكون التنمية بعد هذا عملية معقدة أو مستعصية ؟ وكيف لا تفشل محاولات التنمية أو يصيبها الوهن والإحباط حين يكون هناك تهاون فى التشخيص أو قصور فى العلاج أو حين تتناول منظومة التعليم خطط التنمية كأنها مجرد تصورات تبسيطية جزئية ساذجة قد لا تخرج عن دائرة الأمانى . ولقد أفصحت أزمة التنمية والنهوض الحضارى التى تعانى منها بلدان العالم العربي والإسلامي عن ذلك الفشل الذريع الذى منيت به المنظومات التعليمية التى تبنتها معظم الأقطار الإسلامية . ويتمثل هذا الفشل فى عجزها عن تحقيق التغيير الإجتماعى بما يواكب التطور فى العالم . ومن هنا فإن تخلف البلدان الإسلامية هو فى أحد جوانبه تجسيد لإخفاق المؤسسات التعليمية فى حل مشكلات التنمية والتحديث وتحولت هذه المؤسسات فى أغلبية البلاد الإسلامية إلى طور التبعية المباشرة إلى الغرب . والتبعية هنا ليست فقط تبعية إقتصادية ولكنها ثقافية تعليمية وتقليد أعمى دون المساس بتقليد الجوهر الذى يعود بالنفع على أمتنا . ولقد صاحب عملية التنمية وفق

التعليم والنمط الغربى فى هذه البلاد عملية إجتثاث تدريجية لقيم وثقافة البلد المحلية لتحل محلها قيم وثقافة الغرب .[١]

إستيراد التكنولوجيا لأمتنا لا يعبر عن تطور طبيعي في التعليم

إن إستيراد التكنولوجيا إلى البلاد العربية والإسلامية لا يعبر عن تطور طبيعى فى منظومة التعليم حيث لا يؤدى بالضرورة إلى التطور زيادة على أن التكنولوجيا التى نمت وتطورت فى البلدان الغربية لا تعكس فى أغلب الأحيان الحاجات الحقيقية للبلدان العربية والإسلامية لأن إستيراد التكنولوجيا المتطورة دون تطويعها وفقاً لخصائص وظروف البلاد الإسلامية يقلل من فائدتها ويساعد على إتباع سياسة التبعية وخاصة الإنحياز الأيديولوجى فى التعليم لنموذج التعليم الغربى يؤدى فى نهاية الأمر إلى الدفاع عن هذا النموذج التعليمى الغربى بإعتباره غاية فى التطور ولا تنظر إلى هذه البلاد كوحدات للتحليل فى حد ذاتها وتدرسها كظاهرة مستقلة بل تتناولها بالمقارنة لما حدث فى البلدان الغربية حيث يعتبرون الحضارة الغربية قمة التطور المعاصر وأن تقدم البلاد الإسلامية يكمن بالإقتراب من هذا النموذج الحضارى والمقصود هنا "التبعية" وأنه من الخطأ هنا ما يرتكبه كثير من القائمين على التعليم وكثيراً من المفكرين الذين يدرسون مشاكل التعليم والتنمية فى البلاد الإسلامية وينقلون إليها النماذج الأوربية والغربية للتنمية دون أن يراعوا خصوصية هذه البلاد ودون أن يأخذوا بعين الإعتبار درجة إمكان تفاعل تلك الشعوب مع هذه المناهج ومدى قدرة هذه المناهج المنقولة على الإلتحام مع الأمة الإسلامية . ذلك أن جوهر التعليم كمحور أساسى للتنمية هو التغيير الحضارى الذى يتناول أبنية المجتمع كافة ويشمل جوانبه المادية والمعنوية ومن ثم فإن أيه منظومة تعليمية داخل المؤسسات التعليمية لابد أن تنبثق من ظروف وواقع وتراث هذه المجتمعات العربية الإسلامية . فيجب ألا نغفل أبداً عن الشعور النفسى الذى

---

(١) الشكيرى عبد الحق – مجلة الأمة – العدد ٧٠ – يونية ١٩٨٦ – العالم الإسلامي ومعضلة التنمية – صـ١٨ .

تعيشه الأمة في العالم الإسلامي تجاة الاستعمار الذي يتسم بالشك والإتهام والخوف طالما حارب أي تطور أو تقدم أو تحديث مستقل ونتيجة لتاريخ طويل من الإستغلال والصراع ومحاولة ضرب أي نهضة تعليمية أو تنموية أو أى قدرات أخري فهذا الشعور قد خلق نوعا من الإنكماش لدي الأمة الإسلامية تجاه المعطيات التنظيمية التعليمية للغرب . هذه الحساسية تجعل تلك الأنظمة التعليمية حتى ولو كانت صالحة ومستقلة عن الغرب من الناحية التعليمية غير قادرة على تفجير طاقات الأمة وقيادتها فى معركة التنمية والبناء . فلابد للأمة العربية والإسلامية إذن بحكم تلك الظروف التى صنعها الغرب ونفورها من كل ما يتصل به أن تقيم نهضتها التعليمية الحديثة على أساس نظام تعليمى متقدم ومعالم حضارية لا تمت إلى الأنظمة التعليمية الغربية بصلة لأنها تعمل على محو تاريخنا وثقافتنا وخصوصيتنا وأيضاً مخالفة لهذه الخصوصية العربية والإسلامية .(١)

فضلا عن إستيراد التكنولوجيا من الغرب دون الفهم الكامل لها وكيفية التعامل معها ومع كل أجزائها الدقيقة قد لا تتلاءم مع متطلبات الوضع العملى فى البلاد الإسلامية بل قد تكون غير مرغوب فيها أصلاً لأنها تعمل على إفقاد هذه الأمة هويتها الحضارية وتجهيل تراثها أو تزييفه بحجة التطور والتحديث وهو ما يظهر جلياً فى الجوانب المختلفة للتخلف فى البلدان الإسلامية لأن كثير منهم ينظر إلى التكنولوجيا على أنها عبارة عن إنتقال الآلات والمعدات من العالم المتقدم مع الخبراء والفنيين إلى البلدان الإسلامية وبالتالى يسود الإعتقاد بأنه يمكن شراء كل هذه الأمور بالأموال إذا ما توفرت كما يعتقد البعض أن التقدم الكمى فى زيادة عدد المدارس والطلاب والخريجين يؤدى بالضرورة وتلقائيا إلى تقدم تكنولوجى بنفس المستوى مع أن الأمر يتطلب التغير والتطوير فى النظام التعليمى بحيث يجسد القيمة العليا للنهوض الحضارى والتنموى عن طريق بث روح المبادرة والإبداع

---

(١) مصدر سابق – الأمة ص١٩ .

وحب العمل المتقن والإنتظام والمنهجية العلمية وغيرها من القيم التى تخلق الإنسان القادر على التعامل مع متطلبات التنمية الشاملة والتغلب على تحدياتها الهائلة ويتطلب الأمر نظام تعليمى تربوى متقدم يعمل على أحداث ثورة تعليمية بمنهجية علمية حديثة لأن التخلف في جوهره تخلف عقلى وخلقى منهجى وتحول المنهج والعقلية لدى الأفراد فى العالم الإسلامي بحيث لا يقطعه عن ماضيه أو عن ذاته بل يصله بأحسن ما فى الماضى من أصول علمية .ولهذا فعلينا إعادة النظر فى الإستراتيجيات التعليمية للبلدان الإسلامية التى تعتمد على النقل دون الإبتكار والنظريات دون التطبيق والإتجاه نحو إستراتيجية تقوم على فكرة الإعتماد على الذات بقدر الإمكان وعدم الإعتماد على الغير وإعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الإساسية للأفراد والإستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من الطاقات التكنولوجية الكامنة أو التى يمكن خلقها فى العالم الإسلامي ورسم خطة قومية للعلم والتكنولوجيا بحيث تشكل وحدة عضوية مع الخطة القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة للعالم الإسلامي وأيضاً خلق مراكز بحوث وطنية للتكنولوجيا مرتبطة بنظام تعليمى جيد لإيجاد حلول عملية للمشاكل التى تطرحها إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وكذلك خلق مراكز بحوث للتكنولوجيا على مستوى العالم الإسلامي يقوم بدور التنسيق بين مراكز البحوث على مستوى كل بلد إسلامى ويساهم فى رسم إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا لمواكبة الأبحاث والتطورات العلمية فى مجال ثورة المعلومات [١] لان التكنولوجيا أصبحت مفتاح الرفاهية الإقتصادية فى عصرنا الحاضر وأن العالم الإسلامي لن يتجاوز أزمة التخلف والفقر التى تكاد تخنقه إلا بالإستعانة بالتعليم الحديث المرتبط بالتكنولوجيا فى عصر تتطور فيه المعارف وتطبيقاتها بسرعة مذهلة .

---

(١) د. انطونيوس كرم – عالم المعرفة – العرب أمام تحديات التكنولوجيا – نوفمبر ١٩٨٢ – صـ٢١٣ .

ولهذا يجب وضع أولويات للمنظومة التعليمية والتربوية حتى يعى طلاب العلم فى العالم العربي والإسلامي ما يجب أن نتسلح به من أسلحة تحتوى على الكم الهائل من المعارف والمعلومات المتطورة والمتغيرة لما يتسلح به الحق فى صراعه مع الباطل الذى يتزعمه الغرب الذين يريدون لنا التخلف المستمر والتبعية المستديمة لهم ويقول الله عز وجل "وأعدوا لهم ما أستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوا الله وعدوكم" (الأنفال/٦٠).

والمتأمل فى هذه الآية يلمح أمراً قرآنياً صريحاً بامتلاك كل أنواع القوة الممكنة فى "ما إستطعتم" ثم تأتى كلمة "قوة" غير معرفة لتتسع للدلالة على كل أنواع القوة والنص صريح فى التفرقة بين القوة العسكرية فى "رباط الخيل" وبين قوى أخرى يعدها معسكر قبل أن يخوض صراعه المقدس مع الباطل والتعبير فى الآية بقوله تعالى "وأعدوا" لا يترك مفراً أمام جميع الأفراد فى العالم الإسلامي من الترتيب والتنسيق لإحراز أكبر قدر ممكن من القوة وفى عصرنا هذا تعنى القوة المبنية على العلم التكنولوجى لا الإندفاع العشوائى المرتكز على العاطفة فقط ولا شك أن لكل عصر قوى تميز صراعاته وتهئ لمحرزها سبيل المجد والنصر وتلك سنة كونية "ولن تجد لسنة الله تبديلاً" (الفتح/٢٣) وعندما نبحث إشكالية التعليم فى العالم العربي والإسلامي فإننا لا يجب أن نغفل عن تطوير التعليم الذى يؤدى إلى إمتلاك القوة التكنولوجية لأنها أصبحت في العصر الحديث تمثل عنصر الردع الذى أصبح حاسماً فى صراعات الأمم ومسانداً إلى أى تطور تنموى والذى يعتمد بشكل أساسى على إمتلاك تكنولوجيا قادرة على حسم الصراع وربما قبل أن يبدأ يأتى هذا الإمتلاك عن طريق تعلم كيفية التصنيع والتشغيل والصيانة والتبديل فى المؤسسات التعليمية الفنية ثم التدريب بعد التخرج فى مصانع التكنولوجيا وهو ما ينقصنا فى تعليم شبابنا الذى لا يتوفر لدية مثل هذه الإمكانيات التقنية الحديثة ومع هذا فإن الأمة الإسلامية ليست فى حاجة إلى استيراد مفهوم الردع من علماء الإستراتيجية

المعاصرين التابعين لبلاد الغرب لأن هذا المفهوم موجود بين دفتى كتاب الله منذ أربعة عشر قرناً فضلاً عن استيراد هذا المفهوم من بلاد الغرب لن يمكن أمتنا الإسلامية من ذلك . ولما كان إدراك الأوليات يسبق ترتيب الأولويات فى المنظومة التعليمية ولما كانت قضيتنا من أوليات [1] التصور التعليمى التربوى فى قضية الصراع بين الحق والباطل فإن تعلم العلوم التكنولوجية تصبح من الأوجبيات التى تتجاوز ما يمكن الخلاف حوله فى إشكالية التعليم التى تبدو مظاهرها فى حاجة ماسة إلى وضع هذه الإشكالية على جدول أولوياتها لأن العالم الإسلامي مستهدف بشكل دائم ولذلك من الحكمة استغلال العقول العلمية الموجودة فى العالم الإسلامي وتوفير متطلباتهم من أجل تكوين البنية الأساسية للمؤسسات التكنولوجية وإفساح المجال لهذه العقول فى المشاركة الجدية من أجل تطوير التعليم لملاءمة هذا التعليم لمتغيرات العصر كما أن التكنولوجيا تحتاج إلى تهيئة إجتماعية تنبت فى تربة العالم العربي والإسلامي الذى يرزح تحت ركام الأمية التعليمية فضلاً عن الأمية الثقافية والعلمية وإذا لم تجد هذه القضية مكاناً لها بين إهتمامات القائمين على إصلاح التعليم والقائمين على العمل الإجتماعى فإن الطريق يصبح طويلاً جداً أو شاقاً لأن للتكنولوجيا مكانة هامة فى العصر الحديث فى حسم الصراعات حتى صارت المعارك تحسم عن طريق الردع التكنولوجي وهكذا إنتهى عصر التفوق التعليمى الكمى ليبدأ عصر التفوق التعليمي العلمى الكيفى وتراجعت أمم كثيرة كانت فى موقع الصدارة بما تملك من كثرة وأحرزت أمم أخرى موقع الصدارة بما تملك من تكنولوجيا فائقة القدرة . ومما لاشك فيه أن التكنولوجيا أصبحت من أهم ضمانات الحفاظ على السيادة الوطنية والأستقلال وأصبحت الثروة الحقيقية لكل أمة هى ثروتها من التكنولوجيا وقدرتها على الإستعانة بها فى خوض معاركها التنموية والإقتصادية والسياسية والعسكرية ولهذا فإن مستقبل العالم العربي والإسلامي فى

---

(١) ممدوح لشيخ – الوعى الإسلامي – العدد ٣٤٣ ربيع الأول ١٤١٥هـ – يونيو ١٩٩٤ - التكنولوجيا فريضة شرعية – صـ٣٧.

العقود المقبلة مرهوناً بقدرته على إحراز العلم التكنولوجي والإيمان بدوره وتوظيفه التوظيف الصحيح ولكن مقومات التقدم التكنولوجي فى عالمنا العربي والإسلامي مرهوناً أيضاً بتطور التعليم والمؤسسات التعليمية وإرتباط هذه المؤسسات بمراكز الأبحاث التكنولوجية والتربوية المتوفرة إلى حد ما فى عالمنا العربي الإسلامي حتى يمكن الإستفادة من تدريس العلم التكنولوجي وتطبيق هذا العلم فى المعاهد والجامعات ومراكز التدريب المختلفة . لان عالمنا لا ينقصه سوى الإستعانة بالتكنولوجيا لبناء أمة قوية غنية قادرة على دخول التحدى أمام خصم شرس مدجج بأقوى الإمكانيات التكنولوجية الحديثة وأكثرها تقدما حتى لا نكون فى لحظة من اللحظات فى مواجهة هذا الخصم ونحن نعيش خارج الزمن .[١]

منظومة التعليم والجهود التنموية الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات

التعليم بصفته متغيراً تابعاً للتحول المجتمعى أو محركاً أولياً لهذا التحول هو بحكم دوره من أكثر جوانب المجتمع عرضة للتغير بناء على ذلك فالمتغيرات الحادة التى ينطوى عليها عصر المعلومات تحدث هزات عنيفة فى منظومة التعليم وفلسفته وسياسته لأن كل تغير مجتمعي لابد وأن يصاحبه تغيير تعليمى تربوى إلا أن الأمر نتيجة للنقلة النوعية الحادة الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات ما هى فى جوهرها إلا نقلة تعليمية فى المقام الأول فعندما تتوارى الموارد الطبيعية والمادية وتبرز المعرفة كأهم مصادر القوة الإجتماعية تصبح عملية تنمية الموارد البشرية التى تنتج هذه المعرفة وتوظفها هى العامل الحاسم في تحديد قدرة المجتمعات وهكذا تتداخل التنمية والتعليم إلى حد يصل إلى شبه الترادف . وأصبح الإستثمار التنموى فى مجال التربية هو أكثر الإستثمارات عائداً بعد أن تبوأت صناعة البشر قمة الهرم بصفتها أهم صناعات عصر المعلومات . وعلى الأمة الإسلامية أن

---

(١) نفس المصدر السابق صـ٣٨ .

تدرك أن مصيرها مرهون بإبداع أفرادها والدور الخطير الذى يلعبه التعليم فى عصر المعلومات يزيد من قناعتنا بأن التعليم هو المشكلة وهو الحل فإن عجز التعليم عن أن يصنع بشراً قادراً على مواجهة التحديات المتوقعة فإن كل جهود التنمية حتماً ستصاب بالفشل مهما توافرت الموارد الطبيعية والمادية(١) إذن نجد أن مصير مجتمعاتنا معلق على مدى نجاحنا فى مواجهة التحدى فى إشكالية التعليم نتيجة لإنتشار تكنولوجيا المعلومات وما سنتخذه من خيارات مصيرية إزاء ما تطرحه من إشكاليات تعليمية غير مسبوقة وما تتيحه من فرص هائلة غير مسبوقة أيضا من أجل تطوير أساليب التعليم ورفع إنتاجيته بشكل مباشر إذا نظرنا إلى التعليم بصفته فن إقتناء المعرفة وملاحقتها وتوصيلها وتوظيفها فلو أننا تمعنا فى المهام الأساسية للتعليم من حيث تقديم المادة وعرضها وتقويم أداء المتلقى وإعداد المناهج وتطويرها والقيام بالبحوث الأساسية والتطبيقية وإدارة عملية التعليم ووضع سياساته على مستوى البلدان العربية والإسلامية لو تمعنا كل ذلك لأتضح لنا على الفور أن جميع هذه المهام التعليمية فى جوهرها ذات طابع معلوماتى إلى درجة إعتبار نظام التعليم برمته ضمن قطاع المعلومات وإن أختلفت الأراء من حيث العلاقة بين الطرفين فهناك أصحاب النظرة المحافظة الذين يرون أن مهمة التربية الأساسية هى دمج الفرد بمجتمعه وإعادة توليد المجتمع وترسيخ قيمه لتصبح التربية والتعليم أداة ربط بين ماضى الأمة وحاضرها أما أصحاب الرأى الآخر الذين يسمون بأصحاب النظرة الثورية فيرون أن مهمة التعليم هو تنشئة الأفراد على درجة من الوعى والقدرة بما يؤهلهم لتغيير واقع المجتمع تنموياً من أجل حياة أفضل . سواء أخذنا بوجهة النظر هذه أو تلك يظل الواقع التنموى بالبلدان العربية والإسلامية ما يشغى بداخله وما يربطه بخارجه هو المجال الثابت الذى يستقى منه التعليم غاياته وأهدافه ومادته وطرائقه فمن هذا الوضع التنموى ومطلبه وغاياته

(١) د. نبيل على – العرب وعصر المعومات – أبريل ١٩٩٤ – عالم المعرفة – صـ٣٨١ .

تتلقى مدخلاتها التعليمية وإليها تصب نتائجها [1] ولذلك نجد العلاقة بين التعليم والمجتمع الإسلامي ذات طبيعة جدلية أيضاً لكون التعليم قائم على تناقض أساسى ففى الوقت الذى يسعى فيه التعليم للحفاظ على ما هو قائم وتأصيل الهوية الحضارية والنهوض الحضارى يسعى فى الوقت نفسه لتغيير هذا الواقع ونجاح أى إصلاح أو تجديد تربوى هو فى توازنه بين شقى هذه العلاقة الجدلية . إن عبقرية واضعى السياسات التربوية والتعليمية فى البلدان العربية والإسلامية هو خلق هذا التوازن بين المحافظة على الهوية الحضارية والانتماء القومى من جانب والسعى الدائم نحو الأفضل وعدم الإنغلاق على الذات والتواصل مع الآخرين من جانب أخر وكذلك التوازن بين توفير الخدمات التعليمية للغالبية وتأهيل النخبة القادرة على قيادة هذه الغالبية لتحقيق أهداف عملية التنمية بجانب عدم خطيتها وجدليتها فعلاقة التربية والتعليم بالمجتمع فى عصر المعلومات علاقة ذات طابع دينامى حاد ونجاح التعليم يقاس بسرعة إستجابته وتجاوبه مع المتغيرات الاجتماعية ومصدر الإشكالية هنا هو الإيقاع السريع والمتسارع لمجتمع المعلومات مقارنة بالإيقاع البطئ الذى تتسم به عمليات التجديد التربوى والتعليمى[2] المحكومة بالقاعدة الزمنية لقوانين التغير الإجتماعى وينشأ عن هذا الفرق حدوث فجوة تعليمية بين مطالب المجتمع التنموية وأداء مؤسساته التربوية وهى الفجوة التى يسعى لسدها التعليم غير الرسمى من خلال تعامله المباشر مع مطالب سوق العمل ونجد أن ما من مظهر من مظاهر التخلف التربوى والتعليمى إلا ولنا فيه حظ وافر ومع إختلاف الأسباب تظل النتيجة واحدة وهى عجز نظم التعليم فى البلدان الإسلامية عن الوفاء بالمطالب الراهنة لمجتمعاتها فضلاً عن تلك التى يتطلبها عصر المعلومات رغم تعدد الدراسات التشخيصية وتكرار محاولات التجديد والإصلاح تظل نتائج هذه الجهود محدودة

---

(١) نفس المصدر السابق صـ٣٨٢ ، ٣٨٤ .
(٢) نفس المصدر السابق – صـ٣٨٤ .

للغاية ورغم إقرار أهل الخبرة فى الدول التى سبقتنا بأن عالم اليوم والغد القريب يطرح إشكاليات تربوية شائكة فإن ذلك لم يمنع بائعى الوهم من أصحاب حلول العصا السحرية والرجوع إلى الماضى وما أكثرهم فى أمتنا الإسلامية من إدعاء أن لديهم العلاج الشافى لدائنا التعليمى الخبيث وليس بأيدهم إلا قدر زهيد من مبادئ عامة لا ترقى أن تكون أساساً أو حتى مدخلا للإشكاليات التعليمية التى نواجهها وقد عجزت عقول أصحابها عن إستيعاب ظواهر الحاضر المعقدة . فلا مفر من أن نعترف بأن أى فلسفة تعليمية على مستوى العالم العربي والإسلامي لابد وأن تقوم بجانب التمسك بهويتنا وتراثنا الإسلامي على أساس تفاعل واقعنا مع ما يجرى حولنا خاصة وقد إنسلت من بين أصابعنا قهراً أم برضانا كثيرا من خيوط سيطرتنا على خياراتنا ومصائر شعوبنا الإسلامية . لذلك نجد أن تكنولوجيا المعلومات ونظمنا بأسرها لن تجدى فى علاج مشاكلنا التربوية التعليمية المزمنة إلا فى إطار خطة متكاملة للتنمية الإجتماعية الشاملة آخذين فى الاعتبار أن أى حركة للإصلاح أو التجديد التعليمى لابد وأن تنطلق مما هو قائم بالفعل وحقيقة أمر ما هو قائم من إشكاليات تعليمية وتنموية معروفة للجميع فى أمتنا العربية والإسلامية [١] لأنه كما هو معروف أن معظم النظم التعليمية فى العالم العربي والإسلامي تشكو من إنفصال ناتج التعليم الرسمى عن مطالب سوق العمل وغياب التنسيق بين التخطيط للتعليم وللقوى العاملة وبين ما تتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها فضلا عن عدم التوازن بين التخصصات النظرية والعملية خاصة فى بعض بلدان العالم الإسلامي الذى يعزف شبابها الذكور عن الالتحاق بالتخصصات العملية ويميلون إلى تلك التى تؤهلهم أو تضعهم فى المناصب الإشرافية والإدارية ذات الطابع المكتبى . لذلك نجد أنفسنا نتعلم وفقاً لطاقة التعليم المتاحة لا وفقاً لحاجاتنا الفعلية وتحت ضغوط من الفلسفة الاجتماعية السائدة التى مازالت تحتقر العمل اليدوى وفى ظل فلسفة

---

(١) نفس المصدر السابق صـ ٣٨٦ ، ٣٨٨ .

تعليمية خاطئة تضع حواجز قاسية بين المعارف النظرية والمهارات العملية . مع إن فى ظل ثورة المعلومات لا تتنافى منظومة التعليم والجهود التنموية عن العمل مع توجه أساسى فى هذا العصر هو التعلم من خلال العمل . ولابد لقطاعات العمل فى البلدان الإسلامية أن تشارك مع مؤسسات التعليم والتدريب غير الرسمية فى إعادة تأهيل فائض الخريجين . ومن ناحية أخرى فإن إنفصال التعليم عن العمل يتجاهل حقيقة مهمة مفادها أن قدرة التكنولوجيا فى عصر المعلومات على توليد العلم الجديد تفوق ما يمكن أن يؤدى إليه العلم من تكنولوجيا جديدة . إن سرعة التغير التكنولوجى وراء الإهتمام الزائد الذى توليه معظم قطاعات العمل حالياً لأنشطة البحث والتطوير بها كل ذلك يجعل التفاعل بين دور العلم والتعليم وأماكن العمل أكثر دينامية وإيجابية . ولهذا نجد أن الوضع العام أدى إلى التحديات التربوية والتعليمية الهائلة التى تطرحها تكنولوجيا المعلومات إلى مراجعة شاملة ودقيقة للأسس التعليمية . وقد عاد مفهوم التعليم وإشكاليته يطرح نفسه من جديد كشاغل رئيسى لعلماء التربية والتعليم وعلماء الإجتماع وكل المهتمين بالنهوض الحضارى والتنموى وكإشكالية جوهرية لكل القائمين على التعليم فى العالم العربي والإسلامي لأنه أصبحت الحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل الفرد وخلق إنسان جديد يوقن بصعوبة تحديد مواصفاته حيث لم تتحدد بعد ملامح هذا العالم الجديد وعلى الرغم من ذلك فهناك شبه إجماع على تعذر تحقيق ذلك دون أسس تعليمية مغايرة وبشدة لتلك التى أفرزها هذا الكم الهائل من جحافل جيوش الأغلبية الصامتة هذا البشر أحادى الأبعاد فاقد الهوية صاحب النزعة الإستهلاكية قليل الحساسية تجاه تنمية بلده والذى يشكو من العزلة والضياع وإزاء هذه الحيرة نؤكد على أن هدف التعليم لم يعد هو تحصيل المعرفة فلم تعد المعرفة هدفاً فى حد ذاتها بل الأهم من تحصيلها هو القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها فى حل المشاكل التنموية الزاخرة بالمتغيرات والإحتمالات والبدائل ولم تعد وظيفة التعليم

مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية بل تجاوزتها إلى النواحى الوجدانية والأخلاقية وإكساب الإنسان المسلم القدرة على تحقيق ذاته وأن يحيا حياة أكثر ثراءً وعمقاً ولهذا لابد للتربية الحديثة والتعليم المتطور الذى نأمله أن يتصدى للروح السلبية بتنمية عادة التفكير الإيجابى وقبول المخاطرة وتعميق مفهوم المشاركة لأنه لم يعد هدف التعليم هو خلق عالم من البشر المتجانس المتشابه بل بشر متميز متمسك بهويته الحضارية وبقيمه تراثه الكبير وأن يكون قادر على التواصل مع الغير يتقبل الواقع المختلف عن واقعه[١] لأن التحدى الحقيقى للتعليم فى العالم العربي والإسلامي هو كيف ننمى ملكه الإبداع لدى الأفراد وأى نوعية من الإبداع التى يجب أن نركز عليها وهو الإبداع الذى لابد وأن يختلف عن ذلك المتاح لدى الأفراد فى الدول المتقدمة الذى ينمو فى مناخ تهيأ له كل السُبل ومن هنا هل نركز على خلق المكتشف العلمى أو المخترع المبتكر للجديد ولهذا فنحن فى حاجة إلى الفرد المسلم المخترع بقدر يفوق حاجتنا إلى المكتشف العلمى الذى يمكن القول بصورة عامة إن المجتمعات المتقدمة أكثر قدرة على توليده من المجتمعات النامية ومنها البلدان الإسلامية والقصد هنا بالمخترع هو الفرد المسلم القادر على إعطاء الحلول المبتكرة للمشاكل والتحاور مع الموارد المحدودة وإتباع الطرق غير التقليدية والوصول إلى حل المشكلة من أقصر الطرق . إن ذلك يعنى مسؤولية أكبر بكثير من توليد المكتشف العلمى فمطالب التعليم والتربية لتوليد المخترعين بلا شك أكثر غموضا منها لتوليد المكتشفين . لهذا فنحن فى حاجة ماسة لتعليم يعمل على تنمية الإبداع لدى الفرد منذ الصغر . ولن يأتى ذلك إلا عن طريق منظومة تعليمية وجهود تنموية للمعلومات والمعارف العلمية والإختراعات وتطور رأسى وأفقى يزيل من أعيننا شواهد التخلف التكنولوجى ومظاهر عدم التعاون وغياب التنسيق وبحيث يلتئم هذا الشتات فى كيان يمكن أن يطرح فى إطار

---

(١) نفس المصدر السابق صـ٣٩٥ ، ٤٠٤ .

منظومى وهو الطرح الذى يتطلب حد معقول من إكتمال عناصر المنظومة التعليمية وتكاملها تنموياً وموضع تركيزنا هنا هو البحث عن القواسم المشتركة فى التجارب التنموية فى العالم العربي والإسلامي فيما يخص التكنولوجيا المتطورة ، لأنه على الرغم من أن نشاط تقييم التكنولوجيا قد ظهر إلى الوجود منذ أكثر من أربعون عاما وبالرغم من وجود عدد غير قليل من مراكز التنمية التكنولوجية فى العالم العربي والإسلامي على الرغم من ذلك فمازال نشاط تقييم التكنولوجيا شبه غائب وإتخاذ القرار السياسى فى معظم أمورنا العلمية والتكنولوجية يتم دون الحد الأدنى من التحليل الدقيق للبدائل التكنولوجية وآثارها فهو خطأ جسيم فيما يخص تكنولوجيا المعلومات بما تتسم به من سرعة التغيير وتعدد أبعادها وهى بهذه أخطر من أن تترك بدون الإهتمام التعليمى لها وبها [١] ولهذا تأتى تنمية الموارد البشرية على قائمة الأولويات لتوطين تكنولوجيا المعلومات وذلك نظرا لطبيعة هذه التكنولوجيا كثيفة العمل الفكرى . يفسر ذلك لماذا شرعت معظم دول العالم المتقدم وعدد غير قليل من دول العالم النامى ومنها العالم الإسلامي فى القيام بحركة إصلاح تعليمى تربوى جذرى فى نظم تعليمها تصل إلى حد الثورة الشاملة وهو ما نسعي إليه في عالمنا العربي والإسلامي وما نهدف إليه وهو إعداد الفرد منذ الصغر للحياة في عصر المعلومات وتأهيل الخريجين لمطالب سوق العمل المتجددة وإعادة تدريب الكبار حتي لا يسقطوا من عداد القوى المنتجة ويصبحوا عبئاً وعقبة تعوق جهود التنمية والتطوير المقصود في التعليم .ولهذا نحن في أمس الحاجة إلي فلسفة تعليمية تربوية تقوم علي أسس جديدة تتماشي ومطالب التغير المجتمعي وتحويل هذه الفلسفة إلي سياسات تعليمية واقعية وخطط تنموية عاجلة وآجلة علاوة علي ذلك ضرورة قيامنا بجهد مزدوج لتنشئة الأجيال الجديدة وعلاج النتاج الضعيف السلبي الذي أفرزته مؤسساتنا التعليمية طيلة السنوات الماضية وذلك بتنمية وعي فئات

---

(١) نفس المصدر السابق صـ٢١٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ .

المجتمع المختلفة بالمتغيرات المتوقعة لإنتشار تكنولوجيا المعلومات والقضايا العديدة التى تثيرها التكنولوجيا شديدة التأثير [١] وعلى التأكيد بما يمكن أن يتحقق من وراء التكنولوجيا من دخل عظيم وخطير قد يغير وجه الحياة كلها وهو ما يدعونا إلى المطالبة بتكنولوجيا إسلامية ويتساءل بعضنا الأخر عن مدى قدرة العقل الإسلامي على احتواء واستيعاب وإبداع التكنولوجيا ومع ذلك فالمطلوب ليس هو الإستفسار عن إمكانات العقل الإسلامي الإبداعية وإنما المطلوب هو تهيئة الأجواء السياسية والمالية والتنظيمية والتمكن حتى الكفاية لمؤسسات التعليم التقنى ولمراكز الأبحاث بشكل عام مع العناية الفائقة بالأطر المتخصصة بعدها نترك العقل الإسلامي وشأنه في الإبداع .إذن فللإبداع المادي والتكنولوجي موجهات فلسفية تعليمية وأيديولوجية سياسية وعلي هذا يجب إعادة النظر بتعقل في نغمة مشاعية الإبداع المادي وعالميته أو في المقولة التي تزعم أن الإبداع العلمي لا أرض له ولا وطن .وحتي تكون إستفادتنا من هذا الإبداع إستفادة علمية وإيجابية ينبغي أن نعقل الخصوصية الإسلامية وأن نستوعب حاجة الحضارة الغربية في إطار مسارها الزمني ونموها التاريخي فمن الإبداع العلمي والمادي ما قد لا يصلح للإفادة المحلية لنا والإنعاش الإسلامي الآني إما لخصوصيته الحضارية وإما لأنه مرحلياً قد لا يفيدنا لتحقيق إقلاعنا الجديد لأن هناك شروطاً ذهنية ونفسية وإجتماعية وسياسية ينبغي توفرها في النظم التعليمية في العالم الإسلامي حتي يحصل الانتفاع العام من الوسائل والإبداعات المنقولة لأنه ربما تكون نماذج التكنولوجيا الغربية قد لا تكون مناسبة لأمتنا الإسلامية فضلاً عن أن عملية نقل التكنولوجيا تحمل في طياتها تدمير لكل جهود التنمية في عالمنا الإسلامي بجانب استيراد وسائل الغزو الثقافية[٢] الأجنبية .ونحن في العالم الإسلامي لم نعط هذا الأمر حقه من المتابعة الدقيقة

---

(١) نفس المصدر السابق – صـ٢٣٦ .
(٢) ميمون النكاز – مجلة الأمة – العدد ٦٨ شعبان ١٤٠٦ – ابريل ١٩٨٦ – حول الأصالة والمعاصرة – صـ٥٩ .

والدراسة المتأنية والتحليل القائم علي معرفة واضحة لظروفنا واحتياجاتنا من أجل دخول البلدان الإسلامية في مجالات التقنية المتقدمة ولهذا كانت ومازالت أسهامات عالمنا الإسلامي في الإنتاج العلمي والتقني العالمي بسيط جداً لمجموعة اعتبارات تحد من إمكانيات البلدان الإسلامية في نقل التقنية وتطوير إبداعاتها الذاتية في مجالها ومنها عدم إعتماد التعليم في الدول الإسلامية علي مناهج وأسس علمية وغياب سياسة متكاملة للتدريب وأيضاً ضعف المؤسسات العلمية في بعض البلدان الإسلامية مع إفتقادها تماماً في بعضها الآخر بالإضافة إلي غياب السياسات العلمية المنبثقة أصلاً من إستراتيجية شاملة ولهذا كله يجب أن ننظر إلى بناء القدرة العلمية التقنية علي أنه سلم نرقي درجاته مع مرور الزمن واحدة بعد الأخرى معتمدين علي ما هو متوفر في العالم الصناعي المتقدم من تقنيات لا قبل لنا بإنتاج بدائل عنها حتي نستكمل بناء القدرة وأول هذه الخطوات هو الحرص علي إستكمال معرفتنا وفهمنا للتقنيات المتاحة من أجل إنجاح فرص التنمية في العالم الإسلامي وهذا أمر لم يعد سراً بل هو متاح مع قدر مقبول من الجهد في ظل عصر ثورة المعلومات وسهولة الحصول عليها من عدة مصادر مع الاختيار المناسب لما يلائم احتياجاتنا وظروفنا منها طبقاً لمعايير تعكس استراتيجيتنا التنموية وظروفنا الخاصة ثم بعد ذلك نعمل علي إكتساب القدرة علي التفاوض الكفء في إستيراد ما يقع عليه اختيارنا ثم يأتي بعد ذلك استغلاله بكفاءة تناظر استغلاله في موطنه الأصلي ثم محاولة مواءمة التقنية المستوردة لظروف بيئتها الجديدة مادية واجتماعية وبشرية وربما تكون هذه نقطة البداية للإبداع الذي نعمل من أجله للدخول في عالم التقنيات كبائعين ومنتجين لهذه التقنية . وإذا توافرت النية لمواجهة أي عقبة تقف في سبيل التنمية والتقنية علي المستوي الإسلامي نستطيع فى هذا التوقيت أن ننظر إلى

الأمور نظرة أخرى إيجابية وهو ما نسعى له جاهدين من أجل تطوير مؤسساتنا التعليمية ككل والتى سينتج عنها فرض الاهتمام بتنمية القدرات الذاتية للإفراد .[١]

ضرورة تلائم التعليم مع مقتضيات الانفجار المعرفي

إن المد المعرفي الهائل الذى ينصب على المجتمعات يدفع المؤسسات التعليمية قهراً لضرورة التغير والتطوير مع مقتضيات الانفجار المعرفي فى العالم وإذا كانت التربية فى سباق دائم مع التغيير لتجنب المخاطر المحدقة بإستمرار نتيجة تعرض القيم للهزات الوافدة فإن عدم الاهتمام بالانفجار المعرفى وما يولده من قلب للمفاهيم الثابتة جميعها يعرض مصير أجيالنا لفتن حقيقية يلزم عندها أن يتصدى لها حكماء التربية وخبراء التعليم فى عالمنا العربي والإسلامي لدينا قبل حصولها . ونجد فى هذا الوضع أن إعداد المعلم والمتعلم على هدى من تعاليم الإسلام كاملة حصانة كبرى ضد سيول العبث والتسيب واللامبالاة والسلبية والكسل على العمل المنتج وهى الأدوات التى غزت عقول الكثير من شبابنا مما أُدى إلى تخلفنا واحتياجنا للغير والاعتماد الرئيسي لمطالبنا على كل ما هو مستورد ومنتج خارجى ولهذا كان للتطوير [٢] التعليم المطلب الرئيسي لأنه لا يعقل أن نجد الفرد المسلم من تلاميذ المرحلة الثانوية الذين يدخنون ويشربون الخمر ويمارسون الفواحش المتنوعة لا يعقل أننا نستطيع الاعتماد عليهم أو نقول أنهم سوف يكونون من السواعد المنتجة المساهمة فى النهوض التنموي لآمتنا الإسلامية ناهيك عن ظهور كثير من السلبيات المذكورة فى مراحل التعليم المختلفة لهذا فإن مفهوم التعلم أخذ يفقد بريقه الذى كنا نعرفه ليفسح المجال أمام تدفق أساليب الإغراء التي تحطم الهمم التى يمكن أن تقوم بدور فعال فى تنمية المجتمع وهو ما جعل الخبراء فى هذا المجال يقولون إن مقومات المدرسة وثوابتها مقبلة لا محالة على إبتلاء جديد

---

(١) د. أسامة الخولة – وجها لوجه – مجلة العربى – العدد ٣٤٩ ربيع الآخر ١٤٠٨هـ ديسمبر ١٩٨٧ – صـ١٠٣ .

(٢) محمد بدر بن حسين – مجلة الأمة – العدد ٧٠ شوال ١٤٠٦هـ – يونية ١٩٨٦. دور التربية الإسلامية فى خطة التغيير – صـ٣٢.

يزعزع ما تبقى فيها من أركان وهو ما يجلعنا ويدفعنا أن نفكر بجدية لإتخاذ المواقف الصارمة بدل من إندفاع موجة الانسياب التام التى باتت ضرباتها تطرقنا وتلاحقنا فى شتى المجالات والميادين ولكوننا نملك أصولاً حضارية تنبع من تراثنا الإسلامي العظيم نستطيع بلا شك أن نتزود منها بالمقومات اللازمة الدافعة إلى سُبل التحصين التعليمى والثقافى المنشود وإنه لابد من وضع إستراتيجيات ونظريات تحمل الجدية لتطوير التربية والتعليم فى عالمنا الإسلامي لإنها ستعتبر خطوة فى تدارس إشكالية التعليم فى واقعنا التربوى ومحاولة التخطيط الجاد والهادف للنهوض به وأن تأخذ هذه الإستراتيجيات فى الإعتبار مبدأ الشمول والتكامل التى أرساها الإسلام ذلك لأن البناء الشامل يستند بالضرورة إلى مقومات ثابتة للأمة الإسلامية ونحن لا نجدها فى غير الإسلام الذى يرشدنا إلى العمل المنتج بوصفة العمل عبادة وحث على الكد والسعى الدؤوب على الرزق وإعمار الأرض واستغلال كل الموارد الموجودة على ظهر الأرض لما هو أنفع وأجدى للإنسان .والتعليم المتطور هو الذى يركز على هذه الأصول لأنه بدون إتخاذ هذا المبدأ فلن يؤدى ذلك إلى نتائج ناجحة . ولهذا نجد أن التربية الحديثة قد توصلت بفضل تجاربها المتواصلة والمتعاقبة إلى تأكيد نزعة الشمول التى تتعلق بتكوين شخصية الفرد فى شتى الجوانب الإنسانية وهو منزع جاء به الإسلام كما هو معلوم منذ أربعة عشر قرناً ولكن التطور العلمى الذى أفتتن به الناس جميعاً لا يمكن أن يتعلق بهذا المفهوم لأنه يبحث فى مجالات الإختبار المادى فقط . ومن هنا وجب التفريق بين البعد التربوى الذى تأكد أنه روحى بالضرورة من حيث إنه يسعى إلى تكوين ملكات الفكر والذوق وحياة القلب وبين نتائج العلوم التى تمس أساساً تطبيقات التقنية وهذا الفصل يؤكد ولا شك إكذوبة الزعم بأن النقل التكنولوجي وثيق الصلة بثقافة الأخرين وروحهم العامة التى روج لها أتباع التغريب كثيراً حتى أصبحت مسلمة لا ينالها مجرد الخدش . إن ذلك الزعم صحيح فى ميادين العلوم الإنسانية وحدها أما فى

العلوم التجريبية فهو وهم كبير تفنده تجربة أوروبا نفسها مع العلم الإسلامي . ففى القرن الثالث عشر قررت أوروبا أن تكتسب علوم المسلمين بعد أن أيقنت أن مواجهتها العسكرية مع شعوب العالم الإسلامي لن تؤدى إلا إلى هزيمتها الساحقة وسعت منذ ذلك الوقت إلى استيعاب ونقل علوم المسلمين والذى سمى فى ذلك الوقت بالصليبية الجديدة ذات التوجه المعرفى وقد نتج عن ذلك ما نعرفه اليوم من مظاهر التحول العظيم فى كافة الميادين فلماذا استطاع الأوربيون نقل العلوم الإسلامية وتخلصوا من تبعاتها الثقافية التى نزعم اليوم أنها ملازمة للعلم مع عدم إنكارنا للغزو الثقافى الغربى المقصود والذى يعد فى معاهد وجامعات أوربية مخصوصة لنا ولشبابنا لهذا فعلينا شحذ الهمم والنهم من المعارف والعلوم فى كافة الأصعدة وهو ما نطالب به فى العصر الحديث وننادى بتطوير التعليم والتغير من أجل ذلك ولكن بشرط أن نكون مجهزين تربوياً وتعليمياً ومحصنين ضد أخذ أو تناول القشور فقط لا غير . ولهذا علينا أن نتخلص من التبعات الثقافية كما فعل معنا الأوربيون فى القرن الثالث عشر لأن المعرفة ليست غربية ولا شرقية إنها عامة بالمعنى الذى يجعل الحقائق الطبيعية عامة إلا أن وجهة النظر التي نرى منها هذه الحقائق وتعرض تختلف بإختلاف [1] المزاج الثقافى فى الشعوب . إن علم الحياة بما هو علم الحياة والعلم الطبيعى وعلم النبات بما هما كذلك ليست كلها مادية ولا روحية فيما تقصد إليه إنها تتعلق بملاحظة الحقائق وجمعها وتحديدها ثم استخراج القواعد المعقولة منها أما النتائج والمناهج الاستقرائية التى نستخرجها من هذه العلوم المتعلقة بالمظاهر العامة فى الحياة أى فلسفة العلوم فإنها لا تتبنى على الحقائق والمشاهدة فقط ولكنها تتأثر إلى حد بعيد جداً بمزاجنا المتأصل فينا أو بموقفنا الحدسي من الحياة ومشاكلها . إن نسق الفكر الغربى كما هو معلوم مخالف تماماً لتصوراتنا الرئيسية ولكن نظام التقنية لديه صالح للمجتمعات كلها لأنه مجرد

---

(١) نفس المصدر السابق صـ٣٣ .

تطبيق لعلم إختيارى يستطيع كل مجتمع ممارسته وفق ملامحه وإعتباراته الخاصة وهو ما نؤكد على ضرورة الأخذ به فى مؤسساتنا التعليمية ولذلك نجد أن التقنية اليابانية أو الروسية على سبيل المثال إنما هى تطبيقات مماثلة للأنماط الأخرى كلها فى العالم وهذا يعنى أننا فى حاجة إلى إستيعاب العلوم الكونية عامة فى حين نستقل بتنظيرنا الفلسفى الخاص وهى حقيقة لا يريد اتباع الفكر الغربى الإصغاء إليها أبداً . ولهذا كله فإن التربية بحكم إقترابها من مفهوم ثقافة المجتمع التى تشكل كيانه وأنماط حياته تكو المرشح الأول لنقل القيم والمواقف وتشكيل الشخصية بصورة مستمرة والملفت للنظر حقا هو ذلك المدد الكبير الذى صارت الأمم تلحقه بمسار العملية التربوية حتى أصبحت رهاناً حضارياً يعول عليه بالتأكيد أمام تلاحق الأزمات وحتى الفلسفة بعد أن ضاقت بها سبل التوجه الفكرى صارت تبحث عن مناهج جديدة تمارسها على ميادين التربية مثل البحث عن معايير أخلاقية أو مرتكزات عقيدية فى نظام تربوى ما والأهم من هذا أن أنظار الخبراء وخاصة فى هيئة اليونسكو باتت تتوجه أساساً نحو تدعيم الإنماء التربوى وإثرائه بالقيم المعنوية والأخلاقية لإيجاد تربية أصلية نابعة من صميم ثقافة الشعب مرتكزة على روح الدين ومقومات الأمة فالعلم والدين أصبحا تناغماً أكيداً فى عملية البناء التعليمى بعد أن إنقضى ذلك العهد الذى يفرق بين الدين والعلم ويجعل بينهما ستاراً من حديد وكان من الأجدى لنا نحن المسلمين أن تتبنى مدارسنا ومناهجنا الدراسية لهذا الربط وخاصة أن الكثير من رجال التربية عندنا لا يزالون ينظرون للثورة والتجديد التربويين نظرة الخوف وروح المغامرة الخاسرة والحال أن إكساب الأجيال طرائق تفكير جديدة فى العمل والسلوك من المقومات الأساسية الأولى التى جاء بها الإسلام ولابد أن تكون أداة أولية فى المؤسسات التعليمية فى العالم الإسلامي لأن عن طريقها سوف نكون قادرين على صنع بشائر المجتمع الجديد الذى نريده لأنها تشمل سبل التغيير القويمة المتعلقة بجوانب الفرد فكراً وسلوكاً . وبناءاً على ذلك

فعلينا أن نخصص الجهود للبحث عن الوسائل الكفيلة بإنجاح المنظومة التعليمية ولابد لرجال التربية والتعليم الذين يحملون هم التعليم فى العالم الإسلامي ومشاغله للتحاور فى هذا الميدان الحساس واستكشاف طرق التوجه للمساهمة فى إيجاد الحلول العملية السليمة لأشكالية التعليم فى العالم الإسلامي . خاصة أن النشأ المسلم وباقى الأفراد عموماً لديهم الاستعداد القوى لصنع بشائر المجتمع الإسلامي على أسس تنموية وحضارية سليمة بما يمتلك من عقيدة وإمكانيات وموروثات فكرية ثقافية سابقة ولا يحتاج إلى أي شئ سواء توليفة هذه الموروثات الفكرية والإمكانيات الثقافية التي ورثها فى بوتقة عصرية جديدة تتماشى مع أساليب العصر الحديثة بحيث يكون قادر على استيعاب هذه الأساليب وهضمها وتطويعها لذاته وحضارته التى تعبر عن شخصيته وتمكنه من أن ينتقل من مرحلة الموروثات المذكورة إلى مرحلة النهوض الحضاري والعطاء التنموي ولهذا نجد أن القادر على تكوين هذه التوليفة المرغوبة جداً هو نظمنا التعليمية والتربوية كمحور ارتكاز رئيسى إذا لم يقوم هذا النظام التعليمي ولم يصلح ولم يوضع فى إطاره الصحيح بحيث يكون نتاجه إسلامياً معاصراً ملتزماً قادراً أن يتحدث لغة عصره فلا وسيلة سوى التربية والتعليم فى هذا الأمر الوصول بالمسلم إلى أن يستوعب الواقع حوله من منطلقات معاصرة إذا لم يكن دور التربية والتعليم أساسياً فى هذا فستكون كل الأدوار الأخرى أدواراً ثانوية ولهذا لا نجد أن هناك تعارض فى أن يتحدث المسلم المعاصر لغة العصر ولكن المشكلة أن هناك معاناة وقضايا ومشكلات تواجه الفرد المسلم فى مجتمعنا لا يمكن لك أن تتوقع إنساناً يعيش حياة ذات إطار معين بعيداً عن الممارسة العملية والتطبيقية لإسلامه وعقيدته ثم لا ينبهر بما هو موجود فى الغرب من وسائل وعلى سبيل المثال الحرية قيمة أساسية أكد عليها الإسلام وحرص عليها فى حدود أطر معينة ليست مطلقة أو همجية بل هى حرية منضبطة لها منطلقات وأسس ومع ذلك لا يوجد مجتمعاً مسلماً يشعر فيه الفرد بالحرية فى أن يقول ما يريد فى حدود الإطار العام فإذا كان هذا النوع من المسلمين لا تتوافر له

أبسط مقومات الحياة فكيف ننتظر من هذا الفرد أن ينتج ويعمل برضاء نفس من أجل تطور وتقدم مجتمعه وأن يظل محافظاً على إسلامه ولا ينبهر بالغرب وبالحرية الخداعة فى البلاد الأوربية وللأسف نجد أن الغالبية من الأفراد فى العالم الإسلامي منبهرة بما هو موجود فى الغرب(١) فكيف نجعل من الشاب المسلم أن يكون ملتزماً وفى الوقت نفسه يتحدث لغة العصر ويتحاور مع الحضارة الغربية ليس من موقع الانبهار ولا من مركب النقص ولكن من موقع الفهم والنقاش والتعديل والإضافة والوعى العلمي والعقلى والفلسفى معاً. هذا النوع من الشباب لا يمكن أن نغرس فيه كل هذه المقومات الحميدة إلا من خلال نظم التربية والتعليم كمحور رئيسى لإكساب هذه المهارات والمقومات التى تكتسب عن طريق التعليم فى المؤسسات التربوية أولاً ثم من خلال نظم الحياة عامة لأننا لا نستطيع أن نفصل نظامنا التعليمى عما سواه من أنظمة الحياة الأخرى . أذن لابد أن نعود إلى نظام التربية والتعليم لنصحح كثيراً من المفاهيم الخاطئة فى تربية الأفراد بحيث يستطيع النشأ أن يتعامل من الصغر بأسلوب حضارى معاصر يعلمه الاعتماد على النفس والذات ونعلمه معنى الإبداع والاختراع والاكتشاف وكل الصفات التى تؤدى إلى التطور والتقدم من الصغر مع توفير الخامات والإمكانيات له فى المراحل الدراسية الأولى كل ذلك مع توفير العزم والنية الصادقة على تحمل المسئولية لأننا نشكو جميعاً منذ فترة كبيرة من هذه السلبيات ولكن لا نرى فى الواقع شيئاً من التقدم والتغيير فنجد أن الجميع يشكون من المناهج العقيمة فى التربية والتعليم وأن المنقذ لنا والمخرج لنا من تخلفنا لن يتم إلا عن طريق تغير وتعديل كل المنظومة التعليمية ومع ذلك لا نشعر بأننا نتقدم كثيراً باتجاه الحل الصحيح لأننا نفتقر إلى أتخاذ المواقف العملية الجادة لأن هناك فجوة موجودة بين المتخصصين وصانعى القرار ولهذا يجب أن يتم تطبيق الفجوة ولابد لأصحاب القرار من العودة إلى

---

(١) أ. عمر عبيد حسنة – مصدر سابق صـ٦٦ .

المتخصصين من أبناء أمته يستفزهم يعطيهم الثقة فى أن يأخذ بكلامهم مأخذ الجد ويعمل على تطبيقه . وأن يكون للعلماء العارفين بشئون تشخيص المرض والدور الأساسي فى عملية الإصلاح التعليمي لأنهم طالما عرفوا المرض فإنهم بالتأكيد يعرفون العلاج .



الفصل الثاني

البعد السياسي

الفصل الثاني

البعد السياسي

الأعاصير السياسية وآثارها فى تراجع التعليم لا يدعونا لليأس

لابد لنا فى البداية أن نذكر العبارة الشهيرة التى أثرت عن الشيخ محمد عبده عندما قال : " لعن الله السياسة " . فإذا كنا نرى الواقع التعليميى والتربوى العربي والإسلامى المشترك قد تراجع عما كان عليه من عشرات السنين فقد يوقع إتفاق أو معاهدة للعمل التربوى المشترك بين دولتين أو عدة دول عربية أو إسلامية ثم يحدث لأمر ما أن تهب عاصفة خلاف سياسى حاد أو ما يسمى الأعاصير السياسية فإذا بكل النصوص التربوية والتعليمية المتفق عليها تذروها الرياح وإذا بما يكون قد عرف طريقه إلى التنفيذ فى خبر كان وتعود الأمور إلى نقطة الصفر بل ربما تتخذ خطوات أخرى عكسية وكأن ذلك من باب الانتقام وكان من أبرز الفئات التى تحملت أوزار العواصف السياسية هذه هم المعلمون فلظروف التطور الثقافى نجد توافر أعداد غفيرة من المعلمين فى بلد إسلامي معين كانت تستعين بهم دول إسلامية أخرى تأخرت بها ظروفها التاريخية من حيث التطور التربوى فإذا ما تعكرت أجواء السياسة بين هذه الدولة الإسلامية وبين تلك الدول الإسلامية الأخرى كان على هؤلاء المعلمين أن يحملوا عصيهم وأمتعتهم على أكتافهم مهما رعوا بالإستجابة لأوامر الترحيل والعودة إلى بلدهم[1] . إن أكثر مانتمناه حقاً هو أن ننظر إلى روح وأساليب العمل التربوى فى التنظيمات الدولية المختلفة والتى تشترك فيها الدول الإسلامية نفسها فجهود اليونسكو مثلاً غالباً ما تنشأ وتستمر بين الدول الأعضاء بغض النظر عما يكون بينهما من تباينات وإختلافات حادة أو بسيطة ذلك لأن هذه هى فلسفة العمل الثقافى

---

(١) د. سعيد إسماعيل علي – التعليم العربي في مهب أعاصير السياسة – العربي – العدد ٤٩٣ – ديسمبر ١٩٩٩م.

والجهد التربوى أن يقفز على حواجز الإختلافات التى تمليها المصالح المتضاربة أو التى بذرتها أخطاء سابقة والعمل على إيجاد جسور من التفاهم التربوى التعليمى المشترك بين الدول الإسلامية مع أن الساحة التربوية قد شهدت ظهور تنظيمات كان لها جهود ضخمة من حيث عقد المؤتمرات التربوية التى يلتقى فيها الخبراء التربويون ويتبادلون الرأى فى السهم التربوى الإسلامى العام ومن حيث إجراء الدراسات والأبحاث وإصدار الكتب العلمية المتخصصة والعامة التى تتناول قضايا إسلامية تربوية ومن حيث تبادل العون بين الدول الأعضاء فى العالم الإسلامى ويقف على رأس تلك التنظيمات منظمة العالم الإسلامى والذى يملك فروع كثيرة فى البلدان الإسلامية وهناك أيضا المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتى ظهرت فى عام ١٩٧٠ بالقاهرة وقد خلفت الإدارة الثقافية التى كانت تباشر العمل التربوى منذ إنشائها عام ١٩٤٥ المهم أن أبرز ما يمكن ملاحظته على هذه المسيرة وخاصة من البُعد السياسى الإسلامى المشترك أن الحماس والعاطفة والطموحات المتجاوزة لأرض الواقع الإسلامى جعل من كثير من الأعمال التربوية المشتركة مجرد أمانى وأحلام ونتصور أننا مادمنا قد سجلناها على الأوراق ومهرناها بالتوقيعات والأختام فإن جهدنا قد بلغ ذروة المنتهى دون أن نتنبه إلى أن النصوص كى تعرف طريقها إلى التنفيذ لابد وأن تتواضع فى طموحاتها وتنهج نهج التدرج والتخطيط المرحلى وأن من الضرورى أن تصاغ صياغات إجرائية ترسم سُبل التنفيذ وتطرح البدائل المختلفة القادرة على مواجهة ما يطرأ من تغيرات[١] ولم نقصد بهذا الوضع الاستسلام لليأس ولكنه نوع من طرح قضية التعليم فى العالم الإسلامى وطرح أحد أطرافها وهو البُعد السياسى لأن معرفة الأبعاد التى نتحرك فيها نوع من عدم الاستسلام لليأس لأنه لو كان الإنسان المسلم يائساً لما عرضت له القضية أصلاً ولما كان هناك داع لطرحها لأن طرحها بذات بُعدها السياسى بحد

---

[١] د. محمود محمد صقر – حوار أجراه أ. عمر عبيد حسنة – المسلمون من التكديس إلى الابداع الحضاري – مجلة الأمة القطرية – العدد ٧٠ .

ذاته دليل على عدم اليأس وما يريده الإنسان المسلم أن السلطان السياسى والحاكم السياسى والصور السياسية فى العالم عامة أصبح له حواس إضافية فأنت لا تستطيع أن تنشى أجنة بعيدة عن متناوله وتقتلع من ذهنها التعامل بالقضية السياسية حتى لا تصاب فى الطريق ولا تستطيع أن تبنى حضارة أو أن تشكل أفراداً قادرين على بناء حضارة بعيداً عن التعامل مع السياسة التى يمكن أن تلحقهم عواصفها فهل بالإمكان بناء هذه الأجنة . هذا ما جعلنا نتعامل مع السياسة كلفظ ومفهوم وتطبيق من منطلق الخوف والحرص والحذر حاكمين لدرجة أن كلمة سياسة بحد ذاتها أصبحت شيئا مخيفاً لأن السياسة هى القدرة على أن تسوس حياتك تبحث من خلالها عن الأصلح بالمفهوم العام الشامل أى ليس بإستطاعة أحد أن يعزل أى نظام من أنظمة الحياة عن غيره من سائر الأنظمة بما فيها النظام التعليمى العام من حيث التأثر والتأثير لكن هناك أدواراً على كل واحد منا أن يقوم بالدور المنوط به منها . فهناك السياسى المحترف الذى يقود المركبة فى البحار المتلاطمة للسياسات العامة وهو قادر على الوعى بكل الأنظمة والمجالات إذن علينا أن نوفر له كل القدرات والإمكانات التى تعينه وتساعده وعليه فى الوقت نفسه بأن يوفر للمتخصصين فى الجوانب الأخرى كل الضمانات لينصرفوا إلى عملهم يجب ألا نخلط الأوراق وألا نتعامل مع بعضنا البعض من منطلق الريبة والشك فلماذا لا تكون الثقة متبادلة بين الجميع مادام الهدف هو الإرتقاء بالمجتمع المسلم والوصول به إلى أعلى مستويات الحضارة والتطور . هذا مطلب لاشك فى وجاهته لكن إزالة الحواجز أو الوصول إلى هذا المطلب أو التحقيق بهذه القضية فى العالم الإسلامى هو المشكلة وأعتقد أن إشكالية التعليم وقضايا التربية الكثيرة فى البلدان العربية والإسلامية التي نعانى منها لو إنصرف الإنسان المسلم إليها لظل مسجوناً فى دائرة الشجون والأحزان والبكاء على الأطلال ولا تعبر عن قضايا الأمة عير أنها محاولة كل منا على ثغره فليحرص أن لا تؤتى الأمة من قبله ولو أن كل واحد من الساسة فى العالم العربي

والإسلامى أخلص وأعتنى بقضايا التعليم وقام بما هو موكل إليه وأعطى القدرة على الدفع بالإمكانيات فى سبيل النهوض بالمنظومة التعليمية التى هى أساس المفاهيم الصحيحة فى السياسة فى هذه اللحظة تصبح كل المشاريع التنموية فى وضع يسمح لإستعادة عافيته لأن القرار السياسى أصبح يحكم تلك المشاريع التنموية بين الدول العربية والإسلامية وما لم يستعد هذا القرار السياسى ويتخلص منه تبعات الأزمات والكوارث التى لحقته فلن يكون فى المستطاع بلورة نظام أو مشروع جدى لإستخدام التطور العلمى والتكنولوجى كما هو حادث فى العالم فى العصر الحديث بحث يكون أداة تقارب ووحدة بين الدول العربية والإسلامية ولسنا هنا بحاجة إلى وضع تصورات لأصحاب القرار السياسى لمجالات العلم والمعرفة والتعليم وأهمية كل هذه الأبعاد للبلدان الإسلامية لأن التعليم والمعرفة قوة تمكن السياسى العاقل من أن يسود والقائد المتعلم من أن يهاجم بلا مخاطر وأن ينتصر بلا إراقة دماء وأن ينجز ما يعجز عنه الآخرون . ولهذا نجد أن كثير من الساسة فى البلاد المتقدمة يضعون أولوية إهتماماتهم السياسة للتعليم وتطوير التعليم والأخذ بتكنولوجية المعلومات بعد أن أصبحت المعلومات والمعرفة أهم مصادر القوة السياسية والإقتصادية والعسكرية ويزداد ثقلها يوما عن يوم فى موازين القوة العالمية لقد باتت هذه الأمور واضحة بصورة لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد لدرجة أن أصبحت القوة أيضاً معرفة والقصد من ذلك هو أن القوة السياسية تعمل من خلال ممارستها المباشرة وغير المباشرة على ظهور خطاب معرفى يخدم أغراضها ويروج لأفكارها السياسية سعياً لتثبيت سلطانها وتأمين مصالحها وقد توارد كثيرا مفهوم القوة كمصدر لإفراز المعرفة ولا يمكن فصله عن مفهوم إدارة القوة كما جاء فى فكر الفيلسوف (نيتشة) وربما يكون هو ما قصده الجابرى فى تعرضه لمفهوم (اللاشعور السياسى) حين قرر أن كل ممارسة فكرية لها مخزون سياسى . ونجد أن مقولة فوكو (القوة معرفة) على ما تبدو عليه من بساطة تقوض ركيزة مهمة من ركائز المؤسسة التعليمية والعلمية التى أقامت صرحها وسؤددها

على أساس تصورها بإلتزام الموضوعية والحياد التعليمى والعلمى وجعلت من معيار الصدق أو اليقين القاطع أساس الحكم على صحة الناتج العلمى أما الآن فهذه الموضوعية وتلك المعايير السياسية أصبحت نفسها فى التساؤل فالعلم لم يعد محايدا وموضوعيته وأهدافه ليست بمنأى عن هوى الساسة وطموح قوادهم هذا عن العلم من خارجه أما من داخله فلم يعد اليقين يقينا إلا في حدود الإطار المعرفي الذي نشا عنه وصحة الافتراضات و المسلمات التى قام عليها بقول أخر ليست هناك حقيقة علمية مطلقة ولا يمكن لأحد بالتالى الزعم بإمتلاكها(١) ولهذا لم يعد ممكنا عزل الخطاب العلمى والتربوى عن الظرف السياسى والإجتماعى الذى أفرزه فالعلم اليوم ماعاد إبداعاً يقوم به فرد بل مشروع ضخم لا تقدر على القيام به إلا المؤسسات إنه عمل مراقب ومنظم ومقيد بضغوط السلطة بأنواعها ويشهد تاريخنا الإسلامى القديم والحديث على أن خطابنا الفكرى والتربوى والمعرفى لم يكن يوماً بمنأى عن السلطة والشواهد على صحة ذلك عديدة بدءاً من شعر المديح إلى ما خلص إليه الجابرى من أن حركة الترجمة والعلم فى عهد المأمون وإستقدام كتب العلم والفلسفة من اليونان كان وراءها رغبة حكام بغداد العباسيين فى التصدى للقوى الفارسية المناوئة يترتب على إقرارنا بانحياز الخطاب الفكرى والعلمى والمعرفى وعدم حيادية المعرفة إعادة طرح كثير من الأسئلة القديمة فالديمقراطية على سبيل المثال لم تعد ضمان حرية التعبير شرطاً كافياً لها بل لابد أن يقترن ذلك بتخليص الفرد من الضغوط التى تمارسها عليه السلطة من خلال زخم الخطابات التى تستهدفه ولم تعد تعنى هذه المساحة الضيقة المتاحة له للتعبير عن نقمته المنضبطة وأرائه المكبوتة ولم يعد ينطلى على أحد النزاهة الشكلية لكثير من الممارسات الديمقراطية مثل تلك الخاصة بإجراء الإنتخابات . والموقف بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات أكثر تأزما فهى من جانب أداة فعالة لشحذ أسلحة المعرفة ومن جانب

(١) د. نبيل علي : العرب وعصر المعلومات ـ عالم المعرفة .

آخر تظهر تكنولوجيا المعلومات أكثر من سوابقها قابلية عالية للتوجيه السياسى وذلك نظراً لمرونتها الهائلة سواء من حيث برمجتها وتشكيل نُظمها وتوزيع خدماتها وتوجيه بحوثها فما أسهل أن يمارس القابض على زمام السلطة أساليب المقاطعة التربوية والتجويع المعلوماتى والضغط الإعلامى وما أسهل أيضا إعادة توزيع الموارد المعلوماتية من مراكز بحوث وبنوك معلومات وفقاً لمطالب السوق والسلطة لهذا يجب على واضعى السياسة فى العالم الإسلامى تحديد موقفنا إزاء العديد من القضايا الجوهرية والبدائل الإستراتيجية التى تطرحها تطور التعليم ومتغيراته فى العصر الحديث ومشتملات التقنيات الحديثة وما تطرحها تكنولوجيا المعلومات فعلى سبيل المثال ما هى أنسب الطرق لتنمية النظم التعليمية فى عالمنا العربي والإسلامي [١] ؟

وما هو دور الحكومة فى خلق المناخ المواتي لتنمية قطاع المعلومات وما حدود تداخلها حتى نضمن تحفيزاً ودعماً وتنسيقاً دون الوقوع فى مغبة التضخم البيروقراطى والمغالاة فى إصدار التنظيمات الرقابية ومدى فاعلية مؤسسات التعليم الرسمي وغير الرسمي فى نظم التعليم ؟

ونجد على صعيد أخر أن النظام السياسي لا يمنع أحد من الإصلاح إن حاولنا ذلك وإن كان هناك قيود عامة قيد الإمكانيات والميزانيات خاصة وإن المدرسة قديماً كانت فصلاً وكتاباً وطالباً وقبلها كانت شجرة وظلاً يظل معلماً وطلاباً وفى الحالين كان التعليم ذا تكلفة منخفضة الآن يختلف الأمر لم يعد الكتاب هو الوسيلة التعليمية الوحيدة أصبح على الطالب أن يتجه إلى فصل بأجهزة سمعية وبصرية ويتجه إلى مختبر ليفهم المواد العلمية ويتعلم الكمبيوتر لكى يتعامل مع العصر لهذا أصبح التعليم إستثمار يحتاج إلى سياسيين ينظرون إلى التعليم نظرة خاصة ويولونه عناية ودعم مادى كبير يصل إلى حد رصد موازنة تتعادل مع

---

(١) مصدر سابق – د. نبيل علي – عالم المعرفة ص ٣٠٤ .

الموازنات العسكرية فى هذا العصر لامتلاك أحدث ما يكون من أجهزة وتقنية علمية ترتفع بمستوى الأنظمة التعليمية ولكن للأسف لأن هناك عدم وجود إرادة سياسية حاسمة لدى بعض الأنظمة السياسية فى العالم العربي والإسلامي فى قضية التعليم ومجتمعاتنا لا تحدد ماذا تريد من التعليم وقد إنعكس كل ذلك على ميزانيات التعليم فى عالمنا والتى لا تزيد على ٥ أو ٦ في المائة من حجم الإنفاق العام فى مقابل ٤٠ - ٥٠ فى المائة للإنفاق العسكري أحياناً . وقد تبين أن لدينا أعداد كبيرة جداً تصل إلى ملايين الملايين تصل إلى مرحلة الأمية وسوف يصبحون أكثر فأكثر وهذا ما يدعوا إلى القلق والخوف خاصة إذا لاحظنا أن هؤلاء أنفسهم هم جنود فى القوات المسلحة المنوط بهم الدفاع عن أوطانهم فكيف يتعاملون مع الأجهزة والمعدات العسكرية ذات التقنية العالية التى تحتاج إلى جنود فنيين ومؤهلين بعلم عصرى كبير . المهم كل ذلك لا يمكن الحديث عنه إلا فى إطار مشروع سياسى قومى مشروع يعيد للعقل إعتباره وأن يقتنع جميع الساسة فى عالمنا بأن التعليم هو المدخل الأساسى وليس التعليم للعلوم التقليدية فقط . وفى المدرسة يتعلم الطفل فكرة الوطنية والإنتماء الإسلامى ويتعلم روح التسامح وقبول الرأى والرأى الآخر ويتعلم أنه فرد فى وطن له حقوق وعليه واجبات وأن الوطن يحكمه قانون ودستور ومبادئ . أما الآن فإن الطالب قد يتخرج دون أن يعرف شيئاً عن السياسة الداخلية أو الخارجية ودون أن يعرف شيئاً عن البلاد المحيطة به أو ظروف مجتمعه السياسية أو تقاليد إبداء الرأى وهناك حاجة لا يمكن إنكارها إلى القدوة الملموسة المجسدة فى سلوك أولى الأمر من السياسيين تحديداً والنخبة الفاعلة المحيطة بهم سواء الثقافية أو العلمية أو السياسية إذ يظل تأثير التغييرات القانونية ضعيفاً وهامشياً إذا لم تجسد فى سلوك الحاكم بأعلى قدر من الوضوح فالحديث مثلاً عن المشاركة أيا كان درجة الإلحاح عليها بالقول لا يصل إلى وجدان الأفراد ومن ثم قناعاتهم وسلوكهم الخاص والعام أو ابتدعت قيود جديدة بأشكال حديثة تحد من

حركة المؤسسات التعليمية ومن حركة الفرد العملية فى المشاركة فى الحياة العامة ولهذا فإن تغيير المجتمعات لا يكتمل إلا إذا توافرت على ذلك حزمة من السياسات التعليمية المتكاملة فى قيمها وفى أهدافها التربوية وعلى أن تتبناها النخبة السياسية الحاكمة(١).

والمؤسسات التعليمية القائمة وعملت بها وتجاوب معها المجتمع عن إقتناع كامل وجدها الأفراد فى حركتهم الفردية والجماعية على السواء .والأمر يبدو ملتبساً فى المجال السياسى العام وإمتداداته فى مجال الإعلام الرسمى والعملية التعليمية فى مراحلها المختلفة والتى تتضمن طرقاً مفتوحة فى المجال التعليمى لم يستفد منها سوى قطاع محدود جداً من المجتمع وأخرى مغلقة أو شبة مغلقة أمام الغالبية العظمى فى المجال السياسى كفيلة بتشكيل مواطن يسوده الإغتراب السياسى ويشعر بدرجة عالية من الإنفصال عن محيطه المباشر وما يزيد الأمر سوءاً إستمرار العملية التعليمية وفق نسق تقليدى يُغيب الحرية ولا يعترف بدور الفرد وملكاته الخاصة ويضرب على العقل ستاراً كثيفاً ولا يحفز لديه ملكات الإبداع ويثبت لدى الطلبة الناشئة نموذج التسلط من أعلى إلى أدنى الأمر الذى يساهم فى تخريج أجيال تشعر بقدر كبير من الغربة في المجتمع لأنه ببساطة يسد عليهم الفرص الطبيعية للتطور والعطاء لأنفسهم أولاً وللبيئة السياسية المحيطة بهم ثانياً ومن ثم يخسر المجتمع جهود تلك الأجيال فى أكثر فترات عمرها عطاء وقدرة على التطور ويفرض نوع من الجمود القاتل على حركة المجتمع ككل وفى جميع الأحوال نجد أن القيود الحكومية والتمويل الأجنبي يفقد العملية التعليمية بريقها وجاذبيتها وفى حالة المخاطرة بالعملية التعليمية فى ظل القيود الموجودة تتبلور أكثر وأكثر معنى القدرة غير القادرة على الأنطلاق الأمر الذى يرسخ حالة الإنكماش على الذات الفردية والإستبعاد عن إستغلال الطاقات فيما يفيد بناء

---

(١) د. حسن ابو طالب – قيود المرحلة الانتقالية – قضايا استرتيجية – الأهرام – ٤ / ٩ / ٢٠٠٠ .

المجتمع وتطويره وترسيخ قيم العمل الجماعى التنموى من أجل المصلحة العامة . وتبلور حالة من الإنكشاف التربوى التعليمى السياسى لكل المؤسسات التعليمية والتربوية فإنتخابات مجلس الإدارة التى هى أداة التغيير السلمى والتعبير عن التعدد الطبيعى للواقع المعاش دخاث دوامة التغير الغير منظم مما أفقد تلك المؤسسات قدرتها على توظيف الطاقات وحرية العمل فى البيئة التى تناسب الفرد وفقاً لقدراته التعليمية . ولهذا يجب أن يكون للجانب السياسى أهمية فى العملية التعليمية لتوعية الطالب والشاب والناشىء بأهميته وضرورة تنشئته سياسياً وضرورة مشاركته فى عمليات حيوية مثل الإنتخابات والأعمال التطوعية على مستوى الجمعيات الخيرية والخارجية وخدمة البيئة والمجتمع المحيط بها والتأثير الإيجابى فيها وربط هذه الأنشطة بالعملية التعليمية لآن العلاقة وثيقة بين الثقافة السياسية والتعليم لأى مجتمع وبين الطريقة التى تتم بها تنشئة أبناء هذا المجتمع فالتعليم الذى يعمل على تنشئة الأفراد تنشئة سياسية ديمقراطية يلعب الدور الأساسى فى أيجاد ثقافة تعلى من شأن المشاركة فى إدارة الشئون العامة والإنفتاح العلمى على الآخر المختلف سياسياً أو تعليمياً فكرياً والإستعداد للإستماع إلى ما يطرحه من أراء أو يتخذه من مواقف وفهم دوافعه إلى إعتناق أفكار معينة أو الدفاع عن إتجاه ما والترحيب بالحوار كسبيل لحل الخلافات السياسية أو الوصول إلى صيغة تضمن عدم تفاهم هذه الخلافات وعندما تتوافر هذه العناصر الثقافية والتعليمية تتيسر إمكانات التطور الحضارى للأمة الإسلامية وإمكانات التطور الديمقراطى فهى التى تحدد نوع الأجواء العامة التى يحدث فى ظلها هذا التطور ومن هنا نجد أن الأهمية الكبرى التى تحظي بها الثقافة السياسية بالنسبة لعملية تطور التعليم وهو ما يتعلق بمدى وحجم أهميتها فهناك ثقافة سياسية تدعم التطور التعليمى وأخرى تعوقه ويتوقف نوع التربية والتعليم التى تسود أى مجتمع على عدد من العوامل فى مقدمتها التنشئة السياسية فهذه التنشئة هى العملية التى يتم من خلالها إكتساب المعرفة السياسية

وكيفية التفكير العلمى والتربوى فى ظل السياسة المتبعة والطريقة التى ينظر بها الإنسان إلى السلطة ومدى إستعدادهم للمشاركة فى الحياة العامة على وجه الإجمال والمشاركة فى النهوض والجهود التنموية بوعى تعليمى وسياسى يهدف إلى الإرتقاء والإبداع لصالح الأمة العربية والإسلامية وذلك من منظور العلاقة بين التنشئة التربوية والسياسية وما يتبع ذلك من ديمقراطية ومضمون هذه التنشئة ومدى غلبة العناصر الديمقراطية التى تربى عليها وتنشأ فى أحضانها أو التسلطية وما يتبع ذلك من آليات تعليمية ترتبط عادة بطابع النظام السياسى ففى ظل النظام التعليمى الديمقراطي تكون التنشئة لامركزية وغير موجهة من أعلى ويكتسب الطلاب والنشأ خلالها معرفتهم السياسية من مصادر تعليمية متعددة . أما فى النظام التعليمى غير الديمقراطى فتكون التنشئة للطلاب والنشأ مركزية بل موجهة من أعلى غالباً بهدف تدعيم قيم وسلوكيات ومواقف معينة وتدمير ماعداها وغرس إحترام الوضع القائم لدى الطلاب وعلى سبيل الإيجاز يجوز القول أن التنشئة السياسية تكون حرة غالباً فى إنظام الديمقراطى وتفتقد إلى الحرية فى النظام التسلطى ومن الطبيعى إذن أن يوجد إرتباط بين مضمون التعليم وآليات هذه التنشئة فكلما كانت عمليات التنشئة السياسية تنطوى على قيم التحرر من القهر والمساواة والإبداع وإعمال العقل والتفكير العلمى والثقة فى النفس والتكامل المادى والروحى والإنتماء للجماعة دون فقدان الخصوصية كان الفرد المتلقى للتعليم العام أكثر تفاعلاً مع ظاهرة السلطة عطاء وإحتكاكاً والعكس صحيح فكلما كانت عمليات التنشئة فى المنزل والمؤسسة التعليمية مجسدة لقيم القهر والتسلط وعدم المساواة وغياب التكامل وعدم الوعى بالمسئوليات الوطنية كان الفرد أكثر إغتراباً عن مجتمعة وعن كل أشكال المشاركة السياسية السلمية فيه فالفرد إبن بيئته أياً كانت وصناعة تربيته وتعليمه.

أهمية التعليم فى إعداد النخبة السياسية الواعية باحتمالات المستقبل وآماله فى العالم الإسلامي

يلعب نظام التعليم دوراً محورياً في إعداد النخبة السياسية تأهيل حكام الغد من القيادات والمرؤوسين وتتوقف أبعاد هذا الدور على غاية العملية التعليمية فى مختلف المراحل وعلى إمتداد سنى الدراسة من الطفولة فالصبا حتى الشباب فى إطار فلسفة النظام السياسى . فقد تكون الغاية هى تخريج الموظفين والفنين من التكنوقراط وقد تتسع لتكون إعداد المواطن الراشد والإنسان الإيجابي كل ذلك من منطلق أن التعليم الذى نعنيه أوسع بكثير من مفهوم التعليم المدرسى والجامعى ليشمل الثقافة والإعلام والتدريب وكل صور التنمية البشرية بل والتنمية السياسية التى تشمل تقاليد الحكم والممارسات الدستورية ومستوى المشاركة الديمقراطية والمساهمة فى التنمية . ونجد أن التعليم السياسى للشباب ليس مسئولية مؤسسات التربية والتعليم كالمدارس والجامعات فقط بل إنه يمتد إلى جميع المنظمات التى تشارك فى التنشئة السياسية للمواطنين مثل الأسرة والنادى ودور العبادة وأجهزة الإعلام والمنظمات الأهلية التطوعية هذا ومن جهة أخرى فإن أفاق التعليم السياسي فى العالم الإسلامى يستهدف تنمية فعاليات المجتمع لإرساء قواعد المجتمع الإسلامى الذى نأمل في نهوضه على أن يكون بديلاً للمجتمع التقليدى العسكرى البيرقراطى الموروث يشمل العديد من الإهتمامات والمسئوليات التى يتوجب على الشباب المتلقى للعلم القيام بها مع الأخذ فى الإعتبار توسيع مفهوم العمل السياسى والمشاركة الشعبية لتشمل أهمية بعث روح الخدمة العامة والعمل التطوعى فى مجال التعليم لدى الشباب وهكذا تشمل قائمة مهام التعليم المعد للنخبة السياسية الواعية باحتمالات المستقبل وآماله فى العالم العربي والإسلامى . على سبيل المثال محو الأمية وترشيد المستهلك وحماية البيئة واستخدام مهارات العصر لتنمية

المجتمعات الإسلامية من أجل التأهيل للنهضة الحضارية التى نسعى إليها جميعا[١] ولهذا ننادى باستثمار الثورة العلمية التكنولوجية والإسراع بمعدلات التنمية الشاملة والمتواصلة وإيجاد طبقة جديدة من المستثمرين الجدد وشباب رجال الأعمال لابد أيضاً من تدريب أبنائنا وبناتنا داخل المؤسسات التعليمية على الممارسة الواعية والسلوك الرشيد كمواطنين لهم الحق فى المشاركة السياسية فى حق تقرير المصير وإتخاذ القرارات فى الحياة العامة وإختيار الحكام والمفاضلة بين السياسات المطروحة بل وبذل مجهود عملى لإنجاز التنمية الذاتية والنهضة التعليمية لأن التنمية والاستثمار وتحسين الإنتاجية وثمار التقدم مهددة فى حالة غياب نظام التعليم السياسى الديمقراطى الذى يضمن توسيع المشاركة فى صنع القرار وحرية الإختيار القومى ولغة الحوار بين الأفراد من منطلق توسيع المشاركة بين الطلاب وتعويدهم على إتخاذ القرارات التى تجعلهم أعضاء صالحين ومنتجين ويلزم توضيح أن التعليم السياسى فى مفهومه المعاصر بهدف تنمية المجتمع الإسلامى ليس تعليماً حزبياً وإنما يقوم على التعددية الثقافية والدينية والإجتماعية وهو بمثابة دعوة مفتوحة للمشاركة فى الشئون العامة فكراً وقولاً وعملاً بهدف تأمين وتطوير أمتنا التى هى فى حاجة إلى جهود كل الأفراد الواعية بواقع أوطانهم وواعين باحتمالات المستقبل ومتغيراته لمواكبة الحركة النهضوية والتقدم الحادث فى أرجاء الكرة الأرضية حتى يكون لنا نصيب فى صنع الحضارة ككل ولن يأتى ذلك إلا بالاهتمام التعليمى وبحث كافة مشاكله والعمل على إعداد النخبة السياسية والتعليم السياسى يتطلب تعليم ينمى لغة الحوار المنتج التى تتعدد فيه الرؤى وتتسع به مساحة الإجتهاد دون أن يتحول الحوار إلى محاور وفرق لأن المشاركة فى الحوار حق مكفول للجميع والمساهمة فيه واجب فضلاً عن كونه أساس الأمانة العلمية والمشاركة السياسية الفعالة وأن من حق الأجيال أن تستثمر تعليمها من أجل

---

(١) د. وحيد عبد الحميد – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – ٤ / ٩ / ٢٠٠٠ .

التواصل الصحيح والسعى وراء الحقيقة دون صد أو إدعاء من أحد بامتلاك هذا الأنتاج فى الفكر التعليمى والتربوى لمعارك فكرية بين الأفراد لكى تنمى الجماعة التربوية دوراً وعلماً ونهجاً وهو ما يجعلنا نتجاوز كل ما هو ذاتى ونرتقى إلى ماهو عام وعلمى وهذا ما يؤدى بنا إلى النهوض الحضارى المطلوب لأنة قائم على المشاركة الجماعية دون كسل أو لامبالاة وتحمل المسئولية السياسية والوطنية عند كل فرد.(١) لهذا فإن الحوار يؤكد روح المشاركة بين الأجيال ويجعل لها الحق سياسياً فى تحمل المسئولية من أجل العمل للمستقبل وهو ما يجعلنا ويحتم علينا أن نتناول المنظومة التعليمية سياسياً بتبنى برامج التعليم المستقبلية التى تستمد عناصرها من أحسن الملامح الناجحة للمدرسة المرتبطة بالمجتمع المحلى والتى تحقق الألتزام السياسى القوى من إدارة المدرسة وقادة المجتمع المحلى معاً بالوفاء بالمتطلبات الحيوية للخدمات الأسرية وتتطلب فى نفس الوقت الأشتراك الفعال فى البرامج التعليمية من كل المسئولين سياسياً والمعلمين والآباء والتعاون من جميع مؤسسات المجتمع ووكالاته وهيئاته للمشاركة فى إحداث تغيير حقيقى يسهم فى خلق مجتمع أفضل وذلك من خلال العمل السياسى المنسق الذى يضم الكثير من العلماء والمتخصصين التربويين للعناية بالطفل والتعليم فى فترة ما قبل المدرسة وتبادل المشورة مع الأسرة بالإضافة إلى القيام بالنشاطات التعليمية والتربوية التقليدية والتى يحتاج إليها الأطفال والشباب وهو ما يستلزم إلى كثير من الموارد الإضافية التى تتطلب تدخل الجهات السياسية ربما لإدخال بعض التعديلات عليها أو توسيعها لإحداث أقصى إستفادة منها لتنفيذ جميع النشاطات التعليمية المطلوبة ولكن هذه التكاليف الإضافية سوف تعود بالفوائد الكثيرة فيما يتعلق بمشاركة الأفراد وتوفير جو مدرسى صحى وقيام الجماعة المشاركة بدعم العملية التعليمية وهذه التكلفة يمكن توفير من خلال المشروعات المشتركة مع بعض الهيئات السياسية

---

(١) د. السيد عليوه – أستاذ العلوم السياسية – جامعة حلوان – الشباب والتعليم المدني .

والإجتماعية فى البيئة والتى لا تستهدف من عملها تحقيق الربح بقدر الأشتراك فى الإدارة التعليمية إذا كنا نريد عملية التغيير بشكل منظم وللعمليات وإتخاذ القرار يتميز بها الجهد السياسى التنفيذى فمن الضرورى أن توثق وتحلل وتوضح بشكل مناسب ويتقبلها بحماس كل المشتركين فى العملية التعليمية من العاملين بالمدرسة والآباء وقادة الجماعات ومقدمى الخدمات الإنسانية والمتخصصين فى التربية وذخول الكثير من المنظمات العامة والخاصة كشركاء من أجل تحسين الأداء السياسى الإجتماعى والأكاديمى للطلبة بمشاركة آبائهم ومجتمعهم فى تعليمهم وتربيتهم وتحديد مجالات القوة لدى الأطفال والعائلات والمدارس والمجتمعات والتخطيط على أساسها وتقديم البرامج التعليمية والسياسية التى تؤدى إلى تقدير الذات والتنمية البشرية الإيجابية التى تعمل على تطور المدرسة وبرامجها ونشاطاتها لتواجه الإحتياجات الخاصة بالطلبة والأسرة كل ذلك مع الوعى التام بأن الهدف طويل الأمر لمفهوم إحتمالات المستقبل وهو تحسين ظروف التدريس والتعلم داخل المدارس العامة بمواجهة المشكلات الفردية والإجتماعية الجوهرية والتى تتضارب مع هذا التعلم لكثير من الأطفال وأسرهم.إن تقديم الدعم والعون السياسى والإجتماعى والأسرى الضرورى والجوهرى لتنمية طالب سليم وتحسين المناخ المدرسى حتى يتم من خلاله التعلم تعتبر أهدافاً أساسية يجب أن تتحقق إذا أردنا لمجتمعنا أن يواجه التحديات المستقبلية على أن يتولى النخبة السياسية وجهازهم التنفيذى كل الجهود لمواجهة هذه القضايا * لأن العمل للمستقبل يحتاج إلى تضافر كل الجهود خاصة وإن تلك الجهود فيها متسع للجميع جهداً وعملاً ومن حق الأجيال التى يستثمر فيها جهودهم أن تظفر بالتقدم والتطور المستقبلى المنشود .

وأن مؤسساتنا التعليمية مطالبة أكثر من أى وقت مضى بأن تكسب الأجيال الجديدة مهارات وقدرات التفكير فى المستقبل بحيث يوظفان الفكر والدراسات المستقبلية للإستشراف العلمى والتكنولوجى لأن التقدم والتنمية وهما الهدف

المشروع للدراسات المستقبلية لا يمكن نقلهما كميا من مجتمعات أخرى لكن النقل الكيفى لتوجيهات التقدم والتنمية الموجودة فى النماذج الناجحة مطلوب بإلحاح وهذا يعنى الإستيعاب والتوطين فى سياق ثقافى مختلف ونجد أن لصورة المستقبل رؤية شاملة لتكنولوجيا التنمية والتى تعتمد على جميع أساليب ووسائل وآليات الفكر والفعل فى المجتمع هذه الرؤية سياسية فى المقام الأول ولا تغفل السياق الثقافى بحيث تستند على وحدة المعرفة التى تتشكل بناء على الواقع السياسى والإجتماعى وكذلك الإمكانيات العلمية والتكنولوجية بصورة تسمح بتحديد أساليب التطور وتحديد إستراتيجيات المجتمع وخططه المستقبلية استكمالا للقاعدة المعرفية والإدارة المجتمعية والمشاركة الشعبية والطفرة التعليمية من أجل الانطلاق العلمى والتكنولوجى فى المستقبل(١) . حيث أن علم المستقبل أضحى مذهباً فكرياً تعليمياً وسياسياً كاملاً له مدارسه ومخططاته ولأن قضية التخطيط المستقبلى للتعليم أضحت مسألة بقاء بكل معنى البقاء أن نكون أولاً نكون هو الرهان التربوى الإسلامى المقبل المتعلق بالتخطيط ما يسمى بالتحديد للعالم الإسلامى بتنظيمها وبتحديد قوتها ومدى خطرها وبتوضح أولياتها بإعداده لمواجهتها ولهذا البد من فهم معطيات النظام العالمى الجديد المبنى على التقنية الجديدة حيث أننا على الأمية الحضارية فى مجال العلم والتقنية لم تشرب جموعنا المبادئ الأولى فى هذا أو ذاك. ثورة العلم التى وصلت إلى هندسة الجينات الوراثية بين ما وصلت وثورة التقنية التى أوصلت الإنسان إلى القمر والأفلاك والثورة فى مجال المواد الجديدة وثورة الإلكترونيات الدقيقة بما تبعها من ثورة المعلومات وثورة الإتصال كل هذه الثورات ما تزال تجرى فى كوكب آخر ونحن غرباء عنه حتى الرشاد والقادة السياسيين فى العالم العربي والإسلامى لا ينظرون إلى تشجيع العلم والتقنية على أنهما قوام كل أمة فى الغد ولكن على أنهما ديكور للدولة وإلا فلماذا لا نجد للبحث

---

(١) نفس المصدر السابق .

العلمى فى نظر الساسة المسلمين إلا ما يزيد عن ٣%-٤% من الداخل في حين يصل إلى عشرة أضعاف أو ١٢ ضعفاً فى أى أمة أخرى ؟ ولماذا ننفق ٥,٥%-٦% من دخلنا القومى على التسليح أى أكثر من ١٦-١٨ مرة مما ننفق على التعليم والعلم . ولردم الهوة المتزايدة فى السعة والعمق إنما يبدأ بتغير المفاهيم السياسية التى يقوم عليها الفكر المستقبلى لنصنع العلم إن لم نؤمن مسبقاً أنه الطريق وأن المعرفة هى القوة السياسية وعبثاً تحاول الديمقراطية وما تزال تنتظر الدكتاتور العادل فلا يمكن إصطياد عصفور واحد وعلى العينين عصابة . وعلى النخبة السياسية الوقوف جدياً عند عقبة العلم المستقبلى والتقنية لأنها الأساس فى ثقافة الغد وخاصة أن العلم له مكانته الخطيرة فى هذه الثقافة لأن ما نشهده اليوم من آلاء التراكم العالمى الهائل يضعنا بالرغم عنا على أبواب عصر مختلف لقد تغيرت صورة الكون بين لا نهائيتيه الصغرى والكبرى . وإنقلب التوازن العلمى والتقنى القديم كما ونوعاً وسرعة وبخاصة فى الإلكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها وإذا كان الفكر المستقبلى علمياً بالضرورة فإن هذه المقولة تعنى سياسياً الكثير إنها تعنى : إن من يملك أنظمة تعليمية مسنودة سياسياً من النخبة السياسية الحاكمة فى العالم تدفع إلى إمتلاك العلم فى المستقبل ومن يمتلك العلم فى المستقبل إنما يمتلك المعلومات وتقنية إستخدامها وبناءاً على ذلك يمتلك التقدم واليد العليا فى العالم إن إقامة التعليم فى العالم العربي والإسلامى كقوة حية نشطة فى المجتمع الإسلامى هى جزء من مشكلة التحول من الأمية الحضارية إلى التنمية الشاملة ولك لا يكون بنقل العلم ولكن بنقل المنهج العلمى وطريقة استخدامه الاستخدام الأمثل مع الواقع الإسلامى لأن عملية كسب العلم ونقل التقنية لا تكفى لأن هذين النشاطين ليسا ثابتين وإنهما في حركة دائمة متطورة التطور السريع من جهة ويحتاجان إلى توفر مجتمع يتمتع بقدراً كافيا من الإستقرار السياسى والإستقرار التعليمى وإلى مجتمع علمى موازن يستطيع المتابعة لهما والمشاركة فيهما والإسهام فى الإبتكار من جهة أخرى . وهذا يحتاج إلى نفقات كسب العلم والتقنية والثورة الثقافية لمساندتهما

وهذا يتجاوز القدرات المادية لأى دولة فى العالم العربي والإسلامى مما يدعوا إلى التكتل السياسى والبشرى والتعليمى الواسع أو علينا التبعية السياسية ونظل سجناء وأفلاك تدور حول هذه الشمس السوداء أو تلك الحمراء ودون الخلاص من هذه التبعية السياسية والتعاون التربوى والتعليمى الفعال بين جميع المنظمات الإسلامية والهيئات السياسية المعنية بشئون التعليم والتربية فى العالم الإسلامى والوعى اليقظ بإحتمالات المستقبل وآماله.[١] من هنا صار التفكير فى المستقبل التعليمى السياسى فى العالم الإسلامى ككل يفرض نفسه فرضاً وإذا لم نشأ أن ندخل فى التخطيط الشامل سياسياً وتعليمياً وثقافياً وفضلنا أن نتركه لأهله وإختصاصييه فإن ذلك لايمنعنا من التفكير فى الوسائل وفى الأسس السياسية الأولى للتحرك من أجل النهوض التعليمى المستقبلى الشامل والمخططون لا يمكن أن ينطلقوا من فراغ ولابد من التخطيط لأهداف الوصول. كما لابد من النظر فى الأسباب والأهداف على ضوء التغيرات المستقبلية المتلاحقة وحاجات الغد حيث أن الأختيار التقنى أمر يعبر عن السياسى للمجتمع الذى يشكل الأرضية الرئيسية لإتخاذ قرار دون غيره. فهل ستقوم وسيلة تقنية معينة بخدمة المحرومين تعليمياً أم يستفيد بها أهل الصفوة وحدهم .

علاقة التعليم بتوجهات النظام السياسي وأيديولوجيته في العالم العربي والإسلامي

لم يكن التعليم غائباً أبداً عن توجيهات النظام السياسى وأيديولوجيته فى العالم العربي والإسلامى بل كان حاضراً فى عمق وعى النظام السياسى على إعتبار أنه أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية والتى تسير بواسطة الأيديولوجيا وعلى إعتبار أنه موضوع كل الأفراد تنشغل به وتنفعل معه وكانت الجذور الجنينية

(١) د. شاكر مصطفى : ردم الهوية والخيار الصعب – العربي – العدد ٣٤٢- مايو ١٩٨٧ ص ٢٥ .

لسياسة التراجع قد تم وضعها فى فترات ماضية وكانت الإستراتيجيات السياسية للتعليم فى الفترات الماضية تهدف فى جملتها إلى تطويع التعليم وجعله أداه أيديولوجية تحقق مصالح طبقية معينه ولم يعد حقاً أو وسيلة للإرتقاء الإجتماعى بل أصبح عبء يثقل كاهل الطلاب وأسرهم. لهذا كان التعليم فى بلادنا يعتبر أحد أهم بنود الخطاب السياسى وترجمت سياسته لتفيد فى النهاية القادرين على تكلفته بعد تخلى الدول عن دورها فى توفيره وتوسيعه وتعميمه ليستفيد منه الفقراء والكادحين وغير القادرين على تحمل مصاريف التعليم الخاص والأجنبى وهو ما يبرهن على العلاقة الجدلية بين البنية المعرفية للنظام السياسى والتربية ونزعم أن البنية المعرفية للنظام السياسى مازالت صامدة ولم يصبها أى تغير سوى تغيرات تؤدى بالضرورة نحو تجذير التبعية والذوبان فى فلك الأنظمة العالمية.(١) وفى حقيقة الأمر فان التبعية التربوية تسهم فى تنمية التخلف وهى أحدى الأدوات الرئيسية الأكثر دهاءاً وإستتاراً والأكثر خطورة وأهمية فى تحقيق إندماج المجتمعات الإسلامية فى النظام الرأسمالى العالمى الغربى. إن ما يبدو من إنعدام فاعلية النظام التربوى فى علاقته بالبناء الإجتماعى والإقتصادى ليس فى حقيقة أمره إنعداماً للفاعلية على الإطلاق ولكنه مظهر ونتيجة مباشرة لموقف التبعية. وكثير من المعايير المستخدمة للإشارة إلى تخلف الأنظمة التعليمية فى العالم العربي والإسلامى كارتفاع نسب الأمية أو إنخفاض نسب المنتظمين بالتعليم أو إنخفاض متوسط تعليم القوى العاملة كلها فى حقيقتها معايير مضللة فأنظمة التعليم فى الدول التابعة صور من الأنظمة التعليمية لدول المركز وتخدم صوراً من البناءات الإقتصادية لدول المركز. حيث أن هذه الدول تعانى من التبعية فإن البناءات الإقتصادية الحديثة بها تخدم فقط حفنة بسيطة من الأفراد والمدارس الموجهة لهذه البناءات الإقتصادية لا يمكنها أيضاً سوى خدمة مجموعة صغيرة من الأفراد وهكذا

(١) د. شبل بدران – أستاذ أصول التربية – جامعة طنطا – التربية والنظام السياسي ص ٢٣٨ .

تأخذ المدارس على عاتقها مهمة إنتقاء وتنسيق الطلاب بدلاً من دورها الطبيعى بوضعها وسائط لتحقيق إمكانياتهم ولهذا نجد العلاقة بين التعليم وبين الأيديولوجيا بوصفها بنية معرفية للنظام السياسى فى البلدان العربية والإسلامية والتربية بوصفها أيضاً جزء من البناء الفوقى أوالبنية المعرفية السائدة فى المجتمع والذى لا خلاف عليه أن التربية والتعليم تعد فى الأدبيات التربوية المعاصرة أحد أهم الآليات المستخدمة من قبل النظام السياسى فى دعم توجيهاته الفكرية والإجتماعية والسياسية ولذلك نجد أن أى تحليل للعلاقة بين الأيديولوجيا والسياسة التعليمية يتضمن بالضرورة معنى إجتماعى فما يظهر لنا كسلبيات يمكن أن يظهر لآخر إيجابيات ولكن المهم هو التحرر والإلتحاق الفكرى والمادى لغالبية الأفراد وتحريرهم من كافة صنوف القهر والتسلط الواقعة عليهم والذى لاشك فيه أن نظام إنتاج المعرفة مرتبط بنظام الإنتاج الإجتماعى بشكل عام ولكن هذا لا يمنع من أن يكون لإنتاج المعارف فاعليته الخاصة وأن يُدرس أساساً من خلال نشاطه الأساسى. أى نظام التربية والتعليم الذى يكون العقل الإجتماعى. أى مجموعة المعارف الضرورية للمجتمع للإنتاج والإدارة والتوجيه السياسى والإجتماعى والتاريخى وهو ليس المدرسة بجدرانها وأشخاصها من طلبه ومعلمين وإنما بنية إجتماعية ، علاقة بين طبقات وفئات مختلفة تحدد علاقة بين نخبه مثقفة وأغلبية عاملة مهمشة وأى نوع من تقسيم العمل وبقدر تدهور نشاط إنتاج المعرفة يكون تدهور النشاط الإجتماعى وتحلله. وبقدر ما يصبح التعليم وسيلة لتكوين سلطة سياسية بيروقراطية وعسكرية يفقد علاقته مع الإنتاج مع المجتمع ومع الواقع وعندئذ فإنه يخلق نخبة مثقفة هامشية أيضاً. ويتضح أن الأيديولوجيا الوسطية التى سادت فى العالم الإسلامى فى الماضى بدت أساساً كحركة تأصيل للتراث والهوية الإسلامية رغم إنها ضد المحافظة الدينية وقد برهنت على ذلك فى الكثير من مواقفها العملية والنظرية وكحركة تأصيل العلمانية والتبعية رغم وقوفها ضد المادية

النظرية وقد حددت النظرية الوسطية التى عبرت عن فكر البرجوازية الصغيرة سياسة ثقافية جديدة قائمة على التوسيع فى التعليم المدنى دون القضاء على التعليم الدينى وتنطوى هذه السياسة التعليمية على عنصرين هما توسيع قاعدة التعليم الذى إنفتح على الطبقات الوسطى والصغيرة وتغيير مضمون المناهج التربوية ولكن التغيير فى السياسة التعليمية لم ينشأ من فراغ بل كان مرادفاً لتبنى نظرية التوازن فى مواجهة الصراع على الصعيد السياسى والإجتماعى إلى جانب ظهور العديد من المشكلات داخل بنية نظام التعليم ذاته وتقدم العلوم وسيادة الإتجاه التوازنى الوظيفى بنزعته العلمية ومناهجه الوضعية وهيمنته على كل مجالات العلوم كل هذه العوامل والظروف غيرت النظرة إلى التربية والتعليم وبدأ النظر إليهما بوصفهما أحد مؤسسات المجتمع وأحد أجهزة الدولة الأيديولوجية التى تسير بواسطة الأيديولوجيا ونجد أن السياسة التعليمية التى تضعها أى دولة فى العالم الإسلامى لنفسها تعتبر جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة ومن الأيديولوجيا السائدة لأنها ترمى إلى تحقيق هدف واحد هو الإنسجام والتوازن فى المجتمع.[١] ولقد مرت السياسة التعليمية فى البلاد الإسلامية بمراحل عديدة هى ذات المراحل التى مر بها تطور الأيديولوجية السائدة فالسياسة التعليمية فى المراحل الأولى هدفت إلى سيطرة الدولة على جهاز التعليم بإعتباره أداة لبث توجيهاتها وأفكارها وجذب الطبقات المختلفة للأيديولوجية المهيمنة ثم برز عنصر التخطيط ومحاولة ربط التعليم بخطط التنمية والنظر إلى التعليم بإعتباره إستثمار بشرى يحقق تلبية إحتياجات التوسع الإقتصادى فى المجتمع الإسلامى ثم تبلورت السياسة التعليمية بشكل أكبر ونظرت إلى التعليم بإعتباره أداة أيديولوجية للترويج للأنظمة الحاكمة بإعتباره أداة لسد النقص فى العمالة الماهرة والفنية التى تستطيع أن تقابل متطلبات التطور التكنولوجى فى سوق العمل[٢] . فالتعليم هو الوسيلة لتزويد الجيل الناشئ بالمهارات والتدريبات الخاصة

---

(١) مصدر سابق .
(٢) المصدر السابق ص ١٦٦ – التربية والنظام السياسي .

والعامة الضرورية لمتطلبات العمالة الماهرة فى مجال التصنيع والتقنية المتطورة الحديثة لأن أمتلك المهارات المطلوبة في سوق العمل ليست مسألة شخصية أى تتعلق بإحتياجات الفرد وحده بل هى مسأله إجتماعية تتعلق باحتياجات المجتمع ككل. والتعليم هنا أداة لإعداد القوى البشرية الضرورية لإحداث وإستمرار التقدم الإقتصادى في المجتمع وذلك تدعيما لنظرية رأس المال البشرى والتى رافقت نظرية التوازن وأعتبر التعليم إستثمار في البشر تتحدد قيمته بقيمه العائد منه على الصعيد الفردى والإجتماعى ويشاهد ذلك فى العلاقة الموجبة بين ما يتعلمه الفرد داخل المدرسة من مهارات معرفية وبين مستوى أدائه فى العمل وترتب على ذلك أنه كلما زاد المستوى التعليمى للفرد كلما تحسن مستوى أدائه فى العمل وزاد مستواه المادى والوظيفى. ومن ناحية أخرى نجد آن المهارات المعرفية التى يتعلمها أفراد المجتمع فى المدارس ليست لازمة فقط لتحقيق النمو الاقتصادى فى المجتمعات الحديثة بل أيضا لازمة لتحقيق التنمية السياسية والإجتماعية. فالتعليم أداة سياسية لتحديث المجتمع فى المجتمعات المختلفة والمتقدمة على السواء ومن ناحية أخرى نجد أن التنشئة السياسية هى عملية تربية وتعليم ولهذا فإن العملية التعليمية لابد أن تخدم بالضرورة الوجهة السياسية المحددة ومع ذلك نجد أن التعليم إذا كان هو وسيلة السياسة وأداتها فإن النتيجة قد لا تكون دائماً في مصلحة الأمة إذ ينطبق عليه التشبيه الشهير إن خيراً فخير وإن شراً فشر فإذا كانت السياسة تعكس بالفعل المصالح المجتمعية والسلطة فيها تعبر فى ممارستها عن نهج ديمقراطى فسوف نجد التعليم يسير فى نفس الإتجاه وبالتالى يتعزز هذا المنهج ولا يقف عند حد الشعارات والتنظير والعكس صحيح. وعلى صعيداً آخر نجد فى كل النظم التى عرفت بممارسة القهر والإستبداد منذ أيام إسبرطة فى بلاد اليونان القديمة ومروراً بتجارب عدة أشهرها التجربة النازية والتجربة الفاشية وحالياً بعض البلدان الإسلامية حيث يتمحور العمل السياسى حول شخصية الحاكم سوف نجد التعليم

يسير فى نفس الإتجاه ويغلب عليه الطابع التلقينى والتنميط ويفرغ من المناقشة والحوار ويؤكد التنميط ويئد الإبداع والابتكار وتكون النتيجة أن ينتج هذا التعليم شخصيات تناسب تماماً النظام القائم بكل سلبياته وسؤاته وإذا وجهنا أنظارنا إلى واقع التعليم في المدارس والجامعات فى عالمنا الإسلامى فسوف نجد أن المسألة ليست مرتبطة فقط بوجود مقررات أو أنشطة نقوم من خلالها بالتنشئة السياسية ذلك أن طريقة التعليم القائمة نفسها ومنذ عهود بعيدة فى القدم ترسخ هذا النوع الذى يقوم على السلبية والطاعة العمياء وغياب المشاركة ذلك أن وقوف المعلم وحده ليتكلم بإعتباره المصدر الوحيد للمعرفة ويمسك كتاباً مقرراً متماثلاً فى جميع المدارس فى أنحاء العالم العربي والإسلامى. وضرورة أن يسير المعلم وفق منهج مرسوم ، لاحق له فى التقديم التأخير والتطويل والإختزال يرسخ مثل هذه السلبيات فى بنية الشخصية مما لا يمكن أن يعين بأى حال من الأحوال على تنشئة مواطن يرى ويقبل ما يراه غيره ويحاور ويناقش وينقد ويقلب الأمر على جوانبه المختلفة بل إن الجامعات بكل الأسف بدأت تسير على نفس المنهج .

النظام السياسي ومردوده التعليمي والتربوي في مشكلة الأمية

لا نعتبر ضيق النظرة إلى مشكلة الأمية عمل من أعمال المصادفة ولكنه عمل إرادى وإختيارى حيث يعلم النظام السياسى أن وجود الأمية بهذه النسب المرتفعة يحقق من خلاله مكاسب فى تضليل وتزييف وعى الأفراد وقهرها سياسياً حيث نجد فى كل المحافل والخطب السياسية التى يشترك فيها القيادة السياسية للجماهير نوعاً من التضليل فحينما يتعلق الخطاب السياسى بحقوق ومصالح هذه الأفراد فى رغبتها فى ممارسة الديمقراطية ورفع القيود عنها وإلغاء التشريعات التى تعوق العمل السياسى لهؤلاء الأفراد فإن القيادة السياسية تتهم هذه الجماهير بأنها أمية وأن نسبة الأمية فى صفوفها كبيرة وعلى ذلك يبقى الحال على ما هو عليه إلى أن تمحى أمية الجماهير فتحصل على حقوقها ونجد أن التناقض فى

الخطابات السياسية الموجهة للجماهير يحمل فى طياته نوعاً من القصد فى أن قيادة الجماهير الأمية خير من قيادة الجماهير الواعية والمستنيرة وتكريساً لسياسة القهر وتزييف الوعى لدى هذه الجماهير فى حالة تعارض مصالحها مع مصالح الصفوة الحاكمة.(١) لهذا نجد أن للنظام السياسى مردوده التعليمى والتربوى فى مشكلة الأمية لأن مشكلة الأمية فى كل أبعادها لم تعد مشكلة تعليمية أو تربوية فقط بل هى فى الأساس مشكلة حضارية وذلك يسستتبع منا تحرير مفهوم الأمية من إطاره الضيق المقصور على تعليم القراءة والكتابة والحساب ومن إعتباره أيضاً تربوياً وتعليمياً من الدرجة الدنيا ليستوعب الأبعاد الحضارية والإجتماعية المنبثقة عنها وبحيث يصبح إكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ليس هدفاً فى حد ذاته بقدر ما يجب أن يكون وسيلة لبلوغ غايات أهم . ومن هنا ينبغى توظيف تلك المهارات المكتسبة فى سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية فى المجتمع والقيام بالمسئوليات التى تقتضيها المواطنة الصالحة ومن أهمها المشاركة فى القرار السياسى وصياغته والمشاركة الديمقراطية فى القضايا الملحة والمطروحة على ساحة العمل الوطنى والنظر إلى الأمى باعتباره مواطنا ذو أهلية كاملة وله حق أبداء الرأى فى كل القضايا التى تمس حياته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. إن النظر إلى محو الأمية بغير ذلك لهو لفظ لن يفيد كثيراً فى تقدم المجتمع وتحقيق أفضل النتائج فى تنمية شاملة تستهدف تحقيق تغيير ثورى وجذرى فى العالم العربي والإسلامى ومخطط فى العلاقات الإقتصادية القائمة وفى القاعدة الإقتصادية والبنى الفوقية فى هيكل الإقتصاد الوطنى وفى التركيب الطبقى فى المجتمع كما تستهدف إقامة بناء وطنى متوازن وديناميكى متطور بإستمرار وتعتمد على الأمكانيات والقدرات الفعلية والكامنة فى الإقتصاد والمجتمع وتفيد من العلاقات الإقتصادية الدولية إلى أقصى حد ممكن وتستند إلى دور القيادة السياسية وقطاعها

(١) د. سعيد إسماعيل على – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٠ .

الإقتصادي المهيمن على العلمية الإقتصادية وإلى المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية الواسعة فى عملية التغيير المنشودة .وتعتبر هذه التنمية الشاملة الوعاء الذى يحتوى بوضوح ويجسد بدقة كبيرة مضمون السياسة الإقتصادية والإجتماعية للدولة والأهداف السياسية التى تسعى إلى تحقيقها عبر تلك الخطط التنموية والتى تعتبر تجسيداً مباشراً لطبيعة السلطة السياسية.[١] إن ذلك الفهم الصحيح لمحو الأمية والتنمية الشاملة المستهدفة سوف يضع مسئوليات جديدة على النظام السياسى المتبع فى البلدان الإسلامية وفاعليته وعلى الأفراد أيضاً.ولكن نظراً لأن الأنظمة السياسية رغم تعدد الأحزاب والمجالس التشريعية الشكلية تملك إصدار القوانين والتشريعات فى أقل زمن ممكن وكافة الوسائل المادية فإن كل الأفراد مطالبة بالمبادرة بالخروج من العزلة المفروضة عليها من قبل النظام السياسى المتبع إلى الحركة الواعية والنشطة فى مجال العمل العام والعمل الديمقراطى لكى تشارك بفاعلية فى صياغة الفهم الجيد للمشاركة وتدبير الوسائل والأدوات التى عن طريقها تستطيع أن تحقق الغايات المرجوة. وعندما نستعرض لحركة التغيير فى أبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية إنما نؤكد الإطار الذى يتحرك فيه النظام التعليمى ولنبين أن ما يتخذ من سياسات وإستراتيجيات وتوظيف للتعليم قد يجعل منه وسيلة لتحقيق أحد الطرفين. طرف جعله أداة لإعادة إنتاج العلاقات القائمة من خلال مناهج تنتج نمط الشخصية المتكيف والمطيع والقانع والمنفعل والمغيب الوعى والمغترب لكى ينسجم ويتسق مع أيديولوجية السلطة السياسية التى تسيطر على مقاليد الحكم. وقد يتخذ لذلك أساليب الترويض الفكرى والإذعان والإستسلام والقهر أحياناً ليضمن أداة ما عرف بالوظيفة المحافظة للنظام التعليمي. ويصطنع فى سبيل ذلك ما يراه مناسباً من أنواع المعارف ومتطلبات التفكير وأنواع المقررات والإمتحانات وغيرها من المناهج الرسمية فضلاً على ما يتخذه من مناهج وأساليب خفية مستترة ومتضمنة

(١) مصدر سابق – التربية والنظام السياسي ص ٣٢٦ .

بين ثنايا العملية التعليمية والمناخ المدرسي. وقد يكون التعليم أداة لتحقيق الطرف المضاد سعياً للتحرر والإرتقاء والإبداع فى سياق نظام سياسى إجتماعى ينشد دفع حركة التطوير المجتمعى مؤكداً تنمية طاقات الفرد إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه ومستهدفاً تكوين الإنسان الواعى بذاته وبما حوله ومن حوله وذلك بجعله كائناً فاعلاً قادراً على صناعة مجتمعه وتاريخه.(١) وفى سبيل ذلك لا يتخذ من المعلومات المقررة إلا ما هو مادة كتنمية العقل الناقد والإرادة الفاعلة. ومن ثم يبدل الإقلاع عن التفكير إلى الحث عليه ويحول الإتباع والقول بنعم إلى الإبداع والسؤال والتساؤل والقول بلماذا أو كيف وبماذا يمكن أن يفعل وهذا هو ما يعرف بالدور التجديدى والإبداعى للتعليم. وهكذا فإن غلبة أى من الهدفين أو الطرفين المحافظة والمجددة إنما تتوقف على المناخ السياسى الإجتماعى. وتستخدم كلمة(غلبة) عن قصد حيث أن من الخصائص المميزة للنظام التعليمى وعملياته أنه قد يؤدى كلا الوظيفتين المحافظة والتجديد فى نفس الوقت وإن كان النظام السياسى وبنيته وتوجهاته هى التى تغلب أحدهما على الآخر لكن الوظيفة الأخرى قد تجد لها منافذ ومسارب تتكون من خلالها قوى الفكر المعارض بإختلاف درجاته. وهذه الخاصية فى الإنتاج التعليمى هى مادة وضعها البعض بالإستقلال النسبي لعملية التعليم فى تفاعل مكوناتها بدءاً من المداخلات وإنتهاءاً بالمخرجات أو بين البنى المادية التحتية والبنى الفكرية الأيديولوجية والتى يعتبر التعليم من بين أهم آلياتها ووسائطها ولعل هذه الثغرات والمنافذ هى ما ينبغى على الذين يسعون إلى جعل التعليم أداه للتحرر فى مجتمعات القهر والمقهورين أن يناضلوا من أجل إستغلالها وتوسيع مجالاتها فى مواجهة قوى المحافظة والجمود. وعندما نتحدث عن السياسة التعليمية والنظم السياسية لابد لنا من الإلتفات إلى دور التعليم فى تكوين القوميات الحديثة بانتماءاتها وتحيزاتها. وترتبط القومية أو الوطنية فى كثير من البلدان العربية والإسلامية

---

(١) المصدر السابق – التربية والنظام السياسي ص ١٤٠ .

بشخصية الحاكم حيث تزين صوره مطالع الكتب المدرسية أو يزعق الطلاب فى طابور الصباح بهتافات وشعارات يقصد منها دعم ذلك الولاء وهى مظاهر لا توجد فى دول العالم المتقدم حتى ما كان منها نظاماً ملكياً.(١) وفى مؤسسة المدرسة ومن خلال الموضوعات العلمية أو الأنشطة المدرسية أو القدرة تسعى العملية التعليمية الى أن تتحول السلطة الخارجية للأسرة أو القبيلة أو الأمير أو الملك أو السلطان الى سلطة داخلية بطانتها الطاعة بديلاً عن الخوف وأداتها الكبت والقهر بديلاً عن العقاب الجسدى أو العنف المادى وإذا كانت هذه أطر عامة لتحليل النظام التعليمى فى البنية السياسية والإقتصادية والثقافية للمجتمع الأكبر إلا أن دول العالم الثالث ومن بينها دول العالم الإسلامى تتميز بموقع له خصوصيته التعليمية فى سياق خصوصيتها الإجتماعية والحضارية بصورة عامة. وتقع هذه الخصوصية فيما عرف باسم تبعية العالم الثالث الثقافية للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة صناعياً فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يسمى بأيديولوجية التبعية ومرتكزاتها المحلية الاجتماعية وتجلياتها فى السياسة التربوية وإستراتيجاتها. ومن بين ما تعنى أن التنمية بجوانبها المختلفة في العالم العربي والإسلامى محكومة باحتياجات التنمية والتوسع فى إقتصاديات العالم الصناعى . ومن ثم تتأثر الثقافة والتعليم فى دول العالم الإسلامى بما أطلق علية التربوى الأمريكى (كارنوى carnog) مصطلح الإمبريالية الثقافية أو بما أسماه البعض بأسم الغزو الثقافى وإن كان هناك تحفظات على المصطلح الأخير وبخاصة فيما يعنيه أحياناً من إنحباس وتقوقع وصدود عن مجرى الأحداث وعن التفاعل الخصب والمتكافئ مع المؤثرات الخارجية وتحت الزعم بالحفاظ على أصالتنا وخصوصيتنا الثقافية ومع ذلك فإن الغزو قد يأتى من داخل المجتمع حين تسعى بعض عناصر القوى المهيمنة إلى السيطرة على تفكير الجماهير وغسل أدمغتهم بما يحد من حركتهم وجهدهم وإبداعهم . كما يفرضون

---

(١) مصدر سابق – التربية والنظام السياسي ص١٥ .

أنفسهم مالكى المعرفة مصادرين لكل رأى مخالف بحيث تترسخ عوامل السلبية وعدم اللامبالاة وإذعان الجماهير بأقدارها المتدنية وذلك نوع من الغزو الثقافى الداخلى أو التبعية الداخلية الذى نستطيع أن نتعرف على كثير من مظاهره فى عالمنا العربي والإسلامى(١) .

الإنفتاح السياسي وشروط النهضة التربوية

الإنفتاح على مستوى المؤسسات السياسية تعنى قدرة هذه المؤسسات ليس فقط على ضم عناصر وكوادر جديدة وإنما أيضاً على تطوير هياكلها التعليمية وآليات عملها التربوى بما يتناسب مع التحديات التى تفرضها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتغيرة وما يمليه العصر من تجدد وإنطلاق وليس هناك أخطر على أى نظام سياسى من الجمود الذى يمكن أن تصاب به المؤسسات وعجزها عن آداء وظائفها التربوية الأساسية أو حتى الأداء المتواضع لتلك الوظائف ففى تلك الحالة تبقى المؤسسات أسيرة نظمها ولوائحها وقيودها البيروقراطية والشكلية أكثر من أن تكون قادرة على الحركة الحرة فى إتجاه تحقيق أهدافها المتصورة وتصبح بذلك عاجزة عن الإستجابة للمطالب الاجتماعية المتغيرة والمتزايدة وهناك شئ آخر الإنفتاح على مستوى النخبة التى يفترض أن تقود عملية التغيير ويقصد بالإنفتاح على هذا المستوى إستعداد النخبة لضم عناصر جديدة شابة تحقق تجديد الدماء فيها وتوجد المناخ الملائم لتقبل الأفكار التعليمية المتطورة والقيم التربوية الجديدة التى تتناسب مع متغيرات الواقع العالمى وبرغم التغييرات الكثيرة التى تحدث على المستوى القومى فإن النخبة السائدة مازال يغلب عليها التقليدى والسمات التى إكتسبتها منذ فترة ماضية حتى وإن تغيرت ملامحها الثانوية وهذه السمات لا تتحدد فقط فى الطابع البيروقرطى للنخبة السياسية وإنما أيضاً فى ميلها

(١) المصدر السابق ص٢٠ .

نحو الحفاظ على الوضع القائم والواقع إن السمة الأخيرة لا تعبر كما يشاع أحياناً عن تغليب عنصر الإستقرار التعليمى وإنما تعبر بالدرجة الأولى عن إتجاه شديد المحافظة يقاوم التغيير وينعكس هذا الاتجاه المحافظ على أداء النخبة على مستويين الأول هو محدودية تقديم رؤى وأفكار تربوية جديدة للقضايا التعليمية الحيوية التى يواجهها المجتمع خارجياً وداخلياً والتى تكون بطبيعتها متغيرة بحكم تغير واختلاف البيئة السياسية التى يتحرك فيها النظام دولياً ومحلياً والآخر يتعلق بالأسلوب أو الطريقة التربوية التى تعالج بها النخبة المشكلات التعليمية المختلفة والتى بدورها يغلب عليها الطابع التقليدى . ومن هنا سيظل الحديث عن تجديد حيوية النظام السياسى الناهض للتطور التعليمى مرتبطاً بدرجة كبيرة بتجديد نخبته السياسية ليس فقط بالمعنى الجيلى أى مزيد من تماثيل الأجيال داخل صفوف النخبة وإنما أيضاً تمثيل أصحاب خبرات متنوعة مهنياً وتعليمياً[1] .

---

(١) د. هالة مصطفى – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – ١٤ / ٧ / ١٩٩٧م.



الفصل الثالث

البعد الإعلامي

الفصل الثالث

البعد الإعلامي

أهمية الإعلام التربوي في إطار التنمية الشاملة في العالم العربي والإسلامي .

يوجد اليوم علاقة متبادلة لا تنفك بل تزداد نمواً بين التربية والتعليم ووسائل الإعلام وهذا يرجع لما للإعلام من قيمة تربوية وتأثير في تكوين الفكر مما ينشأ عنه عمل الإعلام التربوي المهيأ للتكيف مع الوسط الاجتماعي وهو عمل يندرج في إطار التنمية الشاملة . لأن توفر الاتصال الشامل والقائم في المجتمع الحديث هو علامة على إنبثاق محيط جديد ذي خاصية تربوية عالية وهو ما يولد الانطباع بأن الوصول إلى المعرفة أصبح الآن ميسوراً وأضحى من السهل القضاء على العوائق الاجتماعية التي تحول دون المعرفة . وحتى إذا كان الإعلام يشكل عنصراً من مجموعة العناصر المؤثرة في تحولات المحيط التدريجية فإنه لا يمكن إنكار أهمية البرامج التلفزيونية والإذاعية المعدة للطلبة والتلاميذ والتي تهدف إلى إكمال البرامج المدرسية والجامعية وتعميقها ، أو البرامج التقنية المعدة لأصناف مهنية مختلفة . ونجد أن المدرسة في كل المجتمعات تتجه إلى التخلي عن قسط من امتيازها التربوي ومن ثم كان النقاش مهماً حول مسألة مراجعة وظائف المدرسة وتقسيم المهام بين معاهد التربية ووسائل الإعلام ، وهناك مظهر آخر للترابط بين التربية ووسائل الاتصال والذي يتمثل في عملية التدريب على حسن الاتصال الأمر الذي قد يقي من مخاطر معرفة سمعية بصرية مزيفة ويجعل نظام التربية في الوقت نفسه قادراً على تحرير الفرد من الانبهار التقني وتبرير إختياراته بين مختلف طرق الاتصال . على جانب آخر نجد أن المدرسة في الماضي قد أولت أهتماماً كبيراً لتنظيم وبناء تجربة التلاميذ المنتمين إلى أصناف اجتماعية مختلفة في

حين أنهم أصبحوا اليوم يشعرون بأن المؤسسة التربوية أخذت تبتعد أكثر فأكثر عن هذا الاتجاه أي عن تدريب الشباب على الحياة وحل مشاكلهم اليومية ويرون أن وسائل الاتصال قد طغت على المدرسة لأنها خلقت للتلاميذ محيطاً لا تنسجم أشكاله ومحتوياته في أغلب الأحيان مع تصورات المدرسة ومحتويات برامجها . ومن ثم جاءت ضرورة التفكير في هذا الموضوع وضبط برنامج عمل للوصول بالمدرسة إلى مزيد من التفتح على ما تقدمه قنوات الإعلام والاتصال من معارف غزيرة متنوعة والحيلولة دون تجاهل المدرسة لهذه المعارف على أن يتمثل دور المدرسة المتميز في إنشاء برامج طريفة تمكن من إدراك أفضل السبل لاستعمال وسائل الاتصال من جهة ومن إدماج أساليب ومناهج تساعد على البحث ومعالجة المعلومات المتوفرة وتنظيمها . وهكذا فإن التدريب على إستغلال وسائل الاتصال يجب أن يدرج ضمن برامج التربية العامة في جميع المؤسسات التعليمية وأن يقترن بتفكير حول الطرق التي يجب استخدامها لتحقيق هذا الإدماج .(١) فالمشكلة المطروحة هي من أجل التنمية الشاملة لاستثمار وسائل الإعلام من المنطلق التعليمي التربوي لتحقيق ما نصبوا إليه . ولهذا نجد أن للبعد الإعلامي دور هام في إشكالية التعليم في العالم العربي والإسلامي كمحور أساسي للتنمية والنهوض الحضاري . لذا ينبغي تحديد علاقات جديدة بين التربية ووسائل الإعلام للتوصل إلى عمل مركز متوازن في عمل التربية ، فضلا عن ذلك يجب ألا نغفل عن التطور التقني في مجال الاتصال علماً بأن الثورة الإلكترونية قد غيرت معطيات المشكلة حتى وإن تباينت الإنعكاسات الحالية حسب السياسات التربوية الثقافية عما إذا كان بإمكان هذا التقدم أن يفتح آفاقاً جديدة أمام التربية ويؤدي إلى تقاسم التأثير بين وسائل الاتصال القديمة مثل الصحف والإذاعة وبين الوسائل الجديدة كبنوك المعلومات والنصوص المتلفزة وأقمار الاتصالات الصناعية وغيرها . لهذا لا يوجد

---

(١) د. مصطفى المصمودي – النظام الإعلامي الجديد – عالم المعرفة – ص ١٧٥.

ضرورة للفصل بينها لأن هذه وتلك توفر إمكانيات متميزة وهي قادرة على التكامل فيما بينها ، ويجب على القائمين على أمور التربية والتعليم تكوين نظام مناسب على أن يعدوا العدة للتعريف بكل تقنية أتصال جديدة يدخلونها وعلى أن يبذل جهد متواصل في مجال البحث والتدريب بخصوص ملائمة وسائل الاتصال مع مقتضيات التربية والتنمية الشاملة .[١]

ومما هو جدير بالذكر أن مجموع البرامج التي تبثها وسائل الاتصال تعد شكلاً ناجحاً إلى حد ما في مجال التربية إلى حد اعتبار هذه الوسائل مدرسة حقيقية موازية للمدرسة المعهودة وهو ما من شأنه أن يخفف مبدئياً من عبء المدرسين في بلداننا ، إلا أن هذه المدرسة الجديدة كانت لهؤلاء المدرسين مبعث ضيق وانشغال ، ويرجع هذا إلى أن وسائل الاتصال باستثناء بعض الحالات تدخل في بعض الأحيان أنماطاً تربوية وقيماً وطموحات فردية وجماعية لا علاقة لها بالغايات الواضحة لنظم التربية الوطنية ، وإزاء هذا التناقض بين المدرستين فإن ردود الفعل داخل المجتمعات هذه تأتي في الكثير من الحالات بطرق مختلفة . وإذا لم يكن هناك من يرفض وضع سياسات تربوية وطنية فإن أي محاولة تهدف إلى إعداد سياسات اتصال مماثلة تصطدم بمهاجمة المصادر الغربية إذ ترى في هذه السياسات التي تتنافى مع مصالحها محاولة حكومية غايتها خنق حرية التعبير والرأي وبسط نفوذ الدولة على وسائل الاتصال ، وبينما يساهم المجتمع من خلال الهياكل المنظمة في صياغة السياسة التعليمية التربوية التي ينفذها أعوان الدولة فإن وسائل الاتصال في عدد من البلدان العربية والإسلامية التي تخشى من الهجمات الأجنبية هي من ممتلكات القطاع الخاص ، مما يؤدى بالتالي إلى أن يضع السياسة الإعلامية إلى حد كبير أولئك الذين يمسكون بزمام أجهزة الإعلام الكبرى أي المجموعات المهيمنة.[٢]

---

(١) نفس المصدر السابق ص١٧٧ .
(٢) نفس المصدر السابق – ص ١٨٧ .

وكثيراً مايكون هؤلاء من ممثلي الشركات العالمية الذين يأتون كخبراء لتطوير التعليم في بلداننا وبطبيعة الحال فإن مثل هذه السياسات لا يمكن إلا أن تتناقض مع سياسة التربية . ففي حين ننادي بالتربية من أجل الغايات الإنسانية والاعتماد عليها كأداة في تطوير وحماية الثقافة العربية والإسلامية تسعى وسائل الإعلام بدون روية للزيادة في الاستهلاك دون اعتبار للضرورات المنطقية للتنمية وتنشر قيماً وعادات دخيلة تهدد وتهدم كل التقاليد والقيم الثقافية بدعوى التطور . لقد أضحت وسائل الإعلام في بعض من بلداننا العربية والإسلامية تركز عفويا على البرامج ذات الطابع الإعلامي والدعائي كشكل من أشكال التربية فيكون الواقع معاكساً للنتائج التربوية المنتظرة وذلك بدلاً من أن تضع سياسة إعلامية تربوية معدة لمساعدة الأطفال على تنمية معارفهم وصيانتها من التأثيرات الدعائية والاستلاب الثقافي .

وعلى الرغم من ذلك فإنه لا مناص من أن نسند لوسائل الاتصال في بلادنا دوراً تربوياً أهم من الدور المنوط بها حالياً ، حيث أن عدد المدارس لا يزال غير كاف ونسبة المقبلين على المؤسسات التربوية محدوداً بالمقارنة مع عدد السكان ، ونجد أن الإذاعة تشكل للشباب والكهول على حد سواء المدرسة الوحيدة المفتوحة إلا أنها متهمة بالترويج لأيديولوجية أجنبية على حساب الأصالة وتكون النتيجة التبعية لبلاد الغرب تحت مسميات عديدة ونحن والحالة هذه أن نقلل من الانعكاسات السلبية الناجمة عن هذه الهيمنة المتناقضة تناقضا كاملاً مع أهداف أي سياسة تربوية عربية إسلامية ، ونجد أن الأفكار الأساسية لتنمية النظم التربوية الوطنية في بلداننا مثل توطيد الثقافة والسيادة الوطنيتين والربط بين التربية وعملية التنمية وبث الوعي التعليمي أصبحت موضع شك وارتياب بسبب القيم والمعايير السلوكية

التي يبثها وتلقنها على كل المستويات الوسائل الثقافية العالمية والبرامج الإعلامية الأجنبية .[١]

ويجلى هذا الواقع في كون العرب والمسلمين يواجهون في مختلف الأقطار غزواً فكرياً وثقافياً وحضارياً رهيباً ولم يعد هذا الغزو الحضاري الشامل مقصوراً على الوسائل التقليدية للغزو من كتب استشراقية أو مذاهب هدامة أو مؤامرات إستعمارية مكشوفة وإنما أصبح يستخدم وسائل جديدة تعبر إلى الأجيال الصاعدة بل إلى العقول المثقفة عن طريق الخبر الذي تبثه وكالات الأنباء والتحليلات التي تكتب في الصحف والصور التي ترسلها الوكالات المصورة ، وعن طريق الأفلام المدهشة وتعبر كذلك عبر النظريات المدسوسة في مناهج التربية والتعليم معللة بدعاوى العلم والتقدم والاكتشافات الحديثة . إن هذا الغزو الحضاري الرهيب بمختلف صوره يعمل على زعزعة المبادئ التعليمية في الإسلام وقيمه وهدم أخلاقياته ومثله في نفوس أبناء المسلمين لينشئوا في غربة عن دينهم وحضارتهم وتراثهم ويصبحوا فريسة سائغة للأفكار الغربية ولنمط الحياة الغربية بكل ما فيها من إنحرافات . ولا مفر من مواجهة هذا الغزو مواجهة صحيحة وذلك بتطوير استراتيجية محكمة تعتمد على هدفين :

الأول : توجيه الإعلام التربوي في بلداننا نحو الأصالة والذاتية النابعة من القيم العربية والإسلامية الناهضة من أجل تنمية المجتمع تنمية شاملة والتي تقف في وجه ما يقدمه الغرب .

والثاني : تنقية الإعلام إلى جانب التعليم من المؤثرات العلمانية والإلحادية وتفنيد ما تقدمه وسائل الإعلام الغربية من إنحرافات ، وهذه المواجهة الواقعية للغزو الفكري والثقافي في صورتها الشاملة المتكافئة لن تتحقق إلا عندما تتبلور في

---

(١) نفس المصدر السابق ــ عالم المعرفة ــ ص١٨٨ .

أذهان القائمين على التعليم مدى ضرورة ارتباط التعليم بالإعلام في هذا العصر المتقلب .

والسؤال هنا : ما هو الإعلام التربوي العربي الإسلامي الذي نريده ؟ وهنا تختلف نظرة الناس حول الإعلام العربي الإسلامي مابين النظرة الجغرافية والنظرة التاريخية والنظرة الواقعية التجزيئية . فالنظرة الجغرافية تفهم الإعلام التربوي العربي الإسلامي على اعتبار أنه صادر عن دول العالم العربي والإسلامي أو الجهات التي تنتسب إلى الإسلام وتكاد تكون هذه النظرة هي السائدة في الدراسات الأجنبية عن الإعلام الإسلامي عموماً ولذلك تصنفه إطار مفهومه الجغرافي الرسمي دون تمييز في المنهج أو الغاية أو الممارسة ، والنظرة التاريخية للإعلام العربي الإسلامي تكاد تحصره في إطار زمني ضيق وترى أنه مفهوم تراثي وممارسة محدودة في فترة زمنية معينة مثل تلك الدراسات التي تتناول الإعلام ووسائله في عهد النبوة أو الخلفاء الراشدين . أما النظرة الواقعية التجزيئية للإعلام فتستند إلى صور الممارسة الواقعية لبعض جوانب الإعلام العربي الإسلامي المحدودة وتفهم هذا الإعلام باعتباره إعلاماً متخصصاً ويغلب على من ينحو هذا المنحى أن يفهم الإعلام الإسلامي في حدود الصفحات الدينية وركن المفتي والخطب المنبرية في الصحف اليومية والأسبوعية ، ورغم أن هناك بعض جوانب الصحة في هذه النظرات المختلفة للإعلام الإسلامي فإنها لا تعبر عن حقيقته وشموله وتكامله ولا تمثل جوهره الأصيل(١) .

والحق أن الإعلام الإسلامي ليس مرتبطاً بفترة زمنية معينة وليس محدوداً ببقعة مكانية محدودة بل هو منهج يتجاوز حدود الزمان والمكان ويحمل في طياته بذور الملائمة لكل زمان ومكان ومما يشكل خطراً على الإعلام العربي والإسلامي الإزدواجية والتناقض في الوسيلة الواحدة فضلاً عن وجودهما في الوسائل المتعددة

---

(١) د. عبد السلام محمد بيهروال – مفهوم الإعلام في المنظومة الإسلامية – مجلة منار الإسلام – ص٧٤ .

، حيث تستمع مثلاً إلى برنامج تعليمي يحض على المعاني السامية والقيم والفضيلة ثم يعقبه مباشرة برنامج آخر يغري بالرزيلة أو تزيين السقوط بصورة جذابة مشوقة . ولو نظرنا إلى واقع النشاط الإعلامي والنظم الإعلامية في المجتمعات التي لا تدين بالإسلام لوجدنا أن النشاط الإعلامي فيها ينبع أصلاً من التصورات العقيدية والأيديولوجية للمجتمع وينطبع بالقيم والتقاليد والظروف الاجتماعية والسياسية والتعليمية السائدة فيه .

لكل هذا يجب علينا وضع :

- فلسفة تعليمية إعلامية تربوية أساسية في إطار فكري عام مبني على التصور العربي الإسلامي وفق متطلبات المجتمع تنموياً وثقافياً .
- لا بد من تحديد الوظائف التعليمية العامة والخاصة وفق إرتباط هذه الوظائف بالحاجات الواقعية لأفراد المجتمع ومقدار استجابته للظروف المحيطة بهم تربوياً.
- وضع سياسة إعلامية تربوية بحيث تقوم بتقديم المضمون التربوي إلى الأفراد بأساليب وطرق هادفة مع مراعاة هذه الأساليب لخصائص الشباب المتلقي للرسالة الإعلامية وكيفية التعامل معه .
- إعادة صياغة المنظومة الإعلامية التربوية من خلال اجتهاد عصري يقوم به متخصصون يمتلكون زادا متيناً من العلم الإعلامي في جانبيه النظري والتطبيقي من منطلق دراسة المصادر الأساسية للتعليم في العالم العربي والإسلامي دراسة إعلامية ثقافية تنموية علمية والإعداد الجيد للكفاءات المتخصصة وتأهيلها فكريا وخلقيا وعلميا وتربويا من أجل الإلمام الشامل بقضايا مجتمعنا .[١]

---

(١) مصدر سابق – منار الإسلام – ص٧٦ .

ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم القدوة الحسنة وهو الإعلامي الأمثل حيث كان يحث المسلمين على أن يكونوا هداة مرشدين دعاة صابرين ، واستخدم الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه الأبرار الأشكال المتاحة من وسائل الاتصال آنذاك مثل الاتصال الشخصي وهو بلا شك أقوى وسائل الاتصال تأثيراً ، لأن الإعلام الإسلامي واجب مقدس بنص القرآن الكريم حيث قال سبحانه وتعالى :

" أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن "

(سورة النحل / ١٢٥)

واستطاعت وسائل الاتصال الحديثة من إذاعة وتليفزيون وصحف وقنوات فضائية أن تمد الاتصال إلى أقصى مداه وهي تمارس تأثيراً قوياً وواسعاً على المجتمع ، ويجب على ولاة الأمور في مجتمعنا أن يوجهوا تلك الوسائل الإعلامية الوجهة التربوية السليمة لحماية أبناء الأمة من الإعلام الوافد عبر الفضائيات وما يبثه من برامج لا تخفى أهدافها على أحد ، لهذا يجب ألا يكون استخدام وسائل الاتصال في مجتمعنا ترفاً أو مظهراً للتقدم دون أن تكون هي حقيقة المجتمع الذي هو في حاجة لتضافر كل الجهود التربوية لتحقيق التنمية الشاملة لموارده في إطار من القيم الأخلاقية التربوية ومن ثم يجب التخطيط لإنتاج برامج تعليمية تربوية في إطار سياسة إعلامية تربوية عريضة واستراتيجية طويلة المدى وتصب في قالب يتماشى مع روح العصر .

وعلينا أن لا ننسى عند إعادة صياغة المنظومة الإعلامية التربوية أن يكون هدفنا هو تنمية المجتمع تنمويا وسياسيا وذلك بإبراز أهمية دور الفرد وانخراطه في الحياة السياسية والاجتماعية والتعبير عن رأيه بهدف تدعيم الحريات العامة وتحقيق مبدأ الشورى الأمر الذي يترتب عليه استقرار سياسي وأيضا تنمية المجتمع اقتصاديا وعلى وسائل الإعلام أن تربط ذلك كله بالتعبير عن قيم ومعتقدات من شأنها تقديس العمل والإنتاج عن طريق عمل تجارب تربوية موجهة عن طريق

الإذاعة والتلفزيون للعمال الريفيين مثلا تساعدهم على أن يصبحوا مواطنين كاملين قادرين على الإسهام في التنمية والنهوض الحضاري وذلك بتلقينهم معلومات إبتدائية بسيطة تنتسب إلى مجالات متنوعة مثل ما يتعلق بالنظافة والصحة والتغذية والحساب والتكنولوجيا حتى نصل بهم إلى الإسهام المباشر في الإنتاج على أساس علمي.(١)

وهناك وسيلة إعلام أخرى قادرة على تناول عبء تثقيف الشباب وهي الصحافة المكتوبة حيث أصبحت بعض المواضيع الدراسية تعالج بواسطة التحقيقات الصحفية ، وفي هذا السياق يحاط التلاميذ علماً بواقع الصحف ويؤخذون لزيارة المؤسسات الصحفية كما يدربون على قراءة المقالات وتحليلها. وهناك أيضاً الإذاعة التي تشكل وسيلة ممتازة لتعليم بعض المواد مثل اللغات الحية ، وهكذا فإن وسائل الإعلام يمكن أن تمثل وسائل تعليمية ناجحة في تعليم وتربية النشئ الصاعد وكذلك في تعليم الكبار ومكافحة الأمية وتستطيع أن تحقق نتائج لا يستهان بها وهناك أيضا الدوريات الصحفية والنصوص المكتوبة المرافقة للدروس التعليمية والمكتبات ورسائل المستمعين والقراء وحتى أقراص الكمبيوتر.(٢)

لهذا فالعبرة التي يمكن استخلاصها من هذه النتائج هي أن التربية تتجاوز حدود الإعلام والاتصال وتقصر عنها في ذات الوقت ، فعندما تنعدم التربية تصبح قدرات الاتصال محدودة وعندما تنمو التربية فإنها توسع قاعدة الاتصال ويؤدي هذا الترابط المتين الذي يجمع بينهما إلى البحث عن وسائل تجعل علاقتهما مثمرة وإيجابية إلى أبعد حد ممكن ، وتعود إلى المدرسة وظيفة تكوينية تتمثل في تلقين المعارف والتجارب وإدماجها وتنظيمها في حين يخصص جهاز الإعلام والاتصال العناية بلغة الصور التي تهملها المدرسة أي بمختلف أنماط الاتصال المرسوم

---

(١) د. عبد الصبور فاضل – وسائل الإعلام في شهر رمضان – جامعة الأزهر .
(٢) د. مصطفى المصمودي – النظام الإعلامي الجديد – ص١٨٠ .

والمصور ، لذلك فإنه ينبغي أن يكون تعميم التعليم الابتدائي والقضاء على الأمية مرتكزاً على نظام التربية التقليدي ومعززاً في الوقت نفسه بأنماط تربية جديدة وذلك في إطار هياكل تربوية تعليمية متخصصة بعيدة عن التلميذ جغرافيا أي بواسطة الإذاعة والتلفزيون . لهذا نجد أن المدلول التقليدي لعبارة التعليم والتربية هو التركيز في المكان والزمان أو ما يسمى بطريقة أبسط المدرسة والمعهد والجامعة التي هي أساس التجميع الكائنات البشرية في المكان والزمان لغاية محددة وحسب طريقة تدريب محورها وسيلة اتصال بشرية ألا وهو الأستاذ مصدر المعارف الفكرية وقد ظل مفهوم التربية عرضة للانتقاد والهجوم لعدم وعي المدرسة بدور وسائل الاتصال في التكوين الثقافي ونشر العلوم والمعارف خاصة التليفزيون الذي استطاع أن يغير نظام الحياة اليومية ويفلح في ذلك أكثر مما فلحت المدرسة طيلة قرون متلاحقة . فالمسئولون عن تربية الشباب في أنحاء عدة من العالم قد أعدوا برامج تلفزيونية للشباب وتم تسجيل أنماط تعليمية ولكنها كانت كالآتي :

النمط الأول – يتمثل في برنامج تليفزيوني يناسب توضيح أو تركيز موضوع معين وهو مادة يمكن للمعلم أن يدمجها إن أراد في برامج تعليمية .

النمط الثاني – وهو بسيط جداً ويتمثل في أن المعلم يأذن لتلاميذه بمشاهدة هذا البرنامج أو ذاك في المنزل بقصد مناقشته في اليوم التالي وبما أن الأمر يتعلق عامة ببرامج لم تعد لغرض الدرس المقصود ولا يستجلب عادة انتباه التلاميذ كما لا يتمشى مع طريقتهم في الإدرك فإن تأثيره يكون غالباً ضعيفاً .

النمط الثالث – هو أكثر ارتباطاً بالبرامج المدرسية فالتلميذ يجلس وحيداً أمام الشاشة وبذلك يضطلع بدور المعلم في طرح الأسئلة ثم في اختيار الأجوبة ولكن هذه الطريقة تقتضي انضباطاً ومواظبة كبيرين من قبل الشباب ، وقد دلت

التجارب على أنه من الأنسب تخصيص هذه الطريقة للكهول أولاً والأنسب أن تطبق في حالة الغياب المتواصل للمعلم .

النمط الرابع – تتمثل في الاعتماد على عناصر اتصال أو وسائل إعلام متعددة وذلك لأن التعليم يقوم فيها على ثلاث ركائز وهي :

أ)- البرنامج المنتج يبث بواسطة التلفزيون ومن شأنه أن يثير التلميذ ويرغبه ويولد فيه اهتماما كما يساعد على تجسيم المواد المجردة .

ب)- مبادرة الأستاذ : بما إنه الوحيد الذي يعرف تلاميذه شخصياً فبإمكانه أن يبرز دوره الحقيقي كمعلم بترسيخ أكثر ما يمكن من الأفكار الواردة في البرنامج التلفزيوني .

ج)- المعدات السمعية والبصرية المرافقة التي تثبت المعلومات المهمة الواردة عن طريقة الأرقام والرسوم وميزتها تتمثل في الإبقاء على المعلومات المصورة على ذمة التلميذ طالما احتاج إليها . ومن جهة أخرى فإن القدرة على التفكير هي أهم بكثير من كمية المعارف المتجمعة ، وعلى هذا الأساس يتحتم إعداد حوار مفتوح يدعو الشباب إلى المشاركة النشطة في البحث عن الحقيقة واكتشافها بنفسه . وبناء على ذلك نجد أن إحدى مهام التربية هي تنمية إستعداد التلميذ حتى يصبح قادراً على تقييم وضع المجتمع وتؤدي ضمنه وسائل الإعلام دوراً مهماً للغاية .

وأنه من الضروري لأي تربية متجهة نحو المستقبل أن تجعل المتعلمين قادرين على التعبير عن ذواتهم بأنفسهم ولأن يبلغوا أفكارهم بواسطة كل الوسائل التي يمكن أن يمتلكوها حسب الظروف.

ومن مهام التربية أيضاً أن تكون متجهة نحو عالم الغد عالم تحقيق التنمية في نطاق سياسة رشيدة مع ملاحظة أن اللجوء إلى التقنية المتطورة والنابعة من

المجتمعات الصناعية هو أمر حتمي ، غير أنه على مجتمعاتنا أن تكون واعية بمحاسن هذه التقنيات ومساوئها المحتملة قبل استخدامها . وأن التنمية الشاملة لا يجب أن تكون على حساب القيم الثقافية الأصيلة ، وفي هذا الاتجاه يجب أن تنطلق التربية وذلك لن يتحقق بسهولة طالما أن البلدان الغربية لم تغير مفاهيمها للقيم الجوهرية ، وتحاول بعض من بلداننا العربية والإسلامية حالياً معالجة هذه المشاكل الكبرى بصفة تجريبية وتوكل للمعلم أمر تحقيق التوازن الدقيق للمجتمع . وفعلاً فإن الأهمية الممنوحة للتربية أدت إلى اعتبار المدرسة أفضل عامل تغيير وأصبح لا يوثق بأي تربية يتم الحصول عليها خارجها ، ولكن هل تستطيع المؤسسة التعليمية وهي مدعوة لمواجهة أمية متفاقمة وإعادة تقييم النظام التربوي تقيماً نوعياً مطرداً أن ترفع بمفردها راية التحدي ، أم عليها أن تستعين بوسائل تكميلية أخرى ولا سيما وسائل الاتصال المتوفرة .ولكي تتمكن وسائل الإعلام والاتصال من أداء دورها في مجال مقاومة الأمية ونشر المعرفة والثقافة يجب أن تكون هناك إمكانيات بشرية ومادية كافية وإن كان الأمر لا يدعوا للتفاؤل إذ أن الإعتمادات المرصودة للتربية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية لا تزيد عن ٣%– ٤% من مجموع الدخل القومي ، أما نصيب البحث العلمي فهو أقل حظاً من ذلك .

وفي ميدان الإعلام والاتصال تشكو بعض مجتمعاتنا من الاختلال الواضح في المنظومة الإعلامية ، لأن الجهود التي بذلت في الماضي لم تكن ملبية لحاجات وميول أفرادها ومن ثم كان الشعور بالحاجة إلى إدخال إصلاح عميق على النظام الإعلامي التربوي بقصد تنمية الروح الجماعية والقضاء على الطابع الشكلي المجرد المتأثر بالمعايير الغربية إلى حد نسيان الحقائق الوطنية ، وقد أصبح ضرورياً تكوين نشئ سليم العقل والبنية وذلك عن طريق :

إعداد برامج إعلامية موجهة ليكونوا قادرين على الابتكار والإنتاج ، وأيضا أصبح من الضروري التكامل بين الإعلام والتعليم والتعمق أكثر في دراسة

الماضي للوقوف على جذور الثقافة المحلية والاتجاه بثبات أكثر نحو المستقبل بفضل إكساب الأفراد المهارات والقيم والتعمق في العلوم والخروج من شرنقة التبعية الإعلامية التربوية الأوربية (١).

وأصبح من الضروري أيضاً أن تضع بلداننا قواعد سياستها التربوية بالاعتماد على وسيلتي تعليم المدرسة ووسائل الاتصال ، وأن المدرسة بشكلها التقليدي يمكن لها بالتعاون مع وسائل الإعلام أن تأتي بالثمار المرجوة حيث يمكن أن تقوم وسائل الاتصال مقام المرشد للأطفال بتشجيعهم على الاتصال وخلق الميول والطموحات لديهم ، كما يجب على المعلم أن يتدرب على استخدام وسائل الاتصال لإثراء تعليمه وتيسير تنقل التلميذ من الوسط المدرسي إلى الحياة العصرية ، المهم حسن استغلال وسائل الإعلام التربوي بأقصى ما يمكن من الفعالية والشمول .

وهناك ضرورة ملحة في مواصلة التعمق في التفكير وإيجاد الملائمة بين المدرسة ووسائل الاتصال مع الاهتمام المتواصل بالتقدم والتنمية الشاملة والنهوض الحضاري لتحسين الظروف الإنسانية للأفراد في مجتمعاتنا العربية والإسلامية التي هي في أشد الحاجة دون غيرها إلى العلم والمعرفة حتى تتدارك التأخير وتنتصر على التخلف الذي ما زالت تتخبط فيه .(٢)

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – ص١٨٥ .
(٢) مصدر سابق – عالم المعرفة – ص ١٩٣ .

كيفية ضمان الأمن الإعلامي التربوى فى مواجهة الاختراق الثقافي المعاصر؟

من منا لا يخشى تأثير البث التلفزيوني بواسطة الأقمار الصناعية الصادرة عن الدول الغربية ؟ هذا البث يغمرنا ويدخل بيوتنا دون سابق استئذان وذلك نتيجة التجاوزات التقنية التى لا مجال لتلافيها إلا بتصحيح دروب التربية والتعليم من أجل إعادة تربية وتأهيل شبابنا الذى يشعر بحالة الاغتراب الثقافي نتيجة ما تبثه هذه الأقمار وهذه المشكلة تتعدى فى الحقيقة الصبغة الفنية المجردة إذ أن وراء هذا الإختراق غزواً ثقافياً يتمثل فى فرض نموذج تعليمى وحضارى معين ومطابق لتصور المجتمع الغربى وهو ما يتمثل من الخطورة والتبعية خطراً كبيراً لذلك يعد الميدان الإعلامى من أخطر الميادين فى هذا العصر من حيث التأثير على العقول وعلى المشاعر والأحاسيس إيجاباً وسلباً وعلينا أن نرشد إعلامنا ونحميه من قبضة الإعلام المعادى لنا فنجعله إعلاماً تربوياً آتياً من تراثنا الثقافى الأصيل وبقدرتنا أن نحمي أنفسنا وأجيالنا الصاعدة ونحصنهم ونحيطهم بالمناعة عن طريق التعليم والتربية الصحيحة بما يتفق مع القيم والمبادئ الإسلامية التى تحفظهم من جراثيم الإعلام المعادى بشرط أن لا تعتمد أجهزة الإعلام على الفكر والثقافة الأجنبية وألا تربط نفسها بقيم ومفاهيم تعليمية غريبة عن الإسلام أى أن وسائل الإعلام فى العالم العربي والإسلامى لا تضطلع بالمسؤوليات المنوطة بها على الوجه الأكمل للإرتقاء بالوعى التعليمي التربوى وإثراء الحياة التعليمية وتصحيح المفاهيم لدى الأفراد ضد التشويه الثقافى المنظم الذى يخطط له وتديره القوى الحاقدة والكارهة لهذه الأمة والتى تريد لنا البقاء هكذا فى معاناة دائمة بسبب التخلف . ولهذا يجب على الآمة أن تنطلق بحكم ما لديها من ثروة طائلة تحوى الحقائق والمعلومات الدينية الصحيحة ولكنها تحتاج إلى إعادة إكتشافها وبلورتها بلورة سليمة تتفق مع وضع الحياة العصرية مع عدم الإخلال بالتراث الإسلامى الصحيح وذلك من خلال

المنظومة التعليمية التربوية حتى ضمن الأمن الإعلامى وذلك بإعداد برامج تعليمية طويلة المدى وأخرى قصيرة لأن الصمود ضد التبعية فى ميدان الإعلام يجب أن يكون جهوراً حتى نستطيع التخلص من التبعية فى مجال الإتصال والإعلام ويتوقف فهم المجتمع الدولى للقضايا الإسلامية على وضع إستراتيجية إعلامية صحيحة وإختيار وإستخدام الوسائل والأدوات والطرق التربوية الفعالة والمناسبة لظروف المجتمع الإسلامى من حيث الظروف الثقافية والإجتماعية والاقتصادية السائدة فى تلك المجتمعات الإسلامية . وتعد مهارات الإتصال مسألة ضرورية لنجاح الخطة حتى يمكن توصيل الفكرة المستهدفة ونقل الآراء ووجهات النظر إلى الأفراد بأسلوب أكثر تأثيراً وفاعلية وذلك أن الهدف الأساسى من الإتصال هو توصيل المعلومات والإقتناع بها . وضمان الأمن الثقافى يجب أن ينطلق من القيم والمفاهيم التى تنبثق من العقيدة الإسلامية وبتزويد الخطط والبرامج الإعلامية الصافية بإدارة قوية وطموح غير محدود وإستيعاب تقنيات الوسائل الإعلامية الحديثة علماً وممارسة وصياغة المضمون والمحتوى الإعلامى بالصيغة التربوية الإسلامية.[١]
وفى الحقيقة أن الظروف كافة مهيأة الآن لخطط إعلامية تربوية عربية إسلامية تقدم البديل التربوى الإسلامى بعدما أسفرت التجربة الغربية فى كثير من الأمور الإجتماعية والثقافية والتعليمية عن سلبيات وعيوب يصعب علاجها تقف أمامها هذه النظم عاجزة حائرة لا تعرف كيف تواجه هذه السلبيات أو تحكم السيطرة عليها وليست هذه كل أوجه التناقض فقد أدت الوسائل الإعلامية الجديدة إلى الخلق والإبداع لكنها عودت الأفراد على الإنتاج الردئ وحملته على الرضا بما هو أقل ولئن إستفادت الأقليات العرقية واللغوية باستغلال السُبل الجديدة للتعبير فى بعض الحالات فإن الهوية الثقافية التعليمية الوطنية الإسلامية كثيراً ما تهددها التيارات

(١) د. محى الدين عبد الحليم – رئيس قسم الصحافة والإعلام – جامعة الزقازيق – منار الإسلام – العدد ٧ – رجب ١٤١٩هـ – نوفمبر ١٩٩٨م.

الأجنبية التى تساعدها أجهزة الأعلام على الرواج . ذلك أن الإعتماد على النماذج المستوردة التى تعكس قيماً وأساليب تربوية للحياة الغربية يعرض الثقافة الذاتية الإسلامية للخطر وإن التصدى لهذا الغزو لأمر حتمى موكول أولاً وبالذات إلى أجهزة الإعلام التربوى فى البلدان الإسلامية ومع ذلك فإن المشكلة لا يستهان بها من الأهمية والتشعب والتعقيد فالتاريخ يبين أن أفق التفكير إذا ما ضاق أدى إلى الركود . ونجد أن الثقافة الإسلامية ومنها الوطنية فى بعض البلدان الإسلامية لا تتطور بانغلاقها على نفسها وإنما تتطور بالتبادل الحر مع الثقافات الأخرى والحفاظ على الصلة بكل قوى التقدم الإنسانى . بيد أن التبادل الحر ينبغى أن يتم على قاعدة المساواة وأن يقوم على أساس الأحترام المتبادل وهذا ما يبرز ثقل المسئولية التربوية الثقافية على وسائل الإعلام ودقة وظيفتها التى ينبغى ألا تقتصر على نقل الثقافة ونشرها بل هى مطالبة أيضاً بانتقاء فحواها التربوى وتقدير مدى الإبداع فيها بما يتناسب مع طاقة المجتمع الإسلامى على الإستيعاب لأنه من الطبيعى على مر التاريخ بالنسبة إلى مختلف المجتمعات أن تترجم الرسالة الثقافية والتعليمية عن المشاغل الإجتماعية والسياسية التى يتفانى صاحبها فى الدفاع عنها إلا أن الإستغلال التلقائي اليوم لمثل هذه المبادرات من جهة المصالح الحكومية قد أدى إلى فهم ضيق لمعنى الثقافة التى أصبحت فى عداد الأدوات والوسائل الدعائية . وكل ذلك يجعلنا أن نكون حريصين أكثر وأكثر مما مضى لضمان الأمن الإعلامى التربوى فى مواجهة الأختراق الثقافى المعاصر لأن هناك مؤسسات حكومية غربية تعمل ليلاً ونهاراً على كيفية أختراق هذا الأمن الإعلامى التربوى فى العالم العربي والإسلامى وهذه النظرة يؤكدها ضمنياً فيليب كومبس Philip Cuombs أول كاتب دولة مساعد مكلف بالشئون الثقافية فى الحكومة الفيدرالية الأمريكية إذ يقوم عن الولايات المتحدة الأمريكية ويقول : "إن التحرك الثلاثى فى المستوى الدولى أى التحرك الدبلوماسى والتحرك العسكرى والإقتصادى يجب أن يضاف إليه بعد ثقافى يكون فى مستوى الأبعاد الثلاثة الأخرى ولا ينبغى أن يقل عنها نظراً لما

تكسبه الثقافة من لين وعمق لسياستنا الخارجية" وهذا Yves Eudes فى كتابه "غزو العقول" يحلل هذه النظرة مرتكزاً على مفهوم سياسة الأمريكيين حول دور أجهزة الثقافة والتربية وفحوى الرسالة الثقافية التربوية إذ يعتبرون أن كل إنتاج ثقافي ينبغي أن يكون له محتوى إيديولوجي واضح مهما يكن شكله أو نوعه . ومن هنا كانت القاعدة المتفق عليها فى مستوى المصالح المختصة الأمريكية والتى تنص على أن الثقافة والتربية ينبغي أن تكون بهذه الأبعاد الغلاف الخلاب لأى بضاعة سياسية " ونفهم من ذلك كله أنه يتضح أن أجهزة الإعلام الثقافية والتربوية شأنها فى ذلك شأن أجهزة الإعلام الغربية يمكن إستغلالها كيفما يراد وليس دائماً لفائدة الأغراض التربوية الثقافية البحتة أو الأغراض الإعلامية التعليمية النزيهة وهذه الوظائف المتعددة لأجهزة الإعلام والثقافة والتربية [١] تتلاءم مع كافة المجتمعات الإسلامية وهذا بالطبع من وجهة نظر الساسة الأمريكان . وهذا ما يجعلنا نحذر من كل ما هو آتى من الغرب وعلى أجهزة الإعلام فى بلداننا التى يوكل إليها مساعدة الثقافة والتربية على التلاقح وتزويدها بالهواء النقى الذى يقيها شر الإختناق هى فى الوقت نفسه مطالبة بضمان حماية الأمن الإعلامى التربوى والوقاية من هذه الثقافات التى تحمل العواصف والتيارات الهدامة . إذ لا تخفى علينا اليوم تلك التحديات والمخاطر التى تحدق بالثقافة والتربية فى عالمنا لأنه قد أصبح تدفق تيارات الإعلام من الشمال نحو الجنوب كالسيل العارم يطيح بكل ما يعترض سبيله ويعصف به فى مهب الرياح فيحطم كل توازن طبيعى لا يتمشى مع أهوائه ولا يستجيب إلى أغراضه . وكما أن كل إرتباك فى مستوى الجهاز العصبى للعملية التعليمية يؤثر فى الشخصية مهما تكن قوتها فإن كل اختلال يتصل بتدفق الإعلام له إنعكاسه على نظرة الفرد إلى مقومات المجتمع التربوية والثقافية التى يستمد منها أصوله ويثبت بها انتسابه إلى هذا المجتمع وهذا ما يؤكد العلاقة بين السياسة من

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٢٠٤ .

جهة والإعلام والثقافة والتربية من جهة ثانية . وهذه العلاقة تتجلى وتتجلى بأوضح مظهر عندما تشتد الأزمات وتحدق المخاطر وتصبح الثقافة والتربية نفسها مهددة فى الكيان إلا أنه إذا كان من المسلم به أن على أجهزه الثقافة والتربية أن تخدم الإنتاج الفكرى والخلقى بما يحمله من قيم وإتجاهات دينية وتراث إسلامى قيم . مهما تكن الخلفيات فليس هناك من ينازع فى أن وظيفة الإعلام التربوى لا يمكنأن تقتصر على تدعيم العمل الثقافى دون غيره أو ينكر عليها خدمة بقية الأغراض. (١) ومن هنا فتبدوا أجهزة الثقافة والتربية متكاملة مع وظائف أجهزة الإعلام ولم يتبين حتى الآن ما يدل على إختلاف أو تناقض بين هذه وتلك وحتى إذا كان هناك شيء من التفاوت فإنه يعود إلى طبيعة الأجهزة نفسها وإذا كانت أجهزة الثقافة بمنزلة الحرفي التقليدى يسعى إلى الكيف أكثر من الكم فإن أجهزة الإعلام تكون أشبه بالآلة الصانعة التى لا تعتبر إلا الكم إنطلاقاً من نموذج قياسى هو حد وإن كان هناك من ينكر فكرة التجانس ويرى أن وظائف أجهزة الثقافة والتربية تختلف عن وظائف أجهزة الإعلام وهناك من يقول إن عبارات الثقافة والتربية والإعلام أصبحت فى مواجهة حتمية ذلك أن الإستعمال الحالى لأجهزة الإعلام العصرية ينطلق من مبدأ نكران وجود الذاتية الثقافية للمجتمعات . وهذا يمكن تشخيصه فى سعة إنتشار الرسالة الإعلامية ومن نتائج ذلك توحيد النماذج والآراء والأذواق وتعميم أنماط الحياة والدفع إلى التقليد الأعمى وكذلك التلاعب بالمبادىء والعبث بالضمائر من خلال الإعلانات والبرامج الموجهة. وكل هذا من شأنه أن يخل بمقدرة الإنسان على الخلق والإبتكار وأن يحد من قدرته العقلية على النقد والتحليل أى أن يضر بالمقومات الرئيسية للثقافة والتربية . ومن وجهة نظر القائل أن هذا أمر لا جدال فيه إذ أن الأجهزة العصرية للإعلام تتطلب إمكانيات فنية ضخمة وإعتمادات مالية كبيرة لا تقدر عليها إلا الهيئات الحكومية أو المؤسسات الكبرى

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٢٠٥ .

ذات الصبغة الخاصة فتخضع هذه الأجهزة إلى المصالح المادية والأيديولوجية قبل مراعاة الرسالة التربوية والثقافية إلا أن القائلين بالتناقض بين أجهزة الثقافة والتربية والإعلام لا ينكرون فى الوقت نفسه بعض جوانب التكامل والتجانس فهم يقرون إلى حد كبير بمزايا التقنية الإعلامية حيث أن أجهزة الإعلام تعد بمنزلة الجهاز العصبى للثقافة وللتربية داخل أى مجتمع.(١) كما أنة بدون حرية إعلام لا حرية للثقافة وأن النمو الثقافى لا يكون له إذا انعدمت الحرية الإعلامية التربوية لأن التيارات لفكرية والتربوية الجديدة وتأثيراتها على المجموعة البشرية لا تنتشر حينذاك إلا بمقدار ضئيل وينعكس هذا الوضع بالتالى على كل الإنتاج الثقافى والإبداع فى مجال التربية والتعليم . عموماً فى كلتا الحالتين وجب علينا حماية الهوية التربوية والثقافية من أجل ضمان الأمن الثقافى الإعلامى التربوى بتمكين الثقافات الوطنية من التكامل ومن الإثراء بالإحتكاك بغيرها وتمكين الأمة من تعريف الرأى العام العالمى بقيمها الثقافية والتربوية والإجتماعية وجلب الإحترام والتقدير لها . كما أنه على أجهزة الإعلام الإسلامى صون الذاتية الثقافية من الغزو الفكرى الأجنبى ووقاية مقومات أصالتها من مخاطر التيارات الثقافية الأجنبية التى تشوه طبيعتها وتضر بمستقبل المجموعة . فالذود عن تلك الذاتية التى هى أداة الوصل بين الأجيال المتعاقبة هو أمانة فى عنق أجهزة الإعلام إذ يتعين عليها صيانتها فإن هى أخلت بذلك كانت قد تهاونت فى أداء رسالتها لهذا فإن وسائل الإعلام التربوى في العالم العربي والإسلامى هى أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها وعلى توحيد مناهج السلوك وتحقيق التكامل الإجتماعى . كما أن هذه الوسائل تلعب دوراً رئيسياً فى تطبيق السياسات التربوية والثقافية وإقرار مبدأ الحرية والإبداع فى هذا المجال وهى إضافة إلى ذلك تشكل للكثير من أبنائنا الوسيلة الأساسية فى الحصول على التربية والثقافة بجميع أشكال التعبير

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٢٠٢ .

الخلاق وهو بهذا الوضع سوف يكون الدرع الحامى والضامن للأمن العربي والإسلامى فى وجه الغزو الثقافى الأجنبى . ومن جهة أخرى فإن لوسائل الإعلام دوراً فى إشاعة المعرفة وتنظيم الذاكرة الجماعية للمجتمع وخاصة جمع المعلومات ومعالجتها وإستخدامها . وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من الخلق الثقافى والتربوى لا يزال يحتفظ بأشكاله التقليدية القائمة على التبادل بين الأفراد فإنه يحق القول أيضاً بأن وسائل الإعلام فى العصر الحديث هى التى توفر وحدها الزاد الثقافى الكافى وتستجيب فى آن واحد لحاجة الأفراد . وهى التى تقدر على تقديم روائع الإبداع من الماضى والحاضر . وقد يذهب بها الأمر إلى خلق أنماط تربوية ثقافية جديدة لا يمكن فى الوقت الراهن الحكم على قيمتها أو تحديد مدى أبعادها مع الأخذ فى الإعتبار أن هذه الأجهزة قد وفرت التسلية بأشكالها المتعددة أستجابة لمختلف الرغبات أكثر من كل الوسائل الأخرى على أن هذا الأمر لا يخلو من الخطورة إذ يؤدى التوغل فى هذا الإتجاه إلى اللجوء إلى أنماط مبتذلة من شأنها ضرب الأمن الإعلامى التربوى الثقافى فى مقتل بالعبث فى الذوق العام وكثيراً ما تكون المصالح التجارية هى المحرك نحو هذا السلوك .[١] لهذا كله يمكن القول بأن أجهزة الإعلام ككل وسيلة فعالة وسلاح ذو حدين فهى خير إن نحن أحسنا إستعمالها فى خدمة التعليم والتربية من أجل مصالح المجتمع ومن أجل التثقيف والتربية وذلك بنشر المعرفة على أساس تفتيح الأذهان وتكوين الشخصية وشحذ الكفاءات وتنمية الذوق وتهذيبه وتمكين الفرد على مدى العمر من المحافظة على مقدرة استيعاب كل ما ينمى طاقاته وتفجير الطاقات الخلاقة الكامنة فى الأشخاص والمجموعات وتمكينها من الإسهام فى إعداد الرسالة الثقافية وإبلاغها وتهذيب الذوق العام ودفع الأفراد إلى التفاعل مع الإنتاج الفكرى والإبداع الفنى والتفاعل مع المحيط الإجتماعى والسعى إلى الإرتقاء به إلى منزلة أسمى وذلك بنقل التراث بين

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٢٠١ .

الأجيال وإثرائه وجعله السراج الذى ينير حاضرنا ويصل بين ماضينا ومستقبلنا كل هذا يؤدى إلى ضمان الأمن الثقافى والإعلامى التربوى للمجتمع حتى لا يكون ضحية الغزو الأجنبى الفكرى فضلاً عن الإسهام فى التنمية حيث أنه لم يعد فى حاجة إلى تأكيد كما أن إسهام الثقافة والتربية فى التنمية أصبح أمراً لا جدال فيه . فالإنتاج الثقافي والتربوى هو غاية ووسيلة من أنبل الوسائل أن تساهم أجهزة الثقافة والإعلام فى الرفع من المستوى الفكرى وبالتالي المادى للفرد وتنمى طاقاته ليصبح قادراً على إستيعاب مقومات التطور والنهضة . وبعد ذلك إذا نحن أسأنا هذا الإستعمال فإنها ترجع علينا وعلى مجتمعاتنا بالشر والوبال ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن للتربية والثقافة أن يعيشان بمعزل عن المجتمع ولن يستقيم لها حال وأن قيمتها تكون بقدر سيطرة الفرد على النفس حتى لا نغلق الأبواب فى وجه كل من تسمح له طاقاته بالخلق وتساعده على الإنتاج ولا ندعه فى نفس الوقت فريسة مطامع الذين لا يتراجعون أمام أى وسيلة مهما يكن شكلها لخدمة مصالحهم الأثيمة وتمزيق الائتلاف وتعميق الجروح وبعد كل هذا ومع ظهور ما يسمي بالنظام العالمى الجديد للإعلام يجب الإحتياط من مكر وخداع هذا النظام الجديد ولضمان الأمن الإعلامى التربوى للأمة الإسلامية يجب أن نقوم بمعالجة مختلف هذه المواضيع والحد من خطورة التناقضات واستجلاء الأهداف التربوية السامية التى ينبغى أن يسعى إليها الفرد والإسهام بقدر وافر فى تفتح الفرد والرفع من مستواه الذهنى بتشجيع الخلق والإبداع الثقافي وتمكين الثقافات الوطنية من التكافل ومن إحياء ذاتياتها بالإحتكاك بغيرها والمشاركة فى إثراء التراث الثقافى على الصعيد العالمى مع الحفاظ على الحياة الثقافية التربوية الخاصة من أجل تلافى صهر عقلية الفرد المسلم المتلقى لهذه الحياة فى نمط واحد تحت تأثير الصناعات الثقافية وصون الذاتية الثقافية والتراث التقليدى الوطنى ضد مختلف أشكال الغزو الفكرى الثقافى الأجنبى ومواجهة المواقف السلبية

الناتجة عن أساليب الترويج والإعلانات التجارية [(١)] وتلافى العواقب الوخيمة الناجمة عن بعض جوانب هذا النوع من الإعلام التى تنال من القيم الأخلاقية والثقافية فى مختلف المجتمعات وهو نوع من الغزو الهابط ويحمل الخبث والإنحلال وهذا ما يصدره إلينا الغرب بدعوى الثقافة المتطورة على هيئة فنون رخيصة وأدب هابط شاذ وأفكار ساقطة تمجد الغرائز وتسعى للإطاحة بضوابط الدين والقيم النبيلة وتبث روح اليأس والقنوط والعدمية ويتبدى هذا الغزو أكثر خطورة وتحايلاً فيما يبث مقنعاً بالإبهار للطفل المسلم وللشباب الصاعد من فنون مرئية ومسموعة تنطوى على أفكار مخربة للنفوس مشجعة على العنف والجريمة والأنانية والسخرية بالقيم والمشاعر الدينية وبكل تعليم تربوى تلقاه الفرد سواء بالمدرسة أو الأسرة . ويتبدى هذا الغزو أيضاً فيما يوجه للفتاة المسلمة بجميع المراحل التعليمية محرضاً إياها على التحلل الخلقى والفساد السلوكى محاولاً أن يزرع فى يقينها أنها تعانى من الظلم وعدم المساواة بالرجل وبالقهر الإجتماعى وعدم التمتع بحياتها بما يغريها على تقليد الفتاة الغربية وإتخاذها أنموذجاً لها فمع سلوكياتها وإساءتها لمفهوم الحرية وبما يتعارض مع قيم الإسلام وهو أمر تعانى منه المجتمعات الغربية لكنها تسعى إلى تصديره للآخرين ويعد ذلك من أخطر الطرق للإختراق الثقافى فى جدار الأمن الإعلامى التربوى للأمة . ومن ثم من الأهمية بمكان تصحيح المفاهيم وربط المصطلح بمفهومة الصحيح ونعت هذا الغزو التغريبى الصهيونى المدمر بما هو خليق به ليس غزواً ثقافياً إنما هو غزو إعلامى فكرى خبيث مدمر وسلوكى منحدر ذلك أنه إذا كان ما يغزونا به الغرب المتواطئ مع الصهيونية هو غزو ثقافى صحيح حسب المفهوم السليم لكلمة الثقافة فإنه يكون من الأجمل والأجدى أن تتفاعل الثقافات فى سبيل مزيد من الرقى والنهضة غير أن الواقع يقطع بأن الغرب يحجب عنا أسرار تقدمه التكنولوجية وعلومه المفيدة بقدر

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٢٠٦ .

ما يستطيع ولا يصدر إلينا إلا المنتج دون أسراره ثم يدفع إلينا دفعا بالنفايات الفكرية والفنية والسلوكية الهابطة المتردية وما يعانى الغرب منه من أمراض إجتماعية خطيرة . لذا أصبح من الجلى أن الغزو الإعلامى الفكرى الموجه من الغرب الحليف للصهيونية العالمية والمتسلل بكثافة وخبث إلى أمتنا العربية والإسلامية يهدف إلى تدميرها وطمس هويتها وتكريس تبعيتها له فإن التفاعل مع معطيات هذا الغزو أو قبوله والإستسلام له إنما يعدو ضرباً من السعى إلى الإنتحار . وهنا لا يجب أن يكون دور القائمين على المنظومة الثقافية والتربوية فى أمتنا مقتصراً على مواجهة هذا الغزو بكشف وجهه القبيح والتحذير منه إنه دور مهم دون شك ولكنه غير كاف لدرء هذا الوباء الإعلامى المدعم بإمكانات مادية وبشرية وتكنولوجية إعلامية ووسائل إتصال وإنتشار سريع واسع المدى فالأمر يقتضى لضمان الأمن الإعلامى التربوى لمواجهة هذا الغزو ان يطرح البديل التربوى الإسلامي فى الفكر والأدب والفن والعمل على تطويره المستمر والإرتقاء به وتدعيمه بعوامل الجذب وسعة الإنتشار . وهذا لا يمنع من أن يكون هذا البديل الإسلامي متفاعلاً مع ما قد ينطوى عليه الفكر العالمي من عناصر إيجابية وبما لا يخل بمنطلقاتنا الإسلامية وثوابت عقيدتنا وقيمنا الأخلاقية وهو أمر يجب على الحكومات فى البلدان الإسلامية أن تيسره لعلمائها ومفكريها الحريصين على أوطانهم وهويتهم الإسلامية المتطلعين إلى الرقى بالمجتمعات الإسلامية ومواجهة الغزو الفكرى والسلوكى المنحرف وذلك بتدعيمهم وتشجيعهم مادياً ومعنوياً وبالتفكير العملى الجدى فى الإرتقاء بالإعلام بمختلف وسائله ، فبغير وسائل الإعلام المتقدمة ذات الإمكانات المادية التقنية الكبيرة المتطورة لن يكون لجهود المفكرين والمثقفين والمبدعين ذلك الأثر المطلوب فى المساهمة الفعلية فى ضمان الأمن الإعلامي التربوى لأمتنا ضد الغزو الأجنبي المدمر.[١]

---

(١) أحمد محمود مبارك – هل ما تتعرض له أمتنا غزو ثقافي؟ الوعى الإسلامى – العدد ٣٨٤ ديسمبر ١٩٩٧م – صـ٨٧ .

الإعلام التربوى فى مواجهة تحديات النظام العالمى الجديد

إن تقنية الإعلام تفرض مجموعة من التحديات التى لا يمكن مواجهتها إلا فى صف واحد ومن خلال سياسة تربوية إعلامية واضحة المعالم التعليمية على مستوى العالم العربي والإسلامى وخاصة فى عصر المعلومات حيث أساليب حياة جديدة وقيم أخرى تستمد من مقتضيات التقنية الحديثة ومن تصور صانعيها إنطلاقا من المبادئ الأخلاقية والتربوية التى ورثوها ونشأوا عليها فهى أولاً وبالذات فى خدمة مجتمعهم لذلك فإنه يتعين علينا التحرى فى أمرها حتى لا يقضى عصر المعلومات على المقومات التربوية الإسلامية المشتركة من لغة وقيم حضارية وتقاليد إجتماعية فلا تقنية المعلومات ينبغى لها أن تقضى على الإنسان المسلم ولا أن يضحى الإنسان المسلم بتراثه فى سبيلها . ونجد أن إقرار النظام الإعلامى الدولى الجديد يمر حتما بنظام تقنى جديد وهذه الحقيقة تتطابق أيضا مع مبدأ إقرار نظام عالمى جديد للإعلام والإتصال وإنطلاقاً من كل ذلك فمن الطبيعى القول بأن أى نظام إسلامى جديد للإعلام والإتصال لا يمكن [1] أن يقوم إلا على أساس نظرة جديدة لوظيفة تقنية الإعلام وعلى وعى متزايد بأهميتها فالتحديات التى تواجهنا حالياً تتمثل فى مظاهر أساسية لابد من معالجتها فى أول ما نقوم بإنجازه وفى ضعف مستوى الإدراك بالدور الذى تلعبه الوسائل الإعلامية وضعف مقومات البنية الأساسية وغياب سياسة إسلامية موحدة لتوجيه الإمكانيات وتوفير القدرات البشرية فإنه يتعين علمياً تجميع إمكانياتنا وتوجيهها نحو البحث عن حلول لمشكلتنا الخاصة إذ لا يتطلب هذا القطاع من الإمكانيات المادية بقدر ما يعتمد على المجهود الفكرى . ورفع التحدى فى مجال الإعلام هو طريق التحول نحو مجتمع المعلومات الذى أخذ يحل محل المجتمع الصناعى وإن ما يحق للمسلمين إنتظاره فى نطاق إقرار النظام العالمى الجديد للإعلام والإتصال يتمثل فى مجموعة من الإجراءات غايتها

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٢٧٦ .

تلافى أوجه النقص وإنجاز جملة من المبادرات لإصلاح الإختلال مع وضع توازن جديد للعلاقات الإعلامية التربوية لحاجتنا إلى التطور العميق التى يجب أن تشعر بها المجموعة الإسلامية بأسرها تتصل بكل المستويات وتمتد إلى مختلف المجالات مع الأخذ فى الحسبان الإختلالات الصارخة والخطيرة فى تدفق الإعلام والمعلومات بين أقطار العالم الإسلامى وبلاد العالم المصنع وما ينجم عن ذلك من تشويه للقضايا الإسلامية حيث أن الإعلام في بلادنا لم يكن فى مستوى الرسالة التى أُنيطت به من حيث تعميق وعى المواطن المسلم وتعزيز هويته الثقافية وإندماجه ومشاركته فى المجتمع بل ربما كان أحياناً السبب فى بعض ما يتخبط فيه الفرد المسلم من تذبذب وتناقص . لقد وظف الإعلام لغير ما هو جدير بأن يوظف له من أهداف لأن المساهمة فى برامج التنمية وتطوير المجتمعات ينبغى أن ينبع من الوعى العميق بكل هذه التحديات وما يترتب عليها من المخاطر على مستقبل الأمة وربما على وجودها كأمة ذات حضارة عريقة ومكانة مرموقة فى تاريخ الإنسانية . والعمل الإعلامى لا يمكن أن ينبع إلا من واقعنا فيأخذ مأخذ الإعتبار لتناقضاتنا الداخلية التى لا سبيل إلى نكرانها ويتجه إلى آفاق عديدة منها تطوير التعليم فى ظل إعلام تربوى من أجل مواجهه التحديات فى هذا العصر أو ما يسمى عصر النظام العالمى الجديد [1] وإنطلاقاً من هذه المبادئ فإن الأمر يدعو إلى العناية المطلقة بفحوى الرسالة الإعلامية من حيث الجوانب الحضارية والقيم الثقافية والعملية والتقنية وبكل ما له إرتباط بتطلعات الأفراد بالبلدان الإسلامية وشواغلهم التربوية فوسائل الإعلام مطالبة بتوضيح الرؤيا الإعلامية التربوية بخصوص طرائق بناء مستقبل الأمة. حيث إنه كلما إتسع إطلاع الفرد المسلم على ما يجرى حوله على الساحة الفكرية الثقافية وكلما تخلص مما علق بذهنه من معلومات إستقاها من مصادر متحيزة أو من مصادر أجنبية لم تكن غايتها سوى التشويه والتحقير وكلما

---

(١) المصدر السابق – عالم المعرفة – صـ٢٦٥ .

أدرك ما بين أوطاننا الإسلامية فى هذا العهد من تضامن إعلامى تربوى زادت المتانة للإعلام الإسلامى فى مواجهة التحديات . فإصلاح الإختلالات القائمة والسعى لرفع مستوى الرسالة الإعلامية التربوية الإسلامية هما فى مقدمة أهداف النظام الإسلامى الجديد . ولهذا فإن حماية الهوية العربية الإسلامية ومجابهة الإختراق الفكرى الأجنبى هما من الإختيارات الرئيسية لأية سياسة إعلامية تربوية يمكن تصورها على مستوى العالم العربي والإسلامى . وإنه لمن أيسر الأمور الأتفاق فى شأنها حتى وإن إختلفنا حول الكثير من الإختيارات الأخرى . فالثقافة الإسلامية هى الكائن الإجتماعى الذى إحتفظ بهويته المتميزة على مر العصور فكانت الراية التى تجتمع حولها الأمة مجتمعة وما تزال حتى الآن رمز قوامها . إن هذه الثقافة تواجه اليوم تحديات ومخاطر جمة وقد أصبح الخطر الإعلامى الأجنبى يهدد كل الثقافات بالمسخ والإنهيار فى صلب ثقافة عالمية واحدة فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد . إلا أن الثقافة الإسلامية مهددة بمظاهر إضافية أخرى إذ هى معرضة لثلاثة مخاطر تتفاوت بالطبع من حيث الحدة وذلك حسب المصدر والموطن ويتمثل **(الأول)** :- فى البث الإعلامي الإسرائيلى ثم التأثير الأوربى المباشر الذى نتعرض له نتيجة لقصر المسافة التى تفصل بين الضفتين الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط فضلاً عن غزارة تدفق الإعلام والسواح الغربيين. و**(الثاني)** العمالة الناعمة فى أقطار الخليج العربى أى تشغيل اليد العاملة الأجنبية داخل البيوت . ذلك أن الخطورة تتمثل فى الآثار اللغوية والعقائدية التى ترسخها فى أذهان النشئ الصغير بدون رؤية وعلى أسس غير سليمة . و**(الثالث)** أقمار البث التلفزيونى المباشر من الغرب والشرق مما وسع من ظاهرة الإختراق الثقافى مما يستوجب وضعها فى مقدمة المشاغل التربوية الإسلامية . لذلك فإنه من الضرورى التدبر فى الأمر وخلق شروط المناعة التى يستوجبها ضمان الأمن الثقافى التربوى الإعلامى فى مواجهه التحديات الإعلامية فى ظل النظام العالمى الجديد ومن شروط المناعة الإعلامية التربوية أيضاً هو كيفية الحفاظ على مقومات

التربية فى أبعادها ومجالاتها ومظاهرها وتعبيراتها المختلفة وتأهيلها من خلال سعى إعلامى تربوى قومى مشترك لأداء دورها التاريخى والحضارى فى سياق المعاصرة عن طريق المشاركة الفعالة والقادرة على المستوى الوطنى للعالم الإسلامى والعالمى فى التصدى للقضايا الإعلامية التربوية فى صورة تنظيمية مخططة فى إطار مشترك بالإيمان والأمان وهما معنيان إيجابيان . والأمن الإعلامى التربوى فى عصر النظام العالمى الجديد لا يعنى بدوره الإنكماش بل هو يتمثل فى تنمية الإعلام التربوى والثقافة الإسلامية فى صورة جماعية بالقدرات القومية وفى الإعتماد على التربية بحيث تكون الدرع الواقى لثقافة الأمة وهويتها التاريخية وأساس مناعتها [1] لأن القوى العظمى شرقاً وغرباً فى ظل النظام العالمى الجديد تركن إلى الإستفادة من البُعد الإعلامى الثقافى وتسعى لاستعماله كغلاف خلاب بقصد تسويق مبادئها الأيديولوجية وتوسيع نموها السياسى وتغلغلها الثقافى والإجتماعى والإقتصادى . فلا غرابه إذن أن يعمد أعوان الحركة الصهيونية التى هى وريثة الإستعمار إلى إستغلال أجهزة الإعلام فى أوسع مظهر إقتناعاً منهم بجدوى هذا السلاح وبمدى الكسب الذى يمكن الحصول عليه من جراء إستعماله لتعبئة الطاقات حولهم وتركيز حركتهم . وإدراكاً من الصهاينة لما لأجهزة الإعلام من سلطان فقد إستخدموها ببراعة فائقة فى تشويه الواقع وطمس الحقيقة وإستغلوا السينما والتلفزيون والمسلسلات المصورة لخدمة أغراضهم وحولوها عن وجهتها التثقيفية . وبالفعل توصل الصهاينة بمثل هذه الأساليب إلى قلب التيارات الفكرية وكسبها إلى جانبهم رغم خطورة أهدافهم وإبتعادها عن الحق وتمكنوا فى سنوات معدودات بمفعول العمل الإعلامى الدعائى المخطط من إكتساب عطف الناس فى مختلف أنحاء العالم . والإعلام الصهيونى فى ظل النظام العالمى الجديد المعاصر يتركز على برامج منسقة ومركزة وهو يحاول إقناع شباب الأمة

---

(١) مصدر سابق ــ عالم المعرفة ــ صــ٢٦٨ .

الإسلامية فى براعة فائقة بأن إسرائيل هى النموذج المثالى الذى يوفر رغد العيش وطيب المناخ ويسمح بالحرية الكاملة . إن البرامج الإذاعية والتليفزيونية الموجهة نحو العالم العربي والإسلامى تبرز بدون أى التباس تلك النزعة وتسعى بدون مبالاة إلى غسل الدماغ بشتى الطرق للشباب المسلم . وما الغاية من القمر الصناعى الإسرائيلى من حيث الحاجة الداخلية إلا وسيلة إضافية لتشويش الأذهان الإسلامية والنفاذ إلى الرأى العام فى كل البلدان العربية والإسلامية . لهذا فعلينا الإهتمام بالبعد الإعلامى التربوى لمواجهة هذا الإعلام الخبيث . ولابد من أن تهتم جميع المنظمات الإسلامية فى العالم الإسلامى ممثلة فى منظمة العالم الإسلامى والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها من الهيئات التعليمية والتربوية فى العالم الإسلامى بالإهتمام بهذا البعد الإعلامى الشائك وأن تسعى كل هيئة حسب مشمولاتها إلى التعمق فى بحث ومعالجة هذا البعد عن طريق الجوانب المادية والمعنوية . إذ أن المواجهة تستدعى في الجانب المادى إقامة المنشأت الإعلامية القادرة على الإيفاء بمختلف متطلبات الإنتاج الإعلامى الرفيع وفي الجانب المعنوى ضمان المناعة الإعلامية التربوية للأفراد ونحن نعلم مدى إنعكاس ذلك على مناعة الأمة الإسلامية وفى دعم مواجهة الغزو الثقافى الصهيونى . كل ذلك يتطلب بذل المزيد من العطاء فى المجال الإعلامى ومن الواجب تسخير كافة الطاقات حتى تبذل كل المنظمات الإسلامية المختصة ما فى وسعها لتكون خير معين للأمة الإسلامية على إستعمال السلاح الإعلامى بصورة علمية وبمختلف معطياته خاصة فى ظل النظام العالمى الجديد حيث تواصل الإنسانية الزحف نحو عصر ما يسمى أيضاً بعصر المعلومات [١] حيث يتحقق فيه الكثير من الإحتياجات الإنسانية التى تفتقر إليها الشعوب بفضل التقنية الإعلامية لما لهذه التقنية الحديثة من آثار عميقة فى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتعليم وإنه يتم تطبيق تقنيات عصر

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرف – صـ٢٧٢ .

المعلومات بطرق فريدة وملائمة. وعلينا الإستفادة من هذه التقنيات الإعلامية مع ضرورة أخذ الحذر والحيطة من سلبيات وسائل الإعلام وخاصة من أخطار الإستعمار الإعلامى نتيجة السيطرة الإعلامية التى تفرضها الشركات العالمية تحت شعار حرية إنسياب المعلومات ليس على وسائل الإتصال فحسب بل على كل ما تنقله من معلومات ومعطيات ثقافية مستخدمين وسائل الإعلام لقلب الحقائق فعلى سبيل المثال يستخدمون الألعاب الإليكترونية الموضوعة فى متناول الأطفال المسلمين ذوى العقول البريئة لتشويه التاريخ الإسلامى وقلب الحقائق وفرض الواقع المر . لذلك فإن النظام الإعلامى الجديد يدعو فى المستوى الوطنى إلى تعزيز دور أجهزة الإعلام فى مواكبة العمل التربوى من جهة وإلى إشراك رجال التعليم فى إنتاج البرامج الإذاعية والتليفزيونية من جهة ثانية والغاية من ذلك هى إستيعاب الطاقات الوطنية بأكملها لمقاومة الأمية والجهل وتعميم العلم والمعرفة لأنه من المؤكد أن الطفل المسلم يقضى أمام الشاشة الصغيرة قبل دخوله إلى المدرسة مئات الساعات وقد يمثل ذلك ما يزيد عن سنة مدرسية وربما يضاهى سنتين . ثم إنه من الأساسى لأى مجتمع وضع السياسات التربوية والسياسات الإعلامية فى إتجاه واحد حتى لا تتضارب وتذهب أحياناً فى إتجاه معاكس ونحن نضع فى كثير من الحالات خططاً تربوية ترمى إلى إحياء تراث أجدادنا وغرس قيمنا فى أذهان أبنائنا وإعلاء مكانة لغتنا ونسعى فى الوقت نفسه إلى فتح أعين النشئ الجديد على عالم الغد وتزويده بما يسمح له باستيعاب العلوم الصحيحة وإدراكها على أحسن الوجوه . أما فى مجال الإعلام عموماً نجد أن الإنتاج الإعلامى يخرج إلى حد كبير عن إرادتنا والبرامج المعروضة ليست دوماً من مصدر وطنى فإن ما يقدم للأفراد وخاصة الأطفال الصغار غالباً ما يتنافى مع الأسس التربوية التى تسير عليها المدرسة . فبقدر ما نسعى إلى التخلص من شوائب الإستعمار ومخلفاته فى مجالات التربية فإن الأمر يدعونا إلى المزيد من التحكم فى فحوى برامجنا الإعلامية

والسيطرة على الإتجاه الذى تسير فيه من الوجهة الحضارية وهذا يدعونا إلى تدريب الطفل على استعمال الأجهزة الإعلامية فنياً وفكرياً . فمن حيث الجانب الفنى فإن الأجهزة الإعلامية الحديثة تتنوع وتتعدد والتدريب على استعمالها يفسح مجالات كبيرة أمام الطفل ويسمح له بالبقاء على صله بمنابع المعرفة بعد أن يغادر المدرسة . أما من حيث الجانب الفكرى فإن الطفل الصغير فى حاجة إلى توجيه حتى يعرف كيف ينتقى البرامج والمقالات المفيدة ولا يتأثر بالسيئ منها وبكل ما يتنافى مع القيم الأخلاقية ويمس هويته المحلية والوطنية والقومية الإسلامية . لذلك يتعين على أجهزة الإعلام إلى جانب اهتماماتها بالقضايا القومية أن تهتم فى الوقت نفسه بالقضايا المتعلقة بالهوية المحلية والقطرية لأن أية مجموعة بشرية مهما قل عددها وصغرت رقعتها الجغرافية لها شخصيتها ومميزاتها التى تنصهر فى صلب القطر الواحد وتكون بالتالى هى أساس الهوية الوطنية التى تثرى بدورها التراث الحضارى الإسلامى بأوجهه المتعدده فتحمسنا لإبراز القيم الإسلامية المشتركة لا يخولنا إنكار تلك المقومات القطرية التى يحث أيضاً النظام الإعلامى الجديد على صيانتها ورعايتها. وفى هذا السياق فإنه لابد من الإشارة إلى ما تنفرد به منطقة دون أخرى من مناطق العالم العربي والإسلامى وما تتوفر لها من مميزات نتيجة التلاقح الحضارى والتأثير الجغرافى[1]. ومع الإعتراف بقيام النظام الإعلامى الجديد نؤكد على ضرورة تغيير مناهج التفكير وكذلك ضرورة التفتح على آراء الغير والتفهم للمواقف التى تتمشى مع المصالح الضيقة ونحن ننتظر من هذا النظام أن يساعدنا أيضاً على حسن استعمال الوسائل الإعلامية الحديثة التى تكتشف يوماً بعد يوم وتوظيفها فى خدمه قضايانا التنموية وأهدافنا التربوية . وفى هذا الإطار فإن إعلامنا لا يمكن أن ينبع إلا من واقعنا حتى يأخذ بعين الإعتبار متناقضاتنا الداخلية التى لا سبيل إلى نكرانها ويتجه إلى آفاق عديدة بهدف خدمة التضامن

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٢٨٨ .

الإسلامى والعناية بما يساعد على التآلف والتفاهم وتلافى ما من شأنه أن يشكك فى مدى عمق قيمنا الحضارية لما لنا من الروابط الروحية والتاريخية والحضارية التى تملى علينا أهدافاً ومبادرات إضافية يصعب تحقيقها على إنفراد أو من خلال النظام العالمى الجديد للإعلام فى مستوى الدول التى تدين بعقائد متعددة بينما هى ميسورة المنال على الصعيد الإسلامى . لذلك ينبغى الإنطلاق من مفهوم نظام عربي إسلامى جديد للإعلام ومن إستراتيجية عمل متكاملة لتصور برامج غايتها إعلاء كلمة الإسلام والذود عن القيم العربية والإسلامية . والنظام الجديد للإعلام التربوى الإسلامى يتمشى مع مقتضيات الدين الإسلامى وهو يتجاوب مع الإسلام فيما يدعو إليه من حرية للتعبير وحماية للكرامة البشرية . وكلنا نعلم أن تعاليم الإسلام فى هذا الصدد تتسم بالدقة والشمول . إذ يهدف الإسلام فى جملة ما يهدف إلى إقامة مجتمع منتظم كما يسعى لحمايه الحياة الخاصة لما للإعلام من أهمية .

وقد قال الله تعالى :

" يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " (سورة الحجرات /٦) .

وكذلك قال سبحانه وتعالى :

" ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون " . (سورة آل عمران ١٠٤) .

وقد أهاب الرسول صلى الله عليه وسلم بالمسلمين حتى ينهوا عن الشر والظلم حيث ورد فى أحد أحاديثه الشريفة [من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطيع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان] وهذا ما يدعونا اليوم ونحن نواجه التحديات الصهيونية ومحاولات المسخ والتشويه لحضارتنا وقيمنا الروحية والإنسانية إلى مواجهة هذه التيارات بما توفر لنا من الوسائل

الإعلامية حتى نصلح ما بأنفسنا فى الداخل ونواجه فى الخارج ما تعمد إليه أجهزة الإعلام المناهضة لأمتنا من تشويه لسمعتنا وإنكار لحقوقنا[١]. لقد تعرض العالم الإسلامى لغزو ثقافى إعلامى إستهدف تشويه تعاليم الإسلام وزرع الشك فى صلاحيتها للعصر . وقد خلف هذا الغزو مع الأسف كثيراً من آفاته لاسيما فى عقول الشباب الذى يمثل القوة الفعالة المؤثرة فى كل مجتمع ولكى يواجه عالمنا الإسلامى مثل هذا الإختراق فلابد من التركيز على مخاطبة فئات شعوبنا وخاصة الشباب منها بلغة العصر وإلقاء الضوء على مناورات أجهزة الإعلام الغربية التى أوعزت بها ممارسات تريد النيل من قيم الإسلام السامية والتشكيك فى مدى تلاؤمها مع كل تطور وتجدد عبر التاريخ . كما أن أجهزتنا الإعلامية مدعوة فى الوقت نفسه لمواجهة تلك التيارات المتطرفة التى تعبث بقيمنا وتعمد إلى تشويش العقول البريئة للمراهقين من أبناء الأمة الإسلامية . لذلك فإن هذه الأجهزة مطالبه بفضح أعداء الإسلام من صهاينة ومستعمرين كما عليها أن تأخذ بيد الأفراد تربوياً بزيادة الوعى العلمى وإبراز واقعها التاريخى وتراثها الإسلامى وينبغى فى ظل النظام العالمى الجديد أن نعمل من أجل التضامن الإسلامى وثقتنا وقدرتنا على مواجهة تحديات العصر وحماية أمتنا الإسلامية من الإنصهار فى الثقافة الأجنبية التى تحاول إحتواء الأمم وإذابة شخصيات شعوبها فى كيانه الكبير مستخدمين وسائل الإعلام الحديث . وعملياً فإن الأمر يدعو إلى تدعيم الهياكل التعليمية القائمة والهياكل الإعلامية وإعطائها دفعاً يتلاءم مع هذه الطموحات الكبرى . كما أن الوضع التعليمى يقتضى إستنباط مجموعة من البرامج التربوية الإعلامية الجديدة وإعتماد المقترحات الجريئة لأن ما يهم كل منتسب للحضارة الإسلامية أن ينطلق من مفهوم النظام الإعلامى الإسلامى الجديد للعمل على توعية الرأى العام بالقيم والتراث الإسلامى وإطلاعه على كافة العلوم دون عقد نفسية وحمل المجتمعات

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٢٩٦ : ٢٩٨ .

الغربية على بذل الإهتمام الكافى لتفهمه على نحو أفضل وإدراك الطابع الغربى لا يمكن فرضه كنموذج عالمي وإن الإسلام والمسلمين قادرين على البذل والعطاء العلمى والتعليمى مثلما كان قادراً على ذلك فى الماضى وعاقدون العزم على إثراء تراثهم العلمى الإسلامى وإبقائه مشرقاً عبر الأجيال كما كان فى الماضى .

دور الإعلام التربوى فى تأصيل جذور الثقافة الإسلامية فى عقل الطفل المسلم . وإبراز القدوة لعلماء المسلمين فى التقدم العلمى عبر العصور

من خصائص الثقافة العربية الإسلامية أنها مرتبطة بالعقيدة من حيث قيم الأخلاق والآداب وضوابط النشاط الإنسانى وهى تتمثل من القيم وإكتساب المهارات والعلوم والفنون والآداب وللأمة الإسلامية نموذج وإسهامات علمية على مر العصور وهو ما يمثل دعامة بناءة للإعلام التربوى المرئى والمسموع والمكتوب فى ثقافة وتربية الطفل المسلم بما له من آليات ثقافية تحقق أهداف إجتماعية وتربوية مطلوبة خاصة أن آليات العصر الثقافية تشهد تنافساً إعلامياً بعد إنتشار القنوات الفضائية وإستخدام الهوائيات "الدش" وكلها تهدف لجذب الفرد نحو مشاهدة الترفيه باللهو والغناء والرقص والمسلسلات والأفلام حتى أصبح من أهداف الثقافة العالمية إبتعاد العقل المسلم عن شخصية الأمة وتحقيق إغتراب التربية الإسلامية وملامح الصيغة الثقافية المعاصرة تؤثر على فكر الطفل المسلم حتى بات التساؤل من يصنع ثقافة الطفل المسلم ؟ هل ثقافة الأصالة أم ثقافة الحداثة العصرية ؟ والنسيج الإعلامى الإسلامى قادر على بناء الحداثة الثقافية دون أن يخسر هويته أو خصوصيته ودون أن ينحرف فكر الطفل المسلم لأن الثقافة الإسلامية تعبر عن واقع الأمة وأفكارها وتطلعاتها والأمة الإسلامية بحاجة إلى دور تلك الثقافة لتحريك الأفكار والقيم داخل حركة الإنسان المسلم فالنظرة إلى التقدم التكنولوجى والتقنى أصبحت أداة لا تنفصل عن النسيج الإجتماعى والمعرفى وللثقافة إعتبارات معرفية وأخلاقية وعصر المعلومات أصبح يشكل معرفة للإنسان المسلم والحداثة الإسلامية طريق نحو إبراز المعرفة بتشغيل دور العقل داخل المؤسسات التعليمية وخارجها ويشكل العقل ثروة أى مجتمع تتمحور منه بناء قدرات وقوى إنتاجية ومستقبلية وثقافة الأصالة تمتلك روح الإبداع المتجددة إن أحسن صياغتها إعلامياً والمستقبل لا يتحقق بالإنتظار للمجهول لأن المجهول يشكل مغامرة ويتحكم فى مصير الأمة

فى مجالات الحياة كافة (١) لذلك تعد الثقافة وظيفة من أجل التربية الإنسانية وهدفها تمكين العقل الإنسانى من التكييف الصحيح مع المجتمع لتحقيق نقلة حضارية فى مقومات التعبير والفكر والعلم . وبات واضحاً أن الثقافة والعلم هما سلاحا التنمية لأن الإنسان كائن حى بأحاسيس ومشاعر والطفل المسلم أحوج للبعد الثقافى بعد إنتشار الأمية وهو بحاجة إلى كلمة واعية والكلمة هى رمز التواصل بين الإنسانية وهى رمز التواصل العقلي ودليل على نضج الفكر ووسيلة لإثراء روح الحوار الأمانة . فالكلمة الواعية ضرورة فى الفعل الثقافى الموجه للطفل المسلم . فحضارة الإسلام سجلت للتاريخ العربي الإسلامى لواء المعرفة بنماء روحى ومادى وجاءت قرون لتمر الأمة بمراحل متغيرة وينتقل لواء المعرفة لأمم أخرى والمجتمعات قد تتقدم أو تتقهقر فى مراحل تاريخها ومع مستجدات العصر الثقافية والإقتصادية والتكنولوجية أصبحت الأمة تأخذ أكثر مما تعطى وتستورد وتقلد أكثر مما تصدر وتبدع من وسائل الإنتاج مما أضعف روح الإنتماء للإنسان والإنتماء يشكل ضرورة ملحة بما يشجع العقل على تحقيق الإبداع والجودة والإنتاج . ولذلك فإن الثقافة تختص بما هو ذهنى ومع التطور التكنولوجى إنتشرت الأدوات الثقافية مثل التليفزيونية والفيديو والكمبيوتر والإنترنت ومع تلك الأدوات يتحرك الإعلام العربي الإسلامى بالنقل من ثقافة الآخرين وبما تحمله فى طياتها من أخلاقيات هدامة أصبحت تؤثر إعلامياً على الطفل اجتماعيا وسلوكياً وثقافياً وتربوياً خصوصاً أن المادة الإعلامية الثقافية التلفزيونية أصبحت تجذب حواس الإنسان وقدراته وليس الطفل فقط . وثقافة الحداثة تنشد غسيل الأدمغة بعد أن تحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل ثورة الإتصالات وأى مجتمع أصبح لا يعايش الأزلة أو زمن الإختناق ومن الحداثة يتم تفكيك المشاعر الإنسانية وإنحلال التربية التى تربى

(١) محمد حسن بدر الدين – الطفل المسلم بين ثقافة الأصالة والحداثة – الوعى الإسلامى – العدد ٣٨٣ – رجب ١٤١٨هـ – نوفمبر ١٩٩٧م – صـ٨٠ .

ونشأ عليها الطفل فى رحلة المتع المادية الزائفة التى تمنح العقل الإنسانى معايشة الغيبوبة . لذلك فالقلق وارد من ثقافة إعلام الحداثة لأنها ثقافة زائفة وعالم اليوم وتكتلاته يتحرك بدهاء بإعتباره المالك للمعرفة وهو الأقدر على الإنتاج والتنمية وثقافة العصر أشد خطراً من غزو الثروات الإقتصادية وغزو السياسة وكلاهما يهدف إلى شل الإرادات ودفع الإنسان نحو الإستهلاك والإبتعاد عن الإنتاج وعن العادات والتقاليد والقيم النبيلة وهنا يأتى دور الإعلام التربوى والإعلام الصحيح فى تأصيل جذور الثقافة الإسلامية فى عقل الطفل العربي المسلم لأنه حينما يتخلف الإعلام أو الثقافة فى أى مجتمع يعايش أبناؤه مرحلة اللاوعى وفقدان المنهج القويم نجد ضعف القدرة على الصمود ومواجهة التحديات . ولذلك فإن الطفل بحاجة إلى إعلام صحيح وقويم حتى يفهم هذا الطفل ثقافة أمته لأن للطفل لغة تفكير وقدرات تهدف إلى تنظيم مداركه وثقافة الطفل ، تشكل مشروعاً مستقبلياً والفوارق التى نشأت فى ثقافة الطفل من بلد لآخر إنما ترجع لخصائص المجتمعات العربية والإسلامية إجتماعياً وثقافياً وتعليمياً ولذلك فقد آن للبعد الإعلامى التربوى أن يتوحدا بأشكال من التنسيق والتكامل والتعاون خصوصاً أن الثقافة الجادة تحرك الإنسان نحو الإبداع والتأمل والتفكر وكل الهدف عدم الإنقطاع بين أصالة الأمة وثقافتها فى ظل زمن التحولات المعاصر خاصة أن للإسلام دوراً حضارياً قويا أعطى للأمة العربية قيمة تاريخية . والإعلام الإسلامي يمكن أن يحمل فى طياته الكثير من الملامح الفكرية والثقافية التى تعطى الإنسان حرية التقدم الحضارى على مستوى حركة الفكر فى مفردات الواقع وعلى مستوى حركة العلم بل فى كل ما يكتشف الإنسان من علوم وإبتكارات لأن ثقافة الإسلام لا تتوقف عند مرحلة معينة بل هى متجددة من خلال مبادئها وأفكارها وتعاليمها لتحقيق حركة التطور مع التاريخ الإنساني والإسلام فكر وفقه يوازن بين الحياة الدنيوية والروحية ، قال تعالى : "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد فى الأرض" (القصص/٧٧) . وهنا يأتى دور الإعلام

الإسلامى لحماية النسيج الاجتماعى للأمة ولتأصيل جذور الثقافة الإسلامية فى عقل الطفل المسلم مثلما[1] تربى الجيل المعاصر من أبناء الأمة على ابداعات وإسهامات علمائنا فى التقدم العلمي عبر العصور لكي يدرك النشئ الصغير من أبناء أمتنا أهمية المعرفة فى صنع التقدم وفهم حقائق الأشياء ومن يقرأ تاريخ العلم بحيدة وموضوعية بعيداً عن مختلف ضروب الهوى والتحيز يجد أنه وثيق الإرتباط فى تقدمه وتعثره بمراحل إزدهار وإنحطاط الحضارات مروراً بعصر الحضارة الإسلامية . ومن هنا فإن الأمانة فى التاريخ لأى علم من العلوم تقتضى أن نتتبع مراحل تطوره منذ نشأته ونقف على كيفية نموه وتدرجه ونتعرف على ما قام به عظماء رجاله من الأعمال والإبتكارات التى أحدثت هذا النمو والنظريات العلمية والتكنولوجية المختلفة فضلاً عن أنه الأسلوب الواجب لإيضاح التسلسل الطبيعى للخطوات التى أدت إلى الكشف عن الحقائق العلمية والإنجازات التكنولوجية منسوبة إلى أصحابها الشرعيين وإنطلاقاً من هذا الوضع فإن الإعلام فى العالم الإسلامي دوراً هاماً من أجل تربية الأطفال تربية علمية عن طريق إبراز القدوة لعلماء المسلمين وإسهاماتهم فى التقدم العلمى عبر العصور فى العلوم الأساسية والتطبيقية وعلى الإعلام الإسلامي غرس ما قدموه من مآثر ذات قيمة معرفية أو منهجية أو تطبيقية فى نفوس الأطفال المسلمين مع الكشف عن بعض المفاهيم والإنجازات التى تشكل أساساً لكثير من المباحث التى تعامل اليوم كعلوم تخصصية مستقلة نظراً لاتساع دائرة البحث فى موضوعاتها مع ضرورة إستخدام وسائل الإعلام الحديثة داخل المؤسسات التعليمية وخارجها من أجل التكامل والتعاون الإعلامي التربوى لتحريك الفرد المسلم نحو الإبداع والتفكير العلمي بهدف عدم الإنقطاع بين أصالة الأمة الإسلامية وثقافتها ولكي يطلع النشئ الصغير على حقيقة أن القدوة لهم من العلماء المسلمين لم يقفوا عند حد المواريث الفكرية لكنهم أضافوا

(١) نفس المصدر السابق – الوعى الإسلامى – صـ٨١ .

بعد ذلك ما توصلوا إليه من تجاربهم وخبراتهم واستطاعوا أن يكونوا نسقا فكرياً وعملياً متميزاً قوامه البحث عن الحقيقة فى أعماق النفس وآفاق الوجود وأساسه العلم والعمل من أجل ترقية الحياة على الأرض إستناداً إلى مبادئ الإسلام الحنيف ولابد أن توضح وسائل الإعلام لهؤلاء النشئ الكثير من مآثر المسلمين فى بعض الثورات العلمية التى أشعلوا جذوتها في العلوم الأساسية والتطبيقية حتى يكون ذلك حافزاً قوياً للنشئ الصغير لكى يدفعه نحو التعلم والإقبال على العلم بكل الطاقات والإبداعات مستنداً على تاريخ من سبقوه وبما أسهموا به من علم وتقدم علمى أو أساس النهضة الأوربية وما يتفاخرون به الآن من تقدم علمي وتكنولوجي وتقني كان لعلماء المسلمين وإسهاماتهم الفضل فى ما يتشدقون به الآن أهل الغرب من تقدم . وعندما تتناول وسائل إعلامنا كل هذه الإسهامات السابقة إنما يحرر عقلية الطفل المسلم من الثقافة التافهة القادمة من الغرب مثل ثقافة سلاحف النينجا وطفل السوبرمان وأفلام الكرتون التى تحاكي الثقافة والواقع الغربي بما يحمله من خصوصية غربية بحتة تتنافى تماماً مع الثقافة والواقع لبلادنا. لهذا فإن للإعلام الإسلامي دوراً مهماً فى تفتيح ذهن الطفل وإنتشاله من ثقافة الإغتراب إلى ثقافة العلم والأصالة التى تحث على المشاركة الفعلية فى جميع مجالات العلوم وتوضيح ما لعلمائنا من فضل فى تقدم البشرية ولا نعتمد على وسائل الإعلام الغربية لأن وسائل الإعلام فى الغرب رغم إمكانياتها لم تسهم بعمل كبير لتلافى الوضع غير المرضى القائم فهى لا تزود الرأى العام إلا بالقليل النادر من المعارف الحقيقية والكثير منها يتباهى بتعصب منتظم ضد العرب والمسلمين وضد ثقافاتهم ويبرز ذلك فى الأفلام السينمائية والتلفزيونية والصحف والمجلات وحتى القصص المصورة وكتب الأطفال فيما تتضمنه من أفكار يقصد منها التضليل وتشويه الحقائق فحتى ما ورثوه عن المسلمين الذى هو أساس تقدمهم الآن كثيراً ما حاولوا التقليل من قيمته أو من أهمية دور الحضارة الإسلامية فى إثرائه وترويجه . وكأن ما استوعب المسلمين من التراث العالمي ثم نقلوه إلى الأجيال المتوالية ليس لهم فيه

إلا فضل النقل وكأن ما غمر الأوساط المثقفة فى بغداد أو دمشق أو القيروان أو قرطبة أو أصفهان من تراجم المؤلفات الفارسية والهندية واليونانية لم يثر الحضارة فى جميع مجالات العلم والمعرفة البشرية وجعلها تلقح بعضها بعضاً من خلال تكافل واسع النطاق متعدد الأوجه . ولم تغتر تلك النزعة إلى المعرفة وتلك اللهفة فى الإقبال على مناهل العلم التى لم يسبق لها مثيل حيث كانت الرياضيات تنير علم الفلك وكانت الكيمياء تتغذى من علوم المعادن وذلك بالإضافة إلى ما ساعدت به بلاغة المنطق فى رفع مستوى الذوق العام لم يكن ذلك بالنسبة للغرب إلا إستيعاباً ونقلاً هذا ما يطيب لهم أن يعترفوا به للحضارة الإسلامية أى أن المسلمين إقتصروا فى نظرهم على نقل كنوز القدماء وقد تناسوا أن هؤلاء هم الذين حملوا الشعلة طوال ثمانية قرون وأذكوها قبل أن تصل إلى أوربا أى أنهم قدموا للبشرية من الإبتكارات الجديدة والأصلية مالا يحصى . إلا أن الفرد فى الغرب يجهل حتى اليوم ذلك نتيجة تعمد أجهزة وسائل الإعلام الغربية فى إنكار الحقيقة فمن الذى يقر منهم أن علم الجبر أى أساس الرياضيات هو من إبتكار عبقرية الحضارة العربية الإسلامية الذى جرت الدراسات فيه وفق الطريقة الإستقرائية للوصول إلى المبدأ العام من ملاحظة التفاصيل على نحو ما فعل الخوارزمى عندما وضع معادلة جبرية تصلح لإيجاد حلول خاصة لمشكلات متشابهة واستطاع أن يتوصل إلى علم جديد يضيفه للمعرفة هو علم الجبر الذى ظل محتفظاً بلفظه العربى والإسلامى فى كل اللغات وواصل العلماء بعد ذلك عملية التعميم للكائنات الرياضية سواء كانت خطوطا هندسية أو أرقاماً عددية فأضاف "ثابت بن قرة" تعميماً لنظرية فيثاغورث يصلح لأى مثلث وبرع "عمر الخيام" فى تصنيف وحل المعادلات ذات الدرجة الثالثة والرابعة وظل هذا المنهج أسلوباً لفكر الرياضيين حتى أصبح من أهم خصائص المعرفة العلمية وأدى فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى إلى إكتشاف معادلات التحويل التى تربط بين إحداثيات الموضع وإحداثيات معممة تكون مسافات

أو زوايا أو كميات تتصل بالمسافات والزوايا ولولا هذه المسيرة الرياضية التى بدأت بعلماء الحضارة الإسلامية لما ظهرت معادلات " لاجرانج " ومعادلات " هاميلتون " التى تتميز فى العصر الحاضر بسهولة إستخدامها لإستنباط وحل العديد من المسائل العلمية فى علوم ميكانيكا الكم والميكانيكا الإحصائية والميكانيكا السماوية والكهروديناميكا وغيرها . ومع كل ذلك تتعمد أجهزة الإعلام الغربية فى تشويه الحقائق وتتعمد الجهل لكل ذلك . ولهذا أيضاً هل يعلم هؤلاء أن الدراسات التراثية المعاصرة قد كشفت عن سبق علماء المسلمين فى مجال العلوم الفيزيائية فى تحديد الكثير من المفاهيم العلمية فى ميادين الميكانيكا والبصريات والصوتيات وخواص المواد الصلبة والسائلة والغازات وغيرها فعلى سبيل المثال عبر هبة الله بن ملكا البغدادى فى كتابه " المعتبر فى الحكمة " والشيخ الرئيس ابن سينا فى كتابه " الشفاء " وابن المرزبان فى كتابه "التحصيل" وابن الهيثم فى كتابه " المناظر " وغيرهم عبروا عن عناصر الحركة وأنواعها وقوانينها بصياغات علمية لا تختلف عما تعرفه اليوم كذلك قدم علماء المسلمين لأول مرة فى تاريخ العلم أساساً مقبولاً لتفسير السقوط الحر للأجسام تحت تأثير الجاذبية الأرضية وبدأ الهمدانى هذه الثورة العلمية بقوله فى سياق حديثه عن الأرض وما يرتبط بها من مياه وهواء فى كتاب الجوهرتين فمن كان تحتها أى تحت الأرض عند نصفها الأسفل فهو فى الثبات فى قامته كمن فوقها وكثبات قدمه عليه فهى بمنزلة حجر المغناطيس التى تجذب قواه الحديد إلى كل جانب ويتضح من هذا أن الهمدانى قد أرسى أول حقيقة جزئية فى فيزياء ظاهرة الجاذبية ثم تبعه عبد الرحمن الخازنى الذى ذكر فى كتابه "ميزان الحكمة" أن الجسم الثقيل يتحرك بقوة ذاتية أبداً إلى مركز الأرض فقط ولولا هذه الحقائق الجزئية على طريق إستكمال التصور الإنسانى لظاهرة الجاذبية والحركة لما وجد إسحاق نيوتن من يقف على أكتافهم من عمالقة العلماء لكى يصنع مجده وشهرته بصياغة قوانين الحركة والجاذبية . كل هذا التقدم العلمي لعلماء العرب والمسلمين كان له الأثر الطيب فى تقدم الغرب ومع ذلك تتجاهل وسائل الإعلام

الغربية كل ذلك ولكن لابد أن يكون لهؤلاء العلماء نصيب وافر من الظهور فى وسائل الإعلام العربية والإسلامية لكى يطلع النشئ المسلم على قدوة علمية يجب أن يحتذى بهم وأن العودة إلى الأمجاد العلمية يمكن تحقيقها بسلاح العلم والتعليم الجيد والإسهام العلمى فى هذا العصر . ومع ذلك هل يعلم هذا النشئ أيضاً أن الإكتشافات الفلكية التى أجراها علماء الجغرافيا والرحالة المسلمون كانت سبباً فى وصول الغرب إلى القمر لأن العلماء المسلمين قد وضعوا أصول الكثير من النظريات الحديثة عن الظواهر الجوية والفلكية كما إهتموا بوضع الأزياج أى الجداول الفلكية والرياضية التى جمعها "تيكوبراهى" واستخدمها من بعده " كبلر" فى صياغة قوانينه المشهورة عن حركة الكواكب وترتب على ذلك كله تقدم علوم الفلك والأرصاد وصاحبه إزدهار الملاحة البحرية فى البحرين الأبيض والأحمر وفى المحيطين الهندى والهادى وظلت إختصاصاً إسلامياً حتى مطلع العصور الحديثة .

وهل يعلم هؤلاء النشئ فى مجال الكيمياء أيضاً أنها تحولت فى عصر النهضة الإسلامية من الصنعة الخرافية إلى العلم التجريبي بفضل علماء أفذاذ أمثال جابر بن حيان والرازى والجلدكى وغيرهم عرفوا العديد من العمليات الكيميائية كالترشيح والتبخير والتصعيد والتقطير الجزئى والتبلور وإستخدموا فى ذلك الآلات والأجهزة فتجاوزوا حدود الآراء النظرية والتأملات الفلسفية المميزة لعلوم الإغريق والهنود . ومن بين الإنجازات التى يصعب حصرها ما توصل إليه علماء المسلمين فى ميدان الكيمياء التطبيقية حيث إستخدموا الفحم الحيوانى لأول مرة فى قصر الألوان ولا تزال هذه الطريقة تستعمل فى إزالة الألوان والروائح من المواد العضوية .

وفى مجال العلوم الطبية والصيدلة أخذ علماء المسلمين بنظام التخصص وأهتموا بعلم التشريح والتشريح المقارن وأعتمدوا فى إستخلاص النتائج على المشاهدة والتجارب وكذلك إهتموا بعلم الجراحة وأظهروا دراية فائقة بجراحة

الأجزاء الدقيقة من الجسم كالأعصاب والعظام والعيون والأذن والأسنان وإستئصال الأورام الخبيثة وإكتشفوا العديد من الأمراض ووصفوا أعراضها وطرق علاجها وقدموا خدمات جليلة للحضارة الإنسانية تتمثل بالعديد من المؤلفات القيمة التى نهلت منها أوربا وظل معظمها يدرس فى جامعاتهم حتى عهد قريب مثل كتاب "الحاوى" لأبى بكر الرازى و" القانون " لإبن سينا و " التصريف " للزهراوى .
وكان تقدم العلوم الصيدلية مواكباً لتطور علوم الطب خطوة بخطوة فظهر علم " الإقربازين " أو دستور الأدوية الذى كان يعنى فى بادئ الأمر تركيب الأدوية المفردة وقوانينها وأصبح يعنى فى العصر الحديث علم طبائع الأدوية وخواصها واكتشف علماء المسلمين العديد من العقاقير التى لا تزال تحتفظ بأسمائها العربية الإسلامية فى اللغات الأجنبية برغم التكتم الشديد من وسائل الإعلام الغربية فى تناول هذا التطور العلمى للمسلمين وهذه العقاقير مثل الحناء والحنظل والكافور وغيرها فى السنوات الأخيرة زاد إهتمام شركات الأدوية العالمية بإعادة قراءة التراث العلمى وإجراء التجارب على الواصفات الشعبية التى وردت فيها فى محاولة للكشف عن أدوية جديدة للأمراض بإستخدام التقنيات الحديثة وعندما ترجمت مؤلفات المسلمين إلى اللاتينية وأطلع الغرب عليها سطعت شمس العلم الإسلامى على كل أوربا وتشهد المستشرقة الألمانية " سجريد هونكه " بهذه الحقيقة فى كتابها " شمس العرب تسطع على الغرب " مؤكدة أن كل مستشفى وكل صيدلية ومخزن أدوية فى أيامنا هذه يعتبر نصباً تذكارياً للعبقرية الإسلامية كما أن كل حبة من حبوب الدواء مذهبة أو مسكرة إنما هى كذلك تذكار ظاهر يذكرنا باثنين من أعظم علماء المسلمين ومعلمى بلاد الغرب وتقصد بذلك الرازى وابن سينا .(١)

لهذا لماذا لا يكون لهؤلاء العلماء الأفذاذ نصيب من الظهور الإعلامى التربوى لدى أبنائنا الطلاب فى وسائل الإعلام العربية والإسلامية وداخل

---

(١) أ. د. احمد فؤاد باشا – الأهرام – إسهامات علمائنا فى التقدم العلمى عبر العصور – فى ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠ .

المؤسسات التعليمية فى عالمنا حتى يكون ذلك قدوة للنشئ من أبنائنا وتشجيعهم على أن ينهلوا من العلوم والثقافة العالمية وعندما نتناول هؤلاء العلماء ومدى اسهاماتهم فى العلم نجدهم أيضاً لهم الباع الطويل فى مجال العلوم البيطرية أو ما يسمى بطب الحيوان حيث أهتم علماء المسلمين بالثروة الحيوانية وكل ما يتعلق بتطويرها ونمائها ويشهد على ذلك ما تضمنته مؤلفاتهم من دراسات قيمة تتعلق بتغذية الحيوان وتربيته ومداواته من الأمراض التى تصيبه فقد أفرد أبو بكر أحمد بن وحشية فى القرن التاسع للميلاد كتاباً للحيوانات المعينة على الفلاحة مثل البقر والغنم والإبل وغيرها وجعل باباً خاصاً للحمام والطيور والكراكى كذلك خصص ابن العوام الأبواب الأخيرة من كتاب " الفلاحة الأندلسية " لتربية الماشية وتحدث عن أمراض الحيوان وكيفية إختيار الجيد ومدة الحمل وما يصلح من العلف ثم تحدث عن التسمين ورياضة الأمهار وخص فصلاً عن إقتناء الطيور فى البيوت مثل الحمام والأوز والدجاج ونحل العسل ثم إقتناء الكلاب للصيد أو الزرع . من ناحية أخرى عرف علماء المسلمين ظاهرة التهجين وأنماطه المختلفة ووصفه الجاحظ فى كتاب " الحيوان " بقوله إننا وجدنا بعض النتاج المركب وبعض الفروع المستخرجة منه أعظم من الأصل . ويعترف العالم بإسهامات المسلمين فى مجال تحسين النسل الوراثى "اليوجينا " عن طريق إنتقاء صفات وراثية معينة وقد تجلى هذا بوضوح فى حرصهم على أنساب الخيول العربية بحصر التزاوج فيما بينها وبين أفراس أصيلة ذات صفات وراثية محددة وتابعوا إصطفاء الصفات على الأنسال القادمة ومنعوا أى تزاوج عشوائى مع أفراد مغمورة أو وضيعة النسب وكان لهذا الأسلوب الوراثى أكبر الأثر فى لفت الأنظار بعد ذلك إلى عملية التهجين مع سلالات أخرى.

وبالنسبة لمجال علوم الأرض أو الجيولوجيا نجد أن المسلمين قد أبدعوا علمياً فى إختراع الأجهزة العلمية كالبوصلة والأسطرلاب الذى كان له الأثر الطيب

فى تسهيل الرحلات والملاحة وتشجيع الرحالة فقام على ذلك علم الجغرافيا . وقد أحصى "ميللر" الخرائط التى رسمها علماء المسلمين فوجدها مائتين وخمس وسبعون خارطة بإستثناء خرائط الأدريسى وتحدث علماء المسلمين عن العصور الجيولوجية ووصفوا تكون الجبال والصخور بأنواعها وحدوث الزلازل وما يطرأ على اليابسة والماء من تطورات خلال الأزمنة الجيولوجية المتعاقبة كذلك اهتم علماء المسلمين بالمناجم وتوزيع المعادن فى أنحاء الكرة الأرضية ويعتبر كتاب البيرونى " الجماهير فى معرفة الجواهر " من خير ما صنف فى عصر الحضارة الإسلامية . وبعد كل ما تقدم من إسهامات لعلماء المسلمين فى العلم وتقدم الحضارة والإنسانية أليس من الأفضل أن تتناول وسائل الإعلام لدينا هذه الإسهامات الجليلة وتسليط الأضواء عليها كحافز للنشئ الصغير ولجميع الأجيال المتعلمة أو التى تتلقى العلم بدلاً من إلقاء الضوء وتسليطه على الفنانين والراقصين وكافة أنواع الفن الهابط المستورد من الغرب لكى يلهوا شبابنا والعمل على انصرافه عن الدراسة العلمية والإنتاجية . كما لابد لوسائل الإعلام أن تكون لها دوراً كبيراً فى إبراز القدوة لعلمائنا الأفذاذ ليس على الصعيد الإسلامى فحسب وإنما بالنسبة للغرب الذى يجهل نشأة هذه الإنطلاقة الجامحة فى ذلك العصر الذهبى الرائع التى شملت جميع قطاعات المعرفة كما وضحنا سابقاً . ولأن الرسالة المحمدية قد تناولت الموضوعات الرئيسية للحياة الإجتماعية والسياسية وكذلك الأسس التربوية والقواعد التى تقوم عليها السلطة وحقوق الإنسان وغيرها من أمور تربوية هامة .

عموماً إن هذه المواقف المزرية وهذه النظرة الضيقة العقيمة إلى كل ما هو ليس غربى لا يجب أن ينمى الإحباط لدينا بل العكس علينا مواصلة الجهود الإعلامية والتربوية من أجل تطور ونهضة أمتنا العربية والإسلامية .[١]

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – صـ٣١١ .

ضرورة مراعاة وسائل الإعلام للبرامج التعليمية وفقاً للأهداف التربوية

لكى تصبح البرامج التعليمية التلفزيونية مفيدة فلابد أن تكون على كفاءة عالية وهذا لا يتحقق إلا بالتخطيط المنظم والواعى ضمن منظومة تعليمية متكاملة لشروط الإنتاج الجيد على مستوى العالم العربي والإسلامى ويحدث ذلك بتكامل جهود أربع فرق يكمل كل منها الأخر من أجل تحقيق هدف المنظومة الأعم والأشمل وتلك الفرق هى :-

- متخصصون تربويون .
- متخصصون علميون .
- متخصصون فنيون .
- متخصصون تكنولوجيون .

وإن التخطيط للبرامج التعليمية التليفزيونية فى العالم العربي والإسلامى يتطلب تحديد الجوانب المثالية لبرنامج تعليمى جيد :

— تحديد أهداف البرنامج التعليمي .

— تحديد محتوى البرنامج .

— تحديد مواصفات المادة العلمية للبرنامج .

— تحديد المواصفات الفنية للبرنامج من حيث الحوار والإخراج .

— تحديد الجوانب التربوية والتعليمية للبرنامج .

— تجريب البرنامج على عينة من طلبة المدارس بهدف التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرجوة منه .

— تعميم البرنامج على جميع المدارس .

— تقويم النتائج النهائية للبرنامج بهدف التعرف على مدى حاجة البرنامج إلى إعادة النظر فيه(١) .

وإن وضع خطة جماعية متكاملة لإنتاج برامج تعليمية تلفزيونية فى بعض المواد الدراسية بمراحل التعليم العام من الأمور الهامة بحيث تتفاعل الآراء والأفكار والخبرات لإعداد كل عناصر المادة العلمية والتربوية والتعليمية والفنية فى عمليات إعداد البرامج وإخراجها . الأمر الذى يتطلب تكوين فرق عمل تنظمها اللجان المتخصصة على مستوى المنظمات الإعلامية في كل البلدان ومرحلة التخطيط هى مرحلة التحضير والإعداد وتوفير الإمكانات المادية والبشرية التى تتطلبها مراحل تنفيذ البرنامج حتى مستوى التجريب والتعميم . ولإنتاج برامج تعليمية تلفزيونية صحيحة لابد من توفر الكفايات البشرية من إداريين وفنيين وعمال والمتطلبات المادية التكنولوجية من أماكن ومعدات وتجهيزات والعمليات التحضيرية من تدعيم وحفز وتوجيه وإرشاد وتدريب على المستوى المطلوب من حيث الصلاحية الأخلاقية والقيمية والتربوية لملائمتها مع خصوصية الواقع الإسلامى .

ويراعى عند التخطيط للبرامج التعليمية التلفزيونية أن تتضمن مواقف تعليمية يجرى فيها تفاعل بناء ذات قيمة علمية بين معلم الصف ومعلم الشاشة والمتعلمين مع الأخذ فى الإعتبار الدور الإيجابى لهم جميعاً فى أثناء المشاهدة وبعد الدرس التلفزيونى .

وعند التخطيط أيضاً للبرامج التعليمية التلفزيونية يجب مراعاة الآتى :-

---

(١) د. فاروق حمدى الفرا – المركز العربى للبحوث التربوية بالكويت – رسالة الخليج العربى . العدد ١٧ – فى ١٤٠٦هـ – ٨٦م – متطلبات وأسس تربوية لإخراج البرامج التعليمية التلفازية – صـ٢٤٩ .

o الدراسة الدقيقة لأبواب المنهج والتنسيق بين ما يحتاجه من وسائط مختلفة ومن ضمنها التليفزيون التعليمى حيث أن جميع الوسائط تسهم فى تقديم خبرة متكاملة .

o البرنامج التليفزيونى ليس بديلاً عن الدرس العادى والتليفزيون ليس بديلاً عن المعلم فالعنصر البشرى هو الأساس فى العملية التعليمية قبل الإعلام .

o ألا يكون محتوى البرنامج تكراراً لعمل المعلم داخل الفصل ، بل يجب أن تربط البرامج بين المنهج والبيئة المحلية للبلدان العربية والإسلامية وأن يقدم البرنامج التعليمى التلفزيونى جانباً من الخدمة التعليمية فى إطار مالا يتيسر للمعلم والمربى من إمكانات فى مدرسته .(١)

o إشتراك بعض معلمى المواد الدراسية من ذوى الخبرة الواسعة والتأهيل الجيد فى التخطيط للبرامج التليفزيونية وكذلك فى إعدادها وتقديمها .

o الحرص على إنتاج برامج على أعلى مستوى تعليمى ممكن من الجودة من حيث حداثة المعلومات المتطورة ودقتها اللغوية والعلمية والتربوية وأسلوب العرض والإخراج .

o ألا تزيد مدة البرنامج التعليمي التليفزيونى عن ٢٥ دقيقة بحيث تبقى مدة ٢٠ دقيقة الأخرى من الدرس للمناقشة والحوار والتركيز وإستكمال القصور والتشخيص والعلاج.

o أن يصاحب الدرس التلفزيونى دليل للمعلم يوزع مع الشريط فى حالة إستخدام أجهزة الفيديو أو قبل البث بوقت كاف فى حالة البث من البرنامج العام .

(١) المصدر السابق – صـ٢٥٥ .

o أن توضع جدولة زمنية لتنفيذ الخطة وأن تكون فى حدود الميزانية المحددة لها وكل ذلك وفق إطار عام تربوى إسلامى يشمل الجوانب الآتية :-

(١) أهداف البرنامج :

لابد أن تراعى الخطة الأهداف العامة للتربية فى العالم العربي الإسلامى وكذلك أهداف التليفزيون التعليمى حيث تحدد الأهداف التربوية العامة التى تنشد مشاهدة البرامج التعليمية المراد تحقيقها ثم تحدد أهداف كل برنامج على حدة وبشكل سلوكى يمكن تحقيقه عملياً وملاحظته وقياسه وتعرف المدى والقدر الذى تم تحقيقه منها بحيث تنطلق مشاهدة هذه البرامج من واقع ميدانى فعلى . ومن واقع السياسة التربوية وأهدافها العامة والخاصة والصياغة الدقيقة للأهداف المتعلقة بالخبرات التعليمية للبرنامج وربما تسمح بتنظيم بيئة التعلم وضبط المثيرات التى يحتمل أن تحدث السلوك الذى تم تحديده عن طريق تحليل مطالب التعلم والسلوك المرغوب الذى ينتج من خبرة التعلم وتحدد الأهداف العامة للبرامج التعليمية بشكل عام من حيث تناول هذه العناصر وهى :-

(أ) أهداف تتصل بالمتعلم وتنمية قدرته على التفكير العلمى والتعاون مع أفراد المجتمع وإدراك تكامل المعرفة وتأكيد أنماط السلوك والقيم التابعة من الإسلام.

(ب) أهداف تتصل بالمعلم وتزويده بالمعارف الخاصة بخصائص ومشكلات المتعلمين والمعلومات عن الجديد فى مجال التخصص والوسائل التعليمية المستخدمة وطرائق التدريس والإستراتيجيات وأساليب التقويم .

(جـ) أهداف تتصل بالمناهج وتطويرها وعرض الأفكار الحديثة المرتبطة بها.

(ث) أهداف تتصل بأمور عامة مثل إستثمار طاقات التليفزيون فى مجالات التدريب والإعلام التربوى وتأكيد على أصالة الثقافة والحضارة الإسلامية .

ولا يجب أن يعد البرنامج بحيث يمكن المتعلم من فهمه فقط بل من الضرورى على المعلم أن يتأكد من أن هدف البرنامج واضح تماماً للمتعلمين . وتحديد الأهداف يعتبر قلب البرامج الإعلامية التليفزيونية التربوية حيث تقرر العناصر الأخرى للبرامج مثل لمن ستوجه البرامج الإعلامية؟ وما محتواها؟ والطريقة التى ستعالج بها ثم كيفية إستخدامها بما يتناسب مع المنظور الإسلامى التربوى؟ . ويعتبر تحديد الأهداف الخطوة الأولى التى يتوجب القيام بها مع الهيئة التربوية التعليمية التى تشرف على إعداد الخطة .[١]

المهم فى كل هذه الأهداف أن يتم تحديدها بشكل واقعي وضمن أولويات محددة مع قدر كبير من المرونة والإفادة من التجارب السابقة محلياً إسلامياً ودولياً.

ولكى يكتمل هذا النظام أو التصور الإعلامى الشامل ينبغى وضع الخطة التى تعمل على تحقيق الأهداف السابقة ووضع أولويات العمل الإعلامى التربوى ومعايير الإنتاج والإخراج وإجراء التجريب وغير ذلك ويمكن توضيح هذه الخطة فى ضرورة بحث الأمور الآتية :-

o الأمور التى تتصل بالمادة العلمية وتشكيل اللجان التربوية المشرفة على إعدادها ومهام هذه اللجان وتحديد مواصفات هذه المادة .

o الأمور التى تتصل بكتابة الحوار وإخراج البرامج التعليمية التلفزيونية وتحديد كاتب الحوار وضرورة وجود خلفية تربوية فيمن يتولى هذا العمل والتأكيد على تنويع أساليب إخراج البرامج التعليمية حتى يقبل عليها الطالب ويرغب المعلم فى الإفادة منها من كل الجوانب التعليمية والتربوية .

---

(١) المصدر السابق ـ صـ٢٥٧ .

o الأمور التى تتعلق بتقويم البرنامج فمن الضرورى أن يجمع مقدم البرنامج بين عدد من الصفات التى تساعد على نجاح البرامج مثل الكفاءة العلمية والنطق السليم والشخصية التربوية وملاءمته لتقديم برنامج تعليمى .

o الأمور التى تتصل بتجريب البرنامج والإفادة من المواد التى تغذى البرنامج وتكرار مراجعته وكل ما يسهم فى تطويره وتحسينه .

o الأمور التى تتصل بتجريب دليل للمعلم ودليل للطالب حتى تزداد النتائج التى نحصل عليها من استخدام هذه البرامج ويتضمن هذا الدليل أهداف البرنامج وأوجه النشاط وبعده وأمثلة لتقويم البرنامج ويشترط وضوح مادة الدليل وكفايتها وتحديد ما يلزم لكل درس من مواد معينة وبعض المقترحات كما يتعرض الدليل للتطوير والتحسين بما يفي بمتطلبات التغيير المستمر من خلال الممارسات التعليمية والخبرات التربوية الميدانية والتطبيقية .

o الأمور التى تتعلق بأساليب الاستخدام الفعلية بالمدارس حتى يمكن الوصول إلى أفضل الأنماط لاستخدام هذه البرامج وكيفية تقويمها وحصر ومعالجة المشكلات التى تواجه التطبيق على نطاق البلدان العربية والإسلامية .

(٢) محتوى البرنامج التعليمي التلفزيوني :

ويمكن تقسيم محتوى البرنامج إلى ثلاثة جوانب منها :-

o **(الجوانب العلمية)** :- تتضمن البرامج التعليمية التلفزيونية جوانب من المادة الدراسية المقررة على تلاميذ الصف الدراسى المقدم له هذه البرامج وتختار وفق أسس معينة حيث تحدد الموضوعات التى تصلح للإعلام التلفزيونى والتى ثبتت فعالية إستخدام التقنية التلفزيونية فيها وتجنب الموضوعات التى تعتمد بصورة أساسية على المناقشة اللفظية أو التى تؤدى إلى ازدحام الشاشة بالمعلومات والأرقام والرموز التى يمكن أن تفوق فعالية المعلم فيها فعالية التلفزيون أى عدم وجود

الإمكانات لدى معلم الفصل لتدريسها بنفس مستوى البرنامج التليفزيونى[١] وتعمل المادة العلمية على تحقيق أهداف تعليمية وأخرى سلوكية ويراعى فيها عدم كثافة المحتوى ومناسبتها لمستويات المتعلمين الموجهة إليهم مع وضوح الأفكار الرئيسية وصحة المعلومات النظرية ودقة الحقائق العلمية وارتباطها بحياة المتعلمين والإرشاد والتوجيه هو متطلب هام للبرامج التعليمية التلفزيونية حيث أن البرنامج يسمع أو يرى فالمحتوى يجب تنميته لدى المتعلمين من خلال التوجيه والإرشاد حيث يتوجب بتوجيه المتعلمين مسبقاً إلى النقاط التعليمية الهامة المتضمنة فى المحتوى حتى لا يتشتت إنتباههم عنها إلى نقاط أخرى أقل أهمية وكذلك يتوجب شرح الكلمات الصعبة التى تظهر أثناء العرض بهدف تمكين المتعلمين من الإستجابة للحوار الدائر فى البرنامج والإجابة على تساؤلات معلم الشاشة ويتطلب إختيار المادة العلمية للبرنامج التعليمى التلفزيونى إلى عدة مراحل منها :-

- اختيار موضوع البرنامج الذى سيقدم بواسطة لجنة المادة العلمية مجتمعه بكامل أعضائها .
- يحدد عضو اللجنة الذى سيعهد إليه بكتابة المادة العلمية للدرس .
- تعيين المعد والمخرج اللذين سيقوما بالإعداد والإخراج .
- وضع برنامج زمنى لإنجاز كل خطوة من خطوات الإعداد على أن يراعى عند كتابة المادة العلمية المعايير الآتية :-

— أن يتناول الكاتب النقاط التى تتسم ببعض الغموض وأن يعمل كاتب المادة على جلاء الغموض فيما يبتكره من أمثلة تزيد من الإيضاح مع ملاحظة توظيف وسائط التعلم المتعددة التى تسهم فى وضوح الرسالة الإعلامية التعليمية .

---

(١) المصدر السابق – صـ٢٥٩ .

— العمل على ترجمة كل هدف من أهداف المادة العلمية إلى خبرات ومعلومات يراد للمتعلم أن يخرج بها من هذا البرنامج التعليمي لأن ذلك يساعد المعد والمخرج على وضوح الرؤية وإمكانية تحقيق الأهداف خلال مرحلة الإعداد والإخراج .

— مراعاة التجديد والتنويع والابتكار فى أساليب الكتابة والإخراج والتصوير لجذب انتباه المشاهدين وتشويقهم إلى متابعة البرنامج والإقبال عليه مع الالتزام بالمنهج المقرر .

— ألا تكون المادة العلمية منقولة نصاً من الكتاب والمقرر الدراسى وإلا انتفت مهمة الكاتب الذى ينتظر منه تنويع الأساليب وإبراز أمثلة أخرى تضاف إلى المادة العلمية بهدف إثرائها وزيادة وضوحها .

— العمل على ألا تزدحم المادة العلمية بالأفكار الكثيرة نسبياً لدرجة يمكن أن تسبب فى زيادة وقت البرنامج أو تقلل من فرص متابعة وإستيعاب المتعلم.

— تناول المواقف والنقاط التعليمية التى تتناسب وأقصى درجة مع خصائص ومميزات الإعلام التلفزيونى التعليمى الأساسية كالقدرة على معالجة الحركة أو المهارات التدريبية .

— حصر الموضوعات المطلوب برمجتها تليفزيونياً من المواد التعليمية المحددة والتى تتطلب جهداً ووسائط غير متوافرة لدى معلم الفصل العادى وتعالج بعض المشكلات فى مجالات عمل التليفزيون المقترحة .

— يراعى فى أختيار وكتابة المادة العلمية لكل موضوع ملاءمتها لخصائص وإمكانيات عرضها تليفزيونياً وتحقيق الأهداف العامة والخاصة .

— إعداد دليل مناسب للمعلم يوضح هدف البرنامج ومحتواه وطريقة معالجة الموضوع فى التلفزيون وبعض المقترحات و التطبيقات العلمية وكذلك إعداد كتيبات للمتعلمين تحتوى على تدريبات وأسئلة وتمارين لزيادة فعالية التجاوب بين المتعلمين وتقدير مدى تحقيق أهداف كل برنامج .

-— ويقع إختيار موضوعات البرامج وتحديد عناصرها على جهة مسؤولة عن برامج المادة الدراسية ولتعرف المردود من هذه البرامج فإن ذلك يتطلب تحديد أسس ومتطلبات يمكن عن طريقها إختيار موضوعات الدروس التليفزيونية وعناصرها ونقاطها التعليمية الرئيسية والفرعية ، ويمكن تحديد الأسس التى يتم إختيار الموضوعات فى ضوئها وهى :-

o **(صلاحية الموضوع للإذاعة التلفزيونية)** : فى الكثير من الأحيان يكون معلم الفصل أكثر قدرة على تدريس بعض الموضوعات من تقديمها ضمن البرامج التعليمية التلفزيونية لذلك يتوجب الإنتباه عند إختيار الموضوعات حتى لا يفقد المعلم الثقة فى الإستفادة منها كما يراعى ألا يكرر الموقف الذى يمكن للمعلم أن يقوم به بنفسه بدلاً من أن تعينه فى تحقيق بعض الأغراض التعليمية التى يجد صعوبة فى تحقيقها . كما يتوجب أن يكون الدرس فى التليفزيون متضمنا لأفضل الوسائل التعليمية على أن تكون هذه الوسائل سليمة علمياً لكل ذلك كان من الواجب ومن خلال التقويم التأكد من أن معلم الفصل يجد فى البرنامج التعليمى ما ينشده للأمور التى كان يصعب عليه التغلب عليها فى حالة إعتماده على نفسه فى تدريسها.

o **(إرتباط الموضوع التلفزيونى بمناهج المادة الدراسية)** : ويعنى ذلك مدى إرتباط مادة البرنامج التعليمى بما يدرسه المتعلمون فى الفصول وتدعيمها له ربما يثرى المادة العلمية المقدمة من خلال البرنامج التعليمى بالأمثلة والشواهد التى

لا تتوافر عادة فى الكتاب المدرسى وتتناول البرامج التعليمية التلفزيونية عادة المادة التعليمية تناولاً غير مقيد حرفياً بما وارد فى الكتاب المقرر وتضيف عليها بعض الحقائق والأمثلة الواقعية التى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالموضوع ولكن المهم عدم الإسترسال فى أمور فرعية والخروج عن جوهر الموضوع مما يشتت إنتباه المتعلمين ويؤثر على وحدة الموضوع كما أن تكرار ذلك يؤثر فى إقناع المعلمين وإقبالهم على إستخدام هذه البرامج فى التدريس .

o **(تحديد المادة العلمية التى يتضمنها البرنامج)** : من المهم أن يركز الدرس التليفزيونى على المادة العلمية المطلوبة كحد أدنى وأن يتضمن القدر المناسب من المادة العلمية بالشكل الذى يتناسب مع سرعة المعلم فى تدريسها ومع قدرة المتعلمين على إستيعابها . الأمر الذى يتطلب عدم الإسترسال فى أمور فرعية عن المادة العلمية أو تقديم المزيد من المعلومات والأفكار التى تتصل بمناهج ومقررات المدرسة بحيث تكون فوق مستوى قدرات المتعلمين خلال الفترة الزمنية المتاحة للبرنامج . كما أن نقص مقدار المادة العلمية يؤثر أيضاً على الموقف التعليمى داخل حجرة الدراسة وعلى تحصيل المتعلمين وهذا يتطلب مراعاة الجانبين السابقين معاً .

o **(سلامة ودقة المادة العلمية للبرنامج التعليمى)** : يجب الحرص على سلامة ودقة المادة العلمية ومراجعتها والتأكد من صحة معلوماتها وخلو البرنامج التعليمى من الأخطاء العلمية كما يتوجب أن يكون البرنامج ملائماً لما يدرسه المتعلمون فى إطار المنهج المقرر وذلك لأن توافر الدقة العلمية الكافية فى موضوعات البرامج التعليمية من الأهمية بمكان ولأن أى خطأ علمى فى البرنامج سوف يسلم به كحقيقة وهنا مكمن الخطورة حيث يعمم هذا الخطأ على ملايين التلاميذ والمشاهدين وإن تكرار الخطأ يجعل المعلم يفقد الثقة فى هذه البرامج ويحجم عن إستخدامها .

o **(الجوانب التربوية والتعليمية للبرامج التلفزيونية)** : إن طريقة عرض وتقديم المادة العلمية بشكل يسهل معه متابعتها بما يحقق الوضوح والفهم من الأمور الضرورية في البرامج التعليمية حيث يفترض فى الدرس التلفزيونى أن يكون درسا نموذجيا فى جميع النواحى وخاصة فى طرائق التدريس وخططها مما ينعكس أثره على تحسين طرائق التدريس لدى المعلمين وبخاصة المستجدين منهم . ولاشك أن معلم الحصة لن يقبل أن يستفيد بالدرس التلفزيونى إذا لم يجد فى معلم الشاشة (معلم الأستوديو) وطريقة تدريسه المستوى المقنع الأمر الذى يتطلب مراعاة الدقة فى إختياره كما يجب أن تؤخذ خصائص المتعلم فى الإعتبار عند عرض وتقديم المادة العلمية ومدى مراعاتها لقدراته وخبراته السابقة لهذه الخصائص وما يستفاد منها فى كثير من الأحيان عند تحديد مسار البرامج التعليمية ولذلك فإن تنظيم أى خبرة تعليمية يتطلب أن تأخذ فى الإعتبار كل خصائص المتعلم والبيئة الإسلامية للتعلم .

وهناك مجموعة من الضوابط يمكن الإفادة منها عند العمل على إعداد الدرس التلفزيونى وعرضه :

o **(المعلم التلفزيونى)** : إن تقديم أى برنامج فى التلفزيون يحتاج إلى مهارة وفن ملائمين لطبيعة وخصائص التلفزيون وعليه ينبغي أن تتوافر فى المعلم المقدم للبرنامج المؤهلات والشروط الآتية :

(أ) العلم بخصائص التلفزيون وتقنياته المختلفة والإطلاع على قواعد الانتاج .

(ب) الإلمام بطرائق التدريس وخططه وأصوله .

(جـ) تدريبه بكفاية على تدريس الدرس قبل تسجيله وإذاعته وعلى كيفية مزج التقنيات التلفزيونية بأنماط التعليم التقليدية كى يسهم فى جعل الشاشة أداة تعليمية أخرى تثرى العملية التربوية.

o **(إستخدام ضمير المفرد المخاطب)** : وعدم إستخدام الجماعة ثم الوضوح وإضفاء طابع الجدية والتأثير والنشاط فى العرض والخصية القوية مما يحوز على إعجاب المتعلمين .

o سلامة النطق وقواعد اللغة ، وفن الإلقاء وحسن المظهر وقبول الصوت.

o قدرته على إثارة التفكير بثقافته وكفائته العالية فى مادته .

o الدقة فى تقديم الدرس وفق النص التعليمي المتفق عليه مع المادة العلمية والمخرج .

o توافر الجاذبية والتشويق لشد إنتباه المتعلمين وربط ذلك بموضوع البرنامج التعليمى .

o عرض النقاط الأساسية من البرنامج بأحسن الطرق تشويقاً وبطريقة مبسطة تجعلها فى متناول المشاهد وإعتماد التوضيح وإثارة الأسئلة وإقتراح النشاطات ودعوة المشاهد ليجد الإجابة بمحض تفكيره ثم الوصول بالدرس إلى ذروة إثارة الاهتمام التى عندها يستطيع معلم الصف وتلاميذه المشاهدون أن يتولوا بقية الموضوع حيث يكون البرنامج التعليمى التليفزيونى مكملاً للعمل المدرسى .[١]

o **(المخرج التليفزيونى)** : هناك العديد من المؤهلات والشروط التى يجب أن تتوافر فى المخرج التليفريونى لكى يكون قادراً على الإسهام بفعالية فى البناء الإعلامى للبرامج التعليمية منها :

o إتقان حرفيات وفنون الإخراج التلفزيونى .

o المهارة فى إستنباط وتنفيذ وسائل جذب الإنتباه والتشويق فيما ينتجه من البرامج .

---

(١) نفس المصدر السابق – صـ٢٦٥ .

o إضفاء الحيوية على الشكل التلفزيونى للبرنامج التعليمى من خلال توافر عنصرى الموهبة والذوق الفنى مع الخلفية التربوية .

o المعرفة الجيدة بأصول وأجواء العملية التعليمية على مستوى العالم الإسلامى .

o التعاون مع كاتب النص ومقدم البرنامج وإقتراح ما يراه مفيدا أو ضرورياً لبناء البرنامج من الوسائط التعليمية المساعدة .

o أن يكون ناقداً ويقظاً ومرشداً لمقدم البرنامج وأن يستطيع تحويل إنتباهه من شئ إلى آخر بسرعة وأن يقوم بأشياء عديدة فى وقت واحد .

o إستخدام الأسلوب العلمى فى وضع خطة إخراجية واضحة للتصوير ينسجم مع النص وأجزائه الحوارية .

o تحديد أوصاف الرسوم التى ستظهر فى البرنامج وأن يناقش ذلك مع كاتب النص ومقدم البرنامج .

o أن يجيد ضبط التوقيت عند تصوير البرنامج مع الوضوح فى إعطاء التعليمات فضلاً عن العلاقات الطيبة مع العاملين فى مكان التسجيل وخارجه .

o **(سير الدرس وتسلسل حقائقه والربط بينها) :**

إن سير الدرس وتسلسل حقائقه وتوافر عنصر الربط فيما بينها من الأمور الهامة فى الدرس التلفزيونى حيث تتوالى المعلومات والحقائق الأمر الذى يتطلب غاية الدقة فى تبسيط فكرة الدرس وتحقيق التسلسل بين حقائقه والربط بينها بحيث يسهل على المتعلم متابعة الدرس وتفهم فكرته دون تغير فى أى جزء مما قد يجعل من الصعب عليه متابعة باقى أجزائه وهناك جوانب يجب مراعاتها فى هذا المجال منها التسلسل المنطقى فى عرض المادة وترابطها فضلاً عن علاقة المادة

بإهتمامات المتعلمين وحاجاتهم وإثارة تفكيرهم وتشجيعهم على الإبداع بجانب مناسبة المادة العلمية لمستوى المتعلمين العقلى وأيضاً الإستخدام الأمثل لوسائط التعلم وحسن توزيع الأسئلة على المتعلمين وجودتها مع ضرورة ربط مادة الدرس رأسياً بالموضوعات السابقة والقادمة وتشجيع المتعلمين على الجوانب التطبيقية للمادة ولكي يتم تحقيق هذه الجوانب لابد من الحرص على تسلسل حقائق الدرس وتوافر عناصر الربط فيما بينها وتوافر الوسائط التعليمية اللازمة للبرامج التعليمية . فالتليفزيون التعليمى وسيلة جامعة وهى إحدى خصائصه الهامة حيث يتحقق فى الدرس التليفزيونى الجمع بين العديد من الوسائط التعليمية بشكل مترابط معتمداً فى ذلك على الإمكانات والحيل الإنتاجية التى تسهل هذا الأمر والتى لا تتوافر لمدرس المادة فى حجرة الدراسة وأن عدم إستخدام هذه الوسائط قد يجعل الفصل يعزف عن إستخدام هذه البرامج التعليمية لأنه لا يجد فيها أى جديد يصعب عليه تحقيقه لتلاميذه .

o **(وضوح فكرة البرنامج) :** إن التركيز على الفكرة العامة للبرنامج ومدى وضوحها من الأمور الهامة فى تقويم الدروس فقد يتوافر النجاح فى كل النواحى السابقة بنسب مختلفة تجعلنا فى حاجة فى النهاية إلى التعرف بشكل إجمالى على هذه النقاط مجتمعة حول مدى وضوح فكرة الدرس التليفزيونى لدى المتعلمين وبالتالى فأننا فى حاجة دائماً إلى التعرف على مدى الحكم الكلى على وضوح فكرة البرنامج إضافة إلى الحكم على النواحى الجزئية كل على حدة بحيث يسهل العلاج والتطوير .

o **(الجوانب الفنية للبرامج التعليمية التلفزيونية) :-**

وتتعلق هذه الجوانب بكتابة النص الحوارى والإخراجى والتصويرى والتسجيلى ومراحل الإنتاج المتعددة ولها آثار كبيرة على نجاح البرامج التعليمية

وما يهمنا فى هذا المجال جوانبها التربوية والتعليمية والتى ترتبط بوضوح الدرس وليس الجوانب التقنية الفنية المتخصصة ومن أهم ما يجب أن نركز عليه :

o **(اعداد النص [السيناريو] ويقصد به تنظيم الحوار)**

ويقوم بذلك فى البرامج التعليمية المعد أو المخرج وهو الذى قد يجمع بين عمليتى ألإعداد والإخراج وذلك لأن عملية الإخراج فى هذه البرامج لها أهمية كبيرة بعكس إخراج البرامج للجمهور فى برامج التلفزيون العام حيث يكون معد المادة التلفزيونية مختلفاً عن المخرج والذى يتناولها من الناحية الفنية كما يشاء الأمر الذى يعطى الفرصة لضياع الفكرة التى بنى عليها البرنامج من قبل المعد بسبب طغيان الناحية الفنية [١] عليها وعندما يحدد المحتوى يتم تفريغه فى دروس تليفزيونية محددة تعد لها المادة العلمية وتحول إلى نصوص تصلح للبث مع مراعاة إعداد المواد المرافقة والإرشادات ووسائط التعلم ومواد الانتاج الأخرى . إن وضوح النقاط التعليمية فى المادة العلمية يسهل مهمة كاتب الحوار عند تناول هذه المادة . ولذلك فمن المفيد أن يتفاهم كاتب الحوار مع كاتب المادة العلمية على بعض النقاط التى تحتاج إلى إيضاح أكثر أثناء التنفيذ وكتابة الحوار فى البرامج التعليمية تعتبر من الجوانب الأساسية وذلك ليمكن المحافظة على التناسق بين فقرات البرنامج حيث لا يضيع أى جانب من جوانب المادة العلمية خلال عملية الإخراج وبعد إعداد المادة العلمية وعرضها على لجنة متخصصة لمناقشة المحتوى العلمى والتربوى معاً ومن ثم يقوم المعد والمخرج بإعدادها على هيئة سيناريو وهذه المرحلة هامة ودقيقة وتحتاج إلى عناية كافية من قبل المعد والمخرج لكى يحقق البرنامج أهدافه بالشكل المطلوب مع التركيز على الجوانب الآتية :

---

(١) نفس المصدر السابق – صـــ٢٦٨ .

o الربط بين النقاط التعليمية الواردة فى البرنامج ربطاً متناسقاً مع الصور المعروضة على الشاشة .

o التنويع في الخبرات التعليمية وخاصة مالا يتوافر منها في حجرة الدراسة .

o إبراز ما هو جديد في الميدان في مجال موضوع الدراسة كلما أمكن ذلك.

o إستخدام المؤثرات الفنية التي تسهم في جعل البرامج أكثر قبولا ومحببا ومشوقا للمتعلمين .

o الإفادة من الأجهزة المتوفرة في مكان التسجيل إلي أقصى حد ممكن .

o مراعاة وقت البرنامج المحدد ويتراوح بين ١٠-٢٥دقيقة .

o أهمية اللجوء إلى توجيه أسئلة وإثارة حوارات ومناقشات تشد وتستثير المتعلم وكذلك إقتراح بعض النشاطات التي يمكن أن يقوم بها المتعلم بعد مشاهدته البرنامج في أوقات فراغه .

o مناسبة النص من حيث الأسلوب للجهة الموجهة إليها ويتوجب على كاتب النص أن يراعى الشكل التليفزيوني للمادة المكتوبة وأسلوب الكتابة المفضل في البرامج التعليمية التلفزيونية وما يحدث داخل مكان التسجيل ويجب أن يستند النص الجيد للبرنامج التعليمي إلى عدة شروط منها الإلمام بالعملية التربوية وتعرف طرائق التدريس النموذجية وإستيعاب حرفية البث التليفزيوني وخصائصه بشكل جيد فضلا عن التخصص الجيد في المادة التي يكتب فيها ليكون النص ثرياً متماسكاً خالياً من الحشو وأن يتسم النص بوضوح جمله وقصر عباراته والعمل على أن يتميز البرنامج التعليمي عن المعلم الجيد بما يتاح له من عناصر الإضافة والإثراء وعلى أن تكون المقدمة مثيرة للمشاهد وذات علاقة بمادة البرنامج أو

الدرس التعليمي وإعتماد الجمل القصيرة خاصة في الدروس العملية والإبتعاد عن الإسهاب في الشرح الذي يتنافى مع طبيعة بناء البرنامج التليفزيوني وأيضاً العمل على توفير الإنسجام والتناسب الضروري بين عرض الوسائط البصرية ومدة الشرح أو عرض المعلومات وأن يكون كاتب النص التعليمي مستوعباً لقواعد كتابة الحوار للشريط التسجيلي القصير لأن مثل هذا الحوار يعلم الكاتب أفضل الصيغ لإعداد النص التليفزيوني للدرس التعليمي وأن يضع كاتب النص تخطيطا تفصيليا للنص يتضمن تسلسل المشاهد ومراحل مادة البرامج وأماكن وأرقام عرض المادة علماً بأن النص التلفزيوني يشبه إلى حد بعيد نص التصوير السينمائي فهو ينقسم إلى عمودين : يكتب في العمود الأيمن وصف الصور والأفلام والوسائط المتعددة والأجزاء التي يظهر فيها مقدم البرنامج ويكتب الشرح والمعلومات وغيرها من المادة الكلامية في العمود الأيسر ثم العمل على إثارة تفكير المشاهد جنباً إلى جنب مع أسلوب عرض مادة الدرس لتجعل الإنتباه والتفكير مرتبطين بمادة الدرس

o **(تصوير البرنامج التعليمى التلفزيونى) :-**

إن عملية التصوير فى البرامج التعليمية التلفزيونية ليست فنية بحتة ومجردة بل إنها تساعد على وضوح فكرة الدرس عن طريق إظهار عناصره وأشكاله . فالتصوير الجيد يساعد على وضوح أشكال وعناصر البرنامج التعليمى التلفزيونى ويدخل فى ذلك نواحى مختلفة منها الإضاءة الجيدة إذ تساعد على ظهور الأشكال ووضوحها وكذلك زاوية التصوير التى تركز على الجوانب والأشكال والعناصر الهامة من الدرس بما يسمح بوضوح المظهر الخارجى أو التركيب العام للشكل أو العنصر . كما يدخل فى هذا المجال أنواع اللقطات من حيث القرب أو البعد والتى تتنوع وفق الغرض التعليمى حيث قد يتطلب الموقف التعليمى إقتراب آلة التصوير من الشكل أو العنصر لتوضيح جزء تفصيلى فيه أو لتكبيره إذا كان حجمه صغيراً . ومن السمات الهامة فى إستخدام التليفزيون عرض صورة الشئ

فى لقطة قريبة بإعتبار أنه يركز إنتباه المشاهد على موضوع الصورة وهذا يستدعى أن يكون محتوى الصورة أو الرسم بسيطاً خالياً من التفاصيل غير الهامة . كما يحتاج الأمر إلى الإبتعاد بالكاميرا لتوضيح الشكل العام ضمن ظروفه الطبيعية وبما يبعد الملل إذا تم الأعتماد على لقطات متعددة من زاوية واحدة ومن المهم جداً إجراء الدراسات والبحوث الميدانية على نقطة أين يركز المتعلم حين ينظر إلى الشاشة وما الذى يجذب إهتمامه فيها وأى الجوانب يتجاهلها ويرتبط وضوح الصورة بشكل كبير بطريقة جلوس المتعلمين أثناء عرض البرنامج الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى طريقة الجلوس والتوصل إلى طريقة مناسبة للجميع .

o (التسجيل الصوتى للبرنامج التلفزيونى)

ويقصد بذلك هنا صوت معلم الشاشة والمؤثرات الصوتية المصاحبة للبرنامج لتوفير الجو الطبيعى كأصوات الطيور أو الحيوانات أو حشد من الناس أو صوت الآلات والمصانع وغير ذلك ، وللموسيقى التصويرية تأثيرها فى زيادة وضوح فكرة الدرس الأمر الذى يتطلب مراعاة الدقة فى إختيارها . ولذلك لا بد من مراعاة أن يكون صوت معلم الشاشة مناسباً وأن يكون تقديمه وإلقاؤه أيضاً مناسباً لا يتميز بالسرعة حيث يصعب على التلاميذ متابعته ولا بالبطء فيبعث على الملل لدى المتعلمين ويراعى فى كل الأحوال أن تكون المؤثرات الصوتية المصاحبة طبيعية قدر الإمكان ولا تكلف فيها وأما الموسيقى التصويرية فيقصد بها تلك الموسيقى الخلفية التى تستخدم فى خلق الجو الإنفعالى ويراعى فيها ألا تؤثر على إنتباه المتعلمين وعلى وضوح الأصوات والتعليقات الكلامية فى الدرس كما يتوجب أن تكون متناسبة مع الموقف أو الحدث التى ستزامله وأن تزامل الصوت مع الصورة من الأمور المهمة فلا يسبق الصوت الصورة أو يتأخر عنها بل يجب أن يكون مزاملاً لها بدقة . وبصورة عامة يمكن القول بأن العوامل المرتبطة بإستقبال البرامج التعليمية التلفزيونية مرتبطة ببعضها فمكان الإستقبال وطريقة

جلوس المتعلمين أثناء مشاهدة البرنامج ومساحة الشاشة تؤثر فى وضوح الصورة والصوت ومن هنا يكون البحث فى هذه العوامل مجتمعة أمراً لابد منه عند محاولة تحسين ظروف إستقبال البرامج . عموماً لابد من التوازن البرامجي بين الجوانب الثلاثة بحيث ألا يطغي جانب من مكونات البرنامج الثلاثة السابقة على جانب أخر . فمثلا إذا تم عرض المادة العلمية من خلال البرنامج بأسلوب تقليدى كالذى يتبع فى الفصول التقليدية ولم تستغل الإمكانات المتعددة للتلفزيون كوسيلة تعليمية فما حاجتنا لمثل هذا الإستخدام وكذلك الحال إذا أسرفنا دون حاجة فنية أو تربوية فى إستخدام وسائل العرض التلفزيونى . إن الأمر يبدو وكأنه استعراض لتقنيات العرض التلفزيونى المتعددة طاغياً على مضمون المادة التعليمية حيث يفقد البرنامج التعليمى تحقيق أهدافه ولكن الإستخدام الرشيد هو أن نوظف وسائل العرض التلفزيونى المتنوعة وفقاً للحاجة التربوية والفنية ودون زيادة وبالقدر الذى يحقق للمادة التعليمية أهدافها التربوية والسلوكية أى تكون هذه الوسائل والتقنيات منمية ومثرية للعملية التعليمية وإن إهمال هذه القاعدة مسئولية مخرج البرنامج الذى يجب أن يكون متخصصاً فى البرامج التعليمية لأن تحقيقها مهارة تكتسب من خلال الممارسة فى الميدان العملى لإنتاج البرامج التعليمية التليفزيونية .

(٣) **(تجريب البرنامج)** : لا يجوز تطبيق البرامج التعليمية تطبيقاً فورياً والإكتفاء بآراء المتخصصين مهما أوتوا من الكفاءة والخبرة . ولذلك أصبحت مرحلة التجريب مرحلة أساسية للقيام بأى مشروع تربوى لعاملين أساسيين [أولهما] : بأن التجربة تتم عادة على مستوى ضيق الحدود مما يتيح للفئات المشرفة أو المسئولة والعاملة أن تضبط بكل دقة عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم وتوفير كل متطلبات النجاح المادية والبشرية [وثانيهما] : أن التغذية الراجعة من أرض الواقع وميدان التطبيق هى التى تحمل فى ثناياها الحكم الصادق

والموضوعى على البرامج التعليمية حيث الفئات القائمة على التنفيذ الفعلى والمتلقية لهذه البرامج بما يتيح حرية الحركة أمام التغيير والتبديل والتحسين والتجويد والتطوير . وربما يكون أهم مصدر لتعزيز عملية التعليم هو الذى يشتق من نظام التغذية الراجعة وخبرة التعلم تطور عن طريق هذه البرامج التلفزيونية وهذا جزء أساسى . والتغذية الراجعة يجب ألا تقتصر على مجرد تعريف المتعلم بنجاحه أو فشله ولكن يجب أن يكون لها دور أساسي في تطوير نشاط المتعلم وإستجاباته بما يسهم في تحسين العملية التربوية ككل فأنظمة التغذية الراجعة تمدنا بالفعل بمعلومات عن مدى تقدم المتعلمين ومدى تحقيق البرامج لأهدافها الموضوعة وهذا بالطبع يسمح للمشرفين المختصين بالإنتقال من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى بثقة كلما تقدم البرنامج التعليمي . ويفضل أن يمر تجريب البرنامج بعدة مراحل أهمها:

- النقد الذاتى بأن تقوم المجموعة التى أخرجت البرنامج بمناقشته وتقويمه.
- التجريب على مستوى عينة من المعلمين لإستطلاع رأيهم وإبداء ملاحظاتهم .
- التجريب على مستوى المتعلمين لمعرفة إنطباعاتهم وآرائهم .
- التجريب الميدانى على مستوى بعض المدارس بالبلدان الإسلامية للتعرف على المشكلات الإدارية التى تواجه عملية التطبيق وذلك قبل تعميمه على جميع المدارس.[١]

(٤) **(تعميم البرنامج)** : لا يتخذ قرار التعميم إلا إذا حللت نتائج التجريب والمتابعة والتغذية الراجعة وأثبتت نتائج البحث والتحليل والدراسة أن البرنامج يتمتع بكفاية تأثيرية عالية وتنطبق عليه الأسس والمتطلبات التربوية الواجب

---

(١) المصدر السابق – د. فاروق حمدى الفرا – صـ٢٧٥ .

توافرها فى البرامج التعليمية التليفزيونية ومرحلة التعميم هى المرحلة الأم وقبل إتخاذ قرار بها لابد من دراسة جميع جوانب البرنامج وتنفيذ البنود التى سبق إيرادها فى مرحلة التجريب . وقرار التعميم لا يعتبر نهاية الجهد بل هو بداية له حيث انه لابد أن تستمر عمليات المتابعة والتقويم وتلقى التغذية الراجعة وعمليات التدعيم بكل عناصر النماء وذلك بهدف تطويرها تطويراً مستمراً من أجل مردود أعلى وإنتاج أفضل .

(٥) **(تقويم البرنامج التعليمى)** : للتقويم أهمية كبيرة بالنسبة لبرامج التليفزيون التعليمية حيث يتوجب أن تأخذ عملية التقويم دورها ومكانها عند التخطيط لأى برنامج تعليمى تلفزيونى ولا يقل الإهتمام بها عن أى جانب من جوانب الخطة فهى التى تقيس بنجاح مدى تحقيق الأهداف الموضوعة بكل برنامج وتتطلب عملية تقويم البرنامج تحديد النواحى التى نود قياس مستوى نجاحها أو فشلها وبعد ذلك نبدأ بوضع خطة للتقويم يتوافر فيها الدقة والإحكام بحيث يمكن الوصول إلى إستجابات أو مردود سليم عن البرامج تكون مؤشراً صحيحاً عنها وأن الدورة التخطيطية لإستخدام وسيلة معينة لا تكتمل إلا بالتقويم . ومن أسس التقويم تشخيص نواحى القوة والضعف فى إعداد وإستخدام الوسيلة أو البرنامج وتحديد الأساليب والخطوات التى يمكن أن تستخدم فى المرات التالية لتحسين فاعليتها التعليمية وتتطلب عملية تقويم البرامج الرجوع لجميع الجوانب العلمية والتربوية والتعليمية والفنية للبرامج وذلك لتعرف دقة وسلامة كل هذه الجوانب وذلك من خلال بنود يتم تحديدها منها :- مدى الحاجة لتقديم هذا الموضوع إعلامياً ومدى إرتباط مادة البرنامج بما يدرسه المتعلم فى الفصل ومدى مناسبة المادة التعليمية للدرس الذى يدرس ومدى توافر الصحة والدقة العلمية فى مادة البرنامج ومدى

التسلسل والربط في المادة العلمية للبرنامج ومدى توافر وسائط التعلم والمواد التعليمية المناسبة اللازمة للدرس ومدى وضوح الفكرة العامة للبرنامج وذلك من خلال إستبيانات يراعى فيها عنصر البساطة والإيجاز مع الشمول والدقة فى نفس الوقت ثم تحديد عينات المدارس والمتعلمون والمعلمون والمشرفون التربويون وتطبيقها وتفريغها للحصول على المؤثرات المطلوبة .(١)

(١) المصدر السابق – صـ٢٧٨ .

الفصل الرابع

البعـــد الثقـافـي

الفصل الرابع

البعد الثقافى

التنمية الثقافية أحد أبعاد إشكالية التعليم

لم يتغير مفهوم التنمية إلا منذ سنوات قليلة حينما أدرك العالم بعد وقوع عدد من الأحداث السياسية الخطيرة الأهمية الجوهرية للعامل الإنسانى ومدى أثره فى الوصول إلى تنمية أصيلة حقيقية ولا يعني ذلك أن العوامل الإقتصادية قد فقدت أهميتها غير أنها لم تعد كافية فلا يمكن اليوم التفكير فى تنمية حقيقية بغير الإشارة إلى الجوانب الثقافية العلمية والتربوية[1]. لهذا لا بد من العمل على إيجاد تعليم يحث على التنمية الثقافية النابعة من الداخل وهى تعنى أن كل بلد عربي وإسلامى يقوم بتشجيع الكفاءات الثقافية والعلمية والتكنولوجية بين أبنائه . وهذا عامل رئيسى يحدد قدرة الأفراد على بلوغ الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية التى وضعها لنفسه وبغير تشجيع هذه الكفاءات المتولدة من داخل صفوفه وتنميتها فإن العالم العربي والإسلامى سوف يصبح دائماً فى وضع أدنى تعليمياً والتبعية للبلاد ذات المستوى الأعلى وسوف تكون فى حاجة لا تنقطع إلى التكنولوجيا ، وأسوأ من ذلك وأخطر أنها ستظل أسيرة للمصادر الخارجية حتى في الخطوة الأولى التى لابد منها للنمو التعليمي الحقيقي العام ثم لتطبيقات العلوم ولهذا فإن أجدى إستثمار يقوم به المجتمع وأصدقه وعداً بنتائج مؤكدة هو الإستثمار فى ميادين البحث العلمى . وفي الوقت نفسه ينبغي أن يكون هناك وعى ثقافي كامل بحاجة مجتمعاتنا المحلية والعمل على تنمية نشاطها الثقافى والمهنى ونشاطها التكنيكى الملائم لمتطلباتها الأساسية[2] . وعلى مدى التاريخ الطويل لمفهوم التنمية الثقافية تعددت المواقف من

---

(١) فيدريكو ماير - نظرة في مستقبل البشرية (قضايا لا تحتمل الانتظار) - ترجمة د. محمود علي مكي - مجلة العربي الكويتية - العدد ٣٩٨ - يناير ١٩٩٢ - ص٢٠٠ .

(٢) نفس المصدر السابق - ص٢٠١

هذا المفهوم ، وسادت خلال عشرات السنين فكرة تجعل هذا المفهوم مرتبطاً بالنمو الإقتصادي باعتباره عاملاً أساسياً لكل ما يتصل إتصالاً وثيقاً بالكفاءة العلمية والتكنولوجية . ولهذا فقد كانت المعايير المطبقة لتحديد درجة الرقى أو التخلف تنحصر مثلاً فى مجمل الإنتاج القومى أو معدل الإنتاجية أو نسبة الأميين فى البلاد غير أن هذه النظرة تكشف عن قصور واضح في التصور الثقافى للمشكلة لأن قياس الرقى أو التخلف ينبغى أن يستخدم معايير متعددة وعلى قدر كبير من المرونة . ومن الخطأ أن نعتمد فى ذلك على معيار منفرد نعزله عن العوامل الأخرى . لذلك يفترض فى مفهوم التنمية فى صورته الجديدة تصحيح بعض المفاهيم وتحديدها فيجب أن ندرك مثلاً أن التخلف التكنولوجى لا يعنى بالضرورة تخلفاً حقيقياً إذا وضعنا فى الإعتبار مجموعة الظواهر الروحية التى تتألف منها الثقافة . فلا توجد علاقة لازمة بين الأمية والجهل على الأقل فى كثير من الثقافات التى تعتمد على التداول لأن هناك كثير من الأميين الذين يحملون قدراً عظيماً من المعارف فضلا عما يمكن أن يختزنوه من حكمة لذلك تعد الثقافة من القضايا والإشكاليات الحادة التى تواجه مجتمعنا من المنظور التعليمي والتربوى من أجل المستقبل وتسمى بالقضية التنموية الثقافية كمحور من محاور التعليم الرئيسى والتى تعمل على الإستقلال القومى والفردى وبما يتضمنه من إكساب القدرات المعرفية الثقافية العلمية من فكر وإبداع ثقافى وعلمى وذلك لمواجهة نوع جديد من الإستعمار له إسم محدد هو " الإستعمار التكنولوجى " والسبيل لهذا هو تنمية هذه القدرات المعرفية للأفراد بمنظور تعليمي جديد ومفهوم جديد للتنمية الثقافية . لأن التجارب أثبتت خلال العقود الأخيرة أن التعريف التقليدى للتنمية الثقافية والمعيار الذى يتخذ لتحديدها هو القائم على فلسفة الإستهلاك المادى والذى لا يرتبط بسعادة الإنسان ولا حتى فى البلدان التى بلغت أعلى مستوى من القدرة على الإمتلاك والإستهلاك . فلابد للتعليم فى مجتمعاتنا من تغير سياساته الإستراتيجية من أجل النهوض الحضارى والوصول إلى عالم جديد يتحقق فيه للأفراد حياة أفضل وتعليماً

متخطياً حواجز القوميات دون أن يلغى ذاتية الثقافات المختلفة أى الخصوصيات لكل بلد باعتبارها روافد لنهر التقدم والحضارة العظيمة . لذلك توجد ضرورة ملحة لتبنى التعليم وجهة النظر هذه والإعتماد على التنمية الثقافية لتهيئة الأجواء والواقع الإسلامى لإكتساب المعارف والتكنولوجيا عن طريق التعليم الجاد المتطور وليس إكتساب المعارف والتكنولوجيا من الخارج لأنها تمثل مشكلة حادة بالنسبة لكثير من البلدان العربية والإسلامية فالخطر كل الخطر فى ذلك أن يصيب بطريقة مباشرة وغير مباشرة مجالات الحرية والسيادة الوطنية لتلك البلدان التى تجد نفسها فى النهاية محكوماً عليها بالتبعية الثقافية العاجزة إزاء الذين تقبض أيديهم على مقاليد السلطة الكبرى فى عصرنا الراهن وهى سلطة المعرفة والثقافة المتفتحة وهى عاجزة عن أن تقدم شيئاً لقاء ما تتلقاه وتعود خالية الوفاض حتى من ثمرات ما تستطيع طاقاتها الثقافية الإبداعية أن تنتجه ولهذا يمكن أن يساهم تطور التعليم فى بلادنا في توفر جيلٌ جديدً من الأفراد المتعلمين ذو كفاءة عالية تقنياً ، وخلق جيل جديد من العلماء والخبراء فى التكنولوجيا على أساس من تشجيع التعليم كمحور رئيسى من أجل الإبداع وتهيئة الجو الملائم له وتفجير الأصالة والتلقائية فى العمل العلمى وبهذا الجيل من العلماء والمتخصصين مهما يكن من تواضع عددهم ما دامت مواكبة للطابع المتميز والسمات الخاصة لمجتمعهم العربي الإسلامى يمكن لنا أن نشارك مشاركة الند فى ركب التقدم العلمى والتكنولوجى العالمى ولا يهم ما إذا كانت هذه المشاركة من ناحية الكم كبيرة أو ضئيلة لأن المهم هو أن يعرف ذلك العالم ما يريد وأن يختار جهوده العلمية بحرية ووعى ثقافى يلائم ظروفه ولن يأتى ذلك إلا فى ظل الإهتمام بالتنمية الثقافية كمحور من محاور التعليم فى عالمنا العربي الإسلامى لأن نقل المعارف والتكنولوجيا جهداً عشوائياً لا يستفيد منه المتلقى لأنه على غير وعى بمخاطر العمل الذى ينساق إليه وكثير ما يكون ثمن هذا الجهل باهظاً جداً وهو بغير شك ثمن أعلى بكثير مما كان يتكلفه

تكوين مجموعة ولو قليلة من العلماء والخبراء القادرين على أن يبدوا رأيهم فيما ينفع مجتمعهم وما يضره وذلك لأنه ينبغى أن يكون واضحاً أن المقولة المنادية بأن " المعرفة تراث وملك للإنسانية كلها " لا تعنى بوجه من الوجوه أن جهد الواعين المجتهدين فى العمل ينبغى أن تصبح ثمراته مأكلاً سائغاً للنائمين الكسالى . والمعيار الثقافى فى ذلك هو إدراك القيمة الثقافية للمعلومة والمعرفة من خلال ترويج قيم المعلومات لمصلحة الأفراد ومن أمثلة ذلك قيم مجتمع المعلومات وإحترام القدرات الإبداعية والعدالة فى توزيع الخدمات الثقافية بين الطبقات المختلفة وتفضيل سلطة التعليم والمعرفة ثقافياً على سلطة الإدارة ولهذا فإن الجانب التقنى والفنى والإجتماعى والثقافى ذات أهمية كبعد رئيس من أبعاد التعليم(١) .

التخلف الثقافى عامل هدم فى علمية التنمية والتقدم

لا يشك أحد من النخبة الواعية فى البلدان العربية والإسلامية فى حقيقة كون الثقافة الإسلامية ومنابع التعليم والمعرفة الإسلامية قد تعرضت لهجومات مركزة قصدها إدخال عناصر فكرية ثقافية ورؤى عقلية غريبة عن أصولها وأبعادها وغاياتها بغرض الحد من فعالية هذه المنابع الثقافية وبالتالى إحداث التأثير السلبى فى العقل العربي المسلم ومنهجية التربية فى صناعة الشخصية الفاعلة . وقد إستمرت هذه العناصر الدخيلة فى نخر وإضعاف المعرفة الإسلامية من الداخل دون أن تقوم الأجهزة والمؤسسات التعليمية بفرز التراث الثقافى والمعرفى الإسلامى وتنقيته من الشوائب التى تسربت إلى كيانه وأعماقه مما أوجدت تراكمات غريبة أدت إلى التخلف الثقافى(٢) ، وخاصة أنه استقر فى أذهان المسلمين منذ قرون عدة أن التعليم الدينى لا يوجه إلا للفقراء والضعفاء وذوو العاهات وفي بعض الأقطار الإسلامية يكاد التعليم الدينى يكون من نصيب المطرودين من ميادين التعليم

(١) إبراهيم نويري – الوعي الإسلامي – العدد ٣٧٠- اكتوبر ١٩٩٦ ص ٤٨
(٢) نفس المصدر السابق – ص ٤٩ .

الأخرى التى يشترط فيها التفوق أو حسن المظهر والمكان الإجتماعى وهذا المسلك أضعف أهل الدين فى البلدان الإسلامية عن قيادة الحياة بقوة واقتدار ، كما أدى هذا الآمر الخطير إلى اتساع الفجوة بين التعليم المتطور والتعليم الصحيح وبين الحكم ، وعدم التنسيق والتعاون فيما بينهما فى سبيل تحقيق مصالح الآمة ومحاربة التخلف الثقافى ، لأنه بلا ريب إذا فسد العلماء والحكام فسد التعليم وأخذت الأمة طريقها إلى القاع واستبدت بها أوجه التخلف الثقافى الهدام والذى لا ينمو معه أى تنمية ثقافية أو إجتماعية وأنهدمت أسباب البناء والنهوض الحضارى السليم .

وحالما وضعت فكرة التنمية فى سياق الحياة الثقافية بإحكام أكتسبت مغزاها الكامل ليس عن طريق التأكيد على الحاجة إلى مراعاة قدرات الأفراد العاملين فحسب بل وعلى هويتهم الثقافية أيضاً التى تتجذر فيها كل رؤيتهم للعالم فإن المشاركة الإيجابية فى مشروعات التنمية التى تحظى باهتمامهم الثقافى لم يعد ينظر لها كمشاركة مرغوب فيها فقط وإنما بوصفها شرطاً ضرورياً . ونجد أن إعتراف المجتمع الدولى بضرورة وضع الثقافة فى صلب عملية التنمية بدأ ينعكس فى أشكال عملية بالفعل وأن لم يكن على نطاق واسع بعد. فمن المعترف به فى البلدان الصناعية أن النمو الحقيقى للمنظومة التعليمية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع إحترام الثقافة ونوعية الحياة . ويولى إهتماماً متزايداً لنوعية العلاقات الإنسانية إضافة إلى أساليب الحياة الفردية والجماعية وأصبحت الرغبة فى البلدان الإسلامية هى الجمع بين التقدم والعدالة والتضامن وإحترام القيم الثقافية أكثر وضوحاً ومثل هذا الإتجاه باعث على الأمل لكن الكثير يتبقى عملة قبل أن تضرب هذه الاهتمامات الناشئة بجذورها على نطاق عالمي واسع . فلا تزال الاحتياجات والتطلعات الحقيقية والتجربة اليومية لقطاعات كبيرة من الناس مجال لسوء الفهم . كما يستمر فى معظم الحالات إتباع سياسات تعليمية وتربوية إجتماعية وعملية بصورة مستقلة عن السياسات الثقافية فى وقت لا يعار فيه إلا القليل من الأكترات

للعلاقات المتداخلة أو للتكامل الممكن ، إن ثمة نقصاً حاداً فى الموارد البشرية اللازمة لإعداد وتنفيذ إستراتيجيات التنمية الثقافية ومن الجدير بالملاحظة إنه حيثما لا يشارك الناس فى عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى أو فى التقدم العلمى تصوراً منهم أن هذه العملية غير ذات صلة بهويتهم الخاصة أو بخصوصية ثقافتهم وهم يشعرون بأنهم قد تعرضوا للتجاهل والحرمان[1] وعلى صعيد أكثر عمومية تتمثل المشكلة فى المساعدة على تشكيل طرائق تفكير جديدة تعطي وزنا أكبر للجوانب الكيفية والإنسانية للتنمية وخلق وعى جديد بأهمية البعد الثقافى فى جميع إجراءات التنمية الإجتماعية والإقتصادية وأنه من الأهمية بمكان التخلى عن فكرة أن الثقافة والعلم على طرفى نقيض حيث ينظر إلى الثقافة كقوة موجهة للحركة الإنسانية وإلى العلم كتكنولوجيا بحتة تفرض شروطها الخاصة ومن ثم تشكل تهديداً خطير للهوية الثقافية .إن تكاملية العلم والثقافة فى هذا الإطار الجديد للتنمية ليست فقط أمراً بديهياً وإنما هى أيضاً عامل حاسم ومصدر ثراء إجتماعى .ويحتاج الأمر إلى القيام بجهد كبير فى مجال التربية والتعليم والإعلام فيما يتصل بالبعد الثقافى للتجديد العلمى والتقنى بغية توفير الطاقات الكاملة للتنمية العلمية والتكنولوجية لجميع شعوب البلدان الإسلامية وبمعنى أوضح فإن التدابير التى تتخذ لبلوغ إيجاد الحلول المتعلقة بإشكالية التعليم ينبغى أن تبرز السبل التى تتفاعل فيها الثقافة وقطاعات التنمية الرئيسية . فمثل هذه التدابير ينبغى أن تعتمد بصورة واسعة على الفرد ومجمل قدرات الإبداع والتجديد والإبتكار وعلى تأكيد الذاتية الثقافية الإسلامية التى هى أولاً وقبل كل شىء إندماجنا التلقائى كأفراد فى الجماعة اللغوية والمحلية والإقليمية والوطنية التى ننتمى إليها وفى قيمها الخاصة الأخلاقية والجمالية والطريقة التى نستوعب بها تاريخها وتقاليدها وعاداتها وأساليبها الحياتية وشعورنا بالتحمل أو المشاركة أو بصياغة مصير ، وتترك الطريقة التى نجد فيها أنفسنا

---

(١) مصدر سابق – ابراهيم نويري – ص٤٩ .

ضمن ذات جماعية تعكس بإستمرار صورتنا الخاصة مما يساعدنا على بناء شخصياتنا من خلال التربية والتعليم وبما يتيح لنا التعبير عنها من خلال العمل الذى يؤثر بدوره فى واقعنا الذى نعيش فيه[١] وبالرغم من أن الذاتية الثقافية لا يجرى تأكدها بالضرورة كما هى وبالرغم من أن إشكالها وصيغها يمكن أن تكون مبهجة فإنها مع ذلك بالنسبة لكل منا كأفراد نوع من التعادل الأساسى الذى يحدد إيجاباً أم سلباً الطريقة التى تربطنا بمجتمعاتنا ونجد بصورة متزايدة أن ثمة أخطار تحدق بالأسس التى تقوم عليها الحياة الثقافية فالتأثير الواسع لعدد بعينه من النماذج الثقافية وتأثيرات وسائل الإعلام وتنميط الأذواق وطرائق المعيشة تحت تأثير أساليب الإنتاج النمطى وتآكل قيم تقليدية معينة وصعوبة تحديد قيم جديدة كلها ظواهر تساعد فى فهم الإهتمام الذى تبديه المجتمعات للحفاظ والدفاع عن ذاتياتها الثقافية وتعزيزها .

وبالنسبة للمجتمعات المعنية فإن من الواضح أن المسألة ليست مسألة وضع عوائق مصطنعة أمام المؤثرات الخارجية والعودة إلى مصادر ثقافية موروثة من الماضى ، إن الهدف على العكس من ذلك يتمثل فى تمكين الشعوب من إمتلاك ناصية المعرفة والدراية العملية الحديثة وتعزيز طاقاتها التجديدية وإثراء المبادلات الثقافية بينهما وبين غيرها فى الوقت ذاته . ذلك أن عملية التحديث تكتسب مغزاها الحقيقى حين تقيم توازناً جديداً بين عوامل التغيير ومقتضيات الإستمرارية على أساس مبدأ المساواة فى إحترام جميع الثقافات . ونجد أن النمو الحضارى والتصنيع والصراعات تمثل جميعها خطراً متزايداً يهدد تراثنا الثقافى فى أشكاله الفنية والمعمارية وفى المواقع الثقافية والتربوية وهذا هو السبب فى أن للتربية والتعليم والإعلام دوراً حاسماً فى تعبئة جهود الرأى العام وعلاوة على ذلك نستغل قدر الإمكان جميع الإمكانات التقنية التقليدية والتكنولوجيات الجديدة لا من أجل الصون

---

(١) د. نبيل علي– العرب وعصر المعلومات – عالم المعرفة – ابريل ١٩٩٤ .

فحسب بل أيضاً بهدف تجديد هذا التراث الذى يتعرض للخطر ولهذا فمن الضرورى تحديد السبل والقوى الموجهة التى يمكن من خلالها إدماج القيم الثقافية فى التنمية . وفى هذا السياق فإن دور الأسرة والنظم التربوية والتعليمية ووسائل الإعلام والعمل الثقافى وبصورة أعم هياكل تنظيم الحياة العامة فيما يتعلق بنقل القيم يمكن إعادة النظر فيها بتعمق وعناية وينبغى أيضاً من هذه الزاوية بحث موضوع إشكالية التعليم كمركز رئيسى فى الجهود التنموية وإعداد المربين والمسئولين فى الميادين التعليمية والثقافية والإجتماعية والإعلامية لتحضير الأفراد على الإبداع فى جميع المجالات والتماس وسائل تأمين الإستيعاب الخلاق لما تقدمة الثقافة من إسهامات فى مجال التربية والإتصال والعلوم والتكنولوجيا وينبغى تشجيع المعرفة العلمية وتعزيز الإتصال المعرفى الثقافى .

تطوير التعليم ضرورى لمواجهة الغزو الثقافى الأسرائيلى

أصبح لتطوير التعليم فى العالم العربي والإسلامى ضرورة قوية وملحة فى هذا العصر الحديث لمواجهة الغزو الثقافى الغربى والإسرائيلى لأنه غزو مصوب نحونا بدقة من كافة الإتجاهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية وهناك صراع بيننا وبين إسرائيل يسمى صراع الحضارات وليس بخاف على أحد ما ذكره شيمون بيريز الإسرائيلى فى مؤتمر الشرق الأوسط الأخير والذى أعلن فيه بكل بجاحة وتعالي بأن إسرائيل هى بقعة نظيفة ونور يعيش بين بقعة قذرة وظلام تام ويقصد هنا بالظلام التام أى الجهل وعدم المعرفة ولذلك قال أيضاً بضرورة التعاون فيما يسمى بالشرق أوسطية بقوله المال من عندكم والعلم والتكنولوجيا والتقدم من عندنا هكذا هو حال لسان أعدائنا فضلاً عن أن هناك غزو ثقافى غربى مصوب تجاه بلداننا بدقة وبتأن مدروس لتأجيج الصراع الدموى بين المسلمين على إختلاف طوائفهم وبينهم وبين الأقليات العرقية والدينية التى تشاركنا فى عالمنا العربي والإسلامى . ويعتبر الغزو الثقافى المستتر أكثر أنواعه

خطورة فهو يخترقنا من الداخل حيث يوطد أدوات تأثيره داخل مؤسساتنا التعليمية الرسمية وداخل عقول علمائنا وداخل وجداننا عن طريق إشاعة مظاهر البذخ الإستهلاكى وتحويل تراثنا وعلمائنا وطلابنا إلى رموز فلكورية مما أوجد كثير من السلبية لدى بعض الأفراد لآن إسرائيل تعلم علم اليقين أن المواجهة معها واقعة لا محالة سواء كان هناك مزاعم ما يسمى بالسلام والحلول السلمية أو إلى أخر الأكاذيب لهذا فإننا نتنبأ بأن هذه المواجهة حتمية وفى القريب العاجل لأن الغزو الثقافى الإسرائيلى الغربى هو السلاح الأول فى المعركة من أجل وجود نوع من الإسترخاء الفكرى والعلمى لدينا ولهذا فهم يقومون برمى بذور هذه السلبية وقد وجد لهذا الغزو بعض الصدى لدى بعض أصحاب الرأى الذين يطالبوننا بعدم القلق على حضارتنا وثقافتنا فهى عريقة وأصيلة وهى قادرة بالتالى على الصمود فى وجه تيارات إجتياحها فى المستقبل كما كان شأنها فى الماضى وهذا الوضع غير مجدي في العصر الحديث لأنه قد أصبح للثقافة فى عصر المعلومات وسائلها التكنولوجية القادرة وأطماعها الإقتصادية الشرسة وأهدافها السياسية الواضحة لضرب التعليم فى العالم العربي الإسلامى لأن التعليم هو عصب الحياة والعمود الفقرى لأى جهود تنموية . لذا فما إستطعنا بالكاد أن نحققه فى الدفاع عن حضارتنا ربما ننشغل فيه فى المستقبل خاصة وأن ليس بأيدينا العدة والتعليم المتطور والمتقدم الكافى للتصدى للغزو الثقافى من جديد لأن الغزو الثقافى من أكثر القضايا التى حظيت بإهتمام المفكرين والمؤسسات الثقافية على حد سواء وليس هذا بغريب على أمة تتعرض لأشد حملات الغزو الثقافى ضراوة ولا يوجد وجه من أوجه الحياة إلا وعانى منه. وهناك غزو ثقافى آخر وهو الغزو الثقافى المباشر المصاحب للإستيطان الإسرائيلى الذى يعانى منه الشعب الفلسطينى المسلم وخاصة القدس التى تعتبر رمز إسلامى هام فى حياة المسلمين وهى وسيلة ضغط على باقى الأفراد فى العالم الإسلامى من خارج فلسطين . وعندما نعود إلى سلبية الغزو الثقافى

الإسرائيلى والغربى على شبابنا نجد فى المقابل أن لإسرائيل نقاط قوتها التى تؤهلها لدخول حلبة السباق المعلوماتي والتقدم التكنولوجى ، أول هذه النقاط نسبة المتعلمين العالية فى المجتمع الإسرائيلى . فهناك إحصائيات تقول بوجود طالب ما بين كل ثلاثة إسرائيليين يجيدون صناعة الأجهزة الدقيقة ولديها ما يزيد على ١٢ ألف متخصص فى مجال المعلومات وإسرائيل هى أعلى دول العالم فى نسبة عدد العلماء ويمثل العلماء اليهود فى الولايات المتحدة قطاعاً كبيراً للغاية فى معظم مجالات التقنيات الحديثة[١] خاصة فى الفروع المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات . وقد أقامت إسرائيل منذ عام ١٩٧٥ مركزاً للتقييم التكنولوجى ملحقاً بجامعة تل أبيب وذلك للقيام بتجميع المعلومات الفنية وإجراء المسوح التكنولوجية وكذلك إجراء الدراسات التوقعية وتحليل الإبتكارات الجديدة وعرض بدائل الحلول للمشاكل الطارئة . ولهذا نجد أن تصدير التكنولوجيا الراقية إحدى الإستراتيجيات الأساسية لإصلاح خلل الإقتصاد الإسرائيلى ويكفى أن ٦٥% من صادرات إسرائيل تندرج تحت هذه النوعية ولا تدخر إسرائيل جهداً فى إستغلال صناعتها المتقدمة فى المجال العسكرى لكسب الأصدقاء وتعميق نفوذها فى مناطق عديدة فى العالم وتحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية وتحاول إسرائيل أن تقدم نفسها للعالم بصفتها القيادة العالمية التكنولوجية للشرق الأوسط ، وهى لا تستغل ذلك لتحسين صورتها عالمياً فقط بل لتشويه صورة المسلمين بإبراز مظاهر تخلفنا العلمى والتكنولوجى الناتج عن نظم تعليم عقيمة.[١]

ولا يستطيع أحد أن ينكر ما للموقف المعلوماتى الإسرائيلى من أهمية بالنسبة لنا نحن المسلمين بغض النظر عما ستتمخض عنه الأحداث الجارية فى المنطقة فيما يسمى بعملية السلام فسيتحول التحدى إلى تحد علمى تكنولوجى وإن

---

(١) نفس المصدر السابق – عالم المعرفة – ص٣٤٠ .
(٢) نفس المصدر السابق – عالم المعرفة – ص ٣٤٦

إستمر شبح الحرب مع إسرائيل وهو كما ذكرنا شيئا حتمياً لا مقر ولا محالة منه فستكون هذه التكنولوجيا كما كانت دوما أداة فعالة فى يد إسرائيل لتعميق الخلل فى التوازن الإستراتيجى بينها وبيننا وذلك نظراً للدور المتعاظم للمعلوماتية فى تطوير الأساليب التكنيكية والإستراتيجية . لهذا كله تأتى بحث إشكالية التعليم فى العالم العربي والإسلامى كضرورة من ضرورات الحياة العصرية للتقدم والتطور لمواجهة هذا الخطر القائم والقادم لأن المقارنة مع إسرائيل ترجح كفة إسرائيل فى معظم مجالات التكنولوجيا فعلى سبيل المثال نجحت إسرائيل فى إقامة صناعة إلكترونية متقدمة إنبثقت من تجربتها فى إستخدام هذه التكنولوجيا فى المجالات العسكرية التى مكنتها من إكتساب قدرة ذاتية عالية فى إنتاج كثير من المكونات الميكروالكترونية ووصل التقدم الإسرائيلى إلى درجة زيادة العالم فى بعض المجالات المتخصصة التى إنبثقت أصلاً من القنابل والمقذوفات الموجهة كنظم الرؤية الاصطناعية ومعالجة الصورة الملونة فضلاً عن أنها نجحت فى إنتاج حسابات إلكترونية متوائمة مع حاسبات I.B.M لتعمل فى ظروف التشغيل القاسية للعمليات العسكري(١).

بكل ما تقدم يثير إهتمامنا على ضرورة بحث إشكالية التعليم ومحاولة علاج القصور والسلبيات المعوقة للتطوير والتقدم فى العالم الإسلامى من أجل الصمود والتصدى لكل أنواع الصراعات الثقافية والحضارية مع إسرائيل ومع أعداء الأمة الذين يقفون لنا موقف المتربص والمتحفز لضرب أى محاولة للنهوض الحضارى أو التقدم التنموى حتى نعيش دائماً فى فلك تلك الدول المنتجة للتكنولوجيا وأن نبقى من الدول المستهلكة لهذه التكنولوجيا بدون فكر ثقافى أو إجتماعى لأنهم أرادوا لنا أن نكون تابعين حتى لا تقوم لنا قائمة لذلك يعمدون إلى تصدير التكنولوجيا الإستهلاكية وبسعر يتناسب مع الجميع حتى يفرح العامة من الأفراد والتغنى بتلك

---

(١) نفس المصدر السابق – عالم المعرفة – ص ٣٤٦

الدول المتقدمة والتشدق ، من بعض الأفراد بأنهم يقتنون هذه السلع ماركه كذا وكذا وبالتالى أصبح هؤلاء الأفراد مرتبطين ثقافياً بأعداء الأمة وإذا كان لنا أن نحذر من هذا الخطر فعلينا بإعادة النظر فى منظومة التعليم لكافة دولنا ولزيادة مناعتنا ضد الغزو الثقافى المقصود فعلينا الآتى :

- إستخدام نظم المعلومات فى إجراء دراسات ميدانية ودقيقة لأشكال الإختراق العلمى الخارجى ومسح شامل للأوضاع الثقافية من منظور تعليمى للعالم العربي والإسلامى كأسس لوضع خططنا الدفاعية التعليمية والتربوية ضد الغزو الثقافى الغربى والإسرائيلى .
- تطوير التعليم بحيث يتم إستيعاب إستخدام نظم المعلومات فى بناء دوائر معلوماتية عربية إسلامية مع إستخدام نظام ما نمتلكه من أقمار صناعية وفضائيات إعلامية عربية وإسلامية بصورة أكثر فاعلية لشن حملات إعلامية مضادة لتلك التى توجه إلينا من إسرائيل والدول الغربية .
- إستخدام البرمجيات التعليمية ثنائية اللغة فى جميع المؤسسات التعليمية .

إذن فعلينا اليقظة الدائمة والتى يجب إلتزامها بتناول العلوم والمعارف والمهارات والبعثات المتنوعة والعمل والتخطيط لمواصلة اليقظة فى العلوم والمعارف والفنون والمهارات التى تمكن الأفراد من الإطلاع على الأسرار الجوهرية التى تجعلهم قادرين على التحكم فيما عندهم من طاقة ومن ثروات وتجعلهم قادرين على بناء قوتهم فى مختلف الميادين وعلى تشييد مناعتهم وحصانتهم الثقافية فى مجال التعليم ما يمكنهم من الدفاع الأكيد والضرورى عن وجودهم العملى ونجد أن الدول الغربية ومعها كل المنظمات اليهودية فى العالم تعمل بشتى الطرق على منع وصول التقنيات المتطورة أو إمتلاك أى دولة إسلامية لهذه التكنولوجيا المتطورة بل منعوهم من الإقتراب من هذه المهارات والتقنيات وجحدوها عليهم أو من محاولات شراء بعض أسرارها وإذا تمكن الفرد المسلم أو

أى دولة إسلامية من أى طريق أو من أى منفذ من إكتساب شئ منها تكالبوا عليهم ولاحقوهم بكل ما عندهم من حقد وصلف ومن أسلحة فتاكة تدمر كل ما اكتسبوه من ذلك بدعوى المحافظة على السلم وحقوق الإنسان ولتبرير ما خططه ويخططه أعداء الإسلام والمسلمين سواء بأنفسهم أو بواسطة تلاميذهم كما ذكرنا من قبل الذين أعدوهم للتخريب من الداخل وأحاطوا توجههم الماكر العدائى بالكلمات المعسولة المؤثرة فى المشاعر والأحاسيس من ديمقراطية وحرية ومن عدالة ومساواة ومن توجه علمى وتعليمى حضارى ومن حداثة ومعاصرة(١) .

وكل ذلك بالطبع مؤثرات ثقافية تعمل على تخريب أى جهود للتنمية أو النهوض الحضارى لأنه قد افتتن بعض أبنائنا المخدرين المهيئين لضرب أصالتهم ولهدم حضارتهم من داخلهم وفى عمق حصنهم الإسلامى بسحر هاتين الكلمتين وهما الحداثة والمعاصرة وقد أشاعها فيهم وغرر بهم أساتذتهم الماكرون الذين نصبوا أنفسهم بدوافعهم الذاتية المعادية للإسلام ولحضارته على أنهم العلماء المختصون المنتظرون فى مجال العلوم الإنسانية وكافة المجالات التعليمية بما فيها الدينية والحضارية والتاريخية والإجتماعية والثقافية وبخداع ما لقبوا به أنفسهم أو لقبوا به من طرف المتآمرين الأعداء وحرصوا على نشر وترويج مفاهيمهم الثقافية الضبابية الضالة فى نفوس وعقول الأحداث المغرور بهم ومن كانوا على شاكلتهم وهم كثر فى مجتمعاتنا الإسلامية اليوم من كل من يتقبل الأوهام والضلالات بسهولة(٢) . ولكل ما تقدم يحتم علينا أن نتكاتف جميعاً من قادة ومقودين ومن حكاماً ومحكومين دعاة ومصلحين تعليميين وتربويين لمواجهة هذا الغزو الثقافى الظالم ضد ديننا الحنيف وأصالتنا وحضارتنا العظيمة وإنطلاقاً من هذه اليقظة الحازمة المستمرة يجب العمل على جمع الشمل وتوحيد الصفوف فى مختلف الميادين

---

(١) إبراهيم بن حسن بن سالم – اليقظة الدائمة التي يجب التزامها – الوعي الإسلامي – العدد ٣٦٦– يوليو ١٩٩٦ص٧٣ .

(٢) نفس المصدر السابق – عالم المعرفة – ص ٣٤٦

الحياتية العامة وبالأخص ميدان التعليم الذى يعتبر المركز والمحور الرئيسى للتنمية والنهوض الحضارى لأننا أصحاب حضارة إنسانية راقية يشهد بها التاريخ وأصحاب دين عالمى لهذا يجب علينا أن نعمل على :-

- جمع الشمل وتوحيد صف أبناء العالم العربي والإسلامى فى جميع الميادين جمعاً وتوحيداً وبناء يتم فى مراحل تعليمية مدروسة وبمخططات علمية محكمة وليكن تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامى وغيرها من المنظمات العاملة على بناء إتحاد يجمع شمل العرب والمسلمين .

- تخليص محاور تربيتنا وتعليمنا من الغزو الفكرى الأجنبى ومن مصايد وفخاخ التيارات الضالة الهدامة التى تحاول دائما أن تسرب دسائسها الخبيثة فى عقول أبنائنا .

- جعل أسلوب التربية والتعليم فى جميع المحاور مقاماً على ثقافتنا العربية وأصالتنا الإسلامية وعلى إستيعاب جميع أنواع العلوم وأصناف المعارف التى أهتدى لها العقل الإنسانى الرشيد بإستنتاجه وإستنباطه

- علينا نحن المسلمين بالتمسك بالقرآن والسنة بأسلوب أعم وأشمل مما عند الناس وذلك بواسطة ما جاء فيها من نصوص علمية يقينية ومن معارف كونية ومن نصوص إيقاظية تشير إلى علوم ومعارف ثقافية مفيدة من عالمنا المحسوس.(١)

لآن ما تتعرض له أمتنا الإسلامية يعتبر غزو تغريبى صهيونى خبيث استشرى بكثافة وإلحاح فى السنوات الأخيرة ويصح وصفة بأنه غزو ثقافى مدمر إذ لا ريب فى أن صور هذا الغزو المتعددة الأشكال والأساليب المنطلقة من هدف ثابت ومحدد وهو القضاء على الهوية الإسلامية بكل أبعادها ومضامينها الدينية والفكرية والتعليمية التربوية والسلوكية وقيمها النبيلة السامية وذلك توطئة للسيطرة

---

(١) أحمد محمود مبارك – هل ما تتعرض له أمتنا غزو ثقافي – الوعي الإسلامي – عدد ديسمبر ١٩٩٧ - ص٨٧ .

الغربية والصهيونية الكاملة على الآمة وإستغلالها إستغلالاً تاماً . هذة الصور المتعددة لهذا الغزو وبكل خطورتها وفيها المغلف بقناع زائف تقطع بأننا لسنا تجاه غزو ثقافى مدمر فحسب وإنما نحن أمام غزو إعلامى فكرى إنحلالى مدمر ينفذ فيما يطرحه الغرب ويصدره إلينا من خلال المناهج التعليمية بخبث وإلحاح وتحايل يحمل الأفكار الساقطة المريضة الهابطة وتسعى فى ذلك للإطاحة بضوابط القيم والتقاليد والدين بدعوى حرية الإبداع وعلى هذا فإن الوضع القائم ليست دعوة للإنغلاق والإنكفاء لما لدينا من ثقافة وعلم ذلك بأننا مطالبون بأن نطلب العلم ولو فى الصين وندرك تماماً أن أول كلمة أوحى بها الخالق الكريم إلى رسوله الأمين صلى الله علية وسلم هى (إقرأ) وإننا مطالبون بأن نتدبر فى خلق السموات والأرض . ومن هذا المنطلق قام المسلمون الأوائل بترجمة علوم الآخرين وآدابهم والوقوف على فكرهم وثقافتهم والتفاعل مع هذا الفكر وتلك الثقافات والأخذ منها والإضافة إليها بما عاد على الإنسانية كلها بالخير والفائدة لكن ذلك كان مصحوباً بالحرص الشديد على التشبث بالهوية الإسلامية وقيم الدين الحنيف ونبذ كل فكر أو منهاج يتعارض مع قيم وثقافة الإسلام وثوابته الدينية . لقد غزا المسلمون أوروبا غزواً ثقافياً وفقاً للمفهوم الصحيح لكلمة الثقافة ونقلوا إليها العلم النافع والفكر الإنسانى المفيد والإبداع الأدبى والثقافى الراقى وترددت في الغرب أسماء إبن رشد وإبن سينا والخوارزمي وإبن خلدون وغيرهم حتى أن ما سمى بعصر النهضة فى أوروبا كان عصراً متكئاً على كثير مما أفرزه العقل المسلم من علوم وآداب وفنون وثقافة . فالتفاعل الثقافي الذى يفيد الشعوب ويرقى بعلومها وآدابها وسلوكياتها أمر مطلوب ومرغوب فيه أما قد أصبح من الجلي أن الغزو الإعلامى[1] يستهدف بث الأفكار المسمومة عن طريق الترويج للسلع والمنتجات الأجنبية فعلينا أن نستعيد

---

(١) محمد هاشم ريان - أخطار التقليد التربوي للغرب على البلاد الإسلامية - مجلة الأمة - العدد ٦٠ - أغسطس ١٩٨٥ - ص٣٥ .

أصالتنا الفكرية وإستقلالنا فى ميدان التربية والتعليم على المستوى الإسلامى وفى ميدان الأفكار الثقافية للمحافظة على استقلالنا السياسى والإقتصادى والتعليمى والتخلص من التبعية لبلاد الغرب لآن المجتمع الذى لا يصنع أفكاره الأساسية لا يمكنه أن يصنع المنتجات الضرورية لتصنيعه ولا يمكن لمجتمع يبنى نهضته أن يبنيها بالأفكار المستوردة أو المسلطة عليه من الخارج وللأسف أن الأفكار المستوردة نتاج لبعض القائمين على هذه المحاولات وهم لا يزالون متأثرين بثقافة الغرب وتربيته وهم يحاولون إحداث التغيير باتجاه الإسلام ولكن بعقليات غربية تقيس الأمور الثقافية بمقياس لا يتناسب مع ثقافة الإسلام وذاتيته ولكن غفل القائمون بهذه المحاولات عن أمر هام وهو مدى إرتباط التربية بالفلسفة والنظام التربوى ببقية نظم الحياة إذاً كيف يكون الإصلاح التعليمى التربوى دون إصلاح إجتماعى بل إن نظرية الإصلاح هذه قد عفا عليها الزمان فالتربية هى الصورة العملية للفلسفة ومادامت فلسفة التربية بعيدة عن الحياة الثقافية ومادامت أنظمة الإسلام بعيدة عن واقع الأمة فستبقى هذه المحاولات قاصرة عن تحقيق الهدف فالأمة الإسلامية ليست فى حاجة إلى إصلاح تعليمى جزئى فى جانب واحد بل هى فى حاجة إلى تغيير ثقافى إجتماعى شامل يتناول كل جزء من جزئيات حياتها . هى فى حاجة إلى عودة التصور التعليمى الإسلامى للكون والإنسان والحياة بحيث تصبح فلسفة الإسلام هى فلسفة التعليم التى عنها تنبثق أنظمة الحياة فتعود للإنسان وظيفته فى عمارة الأرض بشرع الله وهديه وتعود للمعرفة منابعها الثقافية الصافية تستقى فلسفتنا التعليمية من كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله علية وسلم وتفتح المجال أمام أبناء الآمة للإبداع فى مختلف جوانب العلم والمعارف التكنولوجية فالإسلام هو المصدر الأساسى إلى أى تغيير ثقافى تعليمى كما هو المنهج الربانى :

" صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون " (صورة البقرة /١٣٨) وعندما نتحدث عن فتح المجال التعليمى أمام أبناء الأمة فى مختلف جوانب

العلم والمعارف التكنولوجية فإننا نعنى من هذا التسلح بسلاح الثقافة العلمية السليمة لصد أي غزو ثقافي يستهدف النيل من أمتنا بالرغم من حالة الضعف الإقتصادى والسياسى فى عدد ليس بالقليل من أقطار العالم الإسلامى والذى جعل جبهتها الداخلية أكثر هشاشة وقابلة للإختراق الثقافى من قوى خارجية قريبة مثل إسرائيل أو بعيدة مثل أمريكا والدول الغربية فضلاً عن زعزعة الإستقرار التعليمى وإستمرار التخلف أكثر مما تساعد على التمسك الإجتماعي والتقدم . ومسلسل الإعتداء الثقافى على العالم الإسلامى مسلسل تمتد حلقاته إلى يومنا هذا وإن كان الغلاف الخارجى يتغير بتغير الأحوال فالذى كان إحتلالاً أو إنتداباً أصبح يسمى مقتضيات النظام العالمى الجديد والذى كان تنصيراً مباشراً أصبح ينعت بما يسمى بالتنوير والذى كان إسمه إستعمار الشعوب المسلمة أصبح يكنى بكنية لطيفة وخفيفة مستساغة تعرف بإسم جديد وهو كونية الثقافة أو إنسانية المعرفة فهم يشتركون جميعاً فى هدف واحد وهو ضرب العمود الفقرى للمسلمين والذى يتمثل في المنظومة التعليمية بكل أبعادها من ثقافة تعليمية إلى السياسية والإجتماعية والإقتصادية مستغلين حالة عدم الأتزان لدى الكثير من البلدان الإسلامية وعلينا مقاومة ذلك بكل الطرق ولكن لن نستطيع الصمود ضد هذا التيار الجارف إلا إذا تسلحنا بسلاح العلم والتطور التكنولوجى وبإصلاح الهيكل العام للتعليم والمحافظة على ثقافتنا الأصلية ومحاولة الرد العنيف ضد أى تشويه لثقافتنا تحت أى مسمى مهما كان له من البريق والجودة اللفظية(١) وعلينا أن نقوم ببث الروح المعنوية الثقافية لدى أجيالنا وذلك عن طريق المؤسسات التعليمية من منطلق إطلاعهم على الهدف المقصود من بلاد الغرب ومعرفتهم بإن هذا الجيل ليس أول جيل يحيا ذروة تحول هائل والتغيرات العنيفة التى شهدها العقد الماضى ليست مغايرة لتلك التى صاحبت إنتشار الإسلام خلال القرن الذى أعقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم

---

(١) د. عمار طالبي - ملتقى الفكر الإسلامي التاسع عشر - بجاية – الجزائر – ندوة

أو الإستعمار الأوربى للأميركيتين بعد العام ١٤٩٢م أو بداية الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر أو إنشاء النظام الدولى الراهن فى هذا القرن بيد أن ثمة إختلافاً بين تجربة التغير المعاصرة بمثل هذه السرعة بل دفعة واحدة بعض الحالات على مثل هذا النطاق العالمي . وهذا العصر يعد عصر التحولات المثيرة والسريعة عصر إتسم بالثورة التقنية والإتصالية الكبيرة التى لم تستطع مجاراتها ثورة أخلاقية ودينية وروحية معاصرة لها[1] وقد تطور العلم بشكل مذهل مما جعل الإنسان يكاد يفقد قواعده الروحية أمام إجتياح المادة كأنما العالم اليوم منقسم إلى جنوب متخلف إقتصادياً وصناعياً وتقنياً وإلى شمال متخلف روحياً وفى كلتا الحالين فإن التخلف يعنى الشقاء وإنعدام الشعور بالأمان الأول المعوق المادى والثانى المعوق الروحى أى أن الأول يفتقد الوسائل والثانى يفتقد الغايات ومع ذلك علينا أن نعى تماماً من خلال منظورنا التعليمي من حيث الإصلاح المستهدف أن نثق بقدرتنا الثقافية على المواجهة فعملية محاولة إنهاء الثقافات وتنميط البشر على ثقافة غربية واحدة يقينا سيفشل ولنثق بأن هويتنا الحضارية ستكون راسخة والهوية دائماً جماع ثلاثة عناصر العقيدة التى توفر رؤية كونية واللسان الذى يجرى التعبير به والتراث الثقافى الطويل المدى ولنثق فى أن قيمة حضارتنا ستنجح فى وجه الغزو الثقافى الغربى لأن فى الإنسان نزعة للتطهر وهناك قيم فى داخل الدائرة الغربية تلتقى مع قيمنا . ولذا سيحدث تغلب لها على قيم الإستهلاك والتسلية كما أن التقنية ملك عالمى ليست ملك دائرة بعينها وما وصل الغرب إلى هذه الثورة التقنية إلا بفعل ما وصلت إليه فى حضارتنا وما وصلت إليه إلا بفعل من سبقوها من أجدادنا ولذا فالتقنية عامة ويجب أن نستفيد منها إلى آخر مدى ومع هذا فعلينا الحذر من الغزو الثقافى الأجنبى وخاصة فيما يسمى بالعولمة الثقافية حيث أن البعض يعتقد بأن العولمة الثقافية ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف فى وجهها سببه الإعتقاد

---

(١) مصطفى دسوقي – العولمة الثقافية وأثارها على التنشئة الاجتماعية في العالم الإسلامي – الوعي الإسلامي – العدد ٣٩٨ – يناير ١٩٩٩ – ص٥٤

بأن التطور أو التقدم التكنولوجى هو كذلك ظاهرة حتمية لكن العولمة الثقافية أيضاً تحمل دائماً في طياتها نوعاً أو آخر من الغزو الثقافي المقصود أى من قهر الثقافة الأقوى لثقافة أضعف منها .

فالذى فعله المهاجرون الأوائل إلى القارة الأمريكية بالهنود الحمر كان نوعاً من الغزو الثقافى وإن كان بالغ القسوة وكذلك ما فعله المهاجرون الأوربيون إلى إستراليا لسكانها الأصليين وكل الشعارات التى ترفع لتبرير العولمة الثقافية أو بالأحرى الغزو الثقافى مرة بإسم نشر الحضارة ومرة بإسم تعظيم الإنتاج مستغلين التقدم التكنولوجى ولهذا فهم يعملون على السيطرة على سائر الثقافات بواسطة إستثمار مكتسبات العلوم الثقافية فى ميدان التربية والتعليم وبواسطة الإتصال التكنولوجى الهائل . ونجد فى هذا الوضع أن الثقافة الأمريكية هى المسيطرة على باقى الثقافات وللأسف الشديد قد تركت الثقافة الأمريكية أثر فى المجتمعات الإسلامية وسيطرت على أذواق الناس وخاصة الشباب لأن الشباب هو المستهدف من ذلك كله عن طريق الموسيقى الأمريكية والتلفاز من مايكل جاكسون إلى رامبو إلى دالاس فضلاً عن النمط الأميركي في الملابس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الإستهلاكية ومن أهم أسباب النفوذ الثقافى الأمريكي الواسع الآتى : -

* أن الصادرات الثقافية الأمريكية لا تعكس إلا المستوى المتدنى من الأنشطة الثقافية الأمريكية فخلافاً لأوروبا الغربية أدركت الولايات المتحدة مبكراً أن الحضارة الرفيعة سوقها محدود وأن الثقافة المتدنية المستوى سوقاً أوسع كثيراً من سوق الثقافة الراقية .

* هيمنة الشركات الأمريكية الإعلانية على التسويق العالمى كل ذلك أدى إلى أن تكون أساليب الدعاية والتسويق للثقافة الأمريكية عالمية الإتساع مما جعل لها تأثيراً كبيراً فى توجيه الأذواق عالمياً وفى قولبة الرموز الثقافية الأخرى .

كل هذا يحتم علينا أن نتكاتف جميعاً لمواجهة هذا الغزو الثقافى فى جميع الميادين والعمل على تنقية تربية شبابنا وتعليمه التعليم الصحيح القائم على ثقافتنا وأصالتنا الإسلامية وأجتثاث جذور الثقافة الغربية التى تغلغلت داخل مؤسساتنا التعليمية الرسمية وغير الرسمية آخذين فى الإعتبار القدرة الكامنة فى التكنولوجيا وبخاصة فى التكنولوجيا الحديثة التى أصبحت أداة قهر على ما أنطوت عليه من زيادة درجة النمطية فى عملية الإنتاج ومن ثم فى عملية الإستهلاك ، والإعتماد على الغير وهو ما يجعلنا بأن ننادى بضرورة مضاعفة جهود التنمية حتى نتخلص من سياسة الإعتماد على الغير وأياً كان السبب فإن من المؤكد أن التكنولوجيا الحديثة أى ما طوره الإنسان من وسائل للإنتاج والإستهلاك خلال القرنيين الماضيين وخصوصاً خلال النصف قرن الأخير كانت تحمل خطر إخضاع الإنسان للقهر وتهديداً بهوية الإنسان تفعل مثله ثقافات مختلف الأمم فى العالم ككل فكما خلبت التكنولوجيا الحديثة لب المستهلك الفرد حتى إستسلم لها خلبت لب الأمم فضحت الواحدة بعد الأخرى بجزء بعد آخر من إستقلالها الثقافى .

ونجد أن التكنولوجيا الحديثة تستخدم من جانب طبقة لقهر الطبقات الأخرى وقد إستخدمت من جانب الأمم المتقدمة تكنولوجيا لقهر سائر أمم العالم[1] وأن هذا الأثر من آثار التقدم التكنولوجى فى طمس الهوية الثقافية للأمم لا يختلف فى طبيعته عن أثره فى الإعتداء على هوية الإنسان الفرد داخل مجتمعه وأن ما يرتكب ضد الهوية الثقافية للأمم يحدث تحت شعار التنمية الإقتصادية وكأن نهضة الأمم لا تقاس إلا بمتوسط دخل الفرد من السلع والخدمات .

وهذا الحصاد المر من الثقافة الغربية كان لنا فيه نصيب الأسد لأننا أخضعنا مناهجنا ومعاهدنا وجامعاتنا ومدارسنا وحتى ودور الحضانة لم تسلم من هذا الحصاد الثقافى المر المنتشرة بتنوع ثقافى تحت مسميات عديدة منها على سبيل

---

(١) المصدر السابق – ص ٥٥

المثال المدارس الخاضعة مباشرة تحت تعاليم الجامعة الأمريكية مثل مدارس الـ tone K G و two والتى تشترط لقبول التلاميذ تدريس المناهج الدراسية الأمريكية بما فيها مناهج التاريخ الأمريكي ويدرس هذا باللغة الإنجليزية على الطريقة الأمريكية مع منع تدريس المقررات أو المناهج العربية وبهذا إستطاعوا أن يخلقون جيلاً إسلامى المنشأ أمريكي المبدأ وهو ما يسهل لهم بث ثقافتهم الخاوية من كل القيم الروحية وبهذا يضمن الغرب إقتياد العالم العربي والإسلامى وجعله يدور فى فلك التبعية لهم فى كل شئ ودليل ذلك أيضاً ما قام به وزير التربية والتعليم د. كامل بهاء الدين فى جمهورية مصر العربية بلد الأزهر الشريف بلد المنارة الإسلامية فى العالم الإسلامى قام بإصدار مجموعة من الأوامر الصارمة لدى دور الحضانة على المستوى الوطنى بعدم قيام أى معلم أو مربى بتعليم النشئ الصغير أى نوع من القراءة أو الكتابة أو تلقى مبادئ العلم البسيط على الإطلاق بل يكتفى للطفل بممارسة الأنشطة فقط لا غير بحجة أن النظريات التعليمية العالمية وعلى الأخص منها الأمريكية بلد التقدم والتكنولوجيا تنفذ ذلك وهو ما يعد خطأ جسيم وأداة لتنفيذ المخططات الثقافية الأمريكية والغربية لأن وزير التربية والتعليم المصرى قد غاب عنه وهو الذى أشاع عبر وسائل الإعلام المصرية والعربية وفى أنحاء العالم أنه قاد التعليم المصرى نحو التطور مع أن التطور التعليمي يبدأ من الصغر تطور يقوم على الأصالة الثقافية الإسلامية وقد نبه النبى صلى الله عليه وسلم منذ أول ظهور الإسلام إلى أهمية الأسس التربوية المتمثلة فى تعليم القراءة والكتابة حيث قال صلى الله عليه وسلم " اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد " والمقصود بالمهد هنا هى المراحل الأولى من الطفولة وهذا هو التطور الصحيح كما يراه الإسلام وليس كما يراه الأمريكان ودليل آخر على خطأ التطور الذى يقوده وزير التعليم المصرى هو حفظ كثير من الأطفال الصغار القرآن الكريم فى الكتاتيب كاملاً وهم لا يتعدون الست والسبع سنوات هؤلاء الأطفال قد مارسوا

القراءة والكتابة منذ بدايات طفولتهم ومارسوا الأنشطة المزعومة مع أقرانهم وأفراد أسرتهم بتلقائية تامة خلال ممارسات الحياة اليومية وتحت رعاية الأسر وبتقنية محلية ذات طابع ثقافى إسلامى بحت لا هى أمريكية ولا هى المانية ولا هى إنجليزية الصنع بل هى صناعة إسلامية طبيعية لأن الأسرة هى أول وأهم المصانع الإجتماعية التى تنتج الوجدان الثقافى والوطنى ففى هذه المؤسسات يتلقن الطفل لغته ومبادئ عقيدته والقوالب الأخلاقية العامة العليا لسلوكه ونشاطه كذلك يتلقن بعضاً من المبادئ المؤسسة للشعور بالجماعة أى هوية الجماعة الوطنية التى ينتمى إليها وتمثل المدرسة مؤسسة الإنتاج الإجتماعى الثانية التى تستأنف عمل الأول وتنتقل بأهداف إلى مدى أبعد من حيث البرمجة والتوجيه ومن الصحيح أو المفترض أن تقوم المدرسة بوظيفة إنتاج الثقافة الوطنية أو على الأقل أساسيات تلك الثقافة التى تحمل الخصوصية الإسلامية كأساس سليم وليست الثقافة الأمريكية وذلك خلال توحيد الإدراك ومركزيته على برنامج تكوين عام على صعيد العالم الإسلامى أو من خلال بث وتكريس جملة من المبادئ التى تؤسس لقيام وعى تعليمى وثقافى يحمل الطابع الإسلامي ولكن المفترض شئ والواقع المر شيئاً آخراً حيث أن الضعف قد دب فى أداء المؤسسة التعليمية ونال من وظائفها التربوية والتكوينية ومن قدرتها على الإستمرار فى أدوارها فى إنتاج وإعادة إنتاج منظومة القيم الإجتماعية ورصيد الوعى الثقافى الإسلامى اللذين يؤسسان البنى التحتية للسيادة الثقافية[١] . ويمكن رصد ذلك من خلال : -

المؤشر الكمي : وهو العجز عن تحويل التعليم فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة إلى حق عام وقصوره عن شمول جميع الفئات الإجتماعية الشابة والناشئة وإنحصاره فى مجال إجتماعى محدود مما أدى إلى حرمان جيش إجتماعى

---

(١) إبراهيم حجازي – خارج دائرة الضوء – الأهرام – ١٠ نوفمبر ٢٠٠٠ .

هائل من حق التحصيل والتكوين بسبب ضعف الموارد والبنى الأساسية للتعليم فى بعض بلدان العالم الإسلامى .

المؤشر النوعى : وهو يتعلق بفقر محتوى برنامج التكوين التعليمى وقصوره عن الإجابة عن الحاجات المعرفية والعلمية وتخريج أفواج ودفعات متلاحقة من أنصاف المتعلمين ممن لاتستفيد من طاقاتهم المتواضعة مؤسسات الإنتاج المادى والرمزى[١] كل هذا أدى إلى تخلفنا وتراجعنا الثقافى والحضارى ولا عودة للأنبعاث الحضارى والثقافى لنا نحن المسلمون إلا بإصلاح أنفسنا أولاً ، وبداية الإصلاح هو التعليم لكى نضمن تغيير مجرى أحداث التدافع الحضارى لصالحنا وعلينا عدم الإستسلام لهذا التدافع لأن الإستسلام يعنى الإنحلال والإنقراض وعلينا أيضاً عدم الإنسحاب من هذا التدافع الحضارى والثقافى لأن الإنسحاب يعنى العدم أو على الأقل الإنتقال إلى صفوف المتفرجين وكل هذا بشرط أن نعى تماماً كمسلمين أن التحدى الحضارى قد دخل طوراً جديداً ومازلنا نجهل قوانين وإستراتيجيات إدارته لهذا فعلينا أن نعى المسألة أولاً ثم تعمل من أجل المحافظة على هويتنا وخصوصيتنا فى ظل الهيمنة الغربية . خصوصاً إذا علمنا أنه بعد زمن طويل من الإنحسار والتراجع الحضارى حتى بات الإعتقاد عند أوساط كثيرة فى الغرب بأن الإسلام لا عودة له بعد أن اكتسحت الحداثة والعلمانية الثقافية العالم برمته . ولكن الإنبعاث الحضارى والثقافى سوف يفاجئ العالم به وهو فى أشد مراحله التاريخية حساسية إذا أحسنا إستغلال المنظومة التعليمية وأصلحنا ما تلف منا عبر السنين ومن أحوجنا لهذا الإصلاح التعليمى من أجل النهوض الحضارى والثقافى وقبول التحدى أو الصراع الحضارى مع الغرب .

---

(١) مصدر سابق - مصطفى دسوقي – الوعي الإسلامي – العدد ٣٩٨ – ص٥٦ .

فصل التعليم عن الثقافة أدى إلى التدهور الثقافى العام والبناء التربوى

إذا كانت هناك أسباب عديدة للضعف الواضح لقدرات مخرجاتنا التعليمية من طابع بيروقراطي لإدارة العملية التعليمية وجمود المناهج التعليمية وأساليب التدريس والتقويم القائمة على الحفظ والتلقين وعدم الخروج عن النص فإن فى مقدمة تلك الأسباب أن نظام التعليم السائد منذ عقود فى بلادنا العربية والإسلامية قد أبعد الثقافة بكل فروعها عن المدرسة والمعهد والجامعة . ومن ثم تراكم لدينا قطاع واسع من المتعلمين كخريجين أصبحوا بؤرة لإعادة إنتاج تخلفنا الثقافى .

ولقد أصبحنا نجد أنفسنا بعد عشرات السنين من خطط التنمية وممارسات الإصلاح التربوى والتى صورنا لأنفسنا أنها متقدمة بينما شكلت فى حقيقتها نقلاً آلياً وتجزيئياً لممارسات إصلاح تربوى لبلدان وبيئات أخرى تختلف من حيث الثقافة ونسبة التطور عن واقع مجتمعاتنا الإسلامية نزداد تخلفاً عن إيقاع الحياة ومتغيراتها من حولنا فى كل النواحى فالسيادة إنعقدت بشكل متزايد لعدم الإنضباط والإستخفاف بالقوانين وتفكك العلاقات الإجتماعية وهشاشة بناء مؤسسات المجتمع المدنى وتنامى النزعات الفئوية . ولا ريب فى أن مقدمة أسباب ذلك كله هذا المنهج السائد فى إبعاد التنمية الثقافية عن بناء الإنسان فى مراحل تعليمه الأساسى وهو ما أدى أيضاً بالمقابل إلى المزيد من تدهور الوضع الثقافى بعامة فى عالمنا الإسلامى إذا تراجع الكتاب ودوره فى البناء التربوى وتناقص أعداد الأفراد المتلقية التى تربطها بالثقافة وإبداعاتها وتأثيراتها الحقة فنمت فى أوساطها بالمقابل قيم التقليد الأجوف لكل ما هو أجنبى وتسيدت عادات الإرتجال والخفة واللامبالاة فى مواجهة أمور الحياة ومتطلباتها الآنية والمستقبلية ونجد أن ثمة إنتاج التخلف فى العملية التربوية كان باهظاً إنعكس أثره على الفرد كإستثمار وعلى المجتمع كقائم ومستفيد من هذا الإستثمار وقد بدا ذلك واضحاً فى عدة مظاهر تقطع بخطورة الأمر وضرورة تداركه فلقد إنخفضت نسبة المردود من العملية التعليمية . سواء

كان هذا مردوداً على مستوى المجتمع أو الفرد[١]. فرغم إرتفاع عدد الجامعات فى البلدان الإسلامية فإنه لم يحدث نوع من التطور المحسوس فى حركة المجتمع العلمية والثقافية وعلى مستوى الفرد وأسرته صار المردود فى معظم الأحوال أقل بكثير مما ينفق فى العملية التعليمية . بل إن هذه العملية قد أتت عكس ما أريد لها حين رأينا العديد من الشباب الذين نالوا حظاً أعلى من التعليم وقد ضاقت بهم الدنيا وإنغلقت أمامهم مسائل العقل تحولوا إلى وسائل إنغلاق وعادات لا عقلانية عنيفة لمجتمعاتهم . ولهذا نجد أن العلاقة بين الثقافة والتعليم علاقة توأم متطابق فى توليد الطاقة المؤدية إلى تنمية الإنسان والمجتمع وإن تنوعت الوسائل والمؤسسات وفئات المنتفعين لدى كل من الأخوين ، إن كلاً منهما نبع ينهل الآخر من مضامينه ورموزه كما أن كلاً منهما مصب للآخر تلتقى فيه منتجاته وعوائده ويجرى ذلك فى تبادل جدلى متصل لا تنقطع تياراته بين الرصيد الثقافى وحركته من ناحية وبين مسيره التعليم ومدخلاته ومخرجاته من الناحية الأخرى . والتوأم الثقافى والتعليمى فى نسق التنمية البشرية الإسلامية تستهدف المؤثرات والأنشطة التعليمية والثقافية لتمكين الفرد والمجتمع بكل فئاته من القدرة الواعية على التفكير والتفعيل لكل معطيات الواقع إرتقاء بها إلى ما هو أفضل وأنفع وأجمل وأبدع لمسيرة الحياة وصيرورتها وتتخذ لذلك من المناهج والوسائل ما يشحذ طاقات الإبداع لدى كل مواطن على إمتداد متصل تلك الطاقات وتدرج مستوياتها فى الفكر والفعل والتأثير وبالقدر الذى تتنامى فيه جهود التعليم والثقافة كماً وكيفاً وإقتراباً من توجهاتها المعيارية تتزايد مساحات تحرير الإنسان فينطلق لدى فعل الحرية الإيجابى والمسئول ليعيد تشكيل واقعه وحركة دينامياته متجاوزاً ما يعترضه من سدود وقيود وتلكم هى ذروة المقاصد الثقافية والتعليمية تحرراً للإنسان بالإنسان من الأغلال ليمارس فعل الحرية فى الإختيار والإستقلال . إن بناء الإنسان كما يقول التعبير

---

(١) سليمان إبراهيم العسكري – التعليم والثقافة ..العلاقة الغائبة – العربي – العدد ٤٩٠- سبتمبر ١٩٩٩- ص٢١ .

التربوى السائد هو فى جوهره ذلك التمكين من ممارسة فعل الحرية والإختيار أو تلك هى ذروة المقاصد الثقافية والتعليمية[١] . وإذا كان واقع الحياة الإجتماعية الإسلامية المعاصرة أشد حاجة الآن من أى وقت مضى إلى نقلة نوعية فى منظومة التربية و التعليم بوضعها ركيزة أساسية لأي جهد تنموى فاعل وشامل حيث تتحول العملية التعليمية من تحصيل كم معرفى وإختبار الطالب فى مدى إستذكاره لهذا الكم المعرفى إلى قدرته على تحصيل المعرفة بالبحث الذاتى وتوظيف المعلومة فى التطبيق وربطها بالحياة ويتحول التعليم من كونه قضية خدمات إلى قضية إستثمار فى البشر وإعداد الأمة لإطلاق طاقات الإنتاج والإبداع والإبتكار الكامنة فيها . لذلك لا بد من أن ينتقل الأداء التعليمى والتربوى من أسلوب الحفظ والتلقين الجامد إلى نهج تنمية قدرات التفكير الناقد وحل المشكلات والتعلم الذاتى بمناهج الثقافة وأدواتها . إذا كان ذلك كله بمنزلة متطلبات أساسية لتفعيل العلاقة بين المنظومة التعليمية التربوية والمطالب الراهنة والمستقبلية لمجتمعاتنا الإسلامية فإن واقع الحياة الإجتماعية الإسلامية المعاصرة هو أشد حاجة أيضاً من أي وقت مضى لتزاوج منظومتى التعليم والثقافة وإغناء التكامل بينهما فى برامج وأنشطة مواقع التعليم الإسلامية على جميع مستوياتها ومراحلها إذا ما أردنا لجهود التنمية فى عالمنا الإسلامى أن تتحرك فى إتجاه التنمية الحقة .ولتكون شاملة ومواكبة للمستجدات المتسارعة وربما كان من بين الخطوات الضرورية لذلك التكامل والتفاعل بين توأم الثقافة والتعليم فى مجريات العملية التعليمية إتخاذ إجراءات أساسية منها : مراجعة النظم التربوية الحالية من منظور توفير رؤية تكاملية بين المحتوى العلمى للنشاط المدرسى وروافد التثقيف الأخرى كإدخال دراسات مواد ثقافية وفنية نوعية مختلفة ضمن مناهج التدريس بما يتناسب مع المراحل السنية للمتعلمين وضمن الأنشطة التعليمية الرسمية والتنسيق بين المؤسسات العاملة فى

---

(١) حامد عمار – نحو تجديد تربوي ثقافي – مجلة العربي– سبتمبر ١٩٩٩ – ص ٣٢ .

حقل الثقافة والمؤسسات التعليمية فى المجال وإثراء برامج إعداد وتدريب المعلمين بالمواد التثقيفية التى تؤهلهم للتعامل العلمى والفكرى مع مهمتهم التربوية وقيام تعاون كامل بينهما فى مجال توفير الإمكانات اللازمة لممارسة الأنشطة الثقافية المتنوعة فى المدارس والمعاهد والكليات من تجهيزات وكوادر إشرافية مختصة . ولذلك يجب إدخال المواد الثقافية فى صلب المناهج الدراسية وإعتبار النمو الثقافى للمتعلم أحد العناصر الرئيسية في تقييم أدائه التعليمى من حيث النجاح أو الرسوب وأن يكون المراكز النشاط الثقافى دور بارز فى دعم العملية التربوية ضمن برامج إجبارية لمؤسسات التعليم بكل مراحله ويأتي دور المكتبة الحديثة بكل وسائلها ووظائفها بإعتبارها مركزاً أساسياً لمصادر التعليم وجزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية إن غياب التناغم والتكامل بين منظومتى التعليم والثقافة فى عالمنا الإسلامى أدى إلى ما نحن عليه اليوم من تخلف شامل فى قطاعى التعليم والتربية وإنعكاس ذلك التخلف على كل مناحى حياتنا الإجتماعية والإقتصادية والسياسية كما لو أن مؤسساتنا التعليمية المتنائية عن الثقافة معظمها قد تحول إلى آلات بلا روح وبلا قلب تخرج أنماطاً جامدة من المتعلمين أو الأميين الجدد[١]

(١) سليمان إبراهيم العسكري – مصدر سابق – مجلة العربي – ص ٢٧ .

الفصل الخامس

البعـــد الإجتماعي

الفصل الخامس

البعد الإجتماعى

(التنمية الإجتماعية أحد أبعاد إشكالية التعليم)

إن التنمية الإجتماعية عملية معقدة للغاية خاصة تحت وطأة المشاكل المتداخلة والأزمات الطاحنة التى يعانى منها العالم العربي والإسلامى . والخيار هنا بين بديلين على طرفى نقيض : **البديل الأول** هنا أن نطور تعليمنا ومؤسساتنا التعليمية من أجل إستغلال الفرص العديدة التى تتيحها تكنولوجيا المعلومات من أجل التقدم فى ثبات لكى نعوض بها تخلفنا الراهن ونحاول أن نجد تعليم متميز لكل الأفراد نحاول من خلال هذا التعليم اللحاق بالركب الحضارى ولدى العالم العربي والإسلامى كثير من الإمكانات والموارد التى تمكن من تحقيق ذلك شريطة أن يحسن استغلال هذه الإمكانات البشرية والمادية وتوجيهها التوجيه الصحيح .

و**البديل الثانى** هو أن نركن إلى الحالة السائدة من الإستسلام والتراخى إزاء المتغيرات الملحة نواجهها بردود فعل متسرعة للتكيف مع الأوضاع الراهنة والمستجدة لذلك نؤكد على ضرورة تطوير التعليم فى العالم الإسلامى بما يتضمن التنمية الإجتماعية وعلى أن يشمل مخططات هذا التطور[1] ما يلى :-

١- تحديد المنظور العربي والأسلامى لتكنولوجيا المعلومات . حيث تختلف همومنا وأولوياتنا عن هموم وأولويات من سبقونا فى هذا المجال وذلك من منطلق لا يرى المعلومات مجرد تطور تكنولوجي بعيداً عن التيار العام للتنمية الإجتماعية الشاملة كأحد أبعاد إشكالية التعليم.

---

(١) نبيل علي – العرب وثورة المعلومات – مجلة العربي – العدد ٣٩٨ – يناير ١٩٩٢.

٢- نريد تطوير تعليمى يعمل على الخلاص من الجمود الفكرى والتخطيطى ومتجاوز حدود شعارات الإكتفاء الذاتى والمجافظة على الهوية الثقافية ، الإجتماعية ، الحضارية لأتخاذ مواقف تتسم بالواقعية حتى لا يضيع الممكن فداء للمستحيل .

٣- تطوير المؤسسات التعليمية والقيام بتحديد مطالب المجتمعات الإسلامية تنموياً وإجتماعياً من موارد المعلومات وتطبيقاتها وخدماتها وصياغة هذه المطالب والأهداف فى سياسة واقعية للمعلومات .

٤- التنمية الإجتماعية ضرورة من ضرورات النهوض الحضارى وذلك بإقامة البنى الأساسية لمجتمع المعلومات من شبكات إتصال وقوى بشرية ومراكز تعليمية للتدريب ونظم توحيد قياسى .

٥- نريد تعليماً يعمل على مواجهة ظاهرة حرمان الفرد من حقه فى الحصول على معلومات صحيحة ومتجددة تحت دعوة حماية سيادة الدولة مثلاً من التضليل الإعلامى الذى يفد إلينا من الخارج .

٦- التنمية الإجتماعية كبعد إجتماعى هام لابد من الإهتمام به فى إطار تطور التعليم من أجل إقامة صناعة البرمجيات بعد أن أصبحت هى العامل الرئيسى فى تقبل المجتمعات لتكنولوجيا المعلومات وذلك فى ظل مناخ وجود شركات عملاقة تسعى إلى إحتكار صناعة البرمجيات عالمياً .

٧- نريد تعليماً يعمل على صياغة موقف إسلامى موحد تجاه المشاكل المتعلقة بتدفق المعلومات عبر الحدود الدولية من خلال شبكات الإتصال والأقمار الصناعية ونظم الأستشعار عن بعد وذلك دون الوقوع فى مخطوط الإنغلاق المعلوماتى .

٨- نريد تطوير للمؤسسات التعليمية الرسمية والغير رسمية من أجل التخلص من بطئها المعهود لمواجهة مطالب العصر فى إستغلال قدرات الكمبيوتر لتحديث العملية التعليمية وتخليصها من آفة التلقين والتلقى السلبى وأن يكون بمقدور الأفراد مواجهة الإتجاه المتزايد فى تصميم معدات المعلومات وبرامجها على هيئة حزم مدمجة والتى أصبحت مجموعة منغلقة من الصناديق السوداء وهو الأمر الذى يصعب معه فك هذه الحزم لأغراض التصنيع الجزئى أو الصيانة أو الإحلال .

٩- نريد تعليماً ينمى القدرات لدى الأفراد على تأمين المصادر لإقتناء تكنولوجيا المعلومات بصورة لا تهدد أمتنا العربية والإسلامية .

١٠- نريد تطوير التعليم الذى يعمل على مساعد التنمية الإجتماعية لخلق وعى إجتماعى قوى لدى الأفراد لتنمية قدراتهم على إستغلال المعلومات وخاصة المديرين لدعم عملية إتخاذ القرار بدلاً من إستخدام الحدث أو تحليلات سطحية لكافة الأمور . بل نريد إستخدام المعلومات العلمية والتكنولوجيا عبر نظم المعلومات لخلق الكتلة الحرجة من العلماء والمتخصصين لإرساء قواعد تكنولوجيا المعلومات.

١١- نريد تعليماً يعمل على إزالة العقبات التى تعوق إنسياب المعلومات داخل وعبر البلاد ولن يأتى ذلك إلا من خلال تطوير التعليم الذى يعمل على توحيد المفاهيم والمصطلحات وتشجيع سياسة المشاركة فى الموارد وإرساء نظم التوحيد القياسى ولابد من شحذ القدرات لدى المتخصصين لاستشراف المستقبل ووضع منهجيات وأسس عملية واضحة لتحديد مدى ملاءمة التقنيات الراهنة والمستحدثة لظروف مجتمعاتنا . والتنمية الإجتماعية إحدى ضرورات وأولى أولويات النهوض التعليمى والحضارى وخاصة تجاه لغتنا العربية بتهيئة الوسائل اللازمة لها وهى قادرة بلا شك على ذلك فى عصر المعلومات التى تلعب فيه اللغة دوراً أساسياً لما

فى اللغة العربية من سمة مشتركة وهى لغة القرآن وعن طريقها يمكن تسهيل أمور كثيرة فى ظل الثورة المعلوماتية فى هذا العصر . ولابد من تشجيع هذا التعليم الذى يعمل على الإرتقاء بمحاولات التصنيع الجزئى والتجميعى فى مجالات الإلكترونيات الإستهلاكية لتصبح نواة التصنيع الإستراتيجى لعتاد تكنولوجيا المعلومات ، والمعيار الإجتماعى فى ذلك هو إستغلال موارد المعلومات للإرتقاء بمستوى معيشة الأفراد وزيادة وعى المعلومات لديهم وتمكين الأفراد من الحصول على معلومات ذات درجة عالية من الجودة من حيث المضمون ومعدل التجدد وسرعة التحديث[1]. وخاصة أن مفهوم (مجتمع المعلومات) مازال يفتقر إلى التحديد الكافى الذى يجعل منه نمطاً إجتماعياً واضح القسمات فى مجتمعاتنا ونجد فى هذا المجال أن العالم المتقدم ينشغل فى تهيئة مجتمعاته لتقبل (الصدمة المستقبلية) وعلينا أن تكون قضيتنا هو كيف نحمى أنفسنا من أن ننسحق بفعل هذه الصدمة خاصة وقد أدرجتنا إحصائيات المنظمات الدولية ضمن البلاد (الجائعة معلوماتياً) لذلك على المخططين والعلماء والمنفذين التكاتف من أجل تطوير التعليم واستنباط حلول فى إشكاليات التعليم تعمل أولاً على تحديد موقعنا ما بين عديد من الثنائيات المفزعة منها.

١) ثنائية التعليم الرسمى والتعليم الذاتى .

٢) ثنائية التنمية والتصنيع .

٣) ثنائية الإغتراب أو الإندماج الإجتماعى والثقافى والتعليمى .

٤) ثنائية الإستقلالية والتبعية العلمية .

٥) ثنائية الإنتاج والاستهلاك التكنولوجى .

٦) ثنائية الإنفتاح والإنغلاق المعلوماتى وحدود الحذر فى ذلك [٢] .

---

(١) المصدر السابق – ص ٧٧ .
(٢) نفس المصدر – العرب وثورة المعلومات – ص ٧٦ .

(دور التعليم فى التفاعل بين الإطار الثقافى والإجتماعى)

للتعليم دور هام فى التفاعل بين الإطار الثقافى والإجتماعى والإقتصادى عندما يأتى هذا الدور فى إطار خطة متكاملة مدروسة وفق مناهج تعليمية متطورة بحيث يأتى كل جانب مكملاً لما سبقه حتى لا نفقد التوازن والتناغم والإنسجام بين كل هذه الجوانب . والتعليم الفعال لا يحدث إختناقات فى العمالة أو تخمة فى السوق المحلية ويؤدى إلى تهيئة الأفراد للتكيف المهنى . ونجد أن الفكر التنموى لا يعتمد مطلقاً على المقاييس المادية الجامدة بل ينطلق من الإنسان الذى إبتدع هذه التقنيات أو الإنسان المتلقى للتعليم الجيد المستعد لهضم هذه التقنيات بناء على أرضية ثقافية وتركيبة إجتماعية وإقتصادية مميزة لهذا الفرد ومجتمعنا ليس مجرد ناقل للتقنية من مجتمع إلى أخر نظراً لإختلاف الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية فالتعليم الناجح هو الذى يؤدى إلى التطور الإجتماعى والإقتصادى ، وملائم ومتفاعل بين الإطار الثقافى والإجتماعى والإقتصادى لأنتاج التقنيات الحديثة وأن يتعامل معها بكل إقتدار بدلاً من الإعتماد على البلدان الأجنبية ولذلك نريد فنيين متعلمين ويفهمون وضع التصاميم والدراسات وأعمال الصيانة وتنفيذ المشاريع الصناعية والخدمية إلى آخره بدلاً من التبعية الإقتصادية للأجانب مع ما تحمله هذه التبعية ضمناً من تبعية إجتماعية وسياسية وثقافية . وهكذا فإن مجتمعنا مطالب بتطوير مؤسساته التعليمية بما يعنى أن من شأنه إلغاء التبعية للعالم الخارجى والإعتماد على الذات والموارد الخاصة ، وهذا هو السلوك الوحيد لنجاح التنمية الإجتماعية والثقافية معاً من موقع القوة والإستقلالية[١] . لأن مظاهر التخلف التى تعصف فى هذا الواقع الإجتماعى تجعل كثيراً من الأفراد فى حالة من الضيق والتوتر والقلق على المستقبل لأنهم هم المسئولون عن هذا المستقبل وهو مصدر مهم من مصادر همومنا . وقد نجد أن هناك عناصر سلبية تحطم أى تنمية إجتماعية منها على سبيل

---

(١) زهير عبد الوهاب – مجلة العربي – العدد٣٩٨ – يناير ١٩٩٢ .

المثال الشعور بالإغتراب وهو أحد المشكلات الكبرى التى يواجهها الأفراد لأن التعليم والمناهج التعليمية التى تربوا عليها وجدوا فيها إنفصاماً بين القول والعمل أى بين النظرية والتطبيق ويشعر الفرد فى الوقت نفسه أن دوره يكاد يكون محدوداً فى صنع حاضر هذا المجتمع أو مستقبله وهذا الإغتراب يدفع بعض المتعلمين إلى العزلة السلبية كما يدفع ببعضهم إلى التمرد ومناهضة المجتمع والتعويض بطريقته الخاصة وكلها حالات مرضية لا تخدم مجتمعاتنا ولا تحقق المصلحة القومية للنهوض الحضارى لأنهم مستبعدون من عملية التنمية سواء فى وضع إستراتيجيتها وخططها أو فى متابعة تنفيذها وكل ذلك يتم تحت تبريرات مختلفة مثل أنهم لا يملكون الحكمة للمشاركة أو القدرة على المشاركة لأنهم لم يؤهلون تعليمياً وتقنياً على ذلك .

وقد فشلت كثيراً بعض بلداننا فى إجتياز معركة التنمية والتقدم والتحديث مما جعل المتعلمين يقفون يائسين لاسيما عندما يقرأون فى التاريخ وفى الإقتصاد كيف أن الأوربيين شقوا طريقهم في ظروف أشد قسوة فى معركة التنمية والتحديث وحققوا نجاحات باهرة فى حين أننا نحن فى عصر أصبحت فيه إمكانية التحديث تحتاج إلى عملية تطوير لكافة المؤسسات التعليمية فى إطار خطة رشيدة لتحقيق التنمية المنشودة[1]. وعلى أن نغرس فيهم قيمة (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وبحيث نجعلهم يصمدون أمام القيم التى تأتى من الغرب وأن نغرس فيهم قيمة (إذا عمل أحدكم عملاً فليتقنه) حتى نجعل الأفراد يقبلون على الحياة بجدية كى يحسنوا كل ما يقومون به من دراسة أو صناعة لذلك لابد من وضع إستراتيجية جديدة للتعليم لكى يتم تطوير الواقع الإجتماعى بما يحقق مطالب الأفراد ويسهل لهم فرص المشاركة بدرجة أكبر فى إتخاذ القرارات فى تحقيق التنمية الإجتماعية ومعركة التحديث التى لابد للمجتمع أن يحققها لكى يحافظ على بقائه فى عالم لا يعترف إلا بالأقوياء ولن

---

(١) نفس المصدر السابق – العدد ٢٩٨ .

يأتى ذلك إلا بتطوير مناهج التعليم والأخذ بأسباب التقدم والتطوير الإجتماعى وأخذ العبرة من التكاليف الإجتماعية الباهظة لنمط الأزمات الدورية وما يصاحبها من ضحايا الإفلاس وجيوش المتعطلين والكساد الحالى الذى يجمع بين البطالة والتضخم أى الكساد التضخمى الذى يتحدى كل تلك الجهود لذلك فإن للمؤسسات الإجتماعية المختلفة أدواراً محددة لكل منها فى خلق العملية المجتمعية الواعية الموجهة لأحداث التنمية بمؤشراتها ومعاييرها المادية والمعنوية ولابد أن يكون للتعليم دوراً رئيسياً لتلك المؤسسات لكى يلعب الدور الرئيسى المتميز فى إحداث التنمية وضمان إستمراريتها فوق أنه بذاته أى التعليم مؤشر من مؤشرات التنمية لكونه أحد الحاجات الأساسية التى تحققها التنمية والدور الذى يمكن للتعليم فى النظام المدرسى والموجه أن يقدم فى تحقيق التنمية من حيث :-

١- إيجاد قاعدة إجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل فرد يمكنه العيش فى مجتمع يعتمد على وسائل المعرفة والأتصال الجماهيرى على مختلف أنواعها .

٢- المساهمة فى تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب مع الطموحات التنموية فى المجتمع ومن ذلك تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم الأستقلالية فى التفكير الموضوعى والتصرف العملى والإتكالية والنزعة الإستهلاكية وإطلاق الطاقة الإبداعية للفرد بتنمية قدرته على التجريب والتحليل والتطبيق وتأكيد دور الفرد فى المساهمة فى بناء مجتمعه[1] وضرورة تمتعه بممارسة هذا الدور والمشاركة الإجتماعية ضمن إطار حق تمتع الآخرين بهذا الدور الأكبر لهذه المسئولية تبقى مشتركة لجميع المؤسسات التعليمية المباشرة وغير المباشرة فى المجتمع .

---

(١) مشكلات الشباب النفسية ومطالب تكيفهم – مجلة الأمة – العدد ٧٠ – يونيو ١٩٨٦ ص١٤ .

٣- تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل فى القطاعات المختلفة بتزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المتقدم والمتطور المستهدف والعمل على التهيئة العامة للتعايش مع العصر التقنى وتطوير وسائله وطنياً وقومياً مما يستلزم التركيز على العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية وتمكين التعليم منها فى إطار عام يدرك قيمة العلوم والمعارف الأخرى .

٤- التوازن فى تأهيل القوى العاملة حسب الإحتياجات التنموية المتغيرة وهو ما يتطلب التركيز على القاعدة العريضة من المتعلمين فى التأهيل أولاً كلاً حسب تخصصه ثم تفريغه حسب الإحتياجات مع إعطاء الأولوية للأطر الفنية المتوسطة التى تمثل نقصاً خطيراً فى بلادنا(٢).

ونجد أن التعليم يعتبر العامل المتغير المستقل فى علاقته بالتنمية أو هكذا يجب أن يكون فى بلادنا ولذلك يجب الإعتراف بنوعية العلاقات المتبادلة بين التعليم والتنمية فكما أن التعليم إذا أحسن إستخدامه وتوجيهه يساهم بفاعلية فى تحقيق التنمية وإستمراريتها فإن تطوير التعليم وتمكينه من أداء دوره المأمول فى التنمية والنهوض الحضارى يتحقق بيسر بقدر ما يتوفر للمجتمع من تحقيق متوازن للتنمية فى جوانبها المختلفة . فالوعى السياسى والإجتماعى والحرص على التطور ومواكبة العصر يسهم فى توجيه التعليم ومراقبة تطوره ومراقبة النمو الإقتصادى والوعى الإجتماعى فوق توفيره للأموال اللازمة للعمل التعليمى يفرض أيضاً متطلباته بتوجيه التعليم وتحديد نوعية مخرجاته . والتطوير الإجتماعى فى العلاقات ونظام القيم يمكن للتعليم من أن يحارب على جبهات واضحة فى التوجيه التعليمى والتنشئة المرغوبة تنموياً بدلاً من التنازع بين ما يعلم وما يمارس فى المجتمع ووضوح البعد والتوجيه الثقافى والإيجابى يعزز دور التعليم فى البلاد العربية

---

(٢) مصدر سابق – مجلة الأمة – العدد ٧٠ – ص ١٥ .

والإسلامية ولكن فى تحقيق أهدافه التنموية[١] . وبالرغم من هذه العلاقات التبادلية نجد أن القائمون على أمور التعليم يبررون فشل التعليم بضعف حظ تلك البلدان فى التنمية . إذ أن دور التعليم فى المجتمعات العربية والأسلامية لابد أن يكون دوراً قياسياً فتأخذ التربية والتعليم دور المتغير المستقل دائماً وأبداً من عبر إغفال لأهمية العوامل الأخرى الفاعلة فى المجتمع وضرورة مساهمة التعليم فى تخفيف حدة أثارها[٢] . لأن دور التعليم فى التنمية والنهوض الحضارى لا يتحقق إلا إذا اتضحت الرؤية التنموية فى كل مجالاتها وفى المجال التعليمى . فالأمر يتطلب بعد تحديد دور التعليم العمل بحزم على إنقاذه من خلال تطوير النظام التعليمى نفسه وللتنمية ككل فلا يمكن أن تؤخذ التربية والتعليم بمعزل عن المحيط الإجتماعى الذى تعمل فيه ويتوقع منها مساهمة فعالة فى التنمية ويمكن أن يكون للتعليم دور سلبى على طموحات المجتمع وخاصة إذا كان غير مرتبط بواقع المجتمع التنموى واحتياجاته . ففى قطاع الزراعة مثلاً حيث يتركز الإنتاج القومى لهذه المجتمعات لا يكاد التعليم يؤثر فى عمليات الإنتاج فالعمل لا يزال بصفة عامة تقليدياً يقوم به أفراد أميون بين تحول التعليم إلى قوة طاردة من الزراعة ومن الريف وفى مجال الصناعة حيث يزيد إستهلاك التعليم والمتعلمين وحيث تركزت محاولات التنمية والتحديث لا تزال إنتاجية العمل أقل منها فى البلاد المتقدمة مما يطرح تساؤلات عن العنصر البشرى ومستوى تعليمه وتدريبه .لهذا نجد أن تطوير التعليم فى البلدان العربية والإسلامية يوضح عجز الأنظمة التربوية عن تحقيق ما يصبوا إليه هذا التطوير ويرجع ذالك إلى عوامل ضعف الكفاية الداخلية وضعف الكفاية الخارجية وعلاقاتهم بالتنمية وإدارته فى بعض الأحوال بطرق عفوية ومعالجات جزئية[٣].

---

(١) عبد العزيز عبد الله الجلال – تربية اليسر وتخلف التنمية – عالم المعرفة – ص١١٥ .
(٢) نفس المصدر السابق – ص ١٦ .
(٣) نفس المصدر السابق – ص ١٨ .

ولهذا نجد أن هذه البلدان تواجه مشكلة تكمن فى عجز التعليم المدرسى بصورته الراهنة على الأقل عن إعداد أشخاص قادرين على مواكبة التحولات السريعة فى المجتمع وإذا ظلت إستراتيجية التنمية دون تعديل أو إستمرار التوسع التعليمى بصورته الحالية تحت ضغط الطلب الإجتماعى فإن من المؤكد أن هذا الخلل سوف يتفاقم فى جملة البلدان العربية والإسلامية وعن مدى إنطباق التعليم ومساهمته فى التنمية نجد أن قلة المشكلات والآثار السيئة للتعليم بسبب إختلاف هذه البلدان عن غيرها من الثورة والمظاهر المادية للتطور مما يعتبر افتراضياً من عوامل نجاحها فى مساعيها التنموية والتعليمية .

ويجب أن نعترف أننا متخلفون عن ركب الحضارة فى العالم المعاصر وعلاج هذا التخلف ليس كما يظن بعض الطائشين بهجرة الدين وآدابه وأحكامه وأخلاقه وإنما يكون بالتخطيط العلمى والإرادة المصممة على علاج هذا التخلف وهذا يكون باحترام علومنا وتطعيمها بعلوم الآخرين ومعارفهم وفق اتجاه تعليمى يتوافق مع خصوصيات الواقع الإجتماعى لأمتنا لأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها ولهذا فإن تطور التعليم والعلوم والمعارف العامة وتقدمها أمر قائم والطريق ينحصر فى أمرين :

١- إرادة سياسية حازمة فى تلافى مشكلة تخلف التعليم والتخلف الحضارى والسلبية فى تناول المشكلات الاجتماعية .

٢- تضافر الجهود من كافة القطاعات التعليمية الرسمية وغير الرسمية والعلماء فى علم الاجتماع وكافة العلوم الأخرى فى الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

ولا نجد فى شرعنا ما يمنع أو يعوق هذا الاتجاه والقيام بنهضة شاملة تعتمد على وحدة الأمة وصب طاقاتها فى معين واحد والتوجيه نحو هدف تعليمى واحد مع الانفتاح على العالم ومواكبة التقدم وبناء الحضارة وذلك يتطلب تخطيطاً واعياً وإرادة حازمة ولا تنقصنا الخبرة والكفاءة ولكن ينقصنا إعداد معامل ومصانع

تفريغ الخبرة واحتضان عشرات الآلاف من الأدمغة العربية الإسلامية التي تتبناها حضارة الغرب فى كل الميادين . إذن فعلينا الاهتمام بالأفراد والاستفادة منهم فى الجهود التنموية لأن الفرد هو باني الحضارة وهو حاميها ورأسمالها لذلك تسعى كل أمة أن تخطط لنفسها سبل التحضر إلى التخطيط لسياسة تعليمه وتربوية تهتم بإعداد المواطن الصالح إجتماعياً ولئن اختلفت الحضارات فى تحديد مواصفات المواطن الصالح لاختلاف فلسفاتها وتصوراتها فإن الإسلام تفرد بوضع اجتماعى عظيم وتفرد بوضع مشروع تربوى تعليمى متكامل يهدف لا إلى إعداد المواطن الصالح وإنما إلى إعداد الإنسان بجوهره الكامن فى أعماقه الإنساني من حيث هو إنسان اجتماعى تربى على الإيمان إذ من دونه لا تستقيم العملية التربوية ذلك أن الإيمان بالله والإيمان بمبدأ الثواب والعقاب وهما الطاقة التى تفجر فى الإنسان كل قوى الخير والصلاح فلا يحتاج بعدها إلى رقيب وبهذا الوضع نستطيع أن ننهض بمجتمعنا تنموياً مع الأخذ بأن الأمة تنتابها أزمات ونكبات تفقدها الى حين السيطرة على عالم أشيائها أى مكتسباتها المادية والمعنوية أو تضعف عالم أفكارها فيصير بقاؤها مرهوناً بسلامة شبكة علاقاتها الاجتماعية التى تستطيع أن تحفظ لها تماسكها ووحدتها واستمرارها حتى تستعيد ما ضاع منها ، أما إذا كانت هذه الشبكة مهترئة فلن تستطيع الأمة أن تقاوم طويلاً حتى ولو كانت متفوقة فى عالم الأشياء وفى عالم الأفكار . وقد جعل الإسلام لتأسيس هذه الشبكة ورعايتها من التمزق حيزاً كبيراً فى مشروعه الحضارى واستطاعت الأمة بفضلها أن تحافظ على بقاؤها رغم الهزات العنيفة التى عصفت بها من الداخل ومن الخارج حتى إذا ضعفت خيوط هذه الشبكة واهترأت واستسلمت الأمة إلى الإنحطاط يأتى على ما تبقى من مظاهر مجدها(١).

ولهذا هناك ضرورة لتقوية الوعى بلزوم الجماعة ووحدة الأمة لأن الشمول والجماعة هما طريقا الإنتصار والتقدم التعليمي والتنموى ، أما الجزئية والتفتت

---

(١) مصدر سابق – الوعي الإسلامي – ص٢٢ .

فهما درب الهزيمة وهذا قانون عام لأن أى معركة تصاب بالتدهور والانحطاط الأيديولوجي بمجرد ما تحتل فيها وحدات كفاح جزئية مكان وحدة الكفاح الشاملة لذلك جاءت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تؤكد وحدة الجماعة الإسلامية ووقوفها صفاً واحداً فى السراء والضراء ، "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" (الأنبياء/ ٩٢) ، "إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص" (الصف/٤) ، "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا" (آل عمران/١٠٣) ، [عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو مع الإثنين أبعد ومن أراد بحبوحة العيش فليلزم الجماعة] (حديث شريف) . وهذا يجعلنا نطالب بضرورة القيام بنهضة تعليمية شاملة تعتمد على وحدة وتماسك الأمة الإسلامية وبهدف تعليمى واحد يعمل على الاهتمام بالأفراد فى ظل بوتقة واحدة إذا أردنا إنجاح الجهد التنموى ومواكبة التطور والتقدم التكنولوجى تحت راية العلم الذى يعتبر من أهم مقومات الانبعاث والنهوض الحضارى[١] .

ولن نأتى بجديد عندما نذكر أن الإسلام حث الفرد المسلم بإلحاح على طلب العلم ونشره بين أفراد المسلمين من أجل رفعة ورقى المجتمعات الإسلامية وأن أول آية نزلت فى القرآن الكريم كانت أمراً للنبى الكريم صلى الله عليه وسلم بالقراءة وأن الله تعالى رفع الذين يعلمون عن الذين لا يعلمون "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات " (المجادلة/١١) وأن النبى صلى الله عليه وسلم جعل فداء الأسرى الكفار بعد غزوة بدر أن يعلم كل واحد منهم عشرة من أبناء المسلمين وأنه صلى الله عليه وسلم جعل مطلب العلم فريضة على كل مسلم ، وأن العلماء المسلمين ساهموا بقسط كبير فى بناء الحضارة الإنسانية بفضل ما قدموه من ابتكارات واكتشافات فى كل العلوم مع الفارق مع ما قدمه العلماء فى

---

(١) مصدر سابق – مقومات الانبعاث الحضاري في الإسلام – ص ٢٣: ٢٤

مختلف الحضارات الأخرى من أنهم صاحبوا العلم بالتربية الخلقية وهو ما ميز مسار العلماء المسلمين باعتبار أن العلم فى المسار الإسلامى طريق من الطرق الموصلة إلى عبادة الله عز وجل "اقرأ باسم ربك الذى خلق" (العلق/١) ، ولأن كل علم لا يسلك هذا الطريق هو علم لا يؤمن عواقبه . ولعل ما تعيشه حضارة الغرب من انحراف العلم عن طريقه القويم لخير دليل على تصدير الغرب لهذا الإنحراف دون العلم لنا .

ويقول الفيلسوف الفرنسى المسلم (رجاء جارودى) "إذا لم تتخذ العلوم الإسلامية نفس المناهج التى اتبعتها العلوم الغربية بداية من القرن السادس عشر فليس ذلك راجعاً إلى نقص فى العلوم الإسلامية ولكن لرفض المسلمين طرق بعض الفروع العلمية منفصلة عما يعتقده الإسلام هدفاً وتفسيراً للوجود " وهكذا يبقى لتطوير التعليم والتربية المبنى على الأخلاق الإسلامية آخر الأمر أمل المجتمعات الإسلامية فى الخروج من عنق الزجاجة ونفض ربقة التخلف إلى رحابة التحضر والتقدم .

التطور الاجتماعى والعمل الإبداعي وسيلة من وسائل التعليم الصحيح إسلامياً

المعيار الحقيقى للتعليم فى العالم العربي والإسلامى هو الذى يعمل على تنمية العمل الإبداعى والتطور الاجتماعى لتهيئة الأفراد فكرياً واجتماعياً لمواجهة حرمان الفرد من حقه فى الإبداع داخل وخارج المؤسسات التعليمية . لأن الإبداع فى المنهج الإسلامى وسيلة من وسائل التربية وله تأثيره المتميز على تنمية المتلقى وفكره حتى وإن لم يدركه بسبب التأثير . والفرد المسلم المبدع يعيش عقيدة وفكراً وسلوكاً من نوع خاص وذلك يؤثر فى مكوناته النفسية والعقلية وفى قدراته الإبداعية . ولأن الإبداع الحقيقى والتطور الاجتماعى يشمل كل ما يخدم الإنسانية

من اختراعات وابتكارات وتقدم علمى فى كافة المجالات بما فيه مجال التنمية وجب على العلماء والباحثين والقائمين على شئون التعليم بتبنى سياسة تعليمية موحدة فى جميع البلدان العربية والإسلامية يعمل على حرية الإبداع والتطور ، ولكن ليس المقصود هنا بالحرية التى تؤدى إلى عوامل لإفساد الأخلاق والقيم الاجتماعية فإن الإسلام قد وضع ضوابط لحرية الإبداع الذى يستوعب كل ما فى الحياة وفق التصور الإسلامى الصحيح لهذه الحياة بحيث لا يزيف حقيقة ولا يخلق وهماً فاسداً ولا يحابى ضلالاً لأن له وظيفة فى هذه الحياة هي تحقيق وظيفة المسلم طبقاً لمنهج الخالق سبحانه وتعالى فهو لا يتجه إلى انحراف نقى ولا إلى اعتدال شعورى ولا إلى مرض فلسفى وما إلى ذلك مما نراه فى الحضارة الغربية[1] .

ولا بد أن يتضمن التعليم ومناهج التعليم العمل الإسلامى الذى يقوم على تأصيل القيم والمضامين الفكرية الأصيلة وهو وثيق الصلة بالتطور الاجتماعى والنهوض الحضارى والتنموى ولما لا وقد قال الله عز وجل عن ذاته العليا " بديع السموات والأرض وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون " (البقرة/١١٧) . وعندما نقول أن العمل الإبداعى من وسائل التعليم الصحيح إسلامياً لأن الفرد المسلم المتطور لا يكمن فيه الخلل الداخلى ولا الخلط الأهوج بين الوسائل والغايات ولا يمكن فيه السلبية واللامبالاة ولا العداء فى كل شئ فى الحياة الأمر الذى جعل الغرب يعيش فى ظله بسبب الخواء الروحى ، والالتزام فى الإبداع معناه القناعة الإيمانية والسلوك المطابق لكل عمل يتعلق به والالتزام بذلك التزاماً داخلياً وخارجياً الذى يؤدى إلى التقدم والرقى والتطور والإجادة فى الصنعة فى إطار المسئولية الإيمانية ومن هنا نصل إلى عدم الفوضى والمنوعة والضياع والخراب والفساد ولهذا نجد أن التربية والتعليم فى الإسلام عليها أن تحافظ على التوازن بين الفرد والمجتمع لأن التعليم من أبسط مهماته الاتجاه إلى بناء الفرد والاهتمام به

---

(١) علي القاضي – الإبداع بين الرؤية الإسلامية والغربية – الوعي الإسلامي – العدد٣٤٨ – يناير ١٩٩٥- ص٧١ .

كهدف قائم بذاته والنظرة الإنسانية تدرك أن الإنسان ليس فرداً قائماً بذاته فحسب ولم يخلق من أجل أن يحيا لنفسه ولا تقبل أن يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية . فالفرد يعيش فى جماعة وهو اجتماعي بطبعه لذلك اتجهت التربية فى الإسلام لمراعاة الجانب الاجتماعى فى تربية وتعليم الفرد وحرصت على بناء الإنسان باعتباره كائناً حياً مستقلاً قائماً بذاته من جهة وباعتباره عضواً قائماً فى جماعة من جهة أخرى . فالفرد يؤثر فى المجتمع ويكسب من المجتمع وعلى هذا يبنى المجتمع ويقوم على الأفراد ويمنحهم الكثير . وكما تتوقف الحياة على العناصر البشرية الفردية فإن الفرد يتوقف نماؤه الكامل وسلوكه السوي ونشاطه الفعال على أثر المجتمع فيه ورعايته له وقوة بناؤه ومؤسساته وخاصة المؤسسات التعليمية والتربوية فى الإسلام أهتمت بكلا الطرفين واتجهت إلى تربية الفرد والى إقامة المجتمع الإنساني وإقامة أركانه وقواعده ولم تقف التربية أو التعليم عموماً فى الإسلام عند هذه المرحلة بل استطاعت أن تقيم التوازن الكامل والعادل بين الفرد والمجتمع فلا يطغى الفرد على حقوق الجماعة فيستغل خبراتها ويحتكر قوتها ويستعلى عليها ويبتز مواردها فيسئ إلى مجتمعه وأمته ثم يعود عليه الويل والدمار والتدمير التنموى الكامل . كما لا يجوز أن تطغى الجماعة على الفرد فتسلخه من إنسانيته وتجعله آلة للإنتاج والعمل وتحصر حياته بتأمين الغذاء وتقضى على ميوله وعواطفه وتحاول أن تجتث منه فكره وعقله فتحجم كيانه وتحد من نشاطه ولهذا نجد أن التربية فى الإسلام تحقق هذا التوازن الحساس بين الفرد والمجتمع فلا بد من إعادة النظر فى التعليم ووسائله ومناهجه لأنه أخفق قديماً وحديثاً فى عالمنا العربي الإسلامى وبخاصة فى عصرنا الحاضر الذى تطغى فيه الفردية والإنسانية وتسود التربية الجماعية المفرطة فى جوانب أخرى .

وعلى صعيد آخر نجد أن التربية عامة وشاملة لكل نواحى الإنسان ولكنها لا تحقق التوازن الكافى بين عناصره وأجزائه فيما يتعلق بالإنسان كفرد أو فيما

يتصل به فيقع الخلل وينتج الاضطراب وتسعى التربية فى تحقيق التوازن فى متطلبات الإنسان ولكنها تجهل بعض الجوانب الإنسانية أو العضوية فتقع التربية حتماً ولا محالة فى الخلل والاضطراب وينتج الانحراف الاجتماعى ويفقد الاتزان وكلما تقدمت البشرية تعلن أنها اكتشفت جديداً فى الإنسان فتعدل من نظريات التربية لتوائم أمورها مع المستجدات وقد يكتشف العلم تركيب الإنسان ولكنه لا يدرك النسبة الصحيحة بين أجزائه وعناصره الأولية فتقع التربية نتيجة هذا الجهل أو الجهل فى التشخيص فى العجز والنقص أو الاضطراب والانحراف .

والتربية والتعليم فى الإسلام لم يكن يحمل فى يوم من الأيام هذه العوارض أو النواقص والآفات والأخطاء إلا عندما اعتمد واضعى المناهج على التعليم الغربى المستورد الذى يحمل كل هذه العوارض والنواقص لأن المسلم وان جهل علمياً التركيب الصحيح والكامل والكافى للفرد وقيمته يتلقى الدواء الشافى والأسلوب الحضارى والعلمى السليم لإستعماله من رب العالمين الخالق لهذا الإنسان كإنسان والفرد المسلم كفرد مبدع لأن الخالق العليم قد أبدعه .

قال الله تعالى :

"خلق الإنسان علمه البيان" (الرحمن/٣٤٤) وقال تعالى : "وخلق كل شئ فقدره تقديرا " (الفرقان/٢) وقد أنزل رب العزة المنهج التعليمى الإلهى الربانى فى التربية لتغطية كل جانب وهذا المنهج التربوى الإسلامى المنزل يشبه أجهزة التحكم النظامية فى الوسائل الحديثة وهذا المنهج التربوى يشبه إلى حد ما الأدوية التى تتركب من مواد مختلفة وبنسب محددة وكميات مقدرة وكل خلل فى تركيب الدواء أو الزيادة فى نسبة المواد المركب منها يؤدى إلى إفساده وربما إلى تحوله إلى مادة ضارة أو سامة أو معدومة النفع وهو ما يظهر بوضوح فيما تتناوله مؤسساتنا التعليمية والتى اعتمدت على المناهج التعليمية المستوردة واعتمدت على

استقدام خبراء من الدول الأوربية لتطوير التعليم كما يزعمون[١] وكانت النتيجة لهذا كله أن هؤلاء الخبراء المستوردين فى علب قاموا بطمس الهوية الإسلامية فى المناهج التعليمية فى كثير من بلدان العالم الإسلامى كما حدث فى حذف كثير من الغزوات التى قام بها الرسول صلى الله عليه وسلم فى مادة الدراسات الاجتماعية فى المناهج التعليمية فى جمهورية مصر العربية وهذه كانت الخطوة الأولى ثم تلاها مجموعة خطوات منظمة لتغيير الوضع الاجتماعى ولكن من منطلق غربى صهيونى بحت ومن ضمن هذه الخطوات قامت وزارة التربية والتعليم فى مصر وفلسطين وسوريا وتونس وغيرها من بلدان العالم العربي والإسلامى بعمل بعثات لتلاميذ المرحلة الإبتدائية والإعدادية لحضور الندوات التثقيفية فى معسكر يسمى بلقاء أطفال السلام وللأسف الشديد يقام هذا المعسكر تحت إشراف بنى صهيون الذين استطاعوا التغلغل فى خصوصياتنا التعليمية بحجة تهيئة الأطفال لمرحلة ما يسمى بالسلام بين الشعوب وهى فى حقيقة الأمر محاولات لطمس الهوية الحضارية الإسلامية أو ما يسمى بالتحدى الحضارى وما يسمى بالشرق الأوسط الجديد ونحن لن نختلف كثيراً على أن أمتنا الإسلامية تمر فى واقعها المعاصر بمنعطف حضارى خطير وهو ما يسمى بالصراع الحضارى ، ولكى نستطيع مواجهة الصراع الحضارى يتحتم علينا أن ننظر إلى رقعة أزمتنا الحضارية نظرة شاملة ومتكاملة وذلك أن هذه الأزمات لم تنشأ فى جانب واحد أو أكثر على انفراد بحيث يسهل فهمه ومن ثم علاجه دونما ننظر إلى الجوانب الأخرى من الأزمة لأننا نعيش فى منظومة حضارية لم تنبثق من تعليم صحيح نابع من العقيدة التى يحملها وجدان الأمة[٢]. لهذا فنحن نعيش ذلك الإنفصام الحضارى والذى أدى إلى هزة عنيفة أفقدت الأمة العربية والإسلامية اتزانها وتخلفها فغدت تخبط في جنبات

---

(١) د. محمد الزحيلي – تحقيق التوازن في التربية الإسلامية – الوعي الإسلامي – العدد ٣٤٤ – ١٩٩٤ – ص٣٤ .
(٢) جمال فؤاد متولي – بعثرة الرؤية وإشكاليات التحدي الحضاري – الوعي الإسلامي – العدد ٢٧٢ – أبريل ١٩٨٧ ص١٠٩ .

مظلمة دون أن تتقدم خطوة فى سلم الحضارة بينما الركب من حولنا يتقدم صعداً وأصبح محتوماً علينا البناء لمواجهة الصراع الحضارى وضبط موضع الخلل ومحل الأزمة فى وضوح ودقة ولكن لكى يتم ذلك فعلينا البدء بالتعليم والمؤسسات التعليمية وتربية النشئ على منهج تعليمى إسلامى صحيح والعمل على الخروج من الأزمة عن طريق التربية والتى تساعد الفرد على التغيير الاجتماعى من خلال الأهداف والمناهج الإسلامية والمتفقة مع متطلبات ومتغيرات الوضع الاجتماعى الإسلامى وعلى أن يتم داخل إطار تعليمى ثابت ويدور حول محور ثابت وهو القيمة الإسلامية الثابتة من أجل النهوض الحضارى المأمول لنا جميعاً وذلك لأن هناك من أنكر التغيير ونادى بالتغير المستمر ولكن الإسلام نظر إلى التغير الاجتماعى نظرة مخالفة لنظرة من نادى بالتغير والثبات لأن الإسلام لا ينكر التغير ومن ناحية أخرى يقر الثبات فتجئ التربية فى الإسلام جامعة بين الثبات والتغيير وقد نجم عن التغيير الاجتماعى الذى أصاب الأمة الآن أزمة عريقة الجذور فهى تجتاز مرحلة صعبة للتخلص من الإحساس بالعجز وفقد التوازن إزاء مواجهة تراكمات عدة تكاثفت عبر الأجيال من تخلف حضارى وفقدان الهوية وأزمات اقتصادية واجتماعية وعلى الرغم من إجماع الفكر لدى الكثير على ضرورة التغيير للخروج بالأمة من هذه الأزمة إلا أنه مازال موقف الكثير من المجتمعات الإسلامية تجاه التغيير يتميز بالحيرة والتخبط وقد يرجع ذلك إلى افتقار تلك المجتمعات إلى نموذجها الخاص ما جعلها تلجأ إلى استعارة نماذج الآخرين مما أدى إلى الكثير من التناقض والمسخ وفقد الخصوصية وبالتالى ابتعدت عن التغيير الحقيقى المطلوب تنموياً ، وإذا أرادت المجتمعات الإسلامية الوصول إلى التغيير الأفضل والأنسب حضارياً واجتماعياً وتنموياً فعليها البدء فى إصلاح التعليم وتطويره بما يتماشى مع المتطلبات المرجوة وفق الأطر الآتية :

* التعليم المنبثق من العقيدة الإسلامية هو المصدر الأول فى التخطيط لتربية الفرد وتطويره وإعداده للتعامل مع متغيرات العصر المختلفة حيث أن رؤية الإسلام لقضية التغيير رؤية شاملة متكاملة تتناسب مع تطورات العصر وأحداث الحياة .

* ضرورة التركيز عند تطوير التعليم على أن الفرد هو صانع هذا التطوير والتغيير ومحوره وهو فى نفس الوقت هدف عملية التغيير .

* الحاجة ماسة إلى تعليم ومؤسسات تعليمية تعمل على تبنى نظرية اجتماعية من المنظور الإسلامى تفسر التغيير وتوجه التغيير الهادف إلى ما نصبو إليه من بناء تنموى ونهوض حضارى قوى مع إبراز العلاقة العضوية القائمة بين التغيير الاجتماعى والتربية حيث أنه لا يمكن إغفال الدور التربوى والتعليمى فى مواجهة التغيير وإحداث التغيير باعتبار التربية التجسيد الحى الواعى والمعادل الموضوعى لأى تغيير .

* الأهمية على التأكيد بأن يتضمن تطوير المنظومة التعليمية كوحدة واحدة بحيث ترفض التعامل مع الصيغ الثنائية ذات الطابع المتناقض من حيث الأصالة والمعاصرة – الثبات والتغير وإبراز ما للتعليم والتربية من دور فى تغيير ما بالنفس باعتباره الدافع الحقيقى لإحداث أى نهوض وأى تقدم فى المجتمع وتنمية قدراته على مواجهة التغيير ومعايشته باعتباره ضرورة وحقيقة وذلك بتوعيته بأبعاد التغيير الاجتماعى ومجالاته وعوامله ومظاهره كهدف أساسى للسياسة التعليمية مع ضرورة التكامل بين المؤسسات التربوية المختلفة الوسيطة والمباشرة بهدف توعيتها وتعريفها بدورها فى مواجهة التغيير واحتوائه فى ضوء القيم الأساسية الثابتة الراسخة المستمدة من جوهر العقيدة ونماية الخلق والوجود وذلك من خلال

العملية التعليمية فى أبعادها المختلفة ومراحلها المختلفة مع الأخذ بالأولويات فى مواجهة التغيير وضرورة مراعاة ذلك فى التخطيط للعملية التعليمية .

* ضرورة معايشة المدرسة كمؤسسة اجتماعية لهذا الواقع المتغير والعمل على إسقاط الحواجز الوهمية التى تعزل المدرسة عن نبض الحياة فى الخارج بحيث تصير المدرسة هي التي تكسب المهارات الجديدة وتبنى الإتجاهات الموائمة لمنطق التغير والتجديد .

* ضرورة الأخذ بأسلوب التعليم المستمر لاستمرار الخبرات وتجدد المواقف الحياتية مع إعداد المعلم ثقافياً واجتماعياً بما يمكنه من التفاعل الهادف مع التغير وعدم الاكتفاء بالإعداد المهنى والأكاديمى(١) .

* ضرورة تنمية التفكير العلمى السليم والتمييز بينه وبين أنماط التفكير الخاطئة بما يضبط التغيير ويوجهه نحو الغاية المنشودة مع ضرورة التعامل الواعى مع التراث بالتبسيط والإنتقاء والتطهير والإفادة منه فى فهم الواقع والتخطيط للمستقبل . وهناك ضرورة ملحة فى السعى للإفادة إلى أقصى قدر ممكن من جهد الفرد وقدراته المتعددة وطاقاته البناءة وذكائه عندما نتحدث عن ضرورة بحث إشكالية التعليم فى العالم الإسلامى كيف يكون التعليم هو المحور الأساسى للتنمية والنهوض الحضارى فى محاولة أن يكون للتعليم والتربية والمناهج التعليمية الدور الرئيسي فى تنمية الموارد البشرية بوصفها من أهم العناصر المؤدية إلى إنجاح أى تنمية فى جميع المجالات الحياتية من حيث إكساب هذا الفرد المهارات وتدريب الكوادر البشرية وتنمية قدراتها وخبراتها بعد تلقى التعليم المناسب لهذه القدرات وكيفية الإفادة منها فى تطوير المجتمع .

(١) ماجدة محمد أمين السمالوطي – التربية وقضية التغير الاجتماعي من منظور إسلامي - -إعداد محمد عباس عرابي – الوعي الإسلامي – العدد ٤٠٥ – أغسطس ١٩٩٠- ص٤٨.

لذا فإنه من الضرورة أن يراعى فى المنهج التعليمى الذى يوضع فى مجال التكوين التعليمى والتربية كيفية الإعداد لتنمية الموارد البشرية على نحو يخدم الأهداف المرجوة ويصل بنا إلى الآمال المنشودة فى تطوير وتغيير المجتمع تنموياً وعلى أن يراعى هذا التعليم خصائص الإنسان وطبيعة تكوينه المادية والروحية بحيث تعطى أطيب الثمرات بحيث ينعكس ذلك كله على الإرتقاء والاستقرار والرخاء ومستقبل حضارى أفضل . وعندما يهتم القائمون على التعليم فى العالم الإسلامى بالتركيز على تنمية الموارد البشرية فيعد ذلك أنجح الطرق لما للفرد المتعلم المتطور من أهمية لأن متطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تتزايد وتتسع نطاقها فى القطاعات المتعددة فى مجالات الزراعة والصناعة والبنى الأساسية والمرافق العامة وصيانة البيئة ووقايتها ، وجميع هذه المجالات ليست إلا فروع للعمود الفقرى وهو التعليم ولهذا يجب التركيز التعليمى على الإنسان لأنه هو العنصر الأساسي والعامل الجوهرى الذى لا غنى للقطاعات التنموية المختلفة عن مهاراته وجهده وفاعليته فى تطوير المجتمع . فالإنسان هو المحور الذى يتفاعل دوماً مع ما يحيط به أخذاً وعطاءاً وبقدر ما يعطى للمجتمع بمهارة بقدر ما يأخذ منها بفضل الله وإحسانه وبقدر ما تعطى الأمة أبنائها من الرعاية التعليمية والعناية الروحية والعقلية الثقافية مع توفير جو تنمو فيه القيم السامية والفضائل الثابتة والمهارات النافعة بقدر ما تحقق هذه الأمة من التقدم والتطور المنشود فى الطريق الصحيح الذى يتسم بالتوازن والتكامل وإنه إزاء متطلبات النهضة الشاملة وتشابك المصالح وتعدد مجالات التعمير والتثمير تزايدت الحاجة إلى المزيد من التغيير والتطور التعليمى مع التركيز على تعدد التخصصات وتنوع الخبرات والمهارات والأخذ بالتقنية التكنولوجية فى مجالات العمل والإنتاج حتى يتسنى لعجلة التقدم والارتقاء والنهوض الحضارى أن تسير بخطى ثابتة مركزة وبرؤية واضحة وفى ظل منظومة تعليمية متطورة تعمل على العناية بتأهيل القوى البشرية على النحو

الذى يجعلها قادرة على الوفاء بمتطلباتها وحمل المسئوليات فى جميع مواقع العمل والإنتاج التنموى(١) . وذلك بتوفير التخصص والقدرات والمعاهد الفنية إلى جانب ما تتيحه فرص التعليم العالى فى المجالات العلمية والتقنية لاستغلال الإمكانات البشرية أحسن إستغلال وذلك عن طريق أسلوب تربوى يعمل على التكوين الرشيد والتوجيه المتكامل لقوى الإنسان وطاقاته الإنتاجية وتنميتها فى الطريق الصحيح ويوجه العناية إلى استغلال عقل الأفراد وحواسهم الظاهرة لإكسابهم المهارات المتفقة مع قدراتهم وميولهم واتجاهاتهم الروحية والمادية من حيث التمسك بالثوابت الإسلامية لأن الإسلام يوجه عناية كبيرة إلى الجسم والى كل ما يؤدى إلى سلامته وصيانته من كل عوامل الضعف والتخاذل ليحقق للفرد التوازن الذى يناسب فطرته التى فطره الله عليها وبدون هذا التوازن وتحقيقه عن طريق التربية السليمة والتكوين المتكامل يختل كيان الفرد اجتماعياً ويضطرب أمر الجماعة وتنشأ مساوئ وعيوب أشد ضرراً على الجهود التنموية(٢) .

التعليم عملية إنتاجية منتجة

إن التعليم عملية منتجة فلم يعد مجرد خدمة تؤديها الدول للأفراد باعتبارها حقاً من حقوقهم فحسب بل إن التعليم أصبح عملاً وظيفياً ومن هنا أصبحت دراسة اقتصاديات التعليم ومشكلات الفقد والتسرب من أهم المشكلات التى تسترعى الإهتمام . وإذا كانت خطط التنمية تعمل على دعم كيان البناء الاقتصادى والاجتماعى للدول بمقابلة حاجات أفراده فإنه لا يمكن إغفال حقيقة هامة ألا وهى أن لكل فرد فى المجتمع وضعاً اجتماعياً خاصاً به وكذلك الحال بالنسبة للوحدات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع ، فلا يمكن مثلاً أن تحل وحدة من وحدات الخدمات الصحية محل وحدة من وحدات الخدمات التعليمية . ومن هنا يأتى

---

(١) مجلة منار الإسلام – العدد ١٣ – يونيو ١٩٩٩ .
(٢) أحمد بن محمد طاحون - أنجح الطرق في تنمية الموارد البشرية – مجلة منار الإسلام – العدد ١٣ – ١٩٩٩ ص٤٦

الإهتمام بالعلاقات الاجتماعية الناتجة عن سياسة التنمية التى تتجه أصلاً إلى التنمية في المجتمع وفق طبيعة البناء الاجتماعى الذى ترسم له هذه السياسة أو تلك . ومن هنا نجد أن الخطط التعليمية تأخذ فى حسبانها طبيعة البيئة الاجتماعية وما يكتنفها من علاقات وعمليات اجتماعية . ولذلك يكون الإهتمام شديداً بدراسة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والجماعة فى المجتمع من أجل وضع الخطط البناءة على أساس هذه العلاقة .

وبديهى أن زيادة فعالية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على مقدار النمو وارتقاء الفكر التحليلى والتركيبى وهكذا نلاحظ أن المؤشرات الحقيقية تتمثل فى العمل على زيادة إنتاجية القوى البشرية فى المجتمع بما يجعلها أداة فعالة فى التطوير اللازم للمجتمع من أجل تطوير بناياته وزيادة تماسكه ومن ثم تطويع إتساقه لخدمة بعضها البعض بما يؤدى فى النهاية إلى مقابلة حاجات الفرد ومطالبهم لأعلى كفاءة ممكنة ولا نتصور أن وفرة المصادر الطبيعية أو المادية فى مجتمع ما يمكن أن تعنى تقدمه أو أنه مجرد ارتفاع دخل الفرد فى مجتمع ما يعنى رقى ذلك المجتمع فقد يكون توزيع الدخل أو توفير الخدمات الأساسية غير عادل أو متوازن فتنتفع قلة من المجتمع بالنصيب الأكبر من العائد أو الخدمات وبذلك تزداد الفجوة بين القلة المحظوظة والكثرة المحرومة الأمر الذى يؤدى إلى تمزق المجتمع وعدم استقراره . ويستند التقدم الحقيقى للمجتمع فى المقام الأول إلى مقومات إنسانية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وممارسة الفرد لحرياته وتحرره اجتماعياً واقتصادياً وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة له بالإضافة إلى ما يسود المجتمع كله من قيم وطنية وروحية وأخلاقية وإنسانية (١).

---

(١) مصدر سابق – أنجح الطرق في تنمية الموارد البشرية ص٥٠ .

ويأتى التعليم فى مقدمة الخدمات الأساسية التى يجب توفيرها لأبناء الشعب كافة بل وأن التعليم يأخذ مكان الصدارة كأداة فعالة فى تحقيق الحرية السياسية والتحرر الاقتصادى والاجتماعى لكل من الفرد والمجموع . وبسبب هذه المكانة أصبحت مناقشة أمور التعليم عملية مستمرة ومتصلة فى كل مكان وزمان . وذلك لأن التعليم لا يعتبر خيراً فى حد ذاته ما لم يحقق الأهداف الإنسانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع بكل سماته الحضارية .

الفصل السادس

البعد المنهجي

الفصل السادس

البعـــد المنهـــجـــى

البعد المنهجى ونتاج النهضة التعليمية فى العالم العربي والإسلامى

لا يمكن لأمة أن تعيش فى كنف الاطمئنان والانسجام النفسي والفكرى كما لا يتمكن المجتمع من الإنهماك فى عملية التنمية والبناء والإعمار فى جو يبعث على التحفيز والتقدم وإفراغ الجهد المطلوب إلا إذا كان هناك التحام عضوى وإنسجام كامل بين المنهج التعليمى المتبع وبين التصورات والأهداف المرجوة وبين المؤسسات التعليمية والعالم الذى يمكن استخدامه ، ونجد أن العالم العربي والإسلامى قد عانى الكثير جراء الإنفصام فى المنهج التعليمى ، ودائرة هذا الإنفصام ظلت طوال القرون الماضية من تاريخنا تضيق وتتسع لتصل إلى درجة التصادم والتنافر فى أحيان وفترات كثيرة ، ويهمنا التنبيه إلى آثار هذا الانفصام المنهجى الذى أدى إلى تقهقر فى شتى المجالات التعليمية . لذلك لابد من إيجاد منهج تعليمى إسلامى يعمل على إقامة المجتمع المتماسك فى صورته العامة ويدفع المجتمعات الإسلامية إلى التقدم والرقى تنموياً وما أعظم أن تكون المؤسسات الحكومية هى التى تشرف على سياسة التربية والتعليم وتكون تحت إشراف تجمع عربي وإسلامى وليكن مثل منظمة الدول الإسلامية على أن يكون هناك منهج واحد مشترك يعمل الجميع من أجل بلوغ غاياته وتحقيق مقاصده حتى إذا وهنت صلة طرف من الأطراف بتلك الغاية لا يضطرب العمل المنهجى فى باقى المؤسسات وتتبدد النتائج والواقع أن تخلف الأمة وتردى أوضاعها التنموية عامة لا يمكن فهمه حق الفهم إلا بفحص البعد المنهجى المعمول به ، لأن المجهود التربوى والتعليمى الذى يبذل هنا وهناك قد يكون فى أحايين كثيرة مسئولاً بطريقة أو بأخرى عن هذا الخلط والإضطراب والفوضى خاصة أن عدداً كبيراً من التربويين والموجهين

والقائمين على المناهج التعليمية قد أشعروا الأمة بأن النار قد توجد ولا يوجد الإحراق وأن الماء قد يوجد ولا يوجد الرى وأن السكين قد توجد ولا يوجد القطع وأن الواجبات العادية قد تتخلف إلى آخره وأن الوصول إلى النتائج فى أى ميدان من ميادين النشاط الإنسانى والتعليمى والفكرى ليس بالضرورة وليد مقدمات وأسباب بعينها وهذا المنهج المعتل ليس نتاجاً أصيلاً لمنهج التفكير الاسلامى بل هو نتاج إضطراب منهجى فى المفاهيم والتصورات وخلط فى إدراك مقومات ومرتكزات البناء المنهجى التعليمى السليم . وعند البحث فى محنة تخلف مقومات التنمية فى البلدان الإسلامية والتخلف الثقافى لديهم هو بعدهم عن الإسهام الجاد فى بناء مسيرة الإنجازات الإنسانية فى العصر الحديث لهذا يدفع الغيورين من أبناء أمتنا والقائمين على شئون التعليم(١). أن يعملوا على إيجاد منهج تعليمى متطور ويتفق مع متطلبات النهضة الإسلامية المعاصرة لأنه من المعروف أن التربية فى أى نظام من نظم التعليم لا تقتصر على مقرر دراسي أو أكثر وإنما هى رؤية منهجية تتخلل العمل المدرسي ومقررات الدراسة المختلفة ولكن الملاحظ فى البلدان الإسلامية نتيجة ما مر بها من ظروف تاريخية ضاغطة باعدت بينها وبين الحضارة مثلما باعدت بينها وبين الإسلام . فقد حصرت مناهج التعليم التى تدعو الى الإنفتاح العلمى على مجرد إستيراد قشور التكنولوجيا وبعض الأدوات التعليمية الخاصة بالعلوم .... إلخ ، فضلا عن إستيراد بعض التطبيقات المنهجية الغربية ولا نجد بينها وبين المناهج الأخرى تنسيقاً أو إتساقاً كما لا نجد بينها وبين بعضها هدفاً نسعى للوصول بالمتعلم إليه ولا تنسيقاً يحقق لها بلوغ هدف معين مما جعل هذه المناهج عبئاً على النظام التعليمى وعبئاً على النمو التعليمى الذى ترغب أى جماعة متحضرة أن تحققه لأبنائها(٢) . لذلك كان لنا أن نبحث عن الأسس التى تقوم عليها وبيان كيفية تكامل مناهج العلوم المختلفة مع الأهداف الرئيسية العربية والإسلامية

---

(١) إبراهيم نويري – الوعي الإسلامي – العدد ٣٧٠ – أكتوبر ١٩٩٦ ص٥٠ .
(٢) نفس المصدر – ص٥١ .

وطرح التصورات المستحدثة فى كل مكونات مناهج التعليم بعد تشخيص هذا الواقع ثم بيان أثر السباق الثقافى والإجتماعى والسياسي العام على تحقيق أهداف المناهج التعليمية المتطورة للنهوض الحضارى وبالتنسيق مع كافة المؤسسات التربوية والأسرة والأندية الثقافية والنقابات وكل ذلك من أجل مواجهة التحديات المعاصرة التى تعوق تحقيق أهداف المنهج التعليمى الذى يحقق النمو والتطور واللحاق بركب الحضارة والتقدم ويتم ذلك بمحاور أساسية منها على سبيل المثال :-

- تحليل مفاهيم وأهداف المناهج فى مراحل التعليم العام وكيفية التنسيق بين جميع المقررات الدراسية من منظور تعليمى تاريخى متطور يعمل على النهوض الحضارى .
- محتوى المناهج التعليمية ودورها فى تحقيق هذا الهدف .
- تنظيم محتوى المنهج العام التعليمى فى ركائزه وطرقه الواقع والمأمول المستقبلى .
- طرح تصورات جديدة تشمل كل المعارف التعليمية وربطها بالتربية الإسلامية من منظور التكامل والتفرع .
- بحث طرق وأساليب تنفيذ هذه المناهج .
- برامج إعداد معلم يكون قادراً على إستخدام تكنولوجيا التعليم وتنفيذ المناهج المتطورة فى مؤسسات التعليم المختلفة أثناء الدراسة وبعد التخرج[١] .

منهج تعليمي يتضمن تربية الروح العلمية والأخلاقية معاً

للنهوض الحضارى والتقدم التكنولوجى لابد من وجود منهج تعليمى يعمل على الإهتمام بالعلم المصاحب بالتربية الأخلاقية حيث أمرنا الله تعالى بإتباع المنهج

---

(١) عماد الدين عثمان – الوعي الإسلامي – العدد ٣٧٠ أكتوبر – ١٩٩٦ ص٥٢ .

العلمى حيث قال تعالى " فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " (النحل /٤٣) ويقصد بأهل الذكر هنا أهل العلم . وذلك لأن التربية الأخلاقية المصاحبة للتربية التى تذكى الروح العلمية تحتوى على عناصر منهجية أساسية فى مجالات التقدم العلمى المختلفة والمتنوعة الأمر الذى يؤدى إلى مصداقية المصدر الذى جاءت عنه وضرورة الأخذ به فى ميادين الحياة المختلفة ولأن الحروف الأولى من آيات القرآن الكريم التى نزلت على قلب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خير دليل على تأكيد الإسلام للعلم وطلب العلم فقد كان قول الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم " إقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق . إقرأ وربك الأكرم . الذى علم بالقلم . علم الإنسان مالم يعلم " (العلق /١ – ٥) من مقتضيات طلب العلم وفق منهج أخلاقى إسلامى عظيم يحرص على توصيل العلم لكل الأفراد صغيراً أو كبيراً فى المجتمع الإسلامى كذلك جعل الرسول صلى الله عليه وسلم تعلم باب واحد من العلم خير للمسلم عند الله من الدنيا وما فيها فقال صلى الله عليه وسلم [باب من العلم يتعلمه الرجل خير له من الدنيا وما فيها] وقد تواصت التربية والمنهج الأخلاقى بالعلم منذ الأيام الأولى من حياة المسلم بل قبل أن يكون نطفة فى بطن أمه وذلك حين لفتت الشريعة الغراء نظر المسلم على إختيار صاحبه له من نسل طيب ومنبت حسن مخافة أن يتلوث الأبناء(١) حيث أن العلم الصحيح يتيح للمسلم مستقبلاً مبشراً بالخير والسعادة له ولمجتمعه الذى يعيش فيه .

وتتميز الحضارة الإسلامية التى سطعت أشعتها قرابة الألف عام بالتربية الأخلاقية المصاحبة للتقدم العلمى والتكنولوجى . ويمكن تحديد دور التربية الأخلاقية فى التقدم الحضارى بصورة إجمالية فى كونها منهج متطور لبناء خير الفرد وخير المجتمع ولخير النهوض الحضارى المأمول والغاية من هذا كله تحقيق سعادة عامة وشاملة فى المجتمع وكانت للتربية الأخلاقية الفضل فى تميز وبقاء

(١) محمد السيد المليجي – التربية الإسلامية والتقدم الحضاري – الوعي الإسلامي – العدد ٣٧٠ – أكتوبر ١٩٩٦ ص٥٤ :٥٧ .

الحضارة الإسلامية أكثر من غيرها من الحضارات قروناً طويلة على مر التاريخ.[١]

إذن لابد من تطوير المنهج التعليمى الذى يعمل على تشجيع الروح العلمية والأخلاقية معاً للنهوض الحضارى لتميزها عن غيرها (لأن الحضارة الإسلامية والمنهج ظلت ردحاً من الزمان في مركز الريادة والتقدم العلمي والأخلاقي وقد سخرت الاكتشافات العلمية التى توصلت إليها من قبل إلى خير الفرد والمجتمع وأغلقت على الفرد المسلم كل منافذ السوء التى يمكن أن تميل إليها نفسه) ، وتتميز الحضارة الإسلامية بأنها من نور يوقد من شجرة إلهية وهذا يبين لنا أحقيتنا فى النهوض الحضارى ولأن الحضارة الإسلامية وارتباطها بالمنهج الأخلاقى يعد من أهم مقومات التقدم الحضارى فى الإسلام .

وقد أنشأ المسلمون الحضارة الإسلامية الرائعة التى نعمت بها البشرية قروناً طويلة ولا تزال البشرية تنعم بعلومها واكتشافاتها وبحوثها حتى الآن . فكان لنا أن نستمسك بما أسهم به أجدادنا وأمتنا لأنها خير حضارة وخير أمة أخرجت للناس وعلينا أن نعمل على كيفية النهوض الحضارى وإتباع المنهج العلمى الأخلاقي لأن هذا الارتباط كان سراً للتقدم المادى والمعنوى ولأن الروح إذا كانت متطورة وآخذة فى الرقى تبعها الجسد بجميع حواسه ليلحق بها فيما وصلت إليه من تقدم ورقى حيث قال الله تعالى " **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** " **(الرعد /١١)** .

والمنهج التعليمى الأخلاقى يرتكز أيضاً على تربية الروح العلمية لدى الفرد والمجتمع وإتقان العمل فى المجالات الزراعية والصناعية والتكنولوجية والبحث عن التقنيات المتطورة وهذا المنهج يعمل على تكوين الوعى بوحدة الحياة

---

(١) نفس المصدر السابق – ص٥٨ .

الاجتماعية لأن الأخلاق الإسلامية تربط بين جميع نواحى الحياة ليعيش الفرد الحياة الاجتماعية الصحيحة وتعمل على تنمية المواهب لدى الفرد المتعلم واستعداداته لخدمة غايات الوجود الإنسانى حيث تشمل هذه الغايات عمارة الأرض على منهج علمى أخلاقى نابع من العقيدة الإسلامية وتشريع رب العزة الذى يحقق سعادة البشرية(١) ، وللمنهج دوراً خطيراً فى حركة الإنسان الفكرية والحضارة عموماً وبدون منهج واضح فليس ثمة طريق يوصل إلى الأهداف التنموية مهما بذل من جهد وقدم من عطاء ، ونجد فى هذا الإطار أن الأوعية والأدوات المنهجية التى يعتمد عليها الكثير من القائمين على شئون التعليم فى العالم الإسلامى والدارسين غريبة عن الواقع الإسلامى وهى إلى جانب ذلك أوعية وأدوات نسبية غير شمولية لأنها ثمرة ابتكار للعقل البشرى المبتور عن الوحى ونحن نعلم أن المدركات الذهنية لجوامع التفاعلات الحضارية مدركات غير مطلقة إلى جانب كون هذه الأوعية والمناهج وليدة دراسات تمت على مستوى تطبيقى وتجريبي محدود من الناحية الإنسانية ومن الناحية المعرفية والجغرافية والمحيط الحضارى ونجد أن الأزمة فى هذه المحاولات نشأت فى الأصل من الرغبة الطائشة فى استعمال مناهج وتبنى طروحات واستخدام طرق وأساليب بحث تعليمية غربية وتطبيقها بحذافيرها فى دراسة الظواهر العامة والخاصة فى كافة المجالات التعليمية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتغيرات الاجتماعية داخل النمط الحضارىالعربي الإسلامى .

ونجد أن مساوئ هذه المناهج أكثر من محاسنها وذلك لعدة أسباب أولها أنها محاولة للقفز على الواقع الاجتماعي المستمد من التراث أى إسقاط مناهج خارجية على التراث الإسلامى . وفى هذه الحالة نسقط على التراث والواقع الإسلامى وجهات نظر غربية وفق منهج غربى لا يحترم خصوصية هذا التراث ومن هنا تنشأ صراعات فكرية ومنهجية لا تمت بصلة إلى منهجنا الداخلى بقدر ما تعبر عن

(١) مصدر سابق – محمد السيد المليجي ص ٥٥ .

مناهج مختلفة اتخذت من التخلف الفكرى والتعليمى فى العالم الإسلامى وسيلتها للتصارع .

إن عيب هذه المحاولات يكمن فى كونها تفرض قراءة فكرية غربية بمنهج غربى وتوحى بأن الأفراد فى العالم الإسلامى لا يزال فهمهم من تراثهم الإسلامى والأصالة كبنية ثقافية فهماً قاصراً وعاجزاً عن إدراك الصورة الحقيقية للمناهج الغربية ناسين أن للأمة الإسلامية مناهج نابعة من أصالتهم التى لا يمكن أن تتخلى عنها ولو كمخزون نفسي في يوم من الأيام وإن عطلوا مفهومها وحرفوا مدلولها العلمى الواقعى برغم إيحائهم أن العقل الإسلامى الكلى لم يستطيع حتى الآن أن ينسجم إنسجاماً علمياً على الأقل من الناحية الإبتكارية والإبداعية مع ما تمليه عليه أصالته الإسلامية وتفرضه مذهبيته ومنهجيته الكونية ويبنون هذا الإيحاء فى عقولهم على أن الفرد المسلم لا يزال يعيش ويحيا حالة التخلف والتمزق النفسي والضياع الفكرى حيث غياب المناهج الناضجة الفاعلة على الأرض الصلبة وفى اللحظة ذاتها يعنى أن هناك بوادر وعى عقلي لطبيعة الأزمة واحساساً وشعوراً بضرورة التحدى ولكن المشكلة المطروحة للمناهج التعليمية والمتفرعة عن هذه المسألة كامنة فى التعدد والإختلاف والتباين الموجود فى الأوعية الأيديولوجية فى كثير من البلدان الإسلامية والأدوات المنهجية المعتمدة فى تحليل وفحص الإشكالية ثم بعد ذلك تجدها كامنة وبشكل أكبر بطبيعة الحال الذى من المفروض أن يكون حاسماً وقاسماً لظهر الأزمة حلاً لا يساهم فى تعطيل عملية الخلاص من خلال الكثرة المتكاثرة من الحلول المقترحة مما يكرس ويعمق ويجذر ظاهرة التجزؤ على المستوى المنهجي والفكرى والتطبيقى فى كثير من المجالات والنواحى المنهجية التعليمية فى العالم الإسلامى الحالة التى تؤدى الى تزمين الهوة والزيادة فى الأزمة المنهجية إذ تصبح جميع الجهود بمثابة الكتابة على الماء الجارى أو بمثابة القراءة فى الليل البهيم حيث تفتقد الإنارة جهود ضائعة وطاقات مهدورة وضربات على

الحديد البارد . إذ أن هناك من يقول أن هذا التعدد المنهجى فى العالم الإسلامى يغنى الرؤية ويثرى الطروحات ويمنح المرونة فى عمليات التنمية لكن الواقع المر يكذب هذا الزعم ذلك أن شرط تحقق الإغناء والإثراء المنهجى التعليمى غير متوفر شرط علمية المنطق المنهجى وأصالته(١) .

لأن ما يزعمونه البعض يعتبر خليط من التصورات المنهجية والحضارات رغم رفع شعارات الخصوصية فإذا كانت المناهج الأولى خارجية وبالتالى غير علمية وعملية فإن مناهج هذه المحاولات كذلك وإن كانت داخلية غير مفيدة وشاذة شذوذ الفكر المعمول به . ولهذا لابد من تحديد وبيان المنطلق المنهجى فى العالم الإسلامى ولابد من توضيح الوسائل المنهجية المعرفية التى تحدد الغايات الإسلامية التى نعتقد أنها تخالف كثيراً الغايات والأهداف الغربية الغير إسلامية . وقد يكون من البداهة التأكيد على أن المناهج فى المفهوم الإسلامى تخالف جذريا مفهوم الآخرين لها كما أن مظاهر المعاصرة والتقدم التى ننشدها تخالف مظاهرها عند هؤلاء نعم قد يحدث نوع اتفاق أحيانا فى بعض أشكال وواجهات المعاصرة لكن على المستوى الجذرى والعام يتميز وينفرد المنهج والطرح الإسلامى عن غيره من مناهج غربية فى كثير من الأمور أذن يجب أن نتناول أشكالية المنهج من خلال التصور الإسلامى حيث تصبح الوقائع والأحداث وسائل إيضاح بيانية منهجية ويمدنا بالمقاييس العلمية والشرعية معاً فى جميع التصرفات الفردية والجماعية .

---

(١) ميمون النكاز – حول الأصالة والمعاصرة – مجلة الأمة – العدد ٦٨ – ابريل ١٩٨٦ ص٥٥ .

(إشكالية غياب المنهج التعليمى الحاشد للطاقات)

تكمن إشكالية غياب المنهج التعليمى الحاشد للطاقات في أن أصحاب المنهج التقليدى يعتقدون أنهم بما يفعلون يقدمون العلم النافع والفكر الحي وما دروا أنهم فى هذا يرتدون بالفكر التعليمى إلى الوراء ولا يسهمون فى تقديم الجديد المفيد المتطور ومن ثم يظل على أصوله التقليدية لا يعرف نمواً ولا يخدم الواقع التعليمى أو الثقافى أو الإجتماعى وبذلك لا يكون له أثر فاعل فى تقدم الحياة العلمية والتنمية الإجتماعية ومواكبة الثورة المعرفية فى العالم إن المناهج التقليدية التى توجد فى الكليات والمعاهد والمدارس في بلادنا فى حاجة إلى تجديد وتطوير وليس منطقيا أن تظل المناهج فى محيط التكرار والإعادة بل لابد من تجديد وتطوير هذه المناهج لضرورة مسايرة الواقع حتى يكون تعامل المنهج المتطور مع هذا الواقع تعاملاً حياً مؤثراً ينقذ الأمة الإسلامية من الثنائية الفكرية والتقليدية ويجعل الطريق نحو المستقبل ممهداً لا أشواك فيه ولا تخلف أو فكر سطحى تقليدي ويتحقق إلى ترجمة عملية ولا يظل منهج وفكر نظرى فقط لا غير . وينبغى أن نتجاوز فى عصرنا عن منهج الإجترار والتكرار إلى منهج التجديد والإبتكار حتى نستطيع أن نخلق جيل متعلم قادر على حل القضايا العامة ولاسيما التى تواجهنا فيها مشكلات جمة منها التخلف الفكرى والتكنولوجى وعدم القدرة على إستيعاب التقنية العالية بحجة أنه لا يوجد شبه فيما إشتملت عليه المناهج الدراسية والكتب النظرية وبين التطبيقات العملية فى المجتمع . مع أن التجديد والتطوير ليس تنكراً لفضل من سبقونا في جهودهم المبذولة فى المناهج التقليدية أو ما بذلوه من جهود مضنية فى خدمة مجتمعهم والعناية بعلومها والمحافظة عليها وليس في ذلك بخس لحقوقهم وفضلهم . ولكن تتمثل حاجتنا إلى منهج جديد يكون قادراً على إستغلال الثروة العلمية الآن وأننا لا يجب أن نقف عند القدر الذى وصل إليه من سبقونا وإنما يجب أن نحسن إستثمارها وتنميتها ونعيد تقديمها فى ثوب جديد حتى تظل هذه المناهج

مصدراً غنيا بالمفاهيم والمبادئ التى تكفل للأفراد فى الوقت المعاصر القدرة على التعبير العملى فى شتى مجالات الحياة[١]. وخاصة أن أعداء الإسلام فى وضع علمى وتقني متفوق والمسلمون فى وضع لا يحسدون عليه ويريد الغربيون من المسلمين أن يبقوا على هذه الحالة حتى تبقى بلادهم سوقاً مفتوحة للأنتاج الغربى فأى محاولة لنقل الخبرات والعلوم والتقنية إلى بلاد المسلمين يعتبرها الغربيون خطرة عليهم والخبرات العربية والإسلامية فى ديار الغرب أصبحت كثيرة وإن كانت لا تستطيع تقديم الفائدة لنا الآن نتيجة لأوضاع بلادنا اليوم إلا أن المتغيرات كثيرة وهذه الخبرات رصيد لعالمنا . كما أن محاولاتنا جادة للإستفادة من تجربة الغرب الإدارية والمؤسسية ولكن بشرط وفق مناهج تحمل خصوصيتنا العربية والإسلامية[٢] لأن المسلمين ما زالوا رغم السنين الطويلة التى مرت عليهم ورغم التجارب العديدة التى مروا بها ولم يضعوا لنفسهم منهاجاً للعمل المبرمج ما خطته للعمل والإستفادة العلمية بين المسلمين وما طريقته ومنهاجه للعمل بين الخبرات الغير المسلمة . لذلك لم يزل الرصيد المنهجى يعانى كثيراً من النقص وهذه نتيجة لمقدمة وهى غلبة الحفظ على الفهم والإبتكار والإختراع[٣] .

فضلاً عن أن معظم المناهج التى يقدمها النظام التعليمى فى البلدان الإسلامية مبنية على دراسات وبحوث تمت على مجتمعات غير إسلامية وبالتالى يشعر المتلقى بالغربة نحو كل ما يقدم له فى مراحل التعليم المختلفة وعلى الأخص فى الجامعة وهذا يعود إلى أن معظم واضعى المناهج فى عالمنا الإسلامى هم من حملة الثقافات التى تنتمى إلى المجتمعات الأجنبية التى درسوا فيها لذلك فإنهم أكثر ولاءً لها[٤] . ونجد أن هذه المناهج التعليمية تفتقد الهوية الفكرية النابعة من تراث

---

(١) محمد الدسوقي – الدراسات الأصولية المعاصرة بين التقليد والتجديد – الوعي الإسلامي – العدد ٣٧٣ – يناير ١٩٩٧ ص ٥٤ .
(٢) مصدر سابق – محمد الدسوقي – ص٥٥ .
(٣) د. محمود الخاني – الوعي الإسلامي – العدد ٣٧٣ – يناير ١٩٩٧ – ص٧١ .
(٤) المصدر السابق – محمود الخاني – ص ٧٢ .

المجتمع المسلم الذى ينتمى إليه المتعلم وحاجاته ووسائله التى يعتمد عليها والتى ترتكز على العقيدة الإسلامية ذات البنية الأساسية التى يعتمد عليها فى كل شئ من الفكر والعادات والقيم كل ذلك يعود إلى أن المناهج الدراسية منذ المرحلة الإبتدائية حتى الجامعة لم تأخذ هذا الجانب بالحسيات كما ينبغي وبمعنى أن كثيراً من القائمين على التعليم يتحدثون عن الحقائق العلمية أو العلم التجريبي بمعزل عن العقيدة الإسلامية وكأن أحدهما نقيض للأخر وهذا أوجد نوعاً من الازدواجية والإنفصام ونوعاً من الثنائية بين الهوية الفكرية التى نشأ فيها المتلقى المتصلة بالتراث والتعليم القائم على العقيدة الإسلامية وللهوية الفكرية الغربية الذى يتعلمه والذى فى معظمه يأتينا من مجتمعات غير إسلامية وقد يعتمد على مسلمات ومبادئ تعليمية تتعارض مع العقيدة(١). ومن ناحية أخرى كثيراً ما تقدم المدرسة والجامعة نظريات وآراء متناقضة ولكنها لا تقدم أية وجهة نظر ذاتية تنبع من هويتنا الذاتية وتقديم وجهة النظر هذه ضرورة حتى يستطيع الفرد أن يميز بين متطلبات العصر وما ينبغى أن يقوم به لا أن نتركه نهباً للحيرة والشك والتردد فى كل ما يقدم إليه فى المدرسة أو الجامعة فيرفضه أو يستهويه بعضه فيصبح إنتماؤه الفكرى إلى ما هو خارج المجتمع . ونجد أن المنهج والمناخ المدرسى والجامعى قد لا يهتم بمطالب نمو وتطور الفرد وبالتالى تأتى الأوامر والنواهى غير متفقة مع إحتياجات الأفراد وتصبح عبئاً جديداً يسهم فى معاناتهم ويكون أداة فى التراخي والسلبية وعدم اللامبالاة كما هو حادث الآن . فالفرد المتعلم يقضى ردحاً طويلاً من حياته فى رحاب المدرسة أو الجامعة دون جدوى إذن لابد أن تعمل هذه المؤسسة على مساعدة الفرد المتعلم على تحقيق مطالبة وتشجيعه على تنمية مهارته وتنمية قدراته(٢) . ولن يأتى ذلك إلا بتطبيق المنهج المتفق مع المنهج الإسلامى لكى نستفيد

---

(١) خالد الطحان ـ مشكلات الشباب النفسية ومطالب تكيفهم ـ مجلة الأمة ـ العدد ٧ ـ يوليو ١٩٨٦ ص١٣ .
(٢) مصدر سابق ـ مجلة الأمة ـ ص ١٤ .

من العلاقة المنهجية الأخلاقية التعليمية ضد معركة التخلف لأن هذا المنهج أساساً للتنظيم العام الذى يتيح لنا أن نقيم حياتنا كلها بجانبيها الروحى والإجتماعى على أساس واحد لأنه يمتد إلى الجانبين كليهما بعكس الشعور المعقد للأمة العربية والإسلامية لأرتباطهما بالمناهج المرتبطة ببلاد الغرب المستعمرين لنا ثقافياً وعلمياً وهذا التعقيد الذى يشكل صعوبة كبير فى طريق النجاح والتقدم يأتى من التناقض بين هذه المناهج والعقيدة الدينية التى يعيشها الأفراد ويؤمنون بها فإن قوة هذه العقيدة مهما قدرنا لها من ضعف مؤقت نتيجة الحملات الإستعمارية الثقافية المستمرة لا يزال لها أثرها الكبير في توجيه السلوك وتربية المشاعر وتحديد النظرة إلى الأشياء . فإذا كانت الأمة تحس بتناقص بين الإطار المفروض للتنمية وبين عقيدة لا تزال تعتز بها وتحافظ على بعض وجهات نظرها فسوف تحجم بدرجة تفاعلها مع تلك العقيدة عن العطاء لعملية التنمية والإندماج فى إطارها المفروض[١] .

لذلك نجد أن هناك ضرورة لتوضيح الإطار المنهجى للعلاقة بين التعليم والتنمية من خلال :

إستقصاء نوعى لواقع النظام التعليمى فى البلدان العربية والإسلامية للتعرف على كل أبعاد إشكالية التعليم وأبرز المشكلات التى يعانى منها من جانب مساهمته في تحقيق التنمية وللتعرف على أولويات العمل المنهجى فى المجال التربوى التعليمى وخارجه مما يلزم الأخذ به لتصحيح المسار وتعميق مساهمة التعليم فى التنمية الشمولية كمحور أساسى وبحيث يكون الإستقصاء يبدأ ببحث كل الأمور المؤدية إلى تطوير المناهج ذات الخطوات الفعالة فى التقدم والتحديث فى التنمية ويتطلب هذا الوضع مقابلات شخصية لبعض المسئولين التربويين والمفكرين

---

(١) مصدر سابق – مجلة الأمة – ص ٢٠ .

ذوى الإهتمامات التربوية والتعليمية مع الحث على توضيح العلاقات بين التنمية بشكل شامل وعن علاقة التعليم بها بشكل خاص فى الدول العربية والإسلامية والإطلاع على نتائج بعض الندوات والمؤتمرات التى عالجت هذا الموضوع من قبل مع توضيح دور الأولويات الواجب إنتهاجها لتصحيح مسار العلاقة بين الطرفين وجعلها أكثر إيجابية (١). مع الأشراف التام على المناهج والكتب الدراسية المقررة للتعرف على مدى جهودها فى العملية التعليمية والتربوية ومدى ما تسهم به من تعزيز للتوجهات التكاملية والوحدوية لدولنا فى محاولة للم أشتات الموضوع وإبراز ضرورة شمولية الإصلاح فى النظم الاجتماعية حتى يكون للمنهج دور فعال فى التعليم بغرض تحديد الأسس الرئيسية التى لابد أن تتوفر فى المناهج النافعة والكفيلة بتحقيق الأهداف التعليمية وما تضيفه من مهارات ومعارف وقيم واتجاهات وحسب الأهداف وتدرجها من المهارات البسيطة إلى المركبة ومن القيم والاتجاهات الانطباعية المتغيرة إلى الاتصاف الثابت بنظام متكامل من القيم وأنماط السلوك المتسقة مع بعضها مدى الحياة للفرد وأن تكون متطورة حسب متطلبات العصر والتقدم التكنولوجى وعلى أن تكون مناهج مستمدة من طبيعة المتعلم وأن تكون مستمدة من طبيعة المجتمعات العربية والإسلامية(٢) ومن طبيعة المعرفة المتغيرة المتلاحقة وعلى أن تكون مستمدة من نظريات الخبرة التربوية التعليمية وطبيعة الميول والقدرات والاستعدادات المتكونة والقابلة للتغير لدى الفرد واحتياجات المجتمع العربي الإسلامى الدائمة والثابتة فى تكوين المهارات والقدرات العقلية والقيم والاتجاهات التى تستطيع أن تتعامل مع التطور المذهل فى العالم وبشرط أن تكون مناهج مستمدة من التراث الثقافى للمجتمع العربي الإسلامى بما

---

(١) عبد العزيز عبد الله الجلال – تربية اليسر وتخلف التنمية – عالم المعرفة – ١٩٨٥ ص٢١ .

(٢) نفس المصدر السابق – عبد العزيز عبد الله الجلال – عالم المعرفة – ص ٦٦ .

يعزز الثقة بالنفس والإنتماء مما يساعد على تطويع الحاضر والتأهب للمستقبل وعلى أن تكون مناهج تحتوى على العلوم والمعارف وتعدد التخصصات وما يتطلبه من أسس مشتركة من المهارات والمعارف والقدرات العقلية ومناهج تحتوى على التأقلم مع سرعة تغير المعلومات بسبب الاكتشافات العلمية في كل مجال وهو ما يتطلب تنقيح مستمر للمناهج لغزارة المعلومات فى كل ميدان[١] وحل شامل لجميع المشكلات ذات العلاقة بالمناهج وهذه المشكلات مأخوذة بعضها مع بعض فى إطار المفهوم الموسع للمنهج ليشمل الأهداف التربوية الخاصة بالمراحل الدراسية وخاصة أن المناهج لازالت تعانى من القصور من وجهات متعددة منها تكرار المعلومات وازدواجيتها فى المناهج التعليمية والاتساع فى المعلومات فوق طاقة الإستيعاب مع التركيز على المادة وحشو الذهن وغياب العمل الإنتاجى المباشر فى المناهج وضعف التوائم مع تحديات العصر الحديث وإفرازا ته وإغفال المشكلات الاجتماعية فى الدراسات المنهجية وقلة الاستفادة من الخبرات والتجارب المكتسبة خارج النظام التعليمى ، وتخلف المهارات والتقنيات المكتسبة عن التكنولوجيا السائدة وضعف تنمية الإحساس بالإنتماء على المصلحة العامة مع قصور تعزيز القيم والإتجاهات الإجتماعية والإنتاجية[٢] .

وعدم القدرة على تحقيق مبدأ الشمول والتكامل الذى يهدف إليه التعليم وبخاصة فى مجالات التكنولوجية والمناهج الرياضية العملية . إذن لابد من العمل على تنمية قدرة الأفراد على التفكير بأسلوب علمى وتنشئة أجيال قادرة على تحمل المسئولية فى شتى صورها ونواحيها وتشجيع الأفراد على المبادرة واتخاذ القرارات بأنفسهم والتخطيط لمستقبلهم وأيضاً تنشئة الأفراد لخلق جيل قوى يتميز

(١) نفس المصدر السابق – عبد العزيز عبد الله الجلال – عالم المعرفة – ص ٦٧ .
(٢) نفس المصدر السابق – عبد العزيز عبد الله الجلال – عالم المعرفة – ص ٦٧ .

بالجدية والصلابة والتضحية جيل يكون لدية من القدرات والمهارات والاتجاهات ما يجعله قادراً على مواجهة التحديات والمخاطر التى تتعرض لها أمته فى العصر الحديث وتأكيد الرابطة والعلاقة بين النظرية والتطبيق وبين العلم والعمل[١] .

ونجد أن ما ينقص دول العالم العربي والإسلامى الكثير والكثير بسبب غياب سياسة النفس الطويل فى العمل والمتابعة وعدم تبني الوسائل الأنجح فى تحقيق الأفضل فعملية بناء المناهج وتطويرها ليست مهمة سهلة تتم حسب إجتهاد البعض بل تتطلب إشراكاً أكبر وعملاً متواصلاً وتجريبياً هادفاً ويتوج ذلك كله تمتع المسئولين عنه بعمق النظرة والانقطاع اللا محدود لما أوكل إليهم من أمانة إلى جانب هذه المتطلبات العامة فإن جهود بلداننا منفردة قد تقصر عن إدراك بعض الجوانب كما قد تشكل إهدار للجهود فى بعض الحالات ومن هنا فإن الإقتراح الذى يطرح بإستمرار هو أن الوقت قد حان لتطوير جهاز موحد للمناهج والكتب لدولنا مجتمعة وليكن تحت إشراف منظمة العالم الإسلامى وأن يكون لهذا الجهاز صلاته مع الجميع وضمان الاستفادة من عمله فى كل بلد ولا يعنى تطوير الجهاز الموحد إنشاء جهاز جديد يضاف إلى المؤسسات الإقليمية الأخرى العاجزة بحكم تكوينها وسلطانها عن التأثير بقدر ما يعنى إيجاد صيغة عمل تجمع الجهود وتفيد المجموع من خلال المشاركة الواسعة لذوى الشأن ووجود الضمانات النظامية للاستفادة من الجهود بدلاً من بقائها وثائق مهملة فى خزائن الأجهزة أو مجرد مشاريع جيدة فى أفكار المسئولين عنها . فالعبرة إذن ليست بالتعرف على المشكلات وطرح الحلول النظرية لها بل بالقدرة على ترجمتها لخطوات تنفيذية تهتم بالمشكلات المطروحة فى البلدان العربية والإسلامية فى العملية الشمولية لإصلاح المناهج[٢].

---

(١) مصدر سابق – عالم المعرفة – ص٧٥-٧٦ .

(٢) مصدر سابق – عالم المعرفة – ص ٧٧ .

ومن هنا فإن أبرز المهمات الملحة فى تطوير التعليم هو تطوير المناهج وضرورة وجود وسائل موضوعية وشاملة للتطوير فى كل مجالات العلوم والمعارف حسب المراحل وتغطى جوانب المهارات والقدرات المعرفية بدرجاتها فى التطبيق والتحليل والتركيب كما تغطى قضايا الشعور والتوجيهات التقدمية والسلوك الشمولى فى منظمة الأهداف التعليمية . لأنه مازالت غالبية طرق التعليم فى العالم العربي والإسلامى تعتمد على أساليب التلقين والتحفيظ واعتبار المدرس والمقرر هما المصدر الأساسى بل الوحيد للحصول على المادة المعرفية وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة تطوير هذه المناهج والأخذ بنظم المعلومات كأداة مساعدة لهذا التطوير ولأنه مع المنظور المعلوماتى يتناقض أسلوب التلقين والتحفيظ تناقضا جوهرياً مع ظاهرة الانفجار المعرفى وتضخم المادة التعليمية التى تسود عصر المعلومات ولأن مهمة التعليم لم تعد هى تحصيل المادة التعليمية فى المقام الأول ولكن بتنمية مهارات الحصول عليها وتوظيفها بل وتوليد المعارف الجديدة وربطها بما سبقها ولا نعنى بذلك إهمال مادة التعليم بل نقصد به ضرورة التركيز على الأفكار الرئيسية والمفاهيم الأساسية للمادة التعليمية دون الحشو والتفاصيل خاصة وأن هذا الحشو والتفاصيل الزائدة يضران بروح الابتكار والاكتشاف لدى النشىء الذى يعول علية حمل راية التقدم والتطور فى التنمية بكافة جوانبها لهذا لابد أن يكون هذا النشىء المسلم قد تدرب وتعلم وتخرج لكى يكون مبتكراً حتى يستطيع التعامل مع ما يستجد من مواقف ومشاكل مستحدثة . وعالمنا العربي والإسلامى فى حاجة ماسة إلى الإبتكار بقدر يفوق ذلك للدول المتقدمة فالمشاكل لدينا أكثر تعقيدا وذلك نظراً لحالة الفوضى التعليمية والإجتماعية السائدة وتداخل المشاكل مع بعضها وعدم توافر المعلومات الكافية لدراسة جوانبها المتعددة مع ضرورة تنمية ملكة التفكير النقدى لدى الأجيال حتى لا يسهل على أصحاب الفكر غير السوى فى الداخل ترويج بضاعتهم الرديئة وحتى يمكنهم أيضا مواجهة حملات التشكيك فى قدراتهم وكذلك مواجهة حملات الغزو الثقافى الشرس من الخارج والتى لا يمكن

مواجهتها إلا بزيادة وعى الفرد وتمكينه لتناول تعليم جيد يمكنه من فرز ما يتلقاه من أفكار ومعلومات.(١)

رفع مستوى التحصيل أو مستوى مهارات التعليم الأساسية وهو ما يحتاج إلى مناهج متطورة تسهم فيها جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لأن التراخى فى هذا الواجب يعنى أننا نسلم أقدارنا لأجيال غير مهيأة للانتقال بمجتمعاتها إلى عصر التقدم والتطور التكنولوجى ويساعد على هذا الوضع السيىء أيضاً أنة لا يوجد نظام تربوى يلقى بنتاجه فى الأدراج كما تفعل معظم مجتمعاتنا ومظاهر التبديد عديدة منها البطالة المباشرة والغير مباشرة وقتل قدرات الخريجين وعدم تنميتها أو عزوف الخريجين عن العمل المهنى لأنهم لم يتعلموا فنون مناهج تعليمية تؤهلهم لهذا الدور المطلوب تنموياً فى الأساس لهذا فنحن نهدر نتاجنا التعليمى فى الوقت نفسه الذى تتوقف فيه المجتمعات فى عصر المعلومات على أفرادها المتعلمين(٢) .

قصور المناهج التعليمية القديمة فى العالم العربي والإسلامى سبباً للمعاناة الآن

إن قصور المناهج التعليمية القديمة عن تقديم المنهج التعليمى العربي الإسلامى الشامل المتكامل المترابط إلى الأجيال الجديدة في الفترات والأعوام الأخيرة ضيع عليها فرصة تاريخية كبيرة عندما واجه المناهج التغييرية التى وجهتها المذاهب المادية فى الثقافات الغربية بحيث لم تستطع تلك الأجيال أن تدرس وتمحص تلك المناهج والمذاهب فى ظل رؤية سليمة للمذهبية الإسلامية فوقعت فى عبودية مشينة لها وألفت عقولها تجاهها وظنت أنها هى الحقيقة التى انتهت إليها الثقافات المتطورة وفيها الحل الأوحد لأزمة الإنسان وإخراجه من الأزمان القديمة

(١) نبيل علي – العرب وعصر المعلومات – عالم المعرفة – أبريل ١٩٩٤ – ص٣٩١ .
(٢) مصدر سابق – عالم المعرفة – نبيل علي – ص ٣٩٢ .

الراكدة إلى الزمن الجديد الذى يصوغ حياته وينقذها من سلبيات القرون الأخيرة ومآسيها التى حطمت طاقات الأمة وأوقفت مسيرتها التنموية . إن الفراغ المنهجى التعليمى الفكرى الذى حدث نتيجة لغياب المذهبية الإسلامية الواضحة عن المناهج التعليمية وسيطرة فكر الجمود والتواكل والخرافة على الأمة وتوجيه الثقافة المعاصرة من قبل المؤسسات الإستشراقية الاستعمارية كان مأساة تاريخية كبرى إنتهت إلى عزل أجيالنا المثقفة والمتعلمة عن الثقافة الإسلامية الأصلية عزلاً كاد أن يكون كاملاً فى حين سيطرت الثقافات المادية والعلمانية سيطرة تامة على مؤسساتنا الجامعية والتعليمية ودوائرنا الثقافية والإعلامية والتى غدت تفكر وتخطط لتغيير الحياة فى مجتمعنا بمعزل عن الإسلام عقيدة وشريعة وسلوكاً لا بل عدت الدوائر الإسلام بكل أنظمته وشموله فكراً لاهوتياً رجعياً وطبقت علية المعايير المادية الأوروبية الحديثة ومواقفها تجاه الكنية وفكرها من خلال فهم تاريخ الإسلام فى ضوء التاريخ الأوروبى الحديث .

إن هذه المأساة التاريخية حدثت فى ظل جهل مركب بالإسلام ديناً وحضارة وتاريخاً ثم عدم الإستعداد لتصحيح الخطأ الكبير والانحراف المشين والجهل الفاضح إن كل المعنيين بالمناهج التعليمية فى العصر الحديث لاحظوا نتائج تلك المأساة من خلال الإحتكاك التعليمى الواقعى ومن خلال دراستهم لأنماط الكتابات التى تتحدث عن مختلف نواحى الحياة التربوية والسياسية والإجتماعية(١) .

فعلى سبيل المثال نجد أن نشأة الجامعات فى العالم العربي والإسلامى على الأسس العلمانية وتحت الإحتلال الأجنبى لشعوبها قصد منة الإيهام بأن الحضارة من أثار العلمانية وأن رجال الفكر هم علماء اليونان والغرب الذين نعرف عنهم أكثر مما نعرف عن علماء المسلمين وإسهاماتهم فى الفكر الحضارى الإنسانى لذلك كان من مهام الجامعات الإهتمام بالتراث العلمى وإبرازه لتنشأ أجيال المسلمين

(١) محسن عبد الحميد ـ المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري ـ تقديم عمر عبيد حسنة ـ كتاب الأمة ـ ١٩٨٤ ص١٤٠ .

معتزة بإسهامات أجدادهم فى حفظ التراث الإنسانى الفكرى والعلمى وما أضافوا إليه فى مختلف المعارف الإنسانية حيث أصبحت جذور الحضارة الغربية التى يعيشونها إسلامية وليست يونانية أو أثراً للعلمانية ٠ إن معرفة الشباب بدور الآباء فى التراث البشرى هو الذى يدفعهم إلى الفخر والإهتمام بالتراث فلا تزال القيم التى بنيت عليها الحضارة الإسلامية باقية وتوجيه الشباب إلى تراثه يستلزم وضع الجامعات والمدارس التعليمية لأسس منهجية مدروسة تضمن لدراسة التراث الإستمرارية والإبداع والإضافة والحركة الدائبة ولأن التراث الإسلامى الذى أثار العالم كله موزع فى أرجاء الدنيا فإن أول خطوة تقتضى أن يجمع ذلك المنهج التعليمى التراث المبعثر ثم يعرف الناس به ثم ييسر للشباب سبل دراسته والتنقيب فيه والإفادة التامة منه إستيعاباً وفهماً ليكون وسيلة إلى الإبداع والإضافة والإثراء والتطور والتقدم ٠ والمنهج العلمى فى دراسة التراث هو الذى يضمن لنا تنقية هذا التراث العلمى لأجدادنا من السلبيات واضطرابات التأليف ثم تقديمه ونشره وتسليط الأضواء إعلاميا عليه ليكون بداية لنهضة علمية حضارية شاملة تستفيد من الماضى لتعمير الحاضر وتثرى المستقبل . لأن الإنسان الذى تربى على مصطلحات وأفكار الثقافات الأجنبية وشاب عليها من الصعوبة البالغة أن يتحرر منها لأنه تعود أن ينطلق منها ويفكر خلالها فهو إن لم يقرأ الإسلام وحضارته قراءة عميقة من داخله وفى إطار مصطلحاته ووحدته لا يمكن أن تحدث فى كيانه هزه عنيفة أو عميقة تحوله إلى خط الإسلام الواضح أما الإكتفاء بمراجعة بعض جوانب الفكر الإسلامى فهو قد يصحح بعض المفاهيم والأخطاء ولكنه لا يكفى لنقل صاحبه إلى الخط الإسلامى الصحيح لاسيما إذا كانت قراءته وتعليمه سطحياً إقتصرت على بعض مظاهر التطور فى الفكر الإسلامى الذى لا يخلو من سلبيات قد يحسبها على الإسلام نفسه[١] ٠

---

(١) د. عباس محجوب ـ المنهج ووظيفة الجامعات الإسلامية ـ مجلة الأمة ـ العدد ٦٠ ـ اغسطس ١٩٨٥ ـ ص١٠ .

ولهذا نجد أن كثير من الشباب المسلم لا يعرف شيئاً عن إضافات علماء المسلمين فى مجالات العلوم والهندسة والطب والكيمياء والرياضيات والفلسفة والإجتماع والصوتيات وغيرها من العلوم كما لا يعلمون شيئاً عن جابر بن حيان والكندى والفارابى وابن سينا وابن الهيثم وغيرهم من علماء المسلمين بينما يعجب الكثير منا بأسماء وأفكار أوجست كونت ودوركايم وأرسطو وأفلاطون وديفيد هيوم وأدم سميث وليفى بريل وهربرت سنبس وفرويد وماركس وإنجلز وجون ديوى وراسل ، وقد أنصفت كثير من كتب الغرب الحضارة الإسلامية وعلماء المسلمين مشيدين بإسهاماتهم معترفين بفضلهم على الحضارة الغربية وبصماتهم التى تركوها فى تاريخ الحضارة البشرية وأنهم لم يكونوا مجرد ناقلين ومترجمين لحضارات الشعوب بل أضافوا كثيرا مما يعد مفخرة للأجيال الحاضرة وباعثاً لها على الجد والإجتهاد للإستفادة من التراث وإستنباط أسرار الحضارة التى كانوا بها قبلة للناس يوم كانوا سادة العلم وقادة البشرية وعن ذلك يقول الفيلسوف الفرنسى رجاء جارودى : إن نهضة الغرب لم تبدأ فى إيطاليا مع إحياء الثقافة الرومانية واليونانية بل بدأت فى إشعاع العلوم والثقافة الإسلامية ولكن النهضة الغربية هذه لم تأخذ من العلوم الإسلامية سوى منهجها التجريبى وتقنياتها وتركت جانباً الإيمان الذى يوجهها نحو الله تعالى ويسخرها لخدمة البشر على حين أن الإسلام لا يفرق بين العقيدة والعلم والتقنية كما يفرق بين البحث عن القوانين والأسباب والبحث عن الغايات والمعانى التى توفرها لنا التقنية للسيطرة على الأشياء ووجوب إستعمالها كوسيلة لعبادة الخالق(١) .

ولهذا فالذى نريد أن نؤكد عليه أن المنهج الإسلامى اليوم وهو فى طريقه إلى بناء الشخصية الإسلامية وحضارتها من جديد عليه أن يؤكد فى نظريته التربوية والتعليمية على جانب الدراسات العلمية ويدعو إلى إتباع المنهج العقلى

(١) نفس المصدر السابق – مجلة الأمة – ص١١ .

والعلمى والتجريبى والربط بين الظواهر لمعالجة المواقف العقلية واللاعقلانية واللاسببية التى فتكت بعقلية المجتمع الإسلامى فى تقبل التقدم العلمى والمنطق التجريبى والمنهج العقلى والواقعى تلك التقاليد العلمية التى شكلت ركناً مهماً فى الحضارة الإسلامية فى القرون التى قادت فيها الحضارة الإنسانية • إن منهجنا التغييرى الإسلامى لابد أن يأخذ بنظر الإعتبار إعادة بناء العقل المنهجى والموضوعى والعلمى التجريبى فى الحياة المعاصرة مع الفارق الكبير بين المنهج التجريبى الإسلامى الذى يتحرك بحرية كاملة فى إطار القوانين المادية وتسخيرها لصالح الإنسان وبناء الحضارة وبين المنهج التجريبى الغربى الذى لم يكتف بالحركة داخل إطار العالم المادى وإنما تحداه فى تطبيق القاعدة عينها على عالم الغيب فوقع فى الإنحراف التاريخى الذى دفعه إلى إنكار وجود الله سبحانه وتعالى لهذا فإن إستعادة المنهج التغييرى الإسلامى لأصالته التجريبية وروحه العقلانية هى الطريق الصحيح للقضاء على ازدواجية التربية والتعليم وإزدواجية المناهج التعليمية فى عالمنا الإسلامي المعاصر عندما عانقت عوامل النكوص والجمود والإنغلاق والتأخر مخططات المستعمرين التى فصلت بين التعليم الإنسانى والعلمى والذى أدى إلى أن تفقد المذهبية الإسلامية قيادتها لحركة النمو الحضارى الجديد فى العالم الإسلامى والذى ضيق على الإسلام والمسلمين فحصرهم فى إطار المؤسسات الثقافية الخالية من روح الحركة الرابطة بين القديم والجديد وفتح المجال أمام التعليم العلمانى الذى تجرد من الإسلام ومشى فى خط التمرد الذى رسمه له منهج "دنلوب" فى بلاد المسلمين[١] .

لهذا نجد أن المنهج التغييرى الإسلامى التربوى إذا أخذ بنظر الإعتبار طبيعة الإسلام الجماعية ومبدأ تحقيقه الدائم من أجل الرقى والتقدم والتنمية مع مراعاة الواقع المتغير والإدراك العميق لمشاكله العصرية فسيكون هو البديل وحده

---

(١) مصدر سابق ـ كتاب الأمة ـ ص٩٣ .

لأوضاع الإنهيار التعليمى والحضارى فى مجتمع الإسلام لا غيره من المناهج التى تنطلق من داخل المنظومات الحضارية الغربية والبعيدة والغريبة كل الغرابة عن المنظومة التعليمية المنهجية الحضارية الإسلامية لأن المنهج التعليمى الصحيح هو المنهج الذى يمثل خصائص الأمة ومنطلقاتها الإعتقادية وأهدافها الحضارية وجوانبها التاريخية العميقة من الروابط والأعراف والمصالح المشتركة ولا يمكن أن تزحزحه المناهج التعليمية الغربية عنها فى كل شئ ونحن اليوم نقف فى العالم الإسلامى على مفترق الطرق لابد لنا من أن نحسن الفهم والإختيار المنهجى التعليمى الصحيح وإلا ضاعت الفرصة التاريخية وألحقنا بالتعليم في مجتمعاتنا خسارة أكبر مما تعايشه الآن من خسائر(١) .

تحقيق الأهداف المنهجية للتعليم

المنهج هو مجموعة من الخبرات التربوية المختارة والمنسقة فى إطار أهداف مرسومة تسعى إلى تحقيق نمو التعليم فى اتجاه معين ويتم ذلك عن طريق إحداث تغيرات مقصودة وقابلة للقياس فى جوانب سلوك المتعلم ويكون هذا التغيير بقدر محسوب يتناسب مع طبيعة المتعلم وقدراته واستعداداته بما يتفق مع ما يسود المجتمع من فلسفة ومما يعمل على ضمان استقرار المجتمع ونموه وتطوره .

وينبثق المنهج من فلسفة أو فكر تربوى معين يستند إلى عدد من المحاور الأساسية يرجع بعضها إلى مفهومنا عن طبيعة المتعلم وإلى ما يتجمع لدينا من معلومات عن قدراته وإمكانياته وإلى ما لدينا من معرفة عن طبيعة عملية التعلم وكيفية حدوثها وما يؤثر فيها من متغيرات كما يرجع بعض هذه المحاور إلى ما نصل إليه من معلومات عما حدث من متغير فى المعرفة وعما يحدث فيها من تطور . ويعود عدد من المحاور إلى ظروف المجتمع الذى نعيشه ومستواه الحضارى وفلسفته ونظرته إلى الحياة وما يضع لنفسه من آمال . ويتأثر المنهج بما

---

(١) مصدر سابق – كتاب الأمة ص١٠٩ .

يقع فى العالم بصفة عامة من أحداث وتغيرات ، ويشير هذا التحديد لمفهوم المنهج إلى أن المنهج لا يقتصر على مجرد مجموعة من الحقائق أو المعارف التى تصاغ وتقدم فى كتاب مدرسى بل يمتد ويتسع ليغطى المجالات المعرفية وأساليب التفكير والاتجاهات والقيم وغير ذلك من مجالات السلوك لمراحل النمو المتعددة بما يؤدى إلى تحقيق نمو كامل متكامل للمتعلم(١). ويشمل المنهج بهذا المعنى طرق التدريس وأساليب تغيير السلوك كما يشمل وسائل التقويم المستخدمة والمنهج بهذا المعنى يشمل أيضاً ما يوفر أو ما ينبغى توفيره من مواقف وتجهيزات بما يفسح المجال الصحى المناسب لتنظيم الخبرات التربوية التى يدور حولها المنهج ولا شك فى أن المناخ العام فى المدرسة وإسلوب الإدارة المدرسية هو جزء أساسى من هذه الخبرات . وهكذا يتحدد مفهومنا عن المنهج فهو مجموعة من الخبرات التربوية الهادفة والمنظمة تنظيماً معينا بدرجة مناسبة من الإتقان يمر بها التلميذ ويتفاعل معها بصورة محسوبة بما يؤدى إلى إحداث التغيير الذى تهدف إليه فى سلوك التلميذ ويتضح فى سياسة وضع المناهج جانبين أساسيين قد يعتبران بمثابة محددات لمثل هذه السياسة فمن جانب ينبغى أن تكون أهداف التعليم واضحة متسقة مع فلسفة المجتمع الإسلامى وأهدافه ومراميه وما ينشده ومن جانب آخر ينبغى أن تكون على دراية بطبيعة العملية التعليمية والمناهج أحد مكوناتها كمنظومة تتفاعل مع منظومات أخرى فى المجتمع وتحتوى على منظومات فرعية متعددة تتفاعل فيما بينها .

١ ـ من حيث أهداف التعليم :

نجد أن ما وصل إليه العالم العربي والإسلامى من أهداف للعملية التعليمية فى السنوات الأخيرة مثل التعليم من أجل التنمية ومن أجل حياة ديمقراطية ومن

---

(١) السيد أحمد الوكيل – تطوير المناهج – محاضرات – كلية التربية – جامعة الزقازيق – ص٦٥ .

أجل تحقيق ذاتية الفرد وكرامته وقيمته وإمكاناته المتعددة ومن تعميق القيم الدينية والإنتماء الإسلامى وغير ذلك من أهداف يعتبر بالمقياس العام أهداف لا تعبر عن المرغوب فيه لأنها بسيطة جداً ويمكن أن تحقق الرغبة الأكيدة لهذه الأهداف المأمول تحقيقها لأن الأهداف المعلنة فى كثير من الأحيان مجرد شعارات نتداولها فيما بيننا دون أن نجد لها صدى فى واقع الممارسة التربوية فى مدارسنا ويكمن الخطر هنا فى أن ما نحققه من أهداف وما يحدث ويحقق فعلاً من أهداف أخرى فى المواقع التعليمية . وحتى لا نواجه هذا الموقف يصبح لزاماً علينا القيام بتحليل هذه الأهداف إلى مستويات لنصل من خلالها إلى أهداف ملموسة فى صورة تغيرات معينة فى جوانب سلوك الطلاب لنستطيع أن نلاحظها وأن نخضعها للقياس بعد أن يمر الطلاب فى عدد من الخبرات التربوية المخطط لها وتحتاج أيضاً فى هذا الشأن إلى الإتفاق حول تنظيم هذه الأهداف الجزئية أو الإجرائية والتغيرات المقصودة فى السلوك فى مراحل التعليم المختلفة بحيث تقوم كل مرحلة تعليمية بتحقيق قدر من هذه الأهداف ويجب تكامل هذه المراحل فيما بينها فيما تحققه من أهداف كما تتكامل أفرع أو أجزاء المنهج فى المرحلة الواحدة وبذلك يتم التكامل على المستويين الأفقى والرأسى(١). ونحن نحتاج إلى تصور عام عن المنهج أو ما يعرف المتخصصون تحت إسم نموذج المنهج يوضح العلاقات المتبادلة بين مكونات المنهج من أهداف إلى محتويات وإلى أساليب تقديم وإلى وسائل تعليمية وإلى طرق تقويم وإلى إمكانات تنفيذ وغير ذلك من مكونات بما يضمن تحقيق كل هدف يسعى إليه واضع المنهج .

٢ - من حيث طبيعة العملية التعليمية :

العملية التعليمية عملية كلية متكاملة ولا يصح التعامل معها بأسلوب جزئى أنها منظومة تتكون من عدد من المنظومات الفرعية تتفاعل فيما بينها ويؤثر كل

---

(١) مصدر سابق – تطوير المناهج – محاضرات – ص ٦٧ .

منها فى الآخر ويتأثر به أنها فى حالة ديناميكية دائمة التفاعل والتغير وينبغى أن تكون فى تطور مستمر . والمنظومة التعليمية فى تفاعل هى الأخرى مع منظومات أخرى فى المجتمعات العربية والإسلامية وكل ذلك فى تفاعل وتأثير متبادلين ومستمرين . ويشير ذلك إلى عدد من الملامح الأساسية التى لا بد أن تصف ما نراه سياسة مناسبة فى وضع المناهج من حيث أن ندرك أننا بصدد عملية دائمة النمو ذات علاقات متعددة بمنظومات أخرى مما يعنى مرونة فى هذه السياسة وتكاملاً فيها وإنفتاحاً على المجتمع بصفة عامة .

الفصل السابـع

عجز التعليم عن تحقيق أهدافه

مواطن الخلل

وأسباب الضعف

الفصل السابع

عجز التعليم بمؤسساته المختلفة عن تحقيق أهدافه مواطن الخلل وأسباب العجز

قصور السياسة التربوية

إذا آمنا بأن الإنسان هو الأداة والهدف لأى جهد تنموى حضارى فإن جوهر التخلف التى تعيشه مجتمعاتنا والعقبات التى تعوقها على اللحاق بركب الحضارة المعاصرة على جميع مستوياتها يكمن فى توجه ذهنية الفرد المسلم وهو ما عجزت البنية التعليمية الثقافية فى أوطاننا عن تجاوزه بسلام لبناء الفرد المسلم الذى خرج من معركته مع المستعمر من قبل خائر القوى مهدود الكيان محطم الشخصية فإذا نجح الإستعمار الحديث الذى يتلون بكل الألوان العصرية تحت مسميات عديدة أخرها "عولمة الثقافة من أجل تقدم الشعوب" إذا نجح فى زعزعة الثقة بالنفس لدى الفرد المسلم وإخفاء روح المبادرة لديه وتعطيل طاقات التساؤل والخيال والإبداع وطمس روح الاستقلالية فى المناهج التعليمية إذا نجح الغرب فى مخططه فإن مخططاتنا التربوية فشلت فى إيجاد بديل للسياسة التربوية الاستعمارية القادمة من بلاد الغرب التى بلدت الذهن وجمدت الفكر لقد كان فشلها على مستويات ومبادئ مختلفة فقد عجزت السياسة التربوية عن تحقيق حلم ظل يراود أبناء الوطن الإسلامى طيلة عقود من الزمن عجزت عن تحقيق محو الأمية التى تنخر السواد الأعظم من شعوب أمتنا فمما لاشك فيه أن محو الأمية أداة جوهرية لإحداث التغييرات الإجتماعية على كل المستويات إذ هى المجال لإثارة الوعى ولأن يصبح الإنسان قادراً على تفهم المواقف المحيطة به وقادر على تحرير نفسه وتغيير واقعه بل إنه من المستحيل تغيير المجتمع إذا كان معظم أفراده لا يلقون نظرة نافذة على الحقائق الاجتماعية وظواهر السيطرة وإذا لم يكونوا على وعى

بأنفسهم وبتاريخهم وإذا لم يحسوا بالرغبة فى إقامة مستقبل أفضل والاضطلاع بالمسئولية من أجل مصيرهم الخاص وإذا كان للمستعمر الغربى وأعداء الأمة عذرهم الخاص فى إبقاء الحالة كما هى لأنه لا يهم أحد منهم محو الأمية عن الشعوب المستضعفة التى يتسلط عليها مادامت هذه العملية قد تفتح الباب أمام الجماهير والشعوب للمطالبة بالاستقلال أو للمشاركة الإيجابية فى صنع القرارات الوطنية ولأن الأمة الجاهلة أسلس وأسهل قيادة من الأمة المتعلمة ذلك أن الأميين فى المجتمع كمثل الجماد الأصم المجرد من الحياة والفكر والإرادة لا حول لهم ولا قوة فإنه ليس لنا اليوم أى عذر خاصة إذا عرفنا أن محو الأمية لا يعنى تعلم الكبار القراءة والكتابة والحساب فحسب إنما يعنى تحرير الإنسان وإكتمال وعيه(١) بما يحيط به من حقائق مما يمكنه من المشاركة الفعالة فى إتخاد القرارات التى تهم وطنه من قريب أو من بعيد لا أن يكون مجرد أداة طيعة فى هذا النظام أو ذاك وعندما نتحدث عن محو الأمية فإننا نقصد عملية إعادة تربية هؤلاء الأميين بحيث ترتفع عنهم الأمية السياسية والأمية الإقتصادية والأمية الإجتماعية وبالطبع الأمية التعليمية ولا يخفى على أحد ما سببه تأخر عملية محو الأمية فى أوطاننا لقد تسببت فى العجز عن إحداث تغييرات جوهرية فى بناء القيم(٢) والإتجاهات التى تحكم ذهنية الفرد المسلم والمؤسسات الإجتماعية والتعليمية كالانفتاح نحو التجديد والتغيير والميل نحو الإبتكار والميل الديمقراطى المبنى على احترام كرامة الآخرين والثقة فيهم والثقة فى قدرة الإنسان على التحكم فى بيئته والثقة فى المؤسسات التعليمية وفى العلم والتقنية كما تسبب تأخر محو الأمية فى إيجاد المواءمة بين المنقولات العلمية وجوهر الدين الذى لم يقف قط فى وجه التطور العلمى أو التطور الحضارى عموما وتسبب تأخر محو الأمية فى كل ذلك فعجزت سياستنا التعليمية

---

(١) محمد الصالح بن عزيز – مشكلات التخلف فى الوطن العربى – الوعى الإسلامى – العدد ٣٤٣ – ربيع الأول ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م – صـ٥٧ .
(٢) نفس المصدر السابق – صـ٥٧ .

التربوية الثقافية بالتالى عن تكوين الإنسان الواعى بذاته الواثق من نفسه المعتز بتاريخه القادر على التفاعل مع ماضيه وحاضره ومستقبله القادر على الأخذ بوسائل العلم الصحيح مع الاحتفاظ بقيمه وتعاليم دينه القويم وعجزت المؤسسات التربوية عن تكوين الإنسان المتحضر مما يدعو المعنيين فى العالم الإسلامى بوضع البرامج والخطط التعليمية الشاملة لمحو الأمية كعنصر من العناصر المعوقة للجهود التنموية حتى يصبح الأفراد قادرين على التماس كل الطرق للتغلب على المصاعب التى تقف عقبة فى سبيل تقدمها وليدرك الجميع إننا إذا لم نقف جميعا بحماس وراء هذه العملية فإن الجهود المبذولة للخروج من التخلف ستصطدم بالفشل الذريع .

ومن مواطن الخلل والعجز الذى أصاب التعليم بمؤسساته المختلفة هو عجز السياسة التعليمية التربوية فى عالمنا العربي الإسلامى على تنشئة المواطن المسلم الذى يعيش لقيمه ويضحى فى سبيل مبادئه بالنفيس ولعل ذلك أهم ما يميز الإنسان المتحضر عن الإنسان المتخلف ذلك لأن السياسة التربوية فشلت فى تغيير النظام الإستعمارى فى التعليم الذى وضع ليعمل على تزييف الطابع الإسلامى وعلى طمس تراث الوطن وتقاليده وعاداته بحيث تصبح العملية التربوية نفسها عملية تبعية ثقافية وتعليمية تمجد آثار الغرب وثقافته وتقدم لجهازها الإستعمارى الرجال القادرين على القيام بمهمته الإستعمارية فى المجالات التعليمية والثقافية والإجتماعية مستغلين فى ذلك تقدمهم التكنولوجي وأدوات الإتصال السريعة والفائقة الدقة عبر الأقمار الصناعية ومستغلين فى الإتجاه المعاكس التخلف الثقافى والتعليميى . والتخلف التكنولوجى وإتباع سياسة تعليمية لم تكن تهدف إلى تخريج متعلمين وإنما تهدف إلى تخريج عدد من العبيد للثقافة الغربية يؤمرون فيطيعون ويشار إليهم فينفذون لهذا فشلت سياستنا التربوية فى تغيير هذا النظام ولم تستطع أن تقتلعه من جذوره لتحل محله سياسة تعليمية مؤسسة على نظريات تربوية نابعة من واقعنا

مستلهمة فى ذلك كل التراث الإنسانى فى التربية والذى لا يحمل فى ثناياه ملامح التبعية لبلاد الغرب .

ومن مواطن الخلل والعجز أيضا فى التعليم بمؤسساته المختلفة عدم إعتماد سياسة تعليمية تعمل على النهوض التنموى الإقتصادى والذى يعتمد عليه الغرب كوسيلة لجعلنا ندور فى فلك الغرب لشدة الحاجة إليهم إقتصادياً مع أننا نملك من الموارد المادية ما يجعلنا نستغنى عن الغرب ولكن لسوء السياسة التعليمية لم نستطيع أن نرتقى بالأفراد عموماً والخريجين خصوصاً فى تزويدهم بالعلم الفنى الحديث والمتطور للمشاركة فى جهود التنمية والإعتماد على الذات والإستغناء عن كل ما نحتاجه من بلاد الغرب لأن التعليم الصحيح والناجح هو الذى يؤدى إلى تلبية حاجيات العصر الضرورية فالشئ المتفق عليه اليوم أن تقدم الأمم لا يقاس بما لديها من مواد أولية أو ثروات مالية ومعادن ثمينة بل يقاس بقدرتها على الإبتكار ووضع المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث العلمية تحت أمر الاكتشافات العلمية موضع التطبيق وبما لديها من طاقات بشرية قادرة على التعامل بشكل خلاق مع المعطيات العلمية والتكنولوجية وجميع التقنيات الحديثة وعلى القدرة على الإبتكار وهذه الحقيقة قد غابت عن وعى منظرى السياسة التعليمية فى بلادنا كما غاب عنهم تطوير التعليم الفنى الذى يدفع الأفراد إلى الإنتاج والتصنيع كضرورة حضارية لا سبيل للاستغناء عنها إذا أردنا مسايرة العصر واللحاق بركب البلدان المصنعة والخروج من ربقة الإعتماد على الغير فى سد احتياجاتنا من كل ما هو مصنع ولأن للتعليم الفنى دوراً هاماً فى تحقيق التنمية الإجتماعية المرجوة وفى الإسراع بعملية التغيير الإجتماعى وفى توجيه هذا التغيير بما يتماشى مع متطلباته هو كذلك عامل أساسى يحتاج إلى الرعاية والإهتمام من القائمين على تطوير وإصلاح التعليم ولهذا كان لابد من إعطائه الأولوية فى عملية الإصلاح حيث يساعد هذا التعليم على التقدم التنموى وهو كذلك عامل تعليمى أساسى من عوامل التنمية الإقتصادية

حيث يساعدنا على إستثمار الخريجين فى زيادة الإنتاج والانتفاع بما تلقوه من علم فى المجالات التصنيعية والإنتاجية وأحد الركائز الهامة للاستقلال السياسى والإقتصادى والإجتماعى بل وتحقيق القوة السياسة لأنه فى هذه الحالة سيتم الاستغناء عن التبعية للدول الأخرى فى شراء الأسلحة والصناعات التكنولوجية الهامة التى تستعملها الدول الغربية كوسيلة من وسائل الضغط على أمتنا.

ومن مواطن الخلل والعجز أيضاً فى التعليم هو عدم إعتماد سياسة تعليمية ترتكز على التخصص الدقيق حتى يستطيع الخريج الإستفادة من تخصصه بدقة ومهارة مكتسبة على أسس علمية صحيحة ولا نستطيع أن ننكر أن لغياب التخصص التعليمى أثر كبير فى غياب التصنيع والذى أوجد مشاكل إجتماعية عديدة أهمها إزدياد البطالة وما تمارسه من أثار سلبية على الجوانب الحياتية وقلة الوعى التقنى والصناعى وفقدان الأيدى والعقول المتعلمة التى تمتلك المهارة والخبرة الصناعية وقلة إنتشار الإتجاهات النفسية التى يتطلبها المجتمع الصناعى مثل إحترام العمل وتقديس الوقت وتقدير الواجب وإحترام النظام .

ومن مواطن الخلل والعجز أيضاً والذى نراه والذى نرده إلى فشل المؤسسات التعليمية التربوية فى تخريج الكوادر الفنية الإدارية هو تعدد مظاهر الفشل الإدارى أو التخلف الإدارى ولعل ذلك راجع بصورة كبيرة إلى غياب السياسة التعليمية التى تعمل على رفع الكفاءة الإدارية أى القادرة على أداء الأعمال الصحيحة والتوصل إلى تحقيق النتائج المطلوبة فى حدود التكلفة المناسبة وفى الوقت المناسب وغياب القدر الأكبر من الحرية والمرونة للإدارة وتأمين إستقرارها وصولاً إلى تهيئة المناخ الأمثل المساعد على إتخاذ أنسب القرارات ورسم السياسات المثلى وإعداد الخطط والبرامج التعليمية الهادفة التى تؤدى فى النهاية إلى

تحقيق الأهداف التربوية ومتطلبات المجتمع[(١)] لكل هذا جعلنا نتسآل ما الذى حدث للعقل المسلم فعاقه عن العطاء وشله عن الإبداع ؟ وما الذى حدث لأمة الإسلام فعطلها عن مسايرة ركب الحضارة الإنسانية فى جميع الميادين وإن بدا تخلفها فى الميدان الصناعى والتكنولوجى أكثر ؟ عوامل عديدة ومتشعبة شاركت فى تخلف الأمة الإسلامية لا يمكن حصرها فى باب واحد لأنها تتبادل التأثير بشكل لا يسمح بعزل أى منها على حدة وإن كان يتمحور موطن الخلل والعجز إلى فشل السياسة التعليمية والتربوية فى وضع منظومة عامة تعمل على الإستجابة لطموحات وتلبية حاجيات الأفراد فى هذا العصر مثلما فعلت اليابان التى أصبحت أكبر منافس يهدد إقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الأوربية بالرغم من إنعدام الثروات الباطنية والمواد الأولية فى أراضيها إلا أنهم أعادوا صياغة السياسة التعليمية والتربوية بعد خروجها من الحرب مباشرة ومع تدميرها بالقنابل الذرية إلا أنهم وضعوا نصب أعينهم كيفية النهوض والتقدم والتغلب على الهزيمة واليأس فأجمعوا جميعاً على أن تكون نقطة البداية هى التعليم وإصلاح المؤسسات التعليمية فكان لهم من التقدم والرقى والنهوض التنموى الذى يضرب به المثل فى جميع أنحاء العالم مع أن للعالم الإسلامى ثروات إقتصادية هائلة وتراث حضارى عظيم وعقيدة ربانية سليمة كان من المفروض أن ترشحها لقيادة العالم وريادة الحضارة الإنسانية فى جميع الميادين خاصة فى ميادين التربية والتعليم وبعدما أصبحت مستقلة الإرادة نسبياً فى مجموعها لها مقومات الدول ولها مؤسساتها التربوية والإعلامية وغيرها ولكن للإسف لم تستطع الأمة العربية والإسلامية إستغلال كل هذه المقومات والموارد وتوظيفها التوظيف الأمثل من أجل النهوض الحضارى المنشود بل كان العكس هو الصحيح وجدنا تبعية مطلقة للغرب الإستعمارى فكراً وإقتصاداً وسياسة وفجوة عميقة بينها وبين العالم المتقدم فى مجال التربية وفى

(١) نفس المصدر السابق– مشكلات التخلف في الوطن العربي – الوعي الإسلامي – العدد ٣٤٣- ص٥٩.

مجال العلم والتقنية والتى تزداد إتساعاً يوماً بعد يوم الأمر الذى بات معه بعض المسلمين يعتقدون بأنه من المستحيل علينا اللحاق بالركب العلمي والتقنى الذى وصل إليه الغرب طالما مؤسساتنا التعليمية والتربوية تسير سيراً بطيئاً وعلى الطريقة التقليدية.(١)

ومن مواطن الخلل وأسباب العجز أيضاً أن الملف التعليمى إرتبط ولعقود طويلة بنظام التعليم الخدمي والذى تعامل مع التعليم كخدمة ينشط دولابها فى تفريغ مجاميع من المتعلمين لتسيير الجهاز الوظيفى لدولهم من ناحية ولتلبية متطلبات خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى إطار دورة التراكم الكمى الموسع من ناحية أخرى وبالتبعية فلقد إنحاز النظام التعليمى إلى ثلاث خيارات أساسية زيادة أعداد المتعلمين والتبشير بديمقراطية التعليم وتطويب المؤهل الجامعى والعلمى عموماً كإمتياز إجتماعى وفى فلسفة التكوين بدأ النظام التعليمى وكأنه تعبير عن بنيوية معرفية تنتصر للثابت فى مواجهة المتغير كما أعفى نفسه من التصدى لقضية محو الأمية وإن تعهد ضمنا بتجفيف منابعها فلا ضرورة لتعبئة الجهد من أجل مكافحة الأمية فى ظل بنيوية معرفية تفترض مسبقاً بأن الفوضى تتنحى فى مواجهة النظام ومن ثم فإن الأمية سوف تتلاشى تلقائياً فى حضور النظام التعليمى ولا يبقى إلا الرهان على الزمن . ولا ينكر أحد أن نظام التعليم الخدمي كانت له إيجابياته فلقد أسهمت أجيال من المتعلمين وخريجى الجامعات بجهد العطاء فى خطط التنمية وشاركت بصدق التفاعل فى إيجاد بؤر استنارة ألهمت الفعل الإجتماعى ولكن بعض السلبيات تراكمت وقادت إلى نقاط الاختناق فلقد تحول النظام التعليمى إلى نظام الممرات الضيقة وبالإحصائيات فإن حوالى ١٨% فقط من الملتحقين بالمرحلة الابتدائية يواصلون تعليمهم الجامعى منهم ٥% فى الكليات العملية و١٣% فى الكليات النظرية كما إنتهى به الأمر إلى نظام منتج للعمل غير

(١) نفس المصدر السابق ــ صـ٥٦ .

المؤهل وبالتالى للبطالة فنسبة التسرب فى المرحلة الابتدائية حوالى ٢٦% بينما حوالى ٥٥% من الطلبة فى المرحلة الثانوية ينخرطون فى التعليم الفنى الذى تدهور مستواه كثيرا إلى ما دون الحدود الدنيا للتأهيل وفى المحصلة فإن النظام التعليمى يدفع إلى سوق العمل بعمالة غير مؤهلة تعادل نسبتها حوالى ٧٥% من عدد الطلبة الملتحقين بالمرحلة الابتدائية حيث تنتظرهم جميعاً مصيدة البطالة والتى تطبق أيضاً على أعداد إضافية من خريجى الجامعات يعانون بالفعل ضعف تكوينهم العلمى على الرغم من إنخفاض نسبة الملتحقين بالجامعات وهكذا تسقط وبمنطق المفارقة كل الحجج الذرائعية التى حاولت تبرير إنخفاض النسبة بدعوى الحرص على رفع مستوى التعليم العام والجامعى .

وهناك مواطن خلل وأسباب للعجز التعليمى بمؤسساته عن تحقيق أهدافه تتمثل فى نقاط الأختناق التى تستلب النظام التعليمى فى حاجة إلى تفسير تكتمل به قراءة الملف التعليمى فى مجتمعاتنا وفى إجتهاد الرؤية فهناك تحفظ على تفسير معلق بقصور النظام التعليمى فى ضبط أدواته فلقد جرت محاولات كثيرة لضبط الأداة ولم تسفر عن شئ والأمر يذهب إلى ما هو أبعد إلى أزمة البنيوية المعرفية التى صاغت فلسفة النظام من القاعدة إلى القمة ولم تكن هكذا الجامعة بعيدة عن ذلك كله فى البلدان الإسلامية فلقد تمثلت البنيوية المعرفية وارتبطت بها ومنحتها السيادة المنهجية ثم عرفت أخيراً أزمتها أن أزمة البنيوية المعرفية تبدو أكثر إنكشافاً داخل المؤسسات التعليمية وتشخيص الأزمة هى مقدمة للوعى بقانون الحركة نحو التطوير ففى الجامعات إنتظمت الدورة البنيوية هكذا نقل المعرفة من الخارج وتوريثها بالتلقين لأجيال متعاقبة ووسائط النقل هم الأساتذة والمعلمون الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج وبالذات فى دول الغرب وحول هؤلاء الأساتذة والمعلمون تشكلت المدارس العلمية[١] وتم ترتيب عناصر العملية التعليمية حسب الأهمية وفقاً

---

(١) د . رفعت لقوشة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الاهرام التعليم الجامعى ابعاد الأزمة – ١٤ فبراير ٢٠٠٠ .

للمتوالية التالية المعلم والطالب والمؤسسة التعليمية وللأمانة فلقد كان لهؤلاء المعلمون ولمدارسهم العلمية دور إيجابى فى الإسهام العلمى ومازالت الأجيال التى تخرجت على أيديهم تذكرهم بالتقدير وتشهد لهم بالأصالة ولكن المنطق الداخلى للبنيوية المعرفية التى سادت المؤسسات التعليمية والجامعات استبقى البحث العلمى على هامش الإهتمام وبدأ البحث العلمي وكأنه مجرد نسخ تكرارى للمدرسة العلمية على مثال صورة من أصل لتفقد المدارس التعليمية والعلمية قدرتها على التأصيل وتتداعى بالتالى إلى خلل وظيفى . فالتأصيل هو الوعاء المنهجى للبنيوية المعرفية وهو بالفعل أعظم إسهاماتها فى التراث العلمى ودونه يتصدع إتساقها الداخلى وتتعطل وظيفتها التعليمية . ومن ضمن الخلل الحادث هو فقدان المدارس التعليمية والعلمية ذاكرتها الأكاديمية ولم يعد الممر آمناً لنقل المعرفة بالتلقين إلى أجيال جديدة ليتدهور إطراداً مستواها العلمى ولتكتمل بذلك أبعاد الأزمة وهى ناطقة بالشهادة على نهاية عصر البنيوية المعرفية ولقد سبقتها إلى الشهادة متغيرات ورؤى مستقبلية طوت البنيوية المعرفية فكراً ونظاماً .

ونجد أن من مواطن الخلل وأسباب العجز فى التعليم غياب الرؤية النقدية والحوارية التربوية فى المنظومة التعليمية ككل وهذه أهم سلبيات ومواطن الخلل فى التعليم لدينا لأننا قد لا نكون بحاجة إلى التأكيد على أهمية الرؤية النقدية والحوارية التربوية التى تعمل على إثراء الحياة التعليمية والفكرية والثقافية لأن النظرة الناقدة أصابت أم أخفقت ضرورة للفكر التربوى.(١) فبالحوار والجدل وبالفكر والنقد وتبادل الأفكار هجوماً ودفاعاً تتجدد الحياة التعليمية لدى الطلاب وتتولد الأفكار وتتشأ التكوينات العقلية المتطورة والكيانات المعرفية المستقلة والتوجهات الفكرية المتميزة وتنزوى فى زوايا النسيان ولهذا تشكل عمليات الحوار والنقد صلب الحياة التعليمية والفكرية وبدونها يصعب تصور هذه الحياة أو على الأقل قيامها على

---

(١) المصدر السابق – ابعاد الأزمة – رفعت لقوشة .

أسس واضحة متميزة تعمل على إثرائها وتطويرها وإدراك أهميتها العلمية والإجتماعية ولهذا يجب أن يكون للحركة النقدية للتربية فى العالم الإسلامى واضحة وتأخذ حيزاً فى الوجود التعليمى وخاصة أن ما يتم فى هذا المجال لا يشكل نقدا بالمعنى الحقيقى وإنما مجرد انطباعات يغلب عليها طابع الإستحسان أو الاستهجان ولا يقوم على أسس ومعايير نقدية متعارف عليها وفى معظمة إلا القليل النادر لا ينبع من مواقف أيديولوجية واضحة محددة وإذا كانت هناك بالضرورة أيديولوجيا فهى أيديولوجيا اللاموقف فكثير من الإنتاج التربوى لا يهتم بنقد هذا الواقع بمعنى نقد العلاقات المعقدة بين التربية والأنساق الإجتماعية والثقافية والسياسية وغاية ما يتم فى هذا المجال يتعلق بنقد العملية التعليمية معزولة أو منعزلة عن هذه الأنساق الأمر الذى ترتب عليه أن إتجهت الكتابات والبحوث التربوية إتجاهاً مباشراً لهذه العمليات مستخدمة الأساليب والطرائق الإحصائية المعقدة فى محاولة لتقليد العلوم الطبيعية بدعوى تحقيق الحيادية والموضوعية فى قضايا هى بطبيعتها ذات مسحة أيديولوجية ويصعب التعامل معها بمنطق العلوم الطبيعية ولهذا فأننا فعلاً نعانى من أزمة نقد وحوار فى مجال التربية والتعليم فكراً وواقعاً . وللتغلب على هذه الأزمة يجب أن يكون هناك شمول فى عمليات النقد التربوى للجوانب والمجالات التعليمية المختلفة وهو ما سوف نذكره فى التصويب وكيفية النهوض .

ومن مواطن الخلل وأسباب العجز أيضا الإنعزال والإنفصال شبه التام بين دور المؤسسات التعليمية العامة والجامعة وبين تنمية المجتمع وخاصة فى عدم إمكانية ممارسة حرية أتخاذ القرار الديمقراطى فى تنمية المجتمع والبيئة مع أنه فى الإمكان للمؤسسات التعليمية أن تتطور أكثر مما هى علية بكثير ومن ثم تسهم بقدر أكبر فى تنمية المجتمع والبيئة [1] إذا إستثمرت الحريات شبة المتوفرة لديها فى ظل

---

(١) د. أحمد فؤاد باشا – وحدة المعرفة وتكامل فروعها – السعى إلى إنتاج العلم وامتلاك التقنية - الاهرام ١٤ نوفمبر ١٩٩٧.

هامش قليل من المناخ الديمقراطى الذى يعيشه المجتمع وذلك بممارسة حرية إتخاذ القرار التعليمي والتربوى لتحقيق الفائدة القصوى فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية لعمليتى التعليم والبحث العلمي وهى العناصر التى تمثل المعلم والمتعلم والمنهج الدراسى وإمكان الدرس والبحث والتدريب وما يلزم ذلك كله من معدات وأجهزة وأدوات وتمويل ومع هذا يجب إلا تغفل المؤسسات التعليمية والجامعات هذه الميزة عندما تضع لنفسها القوانين والأنظمة الخاصة بالإصلاح والتطوير في مجال التعليم والبحث العلمي لخدمة وتنمية المجتمع .

ومن مواطن الخلل أيضاً هو تخلى الجامعات عن حريتها فى إختيار أفضل الطلاب المقبولين للتخصص المناسب فى كل كلية بواسطة أخصائيين فى الامتحانات والقياس التربوى الذى يراعي مواهب الطلاب وميولهم الحقيقية ونترك الاختيار فقط لنتائج إمتحان تعرف جيداً حدود صلاحيته بدعوى تحقيق تكافؤ الفرص . إن إختيار الطلاب ينبغى أن يتم بقياس صلاحية أنفسهم وليس بالاعتماد الكلى على المجموع . ولهذا نجد أن هناك حواجز تحد من أثر تفعيل دور الجامعات والمؤسسات التعليمية فى الإصلاح والتطوير لخدمة المجتمع والبيئة من هذه الحواجز ما تضعه الجامعات نفسها عندما تضيق وتفرض على نفسها قوانين وأنظمة ولوائح تتخلى فيها بقدر أو بآخر عن حريتها فى تفسير وتطبيق القوانين وهذا أمر ليس له علاقة بالنظام السياسى أو الحريات العامة فلماذا تتخلى المؤسسات التعليمية عن دورها فى البيئة؟

ومن مواطن الخلل أيضاً أن الدرس المنهجى يفتقر إلى الوعى التاريخى والقومى فعلى سبيل المثال قضية فلسطين والقدس وهى القضية المحورية التى تهم كل المسلمين فى العالم وقضية الصراع الدامى بين المسلمين وبين القوى الإمبريالية وإسرائيل وبالتالى فإن تبسيطها فى المناهج الدراسية يعنى ببساطة إسقاط لجزء ضرورى من تاريخنا الإسلامي والقومى وهويتنا الإسلامية فى مواجهة قوية ضد

التعصب والعنصرية وضياع العدالة وهذا خلل واضح فى المناهج الدراسية بل وخطير لأن الأمر جد لا هزل وأخطر من أن يثار فى كلام معاد لأن القضية ترتبط بالأجيال الآتية أى بالمستقبل فمن لم يغار على أرضه وماله وعرضه فلن تُجدى منه أى خير أو نفع أو تطور أو تقدم بل الخزى والعار والتخلف وعدم اللامبالاة لأن كل شئ فى نظر هذه الأجيال تتساوى فى الألوان الأسود مثل الأبيض وتصل الأمور بالطبع إلى حالة مرضية .

ولهذا فإن الوضع ليس بحاجة إلى مناهج تعليمية تفرط فى الثناء على شيم وبطولات المسلمين ومآثرهم التاريخية التى يحب المسلم أن يلوذ بها كلما رفض واقعه أو أراد أن يهرب منه وبذلك يصل للحالة المرضية وتصبح الحالة مزمنة تحتاج إلى طبيب ماهر لإستئصال شأفتها منه كذلك لا يحتاج وضع الفرد المسلم إلى الدفاع عنه لأن الدفاع الجدلى عن وضع ما فيه إسهام من جانب المدافع على تزييف الموقف ويعنى أيضا أن الدفاع عنه فيه معنى الرضا عليه وتجميده على ما هو عليه لذلك لن يجدى الموقف الجدلى سوى المداهنة لمرض تعليمي يجب إستئصاله ذلك المنهج هو ما ارتضيناه منهجاً دراسياً لتأملاتنا التعليمية تلك فهو مواجهة صريحة لما تردت إليه مناهجنا التعليمية.(١) ويجب الإعتراف بأن الأمة العربية والإسلامية بما صارت إليه من تخلف وهزائم فى شتى الميادين يمكن أن تعتبر أنموذجاً لتلك الأمة التى أهملت تاريخها ولم تحسن قراءته حتى كادت تفقد أو هى فقدت الإعتبار وأصيبت بعطل التبصر العلمي . ولعل من أبرز ظواهر غياب الوعى التاريخى تلك التى يلمحها الإنسان فى مسيرة العمل الإسلامى ومجال العاملين : العجز المزمن أو عدم القدرة على الإستفادة من تجربة العمل التعليمى والتربوى الواحد أو من تجارب العمل التربوى الإسلامى على الساحة الإسلامية بشكل عام(٢) . لذلك فإن تكرار الأخطاء فى المناهج التعليمية أصبح وكأنه ضربة لازم وضريبة مستمرة مطلوب

---

(١) د. محمد إبراهيم الفيومي – التفكير فى أزمة العقل العربي – مخاطر تربوية
(٢) د. مصطفى عبدالغنى – المناهج : الغياب التاريخيى والقومى – مخاطر تربوية

إلينا أن نقدمها فى كل بلد عربي وإسلامى أو حتى فى البلد الواحد نفسه . إن المفروض فى الفرد المسلم أن يكون قادراً على الإستبصار التربوى والإعتبار التعليمى بالتاريخ العام ويعبر التخلف التعليمى الموجود فى الواقع العربي الإسلامى فكيف إذا كان عاجزاً عن الإعتبار بتاريخه الخاص وتجنب العثرات التى سبق له السقوط فيها . إن هذه العثرات التعليمية والأخطاء المنهجية التعليمية التى تتكرر دائماً والكل يشكو والكل ينتهى عند عتبة الشكوى وكأنها العلاج .

ومن مواطن الخلل وأسباب العجز فى التعليم بمؤسساته المختلفة عن تحقيق أهدافه هو إرتفاع معدلات الفاقد التعليمى وضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم نتيجة لظاهرتى الرسوب والتسرب وبخاصة فى التعليم الإبتدائى والمتوسط . ومن المعروف أن أعداداً كبيرة من التلاميذ يتسربون من الصفوف الأولى أى قبل أن يتقنوا المهارات الأساسية للتعليم .

ومن مواطن الخلل أيضاً تفاوت المستويات الإقتصادية والإجتماعية بين كثير من البلدان العربية والإسلامية وعدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بينها وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة توزيع الخدمات التعليمية زاد من حجم مشكلة الأمية فى المناطق النائية والجبلية وبين الأناث أكثر منها بين الذكور .

ومن ضمن أسباب العجز أيضاً ضعف وإخفاق حملات وجهود محو الأمية فى الماضى بسبب سوء التخطيط وضعف التمويل فى بعض البلدان وعدم المشاركة الشعبية والرسمية وعدم ربط البرامج الدراسية بحاجات الدارس وإهتماماته وعمله إلى جانب عدم فاعلية النظام السياسى .(١)

ومن مواطن الخلل أيضاً التضخم فى عدد الخريجين سواء فى الشهادات العالية أو المتوسطة بما يفيض عن العدد الفعلى المطلوب فى العملية الإنتاجية

(١) صبحى محمد جبر – نحن وتاريخنا – العربى – العدد – ٤٠٥ – أغسطس ١٩٩٢ .

وإحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية مما خلق فائضاً واسعاً ومتزايداً يشكل بطالة مقنعة وعبئاً على الدخل القومي ويعنى ذلك إخفاق التخطيط فى المجتمع أو إنعدامه بالأحرى وعدم قدرة النظام السياسى والتعليمى على تطوير البنية الأساسية بما يعنى خلق وظائف جديدة تستوعب كل الطاقات المتخرجة من النظام التعليمى .

تزايد هجرة الكفاءات العلمية التكنيكية حيث تضيق المجالات عن إستيعابها بالإضافة إلى تدخل عوامل أخرى غير الكفاءة العلمية فى تحديد الموقع المناسب وشغله وأهم هذه العوامل ترجيح كفة أهل الثقة دون أهل الخبرة مما رسخ السيطرة الإدارية البيروقراطية على المجالات العلمية والثقافية وتسبب ذلك فى أزمة المثقفين والمتعلمين ولازالت تمثل هجرة الكفاءات ناتجا قومياً ضائعاً ومفقوداً بعيداً عن خدمة المجتمع وأصبح نظام التعليم عامل طرد وإستبعاد لتلك الكفاءات بعد تدريبها وتأهيلها .

ومن مواطن الخلل وأسباب العجز أيضاً يتمثل فى الفقد التربوى للآلاف من الطلاب الذين لا يواصلون مراحل التعليم بسبب تعثرهم فى دراساتهم فيخرجون إلى الحياة فى سن باكرة غير مسلحين بالخبرة والمهارة التى تمكنهم من مواجهة الحياة فى المجتمع بتعقيداته المتنوعة وقد ظهرت أنماط وصيغ غير نظامية تتولى مسئولية تأهيل هؤلاء الأفراد تأهيلاً مهنياً مستمراً وتعدهم إعداداً أشمل وتتلافى ما عجز التعليم النظامى عن تحقيقه وذلك فى إطار ما يطلق عليه بالتربية المستمرة أو المستديمة وذلك باعتبار أن هذه التربية المستمرة لا تتضمن فقط الإتاحة المستمرة خلال حياة الفرد لما نعتبره الآن مدرسة نظامية .(١)

ومن مواطن الخلل أيضاً نجد أن كليات التربية فى كثير من بلداننا ما زالت أسيرة مفاهيم وأشكال تقليدية فى تحقيق برامجها وأهدافها ويبدو ذلك فى تنظيم

(١) د. ضياء زاهر – د. كمال يوسف اسكندر–كلية التربية–جامعة عين شمس التخطيط لمستقبل التكنولوجيا التعليمية فى النظام التربوى

برامجها وطرق تدريسها وإجراء إختباراتها وتقويم طلابها وتنظيم علاقاتها مع غيرها من المؤسسات والأجهزة سواء داخل الجامعة أو خارجها بل وقد يبدو فى نوعية مناهجها وبحوثها ودراساتها ومن ذلك أنها قد تتقد من الناحية النظرية طرق الإلقاء فى التدريس والإختبارات التحصيلية فى تقويم الطلاب والإعتماد على الكتاب الواحد بالذاكرة وعدم وضوح أهداف المناهج والمقررات وتكديسها والنقص فى رعاية الطلاب إجتماعياً ونفسياً وثقافياً إلى غير ذلك مما يناقشه التربويون ويعرضون له من نظريات وأفكار جديدة للوصول إلى بدائل جديدة ومن ذلك فإن كليات التربية مقابل هذا كله قد تمارس هذه المفاهيم والأساليب التقليدية مع طلابها . ولهذا فإن نقطة البداية فى مراجعة دورها داخل الجامعات وخارجها هى أن تتأمل ذاتها وأن تغير من نفسها وأن تمارس ما تعبر عنه من آراء ومفاهيم وما تسفر عنه أبحاثها التربوية سواء الأساسية أو التطبيقية حتى يكون لها قيادة التطوير والتجديد على شتى المستويات بالمثل والممارسة على السواء .(١)

هناك إشكالية ذات طابع إجتماعى معروف تتعلق بطبيعة ما هو قائم فى الواقع الإجتماعى على مستوى العملية التربوية وهناك الكثير من المعلمين الذين حاولوا تطبيق المنهج الديمقراطى فى العمل التربوى ولكن محاولاتهم هذه باءت بالفشل لأن ذلك يعود إلى طبيعة ما هو سائد من إعتياد الطلاب على نمط معروف من العلاقة التربوية ووجود نوع من الإكراه المؤسساتى الذى يجعل المعلم نفسه عرضه للسخرية والتهكم حين يحاول تطبيق النظريات الحديثة فى أدائه التربوى مما يسبب تعطيل طاقات الفعل والإبداع والإبتكار فى شخص الإنسان .(٢)

هناك بعض القصور فى الإفتراضات التى تقوم عليها دراسات المستقبل ونظراً لغلبة وجهة النظر الغربية على المستوى العلمى والأكاديمى وتأثيرها وقوتها

---

(١) د. لطفى بركات أحمد – فى مجالات الفكر التربوى صـ٧٩ .

(٢) د. على وطفة – الارهاب التربوى .

فى المجالات كافة فقد أصبحت تمثل المرجعية لكل الفرضيات وأصبح كثير من الدراسات المستقبلية حتى التى يقوم بها أشخاص من مجتمع أو دولة غير غربية ينطلقون ويبنون دراستهم للمستقبل وفى تكوين صوره وبدائله على النمط الغربى وبالرؤية الغربية . ومن جانب آخر فإن كثير من الإفتراضات لا تبنى أو توضع على أساس علمى بل على أساس إستراتيجى أو عقائدى أو سياسى .

إن قصور المعلومات والبيانات وعدم مصداقيتها أو نقصها سيمثل عائقاً كبيراً أمام الدراسات المستقبلية فى جميع المجالات فهناك كثير من المعلومات والحقائق التى لا تتوفر أو يصعب الحصول عليها خصوصاً فى بعض المجالات الإستراتيجية الأمر الذى يجعل من الصعب قيام دراسات مستقبلية على أساس معلومات غير كاملة وصادقة فلكى تثمر الدراسات المستقبلية لابد لها من قاعدة معلوماتية متينة .

الدراسات المستقبلية لا تتطلب توفر المعلومات أو تطويراً فى مناهجها وافتراضاتها فحسب بل تتطلب استخدامها لفرق بحثية متعددة تضم خبراء ومختصين وأصحاب خبرة ورؤية كما أنها تحتاج إلى وقت طويل للإعداد والبحث وفيما عدا قلة من الجهود فإننا نجد وخصوصاً فى عالمنا أن هذا يكاد يكون منعدماً . فمعظم ما تم القيام به من دراسات مستقبلية إستند إلى جهود فردية ولم تجد الوقت أو الدعم الكافيين .

غياب الأطر المتخصصة أو بالأحرى هى موجودة لكنها تعانى من قاصمة الهجرة إلى ديار الغرب لعوامل كثيرة منها الإحتواء الغربى والتهميشى والإهمال الذى تعانى منه هذه الأطر داخلياً.

غياب الوعى الحضارى وعدم مراعاة التوقيت الزمنى ونقصد بالوعى فهم عواقب الأزمة وإدراك شروط ووسائل تحقيق النهضة ومراعاة السبق الزمنى الذى

يعرفه الغرب فى ميدان الإبداع هذا السبق له علاقة حميمة ووطيدة بالتكون الحضارى .

الإستبداد السياسى الذى يجعل الشغل الشاغل للملأ هو الحفاظ على المناصب والإمتيازات دون التفكير الجدى فى أمور التعليم مع أن المطلوب هو تهيئة الأجواء السياسية والمالية والتنظيمية والتمكين حتى الكفاية لمؤسسات التعليم التقنى ولمراكز الأبحاث بشكل عام مع العناية الفائقة بالأطر المتخصصة بعدها ليترك العقل الإسلامى وشأنه فى الإبداع وليحاكم بعد فك أسره محاكمة عادلة وإنه لمن الجهالة التاريخية أن نصم عقلاً مكن للإنسانية بمنهج البحث التجريبى وبمناهج النقد التاريخية وغير ذلك من مناهج .

الفصل الثامن

دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات في البناء التعليمي

الفصل الثامن

دور مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات فى البناء التعليمى

المؤسسات البحثية العلمية ظهرت بمفهومها حين ظهرت الحاجة إليها فى تطوير وتنمية المجالات الإنتاجية المختلفة بما فيها قطاع التعليم لما للبحث العلمى من دور هام فى تحقيق أولويات قومية فى مجال التعليم وللإستفادة منه فى التطوير والتنمية منها على سبيل المثال :-

دور مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات فى وضع السياسات التى تهدف إلى تطوير التعليم وتطوير المناهج التعليمية لتواكب التطورات العلمية وتحويل التعليم من عملية تلقينية إلى وسيلة إيجابية تكسب الطلاب المعارف الأساسية التى تنمى قدراتهم على التفكير والإبداع مع استحداث نوعيات جديدة من التعليم وتوجيه المزيد من الإهتمام إلى العلوم الطبيعية .

يشكل التعليم بالنسبة للمؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات فى العالم الإسلامى أساساً للأمن القومى فى المجال السياسي والإقتصادى والعسكرى لأن التعليم يعتبر الركيزة الأساسية فى التقدم وبإعتباره استثماراً للقوى البشرية وهو أغلى وأهم أنواع الإستثمار ولأن التعليم هو العنصر الأساسي الذى لا غنى عنه لملاحقة كل تطور باعتباره الدعامة التى تحكم القدرة على مواجهة تحديات العصر. وجاء أهتمام البحث العلمى ومراكز الدراسات فى العالم الاسلامى بالتعليم لتزويد الفرد المسلم بالقيم الدينية والسلوكية إلى جانب المعرفة المهنية والتخصصية بحيث يصبح قادراً على المساهمة فى بناء المجتمع الجديد المتطور والإرتقاء بالعملية التعليمية . لضمان إمتلاك أسباب العلم والمعرفة وللإرتقاء بمستوى الفرد والمجتمع وهو نتاج طبيعى لتعليم جيد مبنى على أسس علمية سليمة ويقوم على إعمال الفهم

والتحليل وعلى النقاش الحر وعلى إبداء الرأى وتقبل الرأى الآخر وعلى تحمل المسئولية والقدرة على التعايش مع الناس . ومن أهم أدوار مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات فى البناء التعليمى :

١. بناء وتنمية الشخصية المسلمة بحيث تكون قادرة على التكيف مع المجتمع المتطور محلياً وعالمياً .

٢. إمداد المجتمع بالكفاءات القادرة على الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة .

٣. إعداد الفرد للتكيف مع المفاهيم الجديدة التى طرأت على المجتمع الإسلامى إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وتبنى سياسات تعليمية وتربوية جديدة لتحقيق البناء التعليمى والتنمية الشاملة.

٤. إعداد جيل من العلماء لتكون الأمة الإسلامية أمة متقدمة علمياً وتكنولوجياً بما يتفق مع مركزها الحضارى العريق .

وترتكز سياسة البحث العلمى على النهوض بالتعليم وإصلاحه إصلاحاً جذرياً متكاملاً للحد من ظاهرة التسرب وتطوير المدرسة والمعلم والطالب والكتاب والمنهج حتى يمكن مواجهة متطلبات عصر جديد أخص سماته ثورة المعلومات التى تميز أساليب الإنتاج وأنماطه .

تعمل مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات على تحسين نوعية التعليم والتركيز على علوم المستقبل والتوسع فى التعليم الفنى والإرتقاء بمستواه بحيث يصبح قاعدة أساسية لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف البناء التعليمى للأمة.[١]

---

(١) الكتاب السنوى – الهيئة العامة للإستعلامات – تقديم د. أحمد اسماعيل – جامعة القاهرة .

أخذت مؤسسات البحث العلمى فى مجال العلم والتكنولوجيا التعليمية دوراً يزداد أهمية فى عصر العلم والمعلومات وأفردت لها كثير من دولنا الإعتمادات الواجبة لكى تدعم البحث فى الجامعات ودور مراكز الأبحاث والدراسات الأساسية ضمن أدوارها الأخرى الأساسية للإسهام فى التقدم العلمى والتكنولوجى للمجتمع عن طريق مدارس الدراسات العليا والبحوث من أجل البناء التعليمى والتقدم العلمى والتكنولوجى ومن أجل وضع الحلول العملية لمشكلات المجتمع وذلك للمساهمة فى توفير إمكانات جديدة وحديثة للإنطلاقة التعليمية المطلوبة للبحث العلمي الهادف والتطبيقى ومنعاً للتكرار والإزدواجية فى البحوث فى الجامعات الإسلامية المختلفة . ولعل من أهم أهداف مؤسسات البحث العلمى فى البناء التعليمى إبتكار الجديد فى ضوء المتغيرات المختلفة عالمياً ومحلياً وكذلك المتغيرات فى العلوم المختلفة وأساليب البحث فيها . وفى هذا الإطار تحتل علوم المستقبليات أولوية متقدمة إذ بها يخترق الإنسان آفاق المستقبل مما يساعد متخذ القرار على وضع القرارات السليمة والتى تهيئ المجتمع الإسلامي للإنتقال بأسلوب علمى إلى عالم المستقبل . وفى هذا الصدد تقوم مراكز الدراسات فى بعض البلدان الإسلامية بإنشاء مراكز تابعة لها للمستقبليات بحيث يساهم أساتذة الجامعات فى تخصصاتهم المختلفة فى دراسة آفاق المستقبل وإحتمالاته المختلفة وبحيث يصبح أمام صانع القرار تصورات علمية عن المستقبل فى كافة المجالات والخيارات الممكنة فى الإستعداد لهذا المستقبل وسُبل مواجهته والتعرف على مشاكل البيئة المحيطة ووضع كافة الإمكانات فى سبيل التوصل إلى الحلول المناسبة لعلاجها يجعل لمراكز الدراسات مركزاً حضارياً فى مجتمعها تشع به على بيئتها المحيطة ويزداد بها تقدير الأفراد .(١)

وللبحث العلمى أهمية كبرى من حيث التجريب فى مجال التربية وتحسين العمليات التربوية والوصول إلى عمليات أحسن ، ومن حيث نقد جميع العمليات

---

(١) أ. منصور حسين ، د. محمد مصطفى زيدان - سيكولوجية الإدارة المدرسية والأشراف الفنى التربوى – صـ٥٠ .

التعليمية فى المدارس وفحصها وتحليلها وتقويمها بقصد تحسينها وتطويرها إلى درجة أفضل وذلك عن طريق مجموعة من الخطوات التى تسير بها طريقة البحث العلمى وهى:

١ - تحديد المشكلة .

٢ - فرض الفروض بغية حلها .

٣ - جمع البيانات والمعلومات والخبرات وتنظيمها وفحصها .

٤ - تفسير النتائج ثم تطبيقها وتعميمها .

ومن ناحية أخرى نجد أن لمؤسسات البحث العلمى دوراً فعالاً فى التحديد الدقيق للمفاهيم الهامة الكبرى والمبادئ الرئيسية فى كل ميدان من ميادين المعرفة المنظمة وتحديد تركيباتها والمفاهيم العامة بها والعلاقات بينها وبين طرائق وأساليب البحث فيها وتساعد مؤسسات البحث العلمى الدارسين على أن يعرفوا كيف يتم التوصل إلى المعرفة فى هذا الميدان أو ذاك وكيف يتم التأكد من مصداقيتها وأن يعرفوا حدوده وإمكاناته وأدواته وأيضاً إعتبار الإطارات المفاهيمية أو التركيبية لميادين المعرفة المنظمة عند بناء المنهج لتحقيق تكامل خبرات الفرد حول جوانب معينة من بيئته ولتفسير هذه الخبرات وشرحها ويستلزم هذا بالطبع تعاون العلماء والمتخصصين فى ميادين المعرفة مع رجال التربية والتعليم .[١]

توفير المعلومات والأحكام اللازمة لقيام عملية التطوير على أسس سليمة ومنطق يرتكز على الأدلة الموثوق بها المستمدة من التقويم السليم وإتخاذ القرارات المتعلقة بالمنهج على أسس واقعية ومعلومات صحيحة .

---

(١) د. إبراهيم بسيونى عميره – عميد كلية التربية بسوهاج – دار المعارف – المنهج وعناصره – صـ١٣٧ .

وتأتي أهمية مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات فى البناء التعليمى فى أن فكرة السيادة وركائز القوة فى المستقبل القريب لن تعتمد على القوة العسكرية بل سوف تعتمد على قوة القاعدة العلمية والتكنولوجية للعالم الإسلامى وأن حجم ثقل الأمة الإسلامية وقياس مدى تأثيرها فى المجتمع الدولى سوف يصاغ فى مراكز ومعامل مؤسسات البحث العلمى على أن تكون نقطة البداية بصفة عامة فى المستقبل تبدأ بالتعليم والأنطلاقة الأولى تبدأ من مؤسسات الأبحاث العلمية حيث تجرى التجارب وتتم الأبحاث التربوية وتستخلص النتائج وتطور القدرات .

وتشرف مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات على إجراء البحوث التربوية والتى تحتاج إلى مفاهيم ومبادئ ونظريات جديدة للسلوك أكثر ملائمة لطبيعة العملية التربوية وطبيعة السلوك الإنسانى فى مواقف محددة وهذا هو ما يمكن أن تسهم فيه البحوث العلمية ومراكز الدراسات حيث ينصب الإهتمام البحثى التربوى على مشكلة أو عملية مثل تقويم موقف راهن أو موقف محدث فكم من باحث يجرب تجارب قد يحسب علاقات وترابطات دون أن يهدف من وراء ذلك إلى أى هدف سوى التجربة نفسها لهذا تأتى أهميةالتعاون فى التربية والبحث التجريبى بين مؤسسات البحث العلمى وبين القائمين بالبحث وبين الهيئة التعليمية والإداريين والباحثين المتخصصين وبين سائر الأشخاص المعنيين بالحياة المدرسية بشكل من الأشكال ومدى قدرة المربين والمعلمين أنفسهم فى التجريب التربوى وإسهام المعلمين فى البحث التربوى والذى يعتبر شرطاً أساسياً من شروط التجريب البحثى التربوى ومن الخطأ أن يكون هناك فصل بين مهمة التعليم ومهمة البحث ولابد من التواصل بين المهمتين إذ أنه يفيد التعليم فى مراحله المختلفة فمن شأن هذا التواصل أن يوفر للبحث التجريبي شروطاً واقعية من جهة مادام مختبر التربية التجريبية هو المدرسة ومادام تحت رعاية البحث العلمى وهو ما من شأنه أن يجعل التعليم بعيداً عن التجمد وقادراً على تصحيح أخطائه وأن يجعل المعلم أهلاً لأن

يستهدى فى طريقته وفى إصلاح تلك الطريقة بأسلوب البحث العلمى بدلاً من أن يستهدى بخبرته وملاحظاته العفوية الغامضة . يضاف إلى هذا أن مراكز الدراسات تعمل على أن تجعل الإسهام من قبل المعلمين تخلق لديهم موقفاً خاصاً قوامه الروح العلمية تلك الروح التى هى أثمن ما يمكن أن يتصف به المعلم والتى لا تكتسب إلا بمعاناة العمل العلمى والبحث العلمى . إن مثل هذه الإهتمامات العلمية لا تخلقها إلا إشاعة الروح العلمية وروح البحث العلمى والتجريب فى المدارس .

وتأتي أهمية مراكز البحث العلمى فى إعداد الوسائل المساعدة على إعداد المعلمين إعداداً صالحاً يأخذ بعين الإعتبار هذا الجانب من التدريب على البحث والتمرس بالتجريب فى كليات التربية وسواها ذلك لأن التدريب الذى يتلقاه معظم المعلمين فى هذه الكليات يبين دون شك أهمية الملاحظة والتجريب ولكنه لا يعلم الطلاب كيف يجربون أو كيف يلاحظون ولعل أكثر ما يحتاج إليه معلمو الغد هو التدريب العلمى المبنى على البحث العلمى والتجريب .

وتقوم مراكز البحث العلمى بالربط بين التجديد والابتكار فى التربية من جهة وبين البحث التجريبى من جهة ثانية ذلك لأن روح التجديد والإبتكار إذا لم يرافقها بحث علمى وتجريبي يمكن أن تنقلب إلى مجرد موضة والبحث العلمى والتجريبي [1] إذا لم يستهدف إيجاد طرق جديدة وتجديد محتوى التربية فى مناهجها وكتبها وخططها وغير ذلك كان بحثاً لمجرد البحث خلواً من أى هدف علمى ، والأزمة التى تعانى منها التربية فى العالم الإسلامى ولاسيما بعد الزيادة الكبيرة فى إعداد الطلاب تحتاج إلى تقدم تكنولوجى فى التربية يجدد طرائقها ومناهجها ووسائلها . غير أن أداة تحقيق هذا التقدم التكنولوجى ليست هى مجرد الإبتكار الذى لا يستند إلى أى شئ غير البحث العلمى والتجربة العلمية وتطويرها .

(١) سيكولوجية الإدارة المدرسية – صـ١٢١ .

ولهذا نجد أن المعلمين الذين هم قوام العملية التربوية يحتاجون إلى روح البحث العلمى وإمتلاك حسن التجربة ، إنهم يحتاجون إلى روح الإبتكار المؤيدة بالبحث العلمى ومراكز الدراسات وإلى البحث الذى يحدوه الإبتكار من أجل البناء التعليمى .

وتأتى أهمية مراكز الدراسات ومؤسسات البحث العلمى فى البناء التعليمى فى العمل على تحديد الأهداف التربوية المتطورة والعمل على بناء المهارات الأساسية للعملية التعليمية مثل المهارة الفنية لدى الأفراد والمهارة الإنسانية والمهارة الإدراكية .

يقصد بالمهارة من وجهة نظر مؤسسات البحث العلمى أى قدرات يمكن تنميتها لدى الأفراد ولا يشترط أن تكون هذه القدرة نظرية ولكن القصد بالقدرة التى تظهر أثناء أداء العمل بجانب القدرة الفطرية ومحاولة تطويرها وتنميتها تنمية إيجابية لصالح المجتمع والمعيار الأساسي للمهارة يجب أن يكون هو العمل الكفء تحت أية ظروف ومعالجة الأمور التربوية والتعليمية بطريقة علمية ترتكز على أكساب الأفراد لهذه المهارات .

(١) **(المهارة الفنية)** : يقصد بها فى منظور البحث العلمى تفهم العمل وأداؤه بإتقان وتتطلب المهارة الفنية معرفة متخصصة وقدرة علمية على التحليل فى نطاق هذا التخصص ومن الطبيعى أن تكون هذه المهارة الفنية مألوفة لدينا أكثر من المهارتين الأخريين لأنها مهارة ملموسة بشكل أكبر ولأنها فى عصر التخصص الذى نعيش فيه ، هى المهارة التى يجب أن تتوفر فى أكبر عدد من الأفراد ومعظم البرامج المهنية وبرامج التدريب أثناء العمل تدور حول تنمية هذه المهارات الفنية المتخصصة .

(٢) **(المهارة الإنسانية)** : تعمل مؤسسات البحث العلمى على تطوير الأداء الإدارى لكى يتطور الفرد إدارياً ويعمل بنجاح كعضو فى مجموعة وأن يبث روح التعاون فى الفريق الذى يقوده وخاصة أننا فى أحوج ما نكون للأداء الجماعى بين الأفراد على أسس علمية وخطط مدروسة من أجل تطوير العمل الإدارى الذى يعتبر عصب العملية التعليمية وتتجلى المهارة الإنسانية فى الطريقة التى ينظر بها الفرد إلى رؤسائه وزملائه ومرؤوسيه وفى الطريقة التى يكيف بها سلوكه وفقاً لتلك النظرة لأن الشخص الذى يتمتع بقدرة كبيرة من المهارة الإنسانية على أسس علمية يدرك تماماً موقفه من الأفراد والجماعات وإتجاهاته نحوهم ومعتقداته عنهم كما أنه يكون قادراً على أن يدرك فائدة ذلك ومدى تلك الفائدة . إنه بتسليمه بأن هناك وجهات نظر ومفاهيم ومعتقدات تختلف يجول عما يدور فى نفسه يستطيع أن ينقل إلى الآخرين ما يريده بالأسلوب الذى يوافقهم . أن مثل هذا الشخص يعمل على خلق جو من الاطمئنان يستطيع فيه المرؤوسون أن يعبروا بحرية عما فى نفوسهم دون خوف من لوم أو سخرية ويشجعهم على المشاركة فى التخطيط للأعمال المتصلة بهم إتصالاً مباشراً وإنجازها . إن المهارة الحقيقية فى معاملة الآخرين يجب أن تصبح تصرفاً طبيعياً ودائماً حيث أنها تعنى أن يكون الحس مرهفاً لا عندما يتخذ الفرد قراراً فحسب بل وفى سلوكه العادى أيضاً . إن مؤسسات البحث العلمى تعمل على تطوير هذه المهارة الإنسانية لأنه لا يمكن أن تكون شيئاً مؤقتاً لفترة من الزمن ولا يمكن تطبيق الأساليب عفو الخاطر .

(٣) **(المهارة الإدراكية)** : تولى مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات أهمية لتنمية المهارة الادراكية والتى تعنى القدرة على إدراك أى موضوع ككل ويتضمن ذلك إدراك أن الوظائف المختلفة في أى مؤسسة تتوقف كل منهما على الأخرى وأن أى تغيير يمس تلك الوظيفة يؤثر فى باقى الوظائف ثم تمتد تلك المعرفة إلى تصور العلاقة بين هذه المؤسسة بالذات (المدرسة مثلاً كمؤسسة

تربوية) والمجتمع والقوى السياسية والإجتماعية والإقتصادية للأمة الإسلامية بوجه عام . فإذا كان المدير القائم على الأعمال التربوية لأى مؤسسة على دراية بهذه العلاقات وملماً بالعناصر الأساسية لأى موقف فإنه يستطيع عندئذ أن يتصرف بطريقة تؤدى إلى تقدم وإزدهار المؤسسة كلها وعلى ذلك فإن نجاح أى قرار يتوقف على المهارات الإدراكية التى يتمتع بها أولئك الذين يتخذون القرارات والذين يضعونها موضع التنفيذ . ولا يتوقف التنسيق المحكم بين فروع المؤسسة المختلفة على المهارة الادراكية لدى المديرين المختصين وحدها بل يتوقف عليها أيضاً كل مستقبل إدارة المدرسة والروح التى تسودها ذلك لأن إتجاهات أى واحد من كبار الإداريين تصبغ الروح العامة للمؤسسة بصبغة معينة وتحدد الشخصية المعنوية التى تميز طريقة العمل فى مؤسسة ما عن غيرها من المؤسسات ، وهذه الإتجاهات ما هى إلا إنعكاس للمهارة الإدراكية التى تعمل فى مؤسسات البحث العلمية على تنميتها من أجل القدرة على الأداء والقدرة على الخلق والإبتكار والإبداع الإدارى والإتجاه الذى يجب أن يسير فيه المؤسسة حتى تزدهر فى أهدافها وفى سياستها ولأمكانية خلق فريق إدارى متكامل يشكل فيه الأفراد مهارات متكاملة وفى نهاية هذا الإطار نجد أن لمؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات دوراً أساسياً فى تزويد المؤسسات التربوية بالمهارات الآتية : -

(أ)المهارة الفنية المتعلقة بكيفية الإدارة وحرفيات التنظيم وإجراءاته .

(ب)المهارة الإدراكية الكلية العامة المتعلقة بالقدرة على التبصر بالموقف ككل والنظر إلى أية مشكلة نظرة شاملة وكلية داخل إطار المؤسسة وما يتصل بها ككل.

(ج)المهارة الإنسانية التى تقوم على صدق فهم الإداري لحقيقة نفسه ولحقيقة الأخرين وكيفية التعامل مع الناس من أجل مصلحة العمل .

تسعى مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات دائماً فى وطننا الكبير فى الأخذ بمبدأ التقدم الثقافى والإجتماعى الشامل وفق فلسفة تربوية إسلامية ولهذا تسعى مؤسسات البحث العلمى والمؤسسات التعليمية إلى إعادة النظر فى برامجها التربوية وصيغها ووسائلها وأهدافها دون الوقوف عند الإصلاح الجزئى لبرامج معينة أو مناهج محددة أو مرحلة تعليمية بذاتها بل تتعدى ذلك كله إلى نظرة واسعة عريضة لديناميات العمل التربوى ككل ودوره الفعال المؤثر فى إحداث التقدم الإجتماعى والثقافى والتنموى الشامل . ولهذا تعمل مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات العلمية على مواجهة مشكلات التخلف الثقافى التى لازالت مترسبة فى بعض أجزاء العالم الإسلامي وتنظر مؤسسات البحث العلمى لهذه المشكلات على اعتبارها مشاكل وطنية أكثر منها تعليمية ، لذلك فإن التخطيط العلمى لمواجهتها قائمة على تحديد زمنى مدروس ويبدأ هذا التخطيط فى إمتداد شمولى مرحلى حيث تتوافر الرغبة وحيث يمكن بسهولة تنمية دوافع التعلم عند الأفراد .

تقوم فلسفة مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات على إتاحة الفرص لكل المتعلمين وجميع الأفراد على أسس علمية متطورة وسليمة وفق مقتضيات ومتطلبات الأمة الإسلامية ولذلك ترتكز هذه الفلسفة إرتكازاً أساسياً على عدة أسس منها ما يأتى:

(١) أن التعليم لم يعد بمفهومه العصرى مخزناً للمعلومات والمعارف وإنما أصبح أداة للحركة والتغير ، فالمعرفة الصماء لا جدوى منها والمعرفة الوظيفية هى التى تشارك فى تنمية وترقية المجتمع .

(٢) أن التعليم لابد من إرتباطه بديناميات الحياة المتحركة ودراسة وتحليل مطالبها وما يرتبط بها من مفاهيم واتجاهات تكون بذوراً للعمل التربوى وتجعل منه أسلوباً للحياة بدلاً من مراحله النمطية المرهونة بالزمن إذ أن الهدف النهائي للتعليم هو التربية مدى الحياة .

(٣) أن التعليم الحالى بنظامه المعروف من امتحانات وشهادات يفصل بين الناجحين والراسبين وبالتالى يقسم أفراد المجتمع إلى ناجحين وراسبين على أساس أكاديمى(١) خالص فى حين أن التعليم لو أصبح مستمراً ولمدى الحياة لأصبح مفهوم النجاح والفشل مفهوماً نسبياً حيث تتعدد الفرص أمام الطلاب ليكتشفوا ما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وميولهم الحقيقية وبذلك تختفى ظاهرة الفشل سبيلاً إلى النجاح .

(٤) أن التعليم الحالى مطالب بمزيد من المرونة فى نظامه الحالى بحيث يسمح للطلاب من الإنتقال من تعليم إلى آخر إذا ما أدركوا أن ذلك يتسق وإستعداداتهم وقدراتهم وهذا أفضل على تهيئة الفرص المناسبة لنموهم ونجاحهم فى الحياة .

(٥) أن العمل التربوى فى جوهره عمل أخلاقى مادام مقصده تنمية الفرد إلى مستويات أفضل فالنمو الخلقى هو القيمة العليا للتربية وهو عملية الإكتمال والنضج والتهذيب المتواصلة .

(٦) أن طبيعة المجتمع الإسلامى كمجتمع نام وما يواجهه من مشكلات وتحديات ومعوقات وما يستهدفه من تطور وتقدم كلها محركات تلقى على مؤسسات البحث العلمى وبالتبعية على المؤسسات التربوية مسئولية الأخذ بزمام الموقف والمشاركة الفعالة فى تنمية ودعم القيم الاسلامية الأصلية .

(٧) تنظيم برامج تربوية تدريبية للمعلمين لدراسة أصول التربية وطرق التدريس المتطورة وأساليب معالجة المشكلات الطلابية والدراسية .

---

(١) د. لطفى بركات أحمد – فى مجالات الفكر التربوى – صـ٢٩ .

(٨) القيام بدراسات عن بعض المسائل والقضايا الجامعية والتي تحتاج إلى معالجة تربوية وعلمية من أجل تطوير رسالة الجامعة و المؤسسات التعليمية أمام التحديات والمسئوليات القومية .

(٩) تقوم فلسفة مراكز الأبحاث ومؤسسات البحث العلمي على عملية المشاركة بين الجميع من معاهد تربية وتعليم المعلم - المدارس العامة - والهيئات المهنية فى تحديد الأهداف بدقة ووضوح . وذلك لإستخدامها كأساس تقويم الأداء وذلك على إعتبار أن التعليم مرتبط بصورة مباشرة بالأهداف المرغوب فيها أكثر من الإرتباط بمصادر التعلم التى يتم تناولها لبلوغ الأهداف .

(١٠) إنتقال قدر كبير من مسئولية التعلم من المعلم إلى المتعلم ذلك أن المتعلم يشترك بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى تحديد الأهداف التى تترجم إلى محتوى وطرائق وممارسات كما أنه يتم عقد من الإتفاق بينه وبين المعلم ومن خلال ذلك يتعلم أن يعلم نفسه ويقوم ما يصدر عنه من أداءات فى المواقف التعليمية وغيرها من المواقف المتصلة بأدواره فى مجال المهنة .

(١١) الإستخدام المنطقى للتغذية والدافعية وتوجيه الجهد التعليمي المبذول لتعليم وترقية الذات إستناداً الى الفكرة القائلة بأنه يجب أن يتعلم المستقبل بالطريقة التى يتوقع أن يتعلم بها ومن خلال ذلك يوجه الأهتمام بقدر كبير نحو ما يوجد بين المتعلمين من إختلافات فى القدرات والحاجات والإهتمامات والتطلعات المهنية وبالتالى فإن هذا النمط فى الإعداد يتسق مع ما نعرفه فى مجال التعلم فضلاً عما يسمح به من تكامل فعال بين النظرية والتطبيق .

(١٢) دراسة العلاقات بين معاهد تربية المعلم ومدارس التعليم العام والهيئات المهنية المختلفة التى يضمها المجتمع بحيث تتضمن تلك الدراسة التعرف على ما تلتزم به المعاهد والمدارس من أهداف ومراجعتها والإتفاق على إطار عام يحكمها وتحديد ما يجب أن يعنى بها كل منها وتحديد تلك الأداءات من معارف ،

إتجاهات ، أنماط تفكير ، مهارات إلي غير ذلك من أهداف فى صورة إجرائية بحيث يمكن التعبير عن ذلك كله فى جميع جوانب المناهج الدراسية ومعنى هذا أن نقطة البداية هى الأداءات المطلوبة من المعلم حينما يمارس المهنة وبخاصة حينما يوجد فى موقف تعليمي يواجه فيه الطلاب فمثلاً إذا تضمنت مجموعة الأداءات أن يكون المعلم قادراً على الإستجابة لمشاعر الطلاب داخل الفصل الدراسي فإن ذلك يقتضى دراسة محتوى معين من المادة التعليمية وأسلوباً معيناً فى التدريب على ذلك وإتاحة الفرص للطلاب لملاحظة أدائه .

(١٣) إحداث نوع من الترابط والتسلسل بين برامج ما قبل الإلتحاق بالمهنة وبرامج التدريب فى أثناء الخدمة بحيث تكون الأولى فى مجموعها قاعدة راسخة تقوم عليها الثانية وتؤدى إليها خاصة وأنه من الملاحظ أن معظم برامج التدريب تبدأ على أساس من عدم الدراية الكافية بمن تضمنهم تلك البرامج وعلى أساس افتراض أن الجميع يقفون على درجة واحدة من الكفاية وعلى ذلك فإن أى مشروع يؤخذ بهذا المفهوم يجب أن يكون موضوع إتفاق بين السلطات التربوية التى تمارس الإشراف والتوجيه على كلا المستويين وأن يكون بينهما نوع من الدعم المتبادل فى البرامج والفنيين ووسائل التقويم وغير ذلك مما يتطلبه تنفيذ البرامج على نحو علمى ذو تخطيط سليم .(١)

(١٤) إدراك العلاقة بين النظرية والتطبيق بمعنى أنه لا ينبغى النظر إلى النواحى النظرية فى البرامج على أنها فى جانب والنواحى التطبيقية فى جانب أخر ، بل وإن كلا منهما له دوره فى اثراء ودعم الآخر ومن ثم فإن من يعمل فى هذا المجال سواء فى تصميم البرامج أو تنفيذها ينبغى أن يكون لديه درجة كبيرة من وضوح الرؤية بالنسبة للصلة بين الجانبين على أسس علمية وتأتى أهمية مراكز

---

(١) نفس المصدر السابق – صـ١٣٢ .

البحث العلمى فى موائمة الطرفين لأن ذلك مهم وضرورى لمن يمارسون الإشراف والتوجيه للطلاب داخل الفصول المدرسية .

(١٥) الإهتمام بالمستقبل والسعى إلى التعرف عليه ومن ثم التخطيط لمواجهته والتعامل معه مع أنه أمر قديم قدم المجتمعات البشرية غير أن الاهتمام العملى بدراسة المستقبل كظاهرة ومجال أكاديمى يقوم على مناهج لدراسته ونظريات لتفسيره وإستراتيجيات أو خطط للتعامل معه ، وقد أدت الأبحاث والدراسات المتزايدة فى مجال التعليم فى المستقبل الى إحداث نقلة فى الإهتمام العام البحثى بدراسات المستقبل مما أدى إلى مزيد من الإنضاج لها ولم يعد الآن مقبولاً الحديث عن تنبؤ أو شكل واحد للمستقبل بل تنامى الاتجاه لدراسة الصور والأشكال وبدأت عبارات جديدة مثل "المستقبلات والمشاهدات البديلة" و "إستشراف المستقبل" و"التحليل المستقبلى" تجد إستخداماً متزايداً بدلاً من المصطلحات التى كانت سائدة من قبل والتى كانت تتحدث عن صورة واحدة للمستقبل كما لم تعد دراسات المستقبل تقوم على أساس أن المستقبل هو مجرد إمتداد تلقائى أو منطقى للحاضر ويمكن التعرف عليه بأساليب الإسقاط أو أن هناك حتمية تاريخية تحدد المستقبل .

(١٦) تأكيد المفاهيم التربوية الحديثة فى المدارس الجديدة التى سيتم إنشائها وترجمتها إلى واقع تربوى وممارسات تعليمية .

(١٧) قيام العملية التربوية التعليمية على أساس معايير ومستويات يتم تحديدها والإتفاق عليها بدلاً من أن ينظر إليها كعملية وعلاقة سببية بين مدخلات ومخرجات .

مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات تسعى بإستمرار لتوسيع آفاق المعرفة البشرية والإنسان بطبعه محب للإستطلاع ويتميز بروح وثابة إلى الكشف عن الغامض والتعرف على المجهول ، والبحث العلمى يساعد طالب العلم على الإلمام بأدوات وأساليب البحث العلمى السليم وكيفية التفكير السليم والإجراء العلمى

الدقيق ينفعه هذا كفرد يعيش فى أسرة وفى مجتمع وينفعه فى عمله . ويفيد البحث العلمى أيضاً فى مجابة المشاكل الكثيرة التى تواجه العملية التعليمية والتى تواجه الطالب عموماً والتى تعوده الصبر والتأني وتغير من بعض إتجاهاته وتثبت له أن الأمور لا تؤخذ بالعفويات وإنما هنالك علم له أصوله وقوانينه يجب أن تتبع . والمفروض أن هذه الأوضاع تعلم الطالب خلقاً يجب ان يتحلى به بطريقة علمية بحيث يناقش ويضيف بأستمرار إلى الرصيد العلمى .

إن الازدياد الهائل الذى يحدث اليوم فى المعرفة والإختراعات التى تظهر كل يوم فى محاولة لتيسير حياة الفرد على هذه الأرض إنما هى نتاج لهذه المؤسسات البحثية التى يجريها العلماء والمتخصصين فى جميع المجالات وبالأخص المجال التعليمى .

إن مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات لا تعيش فى الأبراج العاجية حيث أرستقراطية المعرفة بل أصبحت مركزاً للمعلومات ومدت أذرعها فى مراكز بعيدة تعلم كما تتعلم مهمة الإثراء العلمى للأفراد والجماعات . وصار تزاوج بين الفكر والعمل لتحقيق أهداف المجتمع ككل وتقدم خدمات عامة على مستويات شتى لترضى رغبات عديدة عند الأفراد وهى بذلك لا تنافس أحداً بل تتعاون مع الجميع وهى لا تفضل مؤسسة على أخرى ولكنها تدلى بدلوها فى ميادين يحتاج اليها مجتمعنا كل الإحتياج ويحدث كل ذلك بهذه الطريقة تعلم مفيد مبنى على الرغبة والدافع نحو المعرفة .

تعمل مؤسسات البحث العلمى على إجراء الدراسات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بتفعيل العلاقة بين مراحل التعليم ومراحل التطبيق العلمى وتحقيق أقصى قدر ممكن الإعتماد على الإمكانات والطاقات الفائضة وإيجاد موقف تنافسي إسلامى أفضل لإستثمارات التعليم .

إستمرار التنسيق والتكامل بين الأجهزة المختصة وتركيز جهود البحث العلمى لتطوير التكنولوجيا المحلية مع الإستفادة بالتكنولوجيات المتقدمة العالمية .

الإهتمام بدراسة الأبحاث التى ترتبط بأهداف التنمية والتركيز على الأبحاث العلمية والتكنولوجية فى مجال التعليم .

تقوم مراكز الدراسات ومؤسسات البحث العلمي بوضع المناهج وتطويرها والتي تتم عن طريق مراكز البحوث المتخصصة ويكون عملها وضع المناهج وتطويرها فى إستمرارية متصلة وقد يكون فى وجود هذه المراكز وإتاحة الفرص أمامها للبحث في تطوير المناهج وتجريبها فى المدارس التجريبية ومتابعة هذا التجريب وتقويمه وتعاون هذه المراكز المتخصصة مع الجامعات وكليات التربية والمعاهد التربوية المتخصصة حيث أن وضع المنهج وتطويره عمل علمى دقيق يقوم على أسس علمية فى تطوير مستمر وتنهض هذه المراكز والمؤسسات العلمية بمهمتها عن طريق العمل المشترك والتعاون الوثيق مع خبراء الأجهزة التنفيذية الميدانية على مختلف المستويات وعلى الصعيدين المحلى والمركزى لكل دولة إسلامية كإجراء ضرورى يكفل للمخطط وضوح الرؤية ويضمن له تشخيص المعوقات وتحقيق الأهداف المنشودة فى البناء التعليمى .

التنسيق والتعاون بين مراكز الأبحاث فى العالم العربي والإسلامي

إن البحث العلمى فى أى دولة يعتبر الدعامة الرئيسية لتطوير إمكاناتها وقدراتها ورفع كفاءتها فى جميع المجالات وخاصة المجال التعليمى وذلك لمسايرة التطور التكنولوجى المعاصر بالإضافة لفتح الآفاق لأستقراء المستقبل والتحسب له.

وتعتبر مراكز الأبحاث بأنواعها من نظرية وتطبيقية هى النافذة المضيئة فى مجال التعليم من أجل الإبتكار والتطوير لمواكبة العصر شريطة الأخذ والتطبيق

بما تصل إليه هذه المراكز من مقترحات وتوصيات ونتائج بناءه وشريطة أعطاء الفرصة من خلال التنسيق والتعاون بين مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات فى العالم الإسلامى من أجل البناء التعليمى الصحيح للإستفادة من الإمكانات المتاحة كالدراسات وتوفير الأجهزة العلمية والترفع عن الأنانية البحثية والعلمية وترسيخ مبادئ المصلحة القومية التربوية العامة فى عالمنا العربي والإسلامى وذلك من خلال مجموعة عمل على مستوى تربوى عال من الخبرة وإتساع الأفق لها صلاحيات البحث والتعميق وتقديم المقترحات التعليمية المتطورة . وذلك فإن نجاح المشروع القومى للنهضة التكنولوجية يرتبط مع ما توفره البلدان لمفكريها وعلمائها من عناصر النجاح كما يرتبط بإقتناع المسئولين والقائمين على أمور التعليم والبحث العلمى فى جميع المؤسسات البحثية بقيمة التخطيط والتنسيق والتعاون فيما بين جميع العناصر البحثية فى العالم الإسلامى وتحديد الأهداف والمطالب التربوية على أن تقوم مراكز البحوث والدراسات والجهات التعليمية من مؤسسات تربوية والجامعات .

والقائمون على التعليم عادة ما يقومون بأختبار الموضوعات التربوية البحثية المرتبطة بالمشكلات والقضايا الملحة مع ألزامها بالخروج بالتوصيات العملية القابلة للتطبيق مع ألزام الأجهزة البحثية والجامعات والمعاهد التربوية والعلمية بتجميع نتائج وتوصيات البحوث والدراسات والرسائل وتصنيفها والأعلان عنها ومخاطبة المؤسسات التعليمية المستفيدين فى عملية البناء التعليمى مع إتاحة الفرصة لطالبى الدراسة والبحث من الإطلاع عليها بسهولة ويسر . ويجب العمل على إيجاد مركز قومى للمعلومات فى مجال التربية والتعليم على أن يقوم بتجميع التوصيات والنتائج الخاصة بالمشكلات التعليمية والقضايا التربوية على أن يقوم هذا المركز بإصدار دليل سنوى على مستوى العالم الإسلامى يحتوى جميع هذه التوصيات والنتائج ونشرها على المراكز البحثية بالإضافة للمهتمين بالمشاكل

التعليمية ومتخذى القرار وهذا يتطلب تخصص الميزانيات المناسبة للجهات البحثية فى مجال التعليم مع أعتبار هذه المصروفات تعتبر مصروفات أستثمارية يظهر عائدها بعد فترة زمنية قد تطول ولكن تعود على أجيال لاحقة من أبناء الأمة الإسلامية بالنفع الأكيد.(١) ومع ضرورة توحيد القيادة للأجهزة البحثية فى مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات وتوحيد القيادة الفنية التربوية المتشابهة والتى تبحث فى مجالات مشتركة تربوياً وذات خصائص متقاربة وبذلك يسهل تحديد الأهداف التربوية البحثية الإستراتيجية لها من النظام والتطبيق فى داخل المؤسسات التعليمية لما لهذه المؤسسات البحثية ومراكز الدراسات العليا والبحوث من دوراً هام فهى تسعى بإستمرار لتوسيع آفاق المعرفة البشرية والإنسان بطبعه محب للإستطلاع ويتميز العالم بروح وثابة إلى الكشف عن الغامض والتعرف على المجهول وذلك عن طريق التعليم الصحيح وخاصة أننا مطالبون دائماً ببناء حضارة إسلامية خالية من الشوائب .

نحن مطالبون بالإصلاح مثلما نطالب المؤسسات البحثية ومراكز الدراسات بإصلاح مناهج التربية فتميل بها إلى شاطئ الفعل التربوى العملى النافع المتطور الصحيح وليس إلى مجرد الثرثرة والعمل على الكف عن الإرهاب فى الفكر وفى الإجتماع حتى نستطيع بناء جيل متعلم متطور وسوى ينطلق من قناعات تربوية مؤمنة وليس من خوف وضياع وتشتت . كما أن لمؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات من دور هام فى البناء التعليمى وذلك بتنمية روح الجماعة فى الأفراد المتعلمين حتى لا ينغلق كل على ذاته فيعجز عن تحقيق أى فعل تاريخى فيصاب بالإحباط والإرتباك مما يعطل مسيرة التنمية العلمية والمعرفية . لهذا نجد أن البحث العلمى يعبر عن حلول نشأت لمشكلات كشفت عنها منهجياً نظرية المعرفة التى أدت إلى تطورات مهمة منذ بدايات القرن العشرين ومع أن أوربا تعظم بصورة

---

(١) لواء د. أسامة محمود عبد العزيز – الطريق إلى النهضة التكنولوجية .

كبيرة من دور وفاعلية مراكز الأبحاث وأهمية ألتقاء العلماء على فترات قريبة على مستوى القارة الأوربية والتنسيق والتعاون فيما بينهم والتباحث فى المشكلات العلمية . نجد أن هذا الجانب عندنا فى بلاد المسلمين يحتاج إلى دعم وإيمان بدور مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات وبأهمية التنسيق والتعاون فيما بينهم من أجل البناء التعليمى والمعرفى وأيضاً بأهمية الدور الفعال للجمعيات التربوية العلمية خاصة أن البحوث العلمية قليلاً ما يستفاد من نتائجها فى الوقت الذى يسعى فيه الغرب إلى تعظيم دور التنسيق والتعاون وبين دور التطبيق العملى فعلاً وقولاً وهو ما يتطابق مع تصريحات فضيلة الشيخ "عمر عبيد حسنة" مدير مركز البحوث والدراسات بدولة قطر الذى قال فى تصريحاته لمجلة المنبر عن واقع الأمة :

[لانستطيع أن نقول إنها تعمل ضمن إطار التكامل والتخصص والرؤية الإستراتيجية وتحديد المسئوليات التى تجعل كل مركز يقوم بالدور المكمل والمتخصص للمراكز الأخرى حتى تكون النتيجة أفضل والعطاء أكثر فائدة للأمة رغم وجود قدر من الإتصال والتنسيق وتبادل ما يصدر من أنشطة ثقافية وفكرية . ومراكز البحوث على المستوى الخاص تحتاج إلى مراجعة خطة عملها وإستراتيجيتها وتقويم عطائها بين فترة وأخرى فى ضوء المتغيرات المتسارعة لتحاول أن تطور من نفسها لتصل إلى المستوى الذى تحتاجة الأمة الإسلامية حيث لا تزال المراكز البحثية فى العالم العربى والإسلامى لم تأخذ دورها المأمول فى قيادة الأمة ثقافياً وفكرياً . ونستطيع أن نقول بأن الأمة لم تعى بعد أهمية هذه المراكز فى الوقت الذى أصبحت هذه المراكز المتخصصة فى العالم المتقدم هى أشبه بالمخابر والمعامل التجريبية المرافقة للجامعات ومؤسسات القرار والتى يتم فيها أجراء التجارب والدراسات التى تكون مادة البحث العلمى . فهذه المراكز فى العالم الآن أصبحت تمتلك جيوشاً من الخبراء والمتخصصين فى كل القضايا الإنسانية والإجتماعية والسياسية وأصبحت مركزاً لصنع القرار وتشكيله وإن كان الساسة هم

الذين يعلنون هذه القرارات والتى وراءها جيوش من الباحثين . ومن هنا نقول "وما زال الحديث على لسان فضيلة الشيخ عمر عبيد حسنة" إنه لا مجال للنهوض إلا بتأسيس المراكز البحثية المتخصصة لأن التخصص هو ثمة العصر فالذى يدعى إنه يعرف فى كل شئ الحقيقية إنه لا يعرف شيئاً وقد أرشدنا الله تبارك وتعالى لهذه القضية بقوله : "فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون" (التوبة/١٢٢) . وأعتقد بأن الأمة المسلمة لا يمكن أن يتحقق لها النهوض إلا بالإيمان بأهمية الأختصاص والبدء بممارسته ليأخذ دوره فى بناء الحياة وإعادة بناء النسيج الإجتماعى المتماسك حيث كل إنسان يستدرك حاجاته ممن تخصص بها إلى جانب أن تحاط هذه التخصصات] وهذا ما يؤكد على أن الجهد العلمى والتربوى المطلوب لصياغة المؤشرات المطلوبة كمية كانت أو كيفية يستدعى فى المقام الأول رفع وعى الجماعة العلمية والتربوية بأهمية دور مؤسسات البحث العلمى ومراكز الدراسات فى البناء التعليمى التى أصبحت لها فى المجتمعات المتقدمة مراكز أبحاث خاصة والتى تعنى بعرض التطورات النظرية والمنهجية فى المجال التربوى والتعليمى وهو ما يؤكد أيضاً حاجاتنا إلى صحوة علمية تتركز فى زيادة الإرتباط والتنسيق والتعاون والتواصل بين مراكز الإبحاث والمؤسسات العلمية فى العالم الإسلامى .[1]

---

(١) لقاء العدد مع – فضيلة الشيخ عمر عبيد حسنة – مدير مركز البحوث والدراسات بدولة قطر – مجلة المنبر – العدد التاسع – المحرم ١٤٢٠هـ – أيار مايو ١٩٩٩م .

الفصل التاسع

وسائل التصويب وكيفية النهوض

الفصل التاسع

وسائل التصويب وكيفية النهوض

- إعداد القوى البشرية اللازمة لمجالات التنمية بالعدد والنوع والمستوى اللازم لكل المجالات .

- لابد من التوصل إلى فلسفة تربوية واضحة ومستقرة لشئون التعليم والثقافة فلسفة ترتبط بالأسس القومية للأمة الإسلامية وبمطالب التنمية من جهة ثانية وبمقتضيات التطور العالمي التكنولوجي والتقني المتقدم من جهة ثالثة .

- تزويد المتعلمين بالقدر المناسب لعمرهم من المعلومات والثقافة والخبرات وإكسابهم القدرة على التعبير الصحيح والإبداع ومزاولة الأنشطة وتنمية مهاراتهم .

- التركيز على النواحي الإيجابية للتراث والثقافة القومية للأمة الإسلامية وعلى المواقف الإيجابية والبطولية الخالدة في تاريخ الأمة الإسلامية .

- تشجيع النشاط الإبتكاري لدى المتعلمين وإتاحة الفرص أمامهم للإنطلاق الموجه نحو فروع العلم والمعرفة .

- توجيه المتعلمين التوجيه الذي يساعدهم على النمو والتكيف وفق إستعداداتهم وقدراتهم وميولهم على النمو التعليمي المستمر مدى الحياة .

- توسيع قاعدة التعليم حتى تشمل جميع الجهات وتحقيق العدالة في توزيعه حتى يشمل جميع فئات المواطنين في العالم الإسلامي .

- إتصاف الخطط والمناهج والكتب الدراسية بالمرونة التي تتمشى مع متطلبات المجتمع من جهة ومع التطور العالمي السريع من جهة أخرى .

- ترقية أساليب الخدمة التعليمية ورفع مستوى الأداء التعليمي فيها عن طريق توفير جميع الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لها .

- دعم الوحدة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي بكل ما ينطوي عليه هذا الدعم من أبعاد .

- التنسيق بين السياسات التعليمية وبين غيرها من السياسات غير التعليمية حتى تتكامل الأهداف العامة ويتحقق الشمول والترابط بينها جميعا وحتى تتحول كلها إلى سياسات قوميه .

- الإهتمام بالأنشطة التربوية في جميع مجالاتها ليس باعتبارها أنشطة مساعدة للعملية التعليمية ولكن باعتبارها جزءا أصيلا منها .

- إيجاد أجهزة قومية تعنى بشئون البحث والتجريب التربوي مع الإهتمام بالتعليم الفني والمهني ففيه يكمن مستقبل التعليم في العالم الإسلامي .[١] وفي سبيل تحقيق الأهداف والسياسة العامة للتعليم يجب أن تحدد اختصاصات ومسئوليات الأجهزة المعنية بشئون التعليم وفق التطورات العالمية المتغيرة سواء منها الأجهزة المركزية لكل بلد إسلامي أو الأجهزة المحلية لها . وليس هناك جدال في أن الأجهزة المركزية يجب أن تتولى شئون التخطيط والمتابعة والتقويم وأن تتولى الأجهزة المحلية شئون التنفيذ ولهذا يجب :

- بحث وأقتراح السياسة التعليمية في نطاق السياسات العامة للدولة وبما يتفق وأهدافها الداخلية والخارجية ووضع خطط ومشروعات وبرامج التنمية التعليمية بحيث تؤدي إلى تنفيذ هذه السياسة .

- وضع الخطط العريضة للمناهج الدراسية ولنظم التقويم مستهدفة تقديم برامج دراسية متوازية ومترابطة على مستوى المراحل والنوعيات المختلفة .

---

(١) جمعية المكتبات المدرسية – مختارات من قضايا التعليم – صـ٤٥ .

• تحديد مستويات الكفاية لهيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى والتخطيط لإعدادها وتوفيرها .

• المساهمة في التخطيط لدعم الوحدة الفكرية والتربوية والثقافية في العالم الإسلامي مع ما يتعلق بذلك من دعم الإتصالات والتشاور والإندماج التعليمي معا .

• المشاركة في تخطيط وتنسيق الجهود التي تبذل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار على المستوى القومي الإسلامي .[١]

• متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات التعليمية المقررة وتقويمها أول بأول لتبين ما تحقق من أهدافها وما هنالك من حاجة إلى تعديل أو ملائمة .

• ضرورة المحافظة على البناء التنظيمي لأجهزة التعليم على مستوى العالم الإسلامي لأن التنظيم هو الشكل الذي يحدد العلاقات في العملية التعليمية وصلات القائمين بها بعضهم ببعض وذلك من خلال مسئوليات واضحة وخطوط اتصال محددة لتحقيق أهداف معينة .مع مراعاة استخدام أقصى كفاءة من الطاقات البشرية وأقل تكلفة ، والتنظيم لابد له أن يخدم مضمون العملية التعليمية ومفهومها حتى لا يصبح معوقا لها كما لابد له أن يكون متطوراً ومتحركا نظرا لإتصال العملية التعليمية بإعداد الأجيال المقبلة . وهذا الإعداد وإن كانت له صفة الإستمرارية إلا أنه يرتبط بتغير المجتمع وبتطور أهدافه وبوسائل تحقيقها .

ولما كانت الأهداف القومية تتضمن التنمية المتواصلة من أجل مضاعفة الدخل القومي على مستوى كافة البلدان الإسلامية فإن تنظيم العملية التعليمية . يجب أن يساير هذه الأهداف وأن يخدمها ولما كانت الأهداف العامة والخاصة

---

(١) المصدر السابق ــ صـ٤٦ .

للعملية التعليمية تكاد تتحد بصورة معينة فإنه يمكن إجمال البناء التنظيمي لأجهزة التعليم عن طريق الآتي :-

o مجلس أعلى على مستوى المنظمات الإسلامية يخطط لشئون التربية والتعليم وشئون الثقافة والعلوم تعنى بشئون التعليم على جميع الأصعدة والقطاعات المختلفة .

o مركز قومى متعدد على مستوى البلدان العربية والإسلامية ينتج عنه مركز قومى موحد على مستوى العالم الإسلامى منتخب من كل بلد إسلامي ويجرب فى الشئون التعليمية ويخرج بالنتائج المستفادة .

o أجهزة مركزية موحدة تحت إشراف هذه المنظمات الإسلامية المعنية بشئون التعليم لبحث التطورات الحادثة فى التعليم والوسائل التعليمية وتقديم الخدمات التعليمية . ومن الملائم أن يوضع تشريع أو أكثر يقنن العملية التعليمية وفى إطارها السياسي والقومي بحيث يكون من المرونة بالدرجة التى تسمح باستمراره لأطول فترة ممكنة ومن التنظيم بالدرجة التي لا تجعله مقيداً لحرية الفكر أو الإنطلاق وبحيث يتضمن :

(١) أهداف العملية التعليمية بصفة عامة وفى بعض الخصوصيات الخاصة لكل دولة.

(٢) السلم التعليمي يكون شاملاً للمراحل والنوعيات المختلفة .

(٣) يتضمن أيضاً سياسة كل دولة إسلامية فى تقديم الخدمات التعليمية الخاصة بها .

(٤) طريق التخطيط لمشروعات التعليم وبرامجه والأجهزة المختصة بذلك .

(٥) طريقة البحث والتجريب فى الحقل التعليمي .[١]

(٦) كسر الحواجز بين شرائح المجتمع وفئات العمر حتى لا تقتصر المدرسة الثانوية على مجموعة معينة من المتعلمين أو على فئة واحدة من فئات العمر حتى لا تتحول إلى نمط من التعليم يستهدف طبقة خاصة أو فئة متميزة تباعد بين هذه المدرسة وبين حركة المجتمع وسماته ومطالبه .

(٧) تنقية المدرسة الثانوية مما ورثته من أنماط أو قوالب فكرية عاشت عليها فى الماضى فأحدثت فجوة بين العلم وتطبيقاته وبين التعليم والحياة وبين النظرية والعملية وبين القيم والسلوك .

(٨) تحريرها من المفهوم التقليدى لصفات المتعلم ذلك المفهوم الذى يرتبط أساساً بالدراسات النظرية والحصول على الشهادات أكثر من التوصل إلى مستوى معرفى علمى وعملى وأخلاقى يمكنه من أن يكون قوة تجديد وتحديث فيما يقوم به من عمل وفيما يمارسه من علاقات وتفاعلات .

(٩) الشمول فى طرائق التعليم وأساليبه بحيث تشتمل على التقنيات المتطورة الحديثة مع ضرورة تحديث الإدارة التعليمية وفق أسلوب ديمقراطى ابتكارى متطور يستهدف توسيع نطاق المشاركة فى عملية التعليم بالإستفادة من كافة الطاقات البشرية والمادية المتاحة فى البيئة .

(١٠) ضرورة تطوير التعليم الفنى وربطه ربطاً مؤثراً وجاداً بقطاعات الإنتاج والخدمات وآلية السوق .

(١١) لابد أن يكون هناك نوع من الوعى الذى يتسم بعدم التحيز لصورة أو لصيغة دون أخرى فالأصل أن يتم التطوير وفق مسار معين وبعد استطلاع

---

(١) نفس المصدر السابق – ص٤٧ .

جميع وجهات النظر للجماعات والأفراد بعدما أدى التزاوج بين العلم والتطبيق إلى حدوث تغيرات بعيدة المدى لعل أهمها سيادة الاتجاه العلمى فى النظر إلى جميع المشكلات المرتبطة بالفرد بل إن الصراع بين الدول يتضمن سعى كل منها إلى إحراز أكبر تقدم فى استخدام الأساليب العلمية وذلك من أجل القضاء على مشكلة التناقض بين التعليم كنظام وبين واقع الحياة التى يعيشها المتعلمون ومدى الحاجة إلى توجيه التعليم توجيهاً علمياً حتى يصبح قادراً على الإنتاج وإحداث التقدم .

(١٢) التربية الدورية للمعلم لما لها من أهمية فى عصر متغير ومتطور ويقصد بالتربية الدورية تلك الجهود التعليمية التى يتلقاها المعلم بعد التحاقه بالمهنة وهذه الجهود تأخذ شكل حلقات علمية ودورية سواء داخل المدارس أو فى كليات التربية بهدف تزويد المعلمين بالجديد من الأفكار والاتجاهات والمهارات التربوية وتنشيطهم ورفع مستوى أدائهم بما يزيد من إنتاجيتهم وتلافى بعض أوجه القصور فى الإعداد الذى تم قبل التحاقهم بالمهنة وحل المشكلات الميدانية التى يواجهونها خلال عملهم اليومى وتجريب واختبار بعض التطبيقات الحديثة وإشاعة روح التجديد فى العمل المدرسي ولهذا نجد أن تربية المعلمين هى نقطة الإنطلاق فى الإصلاح والتطور التربوى بحيث يمكننا أن ننظر إلى تربية المعلم على أنها نظام متصل الحلقات متكامل الأبعاد وأنها عملية مستمرة باستمرار المعلم نفسه فى الميدان وأنها مسئولية مشتركة بين معاهد وكليات التربية والنقابات المهنية للمعلمين على مستوى العالم الإسلامي ومن ثم رفع كفاءة المعلم ومستوى أدائه حيث أنها هى المحك الرئيسي لقياس مدة فاعلية برامج تربية المعلمين قبل وأثناء وبعد التحاقهم بالخدمة التعليمية . ولهذا نجد أن التعليم على هذا النحو يجب أن يقوم على نظرة شاملة لمكانته ولوظيفته بين القوى الاقتصادية والاجتماعية وأن يتشبع بالاتجاهات العلمية لكى يتجنب الفاقد المادى أو المعنوى وأن يكون وظيفياً وفعالاً فى حياة الأفراد والمجتمع وأن يكون قادراً على مواجهة مطالب التغير بل قادراً على إحداث

هذا التغير ومعنى ذلك كله أننا يجب أن نتناوله بالمنهج القائم على الشمول والعمق لا بالمنهج القائم على الجزئية والضيق حتى يمكن أن يكون على مستوى عصرى من أجل ذلك فإن نظامنا التعليمي فى العالم الإسلامي يحتاج إلى نظرة شاملة تحقق له الجودة والفاعلية في مواجهة تحديات العصر من تغير سريع إلى انفجار معرفى إلى تقدم علمي وتكنولوجى فالمطالب الملقاة على التعليم من خلال الإنفجار السكانى وحاجة الاقتصاد القومي للبلاد الإسلامية إلى مهارات فنية عصرية وحاجة المعلمين إلى ثقافة عملية يتفهمون بها اتجاهات العصر .

كل ذلك يتطلب تحرير النظام التعليمي من القالب النمطى الذى يتمثل فى الحركة الروتينية للمتعلمين بين مراحل التعليم وفق نظم تعليمية وتقويم علمى متطور وسليم .[1]وليس من المغالاة فى شئ أن نقول أن تحديات العصر بعد تجريدها وإرجاعها إلى جذورها هى فى واقع الأمر تحديات علمية وتربوية وتكنولوجية فالعصر الذى نعيش فيه الآن هو عصر لا قوة فيه ولا اقتدار ولا تنافس فيه إلا من خلال الإبداع ولا يعرف سبيلاً للإبداع إلا من خلال التعليم المجود والتدريب المهارى المستمر اللذين يمثلان المدخل الطبيعى للبحث العلمى المنتهى إلى ثورة الابتكار والاختراع والتطور التكنولوجي . ولكي تتواكب منظومة البحث العلمى لتطوير التعليم والنهوض به فى العالم الإسلامي فإنها تحتاج إلى تغيير كبير . وحتى يمكن الارتقاء بمنظومة العلم والتعليم والتكنولوجيا يجب :-

- وضع وتنفيذ سياسة تعليمية تسعى للتنمية العلمية والتكنولوجية فى إطار الأولويات السياسية والنظر إلى دور البحث العلمي فى التنمية التكنولوجية كقضية سياسية وتعليمية من الطراز الأول .

---

(١) المصدر السابق – صـ١٢٢ .

- الإدارة العلمية وما تتطلبه من تطوير فكر وكيانات وأساليب إدارة البحث والتطوير واختبار قياداته وعلمائه وربط أهدافه بالإستراتيجيات القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

- ضرورة العمل على النقلة النوعية المدروسة فى تكنولوجيا التعليم من حيث صياغة المقررات والأنشطة المدرسية والاختبارات والعلاقة بين المدرس والتلميذ بحيث لا يكون التركيز على حشر المعلومات وحفظها بل على تنمية مهارات الفهم والتفكير والربط والتخيل الخلاق والعمل الجماعي لأن العصف الذهنى كتفكير جماعي حيث تتكامل وتحتك العقول لتوليد شرارة الفكرة المبتكرة يعد أحد أهم مداخل الابتكار لابتعاد عن أسلوب حشر المعلومات والتلقين بالحفظ الذى يعطل العقول على الفهم والتحليل والابتكار .

- ضرورة تقبل التغيير كحقيقة وتنمية القدرة على مواجهته وتحويله إلى تقدم ويتضمن هذا تنمية التفكير العلمي والحساسية الاجتماعية والقدرة على مزج الفكر بالتجربة .

- ومن وسائل التصويب أيضاً هو إدخال التكنولوجيا التعليمية فى نطاق النظام التربوى ككل لتحقيق أهدافه النوعية والكمية معاً . إذ تأكد نجاحها فى معالجة العديد من المشكلات التربوية والتعليمية ويرجع ذلك إلى ما تمتلكه من خصائص ومزايا والتى من أهمها تطوير مقدرة الطالب على التعلم الذاتي والتحصيل بما يتفق مع الفروق الفردية للأفراد كما أنها تتيح له الحق فى التقدم فى دراسته بالسرعة التى تناسبه لأن الوقت المخصص للدراسة غير محدد وبالتالى يستطيع الطالب أن يتخصص فى الموضوعات التى تفيده أو تروق له فى مجال عمله دون أن يعوقه ذلك عن ممارسة نشاطاته الإنتاجية والخدمية ودون أن يتعرض للإعاقة بسبب عدم وجود طلاب أسرع أو أبطأ منه تعلماً . كما أن هذه التكنولوجيا تسهم فى علاج النقص المتزايد فى أعداد هيئات

التدريس ورفع كفايتها حيث تعجز المؤسسات التعليمية والتدريبية عن مواجهة مطالب خطط التنمية من الأفراد المدربين . لذا فقد صممت التكنولوجيا التدريسية المستقبلية من أجل التأكيد على تلك المعانى الإنسانية المبدعة التى سوف تسهم فى تحقيق آمالنا فى تطوير نظمنا التربوية والتدريسية وتزيد من كفايتها الداخلية والخارجية . وعلينا أيضاً العمل على إرساء تصور تخطيطى للنظام التربوى حتى نستفيد من الإمكانات الهائلة لكل ما تحرزه التكنولوجيا من تقدم وازدهار ووضعها فى صورة بدائل حرة للمستقبل أمام متخذى القرار ومصممي النظم التعليمية ويقوم هذا التصور التخطيطى على ضرورة تكامل النظام التدريسي للنظام التربوى حتى يقوما فى المستقبل بأدوارهما المختلفة على أحسن وجه وحتى يستطيعا أن يتعاملا بكفاءة مع التحديات التى تأتى من الداخل أو من الخارج . لذا فإنه مطلوب من النظامين معاً أن يكونا قادرين على التعامل الفعال مع أعداد متزايدة من الطلاب وتطوير التقدم التكنولوجي فى خدمة الأغراض التربوية وزيادة الطلاب بدون زيادات كبيرة فى القوى البشرية ومواجهة ثورة انفجار المعلومات وذلك بتطوير طرق ووسائل تقديم المعارف بما يمكننا من تجهيز المعلومات وإدارتها قبل أن نفقد السيطرة عليها .(١)

- ومن وسائل التصويب أننا فى العصر الحالى فى حاجة ماسة إلى الدوافع الإيمانية والأخلاقية لكى نستعيد حضارتنا ولابد أن تشعر أمتنا أنها أمة ذات رسالة وذات هدف يميزها عن الآخرين وعلينا أن نتدارك ما فاتنا وأن نكثف الجهود لتنقية موروثاتنا من عصور التخلف والتراجع الحضارى وأن ننقى الأمة من الغريب والدخيل عليها من التقاليد والمفاهيم الغربية التى غيرت طبيعة أمتنا بحيث يمكننا من أن نخطو إلى الأمام ونحقق التقدم الذى ننشده .

(١) د. أحمد سيد مصطفى – د. ضياء زاهر – د. كمال يوسف - التخطيط لمستقبل التكنولوجيا التعليمية فى النظام التربوى – صـ٧٠

لهذا فنحن فى حاجة إلى تغير أنظمة التعليم فى كثير من المجتمعات الإسلامية المعاصرة حتى يعاد إخراج المبدعين والمفكرين الذين يقدمون للبشرية ما يكون سبباً فى تقدمنا .

- من وسائل التصويب والنهوض التعليمي أيضاً وضع التصورات المستقبلية التى تعمل على :-

١ - تمهيد التعليم وذلك بأن يتم وضع شروط وضوابط للعمل فى مجال التعليم .

٢ - زيادة مدة الإعداد وتوحيد مؤسساته ليتم إعداد جميع أنواع المعلمين لكل مراحل التعليم على مستوى الجامعات ولمدة لا تقل عن خمس سنوات وأن يجمع نمط الإعداد بين النظامين التكاملي والتتابعى .

٣ - وضع نظام للتطوير المهنى المستمر للمعلمين على اختلاف مستوياتهم بحيث يمثل مكوناً أساسياً فى عمليات الإعداد والتدريب المستمرين .

٤ - ضرورة إصلاح الأوضاع العامة للمعلمين من حيث الحوافز والمرتبات ومكانتهم الاجتماعية وخاصة ما نراه من أوضاع مشينة فى المسلسلات العربية فى كثير من وسائل الإعلام وخاصة مسلسلات التلفزيون .... إلخ

٥ - لتحقيق التحول المطلوب فى فلسفة ومناهج وهيكل التعليم فى العالم الإسلامي ليتسق مع مطالب وتحديات المستقبل فإن التوجه إلى اللامركزية الإدارية يصبح أمراً ضرورياً واللامركزية المطلوبة يتم تحقيقها عن طريق تخويل بعض الصلاحيات والمسئوليات إلى المستويات المختلفة للإدارة التعليمية من جانب ومن جانب أخر يعنى ضمان تمتع المدرسة بهامش كبير من الحرية فى اتخاذ القرار وفى تطوير أساليب العمل الداخلية فيها . فالمدرسة حسب هذا التصور مرتبطة

مركزياً بالسياسات العريضة والأهداف والتوجهات العامة وبنظم المعلوماتية وقواعد التوظيف وما عدا ذلك تحدد كل مدرسة بالتعاون مع مجتمعها المحلى شخصيتها .

٦ - تتطلب الإدارة التعليمية والمدرسية الفاعلة ضرورة الاهتمام بالتقويم التربوى الشامل وبالمساءلة ومن الضرورة النظر إلى عملية تقويم العملية التعليمية كأمر أساسى فى الإدارة الناجحة ويتطلب هذا الوضع مستوى عالياً من التمويل والإنفاق ولما سيكون من الصعب على أية دولة أن تتمكن من مقابلة وتوفير التمويل المطلوب فإن تنويع مصادر التمويل والاهتمام بالاستثمار فى الصناعات التعليمية يصبح أمراً لازماً . ولما كانت مؤسسات المجتمع المدنى من شركات وهيئات وأفراد من أهم المستفيدين من مخرجات التعليم فإن تحملها لقسط متزايد من تمويل التعليم يعتبر أمراً أساسياً ويتطلب هذا أن تمكن مؤسسات المجتمع المدنى وحسب مقدار مساهمتها فى تمويل التعليم من أن تلعب دوراً فى صياغة السياسات التعليمية وفى مراقبة طرائق الإنفاق والإدارة في المؤسسات التعليمية .

ولما كانت الإستثمارات فى توفير متطلبات المؤسسة التعليمية فى مجال الأبنية والسلع والبرمجيات التعليمية من كتب ومعدات المختبرات والتقنيات السمعية والبصرية وبرمجيات المعلومات فى تزايد مستمر فيتوجب وضع استراتيجية تعليمية على مستوى البلدان الإسلامية لقيام شركات حكومية وخاصة متخصصة للاستثمار والإنتاج فى هذا المجال [1] على القائمين على حركة النهضة التعليمية أن يدركوا أن الحضارة لا تتأتى باستيراد مناهج حضارة أخرى ومحاولة التكيف معها بل إنها تنبع من ذات الفرد لا من حوله فأي نهضة لا يكون محورها تغيير الفرد سيكون مآلها الفشل . والوجهة الأخرى النظر إلى النهضة التعليمية من خلال المنظور الحضاري القديم وعدم تجاهل الأطر المعاصرة واتخاذ الحضارة الإسلامية

(١) مجلة المعرفة ـ العدد ٦٤ ـ ١٤٢١هـ ـ أكتوبر ٢٠٠٠ ـ التربويون العرب يكتبون وثيقتهم ـ مدرسة المستقبل ـ صـ٤٨ .

كقاعدة للإنطلاق ليعكس بصدق الوضع المتردي والمأزق الذي وصلت إليه المؤسسات التعليمية التي عجزت عن استيعاب التغيرات الجذرية التي مست الهياكل والبني الاجتماعية انطوت على نفسها في صور تجاوز العجز. إن حركة النهضة التعليمية لابد أن تعيد صياغة الإنسان قلبا وقالباً جوهرا وعرضا وتدرك أن أى محاولة للنهوض لا تستهدف الفرد غاية ووسيلة لن يكون مصيرها إلا الفشل الذريع فالأزمة التي نمر بها أزمة فكر وثقافة ووعى لا عقيدة والفكر الصحيح هو الذي يمكنه إيجاد النهضة الصحيحة وهو الذى يأخذ بيد الأمة للخروج من أزمتها الخانقة.

- إن بداية أي إصلاح يتم بإصلاح نوعية معينة من أفراد المجتمع وإعدادهم لمستقبل التغييرات التي سوف تحدث حتى لا نصطدم بالرفض من جانبهم حين نصل إلى مرحلة التطبيق العلمي والعملي وعلى أجهزة الإعلام المختلفة بالتوعية اليومية لأفراد المجتمع وحثهم على تبنى الأفكار الجديدة وتشجيع المواهب والنابغين وإعداد المؤسسات التعليمية الخاصة لتشجيع الأفراد وإفهامهم أن ما نُقدم عليه هو الإصلاح بعينه أي زرع الأفكار الجديدة محل الأفكار القديمة التي لا تناسب ما نصبو إليه وهو ما يتطلب تضافر الجهود.

- بالنسبة للمتعلم وهو الهدف الأساسي والرئيسي الذي قامت من أجله العملية التعليمية فيجب علينا أن نعده الإعداد الجيد منذ نعومة أظفاره ونبدأ بالمنزل وقبل دخوله المدرسة ثم يتدرج إدخال المواد الثقافية مع باقي المواد على أن تعمل المؤسسات وكل من يهمه الأمر على تدعيم هذا الاتجاه ويقوم فريق عمل بإعداد منظومات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية من أجل صقل مواهبهم.

- بالنسبة للمعلم يجب إعداد جيل من المعلمين يكونون على اقتناع تام وإيمان كامل بالدور المنوط بهم فعله لأن فاقد الشئ لا يعطيه ويعطي كل

الصلاحيات التى تساعده فى عمله لأعداد ذلك الجيل الذى نريد منه أن يمتطى صهوة الجواد ليلحق بركب الحضارة ومن أجل ذلك يجب :-

أ - زيادة ميزانيات البحث العلمى وربط مراكز الأبحاث بالشركات والمصانع لتتولى الإنفاق والتمويل والمساهمة فى دعم الأنشطة الثقافية والعلمية .

ب - تغيير محتوى الأنظمة التعليمية والمناهج بحيث تدعم الثقافة والإبتكار بدلاً من الحفظ .

جـ - خلق جو تعيش فيه الثقافة وذلك بعدم تكميم الأفواه وسجن الأفكار الخلاقة وأصحابها وإتاحة الفرصة لكل مبدع لأن يدلى بدلوه دون عقاب .

د - يجب ربط الجامعات والمجتمع والمؤسسات التعليمية بشكل وثيق .[١]

- أن تنبثق فلسفة التربية من التصور الإسلامى العميق للكون والإنسان والحياة بما يتطلب التأكيد على دور التربية فى الإسلام وما حث علية من استخدام العقل ونظرته إلى الإنسان وحضارته الإنسانية ودعوته إلى عمارة الكون وعنايته بالعمل.
- حماية الثوابت الحضارية الإسلامية فى مدرسة المستقبل لمواجهة بعض الأفكار التى تطرح فى إطار العولمة والغزو الثقافى الأجنبى .
- أن تلبى مؤسسات التربية حاجات سوق العمل والإنتاج والمجتمع الآنية والمستقبلية ومتطلبات الحياة .
- أن تتمتع الأنظمة التربوية فى العالم الإسلامى بدرجة عالية من المرونة حتى تتجاوب مع المستجدات والتحولات العالمية .

---

(١) محمد الروبى عبد الوهاب - العربى - العدد ٤٩٣ - ديسمبر ١٩٩٩م - إصلاح العملية التربوية ... بداية العلاج - صـ١٩٠ .

- تأكيد الدور التربوى لمؤسسات المجتمع الأسرة ومسؤولياتها فى تطوير العملية التربوية وإشراك أولياء الأمور والمؤسسات والجمعيات المؤثرة فى البيئة المدرسية.

- أن يتظر إلى المنهج على أنه منظومة متكاملة مع إشراك كافة العناصر والمتغيرات فى عملية أختيار مضامين محتوى المناهج الدراسية وعدم اقتصارها على المختصين وذلك بسبب تسارع إنتاج المعرفة وإنتاج التقانة وزيادة وسائل الإعلام والإتصال مع المراجعة الدائمة والمستمرة لها بحيث تكون مضامين محتوى المناهج مرتبطة متكاملة تجسد وحدة المعرفة وتكاملها

- أن تحدد المواد الأساسية التى يجب أن يتعلمها الطالب فى المستقبل بما يحقق تكيف خريج هذه المدرسة مع متغيرات العصر ومتطلبات المجتمع .

- أن يؤكد توظيف تقنيات المعلومات وتأثيرها فى كل عنصر من عناصر العملية التعليمية داخل المدرسة وخارجها .

- الأهتمام بالمنظومات التربوية لضمان وجود القراءة الإحصائية الدقيقة لعالمنا العربي الإسلامى ووضعها علي شبكة المعلومات الإلكترونية بعد توحيد الأساليب المعتمدة فى إعداد الإحصاءات والبيانات التربوية .

- أن توضع مقاييس تربوية إسلامية لمستويات جودة التعليم مع الإستئناس بالمعايير العالمية .

- أن تحدد الكفايات والمعايير والأسس لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية داخل المدرسة .

- الإرتقاء بمستوى التقويم التربوى فى المدرسة بحيث يكون نشاطاً يرافق عملية التعليم والتعلم فى جميع مراحلها ويؤكد على الإتقان .

- أن يعطى أهتمام خاص لتقويم مدرسة المستقبل تقويماً ذاتياً وتقويماً خارجياً وتشخيص عناصر البيئة الداخلية والخارجية لها بصورة مستمرة وشاملة وأن يطبق نظام الجودة وفق محكات تتطور لتصل إلى المستويات العالمية .
- أن يؤكد ممارسة التطوير الذاتى للمؤسسة المدرسية والتعامل مع المدرسة كوحدة تربوية تسهم فى عملية التغيير والتطوير النوعى .
- الإرتقاء بمستوى تفكير المتعلمين وتنمية قدراتهم العقلية وتعميقها وتهيئة المناخ المساعد داخل المدرسة وخارجها على إستخدامهم لقدراتهم العقلية العليا.
- أن يؤكد على أهمية دور المعلمين فى أى تطوير تربوى مستقبلى وضرورة إعادة النظر فى أساليب وطرائق إعدادهم فى كليات التربية ومشاركة الوزارات المعنية فى وضع الكفايات والبرامج النظرية والتطبيقية وتحسين مستواهم المعيشى .
- أن يعطى إهتمام خاص بالإصلاح الإدارى على مستوى الإدارة التربوية والإدارة المدرسية وأن تعزز مهارات إدارة التغيير للنهوض بالتربية والتنمية.(١)
- أن تحدد التغيرات المطلوبة فى ثقافة المؤسسة المدرسية لتتمكن من تنمية ثقافة ذات قيم تشجيع الإبداع وتحرص على إتقان العمل وتحسين نوعيته .
- أن تكون المدرسة مؤسسة للبحث والتطوير والتدريب .
- أن توضع هيكلية جديدة للمدرسة وتحدد معايير لأداء المهام والواجبات للعاملين فيها لتتمكن من تحقيق أهدافها .

---

(١) مجلة المعرفة – العدد ٦٤ – رجب ١٤٢١هـ – توجيهات حول الوثيقة .

- التعامل مع المدرسة على أنها نظام مفتوح وتحويل بيئتها الحالية إلى بيئة مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة ووسائل التقنية الحديثة .

- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار فى مجال التعليم .

- دعوة المنظمات الدولية والإقليمية - اليونسكو - الأليكسو - الأسسيكو - مكتب التربية لدول الخليج - منظمة العالم الإسلامى إلى التعاون والتنسيق من أجل تنفيذ براج مشتركة فى مجال إعداد المواد التعليمية والبرمجيات اللازمة لعمليات التعليم والتعلم .

- أن ندرك أن عملية وضع منهج أو تطوير منهج عمل لا يقتصر على كتابة المنهج بل لابد أن يؤخذ فى الاعتبار تطوير بقية المكونات بما يعمل على تحقيق المنهج الذى وضع أو طور فلابد مثلا أن يواكب تطوير المنهج تدريب لكل من يشترك فى الأعمال التى ترتبط به ولابد أن يواكب ذلك أعداد للمواقف التعليمة من حيث الامكانات ووجود سياسة لتقويم مستوى أداء الطالب تتفق فى أساليبها وطرقها مع ما يحقق الأهداف التى وضع من أجلها المنهج أمر ضرورى أن أريد تحقيق ما أعلن عنة من أهداف . كما أن وضع سياسة لإعداد الوسائل التعليمية وإستخدامها مع ضرورة أخذ العلاقات المتبادلة بين هذا المكون وبقية مكونات المنظومة التعليمية فى الاعتبار أمر ضرورى .

- المناهج لا تصمم إلا بعد تجريبها والتأكد بصورة علمية من قدرتها على تحقيق ما وضعت لأجله من أهداف وهذا يعنى الأهتمام بالبحوث الميدانية فى مدارس تجريبية تنشأ لتكون مراكز لتجريب كل جديد ويستحدث تحت إشراف قيادات متمكنة واسعة الأفق .

- لابد أن يتوفر فى مناهج المراحل المختلفة التوازن والتكامل بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والمتطورة وحتى إن لم تأخذ المناهج هذه الأسماء .

فالتوازن والتكامل بين محتويات المجالين وغيرهما من محاولات أمر حتمى وهنا تثار قضية أخر ترى وجوب التنبيه إليهما وهى أنه ينبغى ألا يؤدى أنكارنا لما اتصف به تعليمنا من أكاديمية مفرطة إلى الإفراط فى المجالات والمهارات العلمية بل ينبغى أن يكون موقفنا وسطاً فلا نهمل تنمية مهارات أطفالنا العقلية فى مراحل التعليم الأولى ولا يشغلنا الإهتمام بالمهارات قبل المهنة عن إدراكنا أن عملية النمو والطبيعى فى النمو التكامل . وهكذا ينبغى أن تكون التربية عملية نمو متكاملة للطلاب .[1]

- ومن وسائل التصويب فى إستراتيجية تطوير التعليم تعزيز الانتماء الدينى والقومى لدى الأجيال الإسلامية فى سياق التواصل الحضارى والإنسانى وبما يمكن التصدى الواعى للغزو الثقافي وحماية الهوية الدينية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية .

- دعم وترسيخ وإكتساب قيم الحق والخير والعدالة القائمة على هدى من العقيدة الدينية والتراث الثقافي المحلى والوطنى والقومى والإنسانى للمجتمع والفرد الإسلامى .

- تمكن المتعلم من التعامل والتكيف الإيجابى والفعال مع بيئته ومجتمعة المحلى وتمكينه من فهم الحضارات والحوار الهادف والبناء مع الآخرين أفراداً وجماعات .

- إكساب المتعلم مهارات التعلم الذاتى والبحث والحصول على المعرفة من منابعها المتعددة والتعامل معها واستخدامها .

- تنمية شخصية المتعلم من جوانبها المتعددة بما يمكنه من الإسهام الفاعل فى تحقيق ذاته وتقدم مجتمعه والمحافظة على بيئته .

---

(١) د. السيد أحمد الوكيل – محاضرات فى تطوير المناهج – كلية التربية – جامعة الزقازيق .

- إكساب الفرد أنماط التفكير وبخاصة التفكير الناقد والتفكير الإبداعى والتفكير العلمى والتفكير الموضوعى بما يمكنه من صنع المستقبل والتكيف معه بالمرونة والاستجابة المناسبة .
- تمكين المتعلم من الإستيعاب السليم لمفاهيم الديمقراطية وفهم الإنسان لنفسه وحقوقه وواجباته ضمن إطار السياسة التربوية والمصلحة القومية .
- تحقيق ودعم الإيمان بأهمية العلم والتكنولوجيا وضرورة إمتلاك مهاراتها ومقومات ومهارات التعامل واستخدام المبتكرات والأجهزة العلمية والتكنولوجية مثل أجهزة الحاسوب وأدوات التحليل الرمزية .
- إسهام التربية بشكل فاعل فى التنمية البشرية وتعميق تفاعلها مع متطلبات التنمية المستدامة .
- انفتاح التربية فى مختلف مجالاتها على التجارب الدولية والاتجاهات المعاصرة أخذاً وعطاء فى إطار الهوية الثقافية للأمة الإسلامية وتراثها الحضارى العظيم .
- تحقيق ودعم المشاركة والمسئولية المجتمعية فى تخطيط التعليم وتمويله وإدارته بما يضمن تطبيق ديمقراطية التعليم ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وإقامة الجسور بين مراحل وحلقات التعليم المختلفة من جانب وبينها وبين برامج التعليم غير النظامى واللانظامى .[١]
-

---

(١) مجلة المعرفة – العدد ٦٤ – رجب ١٤٢١هـ – أكتوبر ٢٠٠٠ – التربويون العرب يكتبون وثيقتهم – صـ٥٣ .

الخـــاتــمة

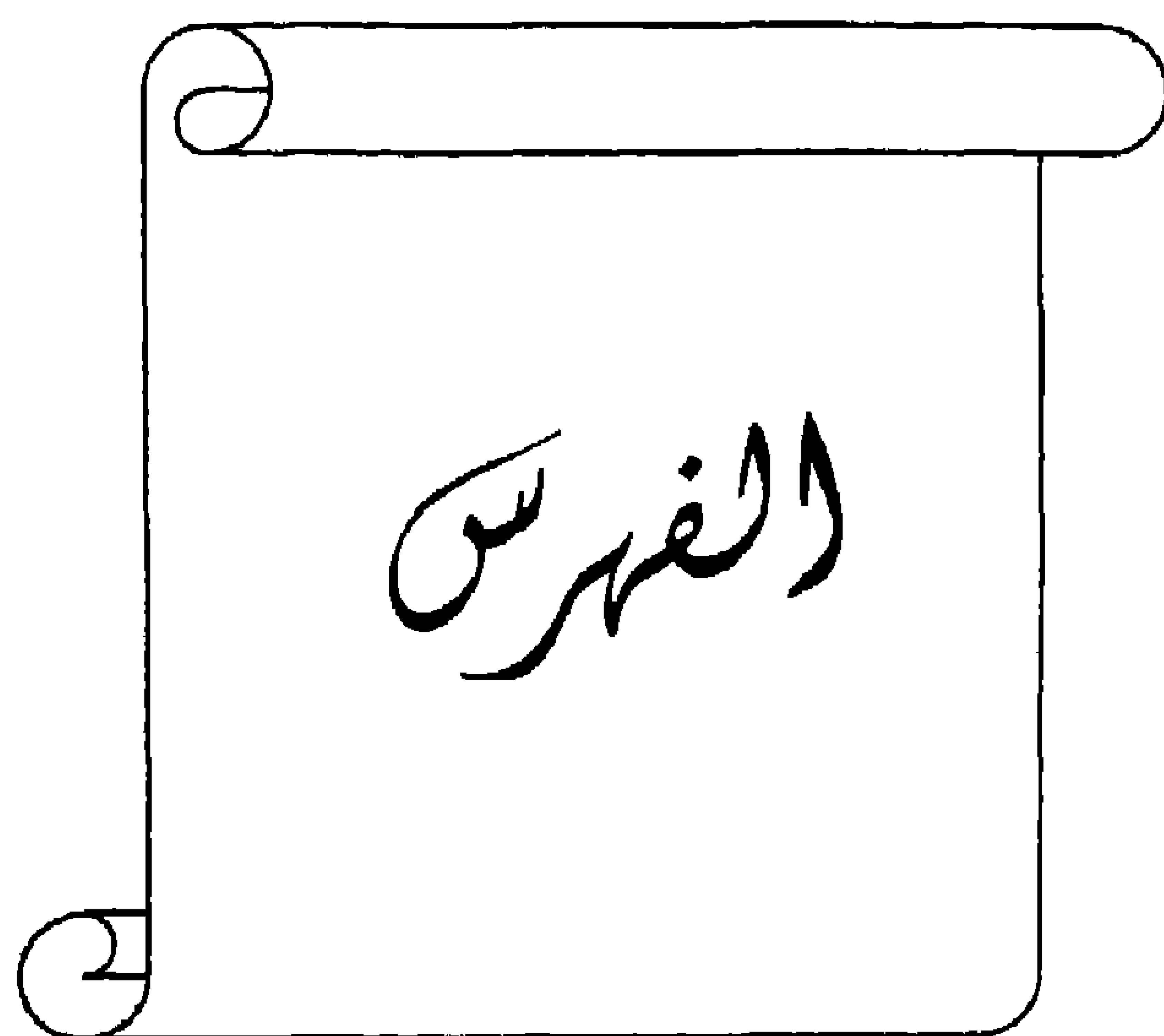
بعد العرض الذى تقدمنا به في هذا البحث يسعدني ويشرفنى أن أكون قد استطعت الإسهام ولو بقدر بسيط فى إثارة الوعى التعليمى الذى يعمل على دعم الوحدة الفكرية والثقافية فى العالم العربي والإسلامى بكل ما ينطوى عليه هذا الدعم من أبعاد عن طريق التنسيق بين السياسات التعليمية وبين غيرها من السياسات غير التعليمية حتى تتكامل الأهداف العامة ويتحقق الشمول والترابط بينها جميعها وحتى تتحول كلها إلي سياسات قوميه مفيدة لصالح أوطاننا ، وتحرير المفهوم التقليدى لصفات المتعلم ذلك المفهوم الذى يرتبط أساسا بالدراسات النظرية والحصول علي الشهادات أكثر من التوصل إلى مستوى معرفى وعملى يمكن الفرد من أن يكون قوة تجديد وتحديث فيما يقوم به من عمل و فيما يمارسه من علاقات وتفاعلات . والعمل علي النقلة النوعية المدروسة فى تكنولوجيا التعليم من حيث صياغة المقررات والأنشطة المدرسية والاختبارات والعلاقة بين الأستاذ والتلميذ بحيث لايكون التركيز علي حشر المعلومات وحفظها بل علي تنميه مهارات الفهم والتفكير والإبداع والإختراعات وذلك لتحقيق التحول المطلوب فى فلسفه ومناهج وهيكل التعليم ليتسق مع مطالب وتحديات المستقبل وذلك بالتوجه إلي اللامركزية الإدارية والتى أصبحت أمرا ضرورياً .

وكان لنا التنبيه على أن حركه النهضة التعليمية المرجوة لن تتأتى باستيراد مناهج حضارة أخرى ومحاولة التكيف معها بل إنها تنبع من ذات الفرد لا من حوله لأن أى نهضة لا يكون محورها تغيير الفرد سيكون مآلها الفشل ، وعدم تجاهل الأطر المعاصرة واتخاذ الحضارة الإسلامية كقاعدة للإنطلاق مع ضرورة أن تنبثق فلسفة التربية من التصور الإسلامي العميق ومع حماية الثوابت الحضارية الإسلامية في المستقبل لمواجهه الأفكار التي تطرح في إطار العولمة والغزو الثقافي الأجنبي وذلك عن طريق تحقيق التوازن والتكامل بين العلوم الإنسانية

والعلوم الطبيعية المتطورة بانفتاح التربية في مختلف مجالاتها علي التجارب الدولية والاتجاهات المعاصرة فى إطار الهوية الثقافية للأمة وتراثها الحضارى الكبير .

ومن ناحية أخرى نؤكد على ضرورة أن تقوم مراكز البحث العلمى بالربط بين التجديد والابتكار فى التربية وبين البحث التجريبى لأن روح التجديد والابتكار إذا لم يرافقها بحث علمى وتجريبى يمكن أن تنقلب إلى مجرد موضة .

ونؤكد على الاهتمام بالمستقبل والسعى إلى التعرف عليه من أجل التخطيط لمواجهته والتعامل معه لأن الاهتمام العملى بدراسة المستقبل كظاهرة ومجال أكاديمى يقوم على مناهج لدراسته ونظريات لتفسيره وإستراتيجيات أو خطط للتعامل معه .


الفهرس

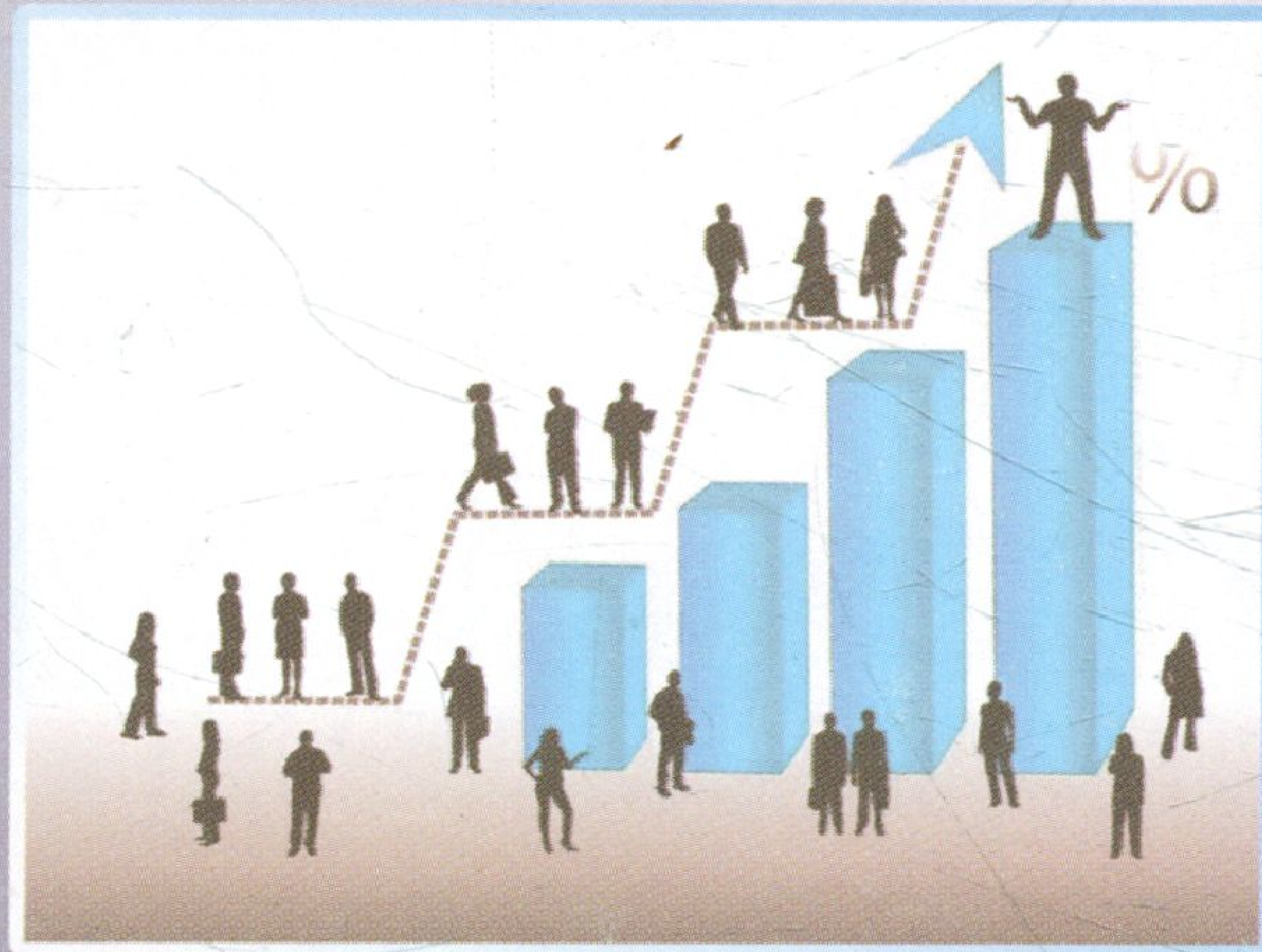
فهرس

الموضوع | الصفحة

تم بحمد الله

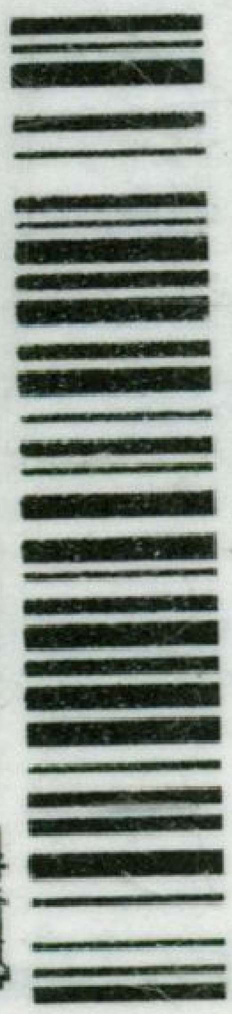
مطابع الدار الهندسية / القاهرة
تليفاكس: ٥٤٠٢٥٩٨ محمول: ٠١٢٢٢٣٤٩٠١١

التعليم المحور الاساسى للتنمية و النهوض الحضارى



أ. لواء أمين منصور





١١١ ش الملك فيصل/ برج مصر الخليج ناصية ش
ت: ٣٧٤٤٦٤٣٨ -٣٧٤٤٦٣٢٤ ف:١٩٨٩٩
e-mail: daralamiya@hotmail.com